الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم
تخصص التحليل الاقتصادي

عنوان الرسالة

قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر :

الاقتصاد غير الرسمي

من تقديم الطالبة :
الوالي فاطمة

تحت اشراف :
أ.د بن بوزيان محمد

أعضاء اللجنة :

أ.د مليكيي سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د سماحي أحمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
أ.د صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د رمضاني محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا
د بلعربي عبدالقادر	أستاذ محاضر	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية :2015-2016

- أعوذ بالله من الشيطان الرجيم -

"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاء و ◌َأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ "

صدق الله العظيم

- قال علي كرم الله وجهه:

" لو كان الفقر رجلا لقتلته "

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

- أمي و أبي حفظهما الله و بارك لي فيهما.
- زوجي العزيز.
- حبيبتايا مريم و إسراء.

الوالي فاطمة

كلمة شكر و تقدير

أتقدم بشكري الخالص إلى:

- الله عز و جل و أحمده و أشكره على هذه النعمة.
- أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور بن بوزيان محمد،الذي كان له الفضل الكبير في المتابعة و الإشراف على هذا العمل ، كما أشكره كثيرا على تشجيعاته و تفهمه.

فهرس المحتويات

الإهـــداء
كلمـــة شكـــر
فهـرس المحتـويات
فهرس الأشـكال والجـــداول

المقدمـــة العامـــة أ

الفصل الأول : قياس الفقر متعدد الأبعاد	
مقدمة الفصل	1
المبحث الأول: ماهية الفقر.	2
المطلب الأول: تعريف الفقر.	2
المطلب الثاني : موقف الفكر الاقتصادي من الفقر.	9
المطلب الثالث: مقاربات الفقر.	13
المبحث الثاني : قياس وحيد البعد للفقر.	16
المطلب الأول: مفهوم خط الفقر	17
المطلب الثاني:أنواع خط الفقر.	17
المطلب الثالث : مؤشرات الفقر	26
المبحث الثالث: قياس متعدد الأبعاد للفقر	37
المطلب الأول: قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام مقاربة البديهيات.	37
المطلب الثالث: طريقة المجموعات الغامضة.	38
المطلب الثاني: قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام المقاربة غير المعتمدة على البديهيات	48
خاتمة الفصل	55
الفصل الثاني :أبعاد، خصائص و أسباب الفقر في الجزائـــر	
مقدمة الفصل	56
المبحث الأول: التطورات الاقتصادية في الجزائر.	57
المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962 – 1966).	57
المطلب الثاني : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1987).	59
المطلب الثالث: المرحلة الثالثة بعد 1986	63

المبحث الثاني : جذور، أبعاد و خصائص الفقراء في الجزائر.	72
المطلب الأول: جذور و تعريف الفقر في الجزائر.	72
المطلب الثاني : أبعاد للفقر.	74
المطلب الثالث: الخصائص السوسيو اقتصادية للفقراء في الجزائر.	88
المبحث الثالث : أسباب الفقر في الجزائر.	88
المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية .	89
المطلب الثاني : الصراع السياسي و النزاع الداخلي في الجزائر.	111
المطلب الثالث: الصعوبات و المشاكل الاقتصادية.	112
خاتمة الفصل	116
الفصل الثالث : مفاهيم حول الاقتصاد غير الرسمي	
مقدمة الفصل	117
المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي	118
المطلب الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي	118
المطلب الثاني: مقارنة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي	127
المطلب الثالث: أسباب تنامي الاقتصاد الغير رسمي و أنواع أنشطته	128
المبحث الثاني: طرق قياس الاقتصاد الغير رسمي	134
المطلب الأول: المقاربات المباشرة.	134
المطلب الثاني: المقاربات غير المباشرة	137
المطلب الثالث: نموذجMiMiC .	147
المبحث الثالث : حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم و آثاره.	148
المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي	148
المطلب الثاني: آثار الاقتصاد غير الرسمي	153
المطلب الثالث: الأساليب المستخدمة في مواجهة الاقتصاد غير الرسمي	160
خاتمة الفصل	166
الفصل الرابع :الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	
مقدمة الفصل	167
المبحث الأول: جذور الاقتصاد غير الرسمي و تطوره في الجزائر.	168
المطلب الأول : المرحلة من 1962 إلى 1979	168
المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1980-1989).	169

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1990-1997).	170
المطلب الرابع: المرحلة الرابعة مرحلة ما بعد 1998	172
المبحث الثاني: تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر	173
المطلب الأول : القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	173
المطلب الثاني: سوق السلع و الخدمات .	175
المطلب الثالث: الاقتصاد غير الرسمي و سوق العمل.	176
المطلب الرابع: سوق الصرف غير الرسمي	184
المبحث الثالث : الظواهر المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.	189
المطلب الأول : الفساد .	189
المطلب الثاني: تقليد العلامات التجارية.	194
المطلب الثالث : التهرب الضريبي وتبييض الأموال في الجزائر.	198
خاتمة الفصل	202
الفصل الخامس : نموذج قياسي للفقر متعدد الأبعاد بالاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي و مسبباته في الجزائر	
مقدمة الفصل	203
المبحث الأول: قياس الفقر في الجزائر	204
المطلب الأول: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر من 2000-2014.	204
المطلب الثاني: قياس الفقر في الجزائر.	210
المطلب الثالث : قياس الفقر في الجزائر من نظرة الأهداف الإنمائية للألفية	219
المبحث الثاني: حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر	223
المطلب الأول: تقدير الاقتصاد غير الرسمي وفق نموذج(MIMIC)	223
المطلب الثاني: قياس الاقتصاد غير الرسمي وفق نموذج Tanzi:	224
المطلب الثالث : دراسات أخرى لقياس الاقتصاد غير الرسمي	225
المبحث الثاني : نموذج قياسي للفقر متعدد الأبعاد	229
المطلب الأول : متغيرات الدراسة	229
المطلب الثاني: نموذج الدراسة القياسية	230
المطلب الثالث: خطوات الدراسة القياسية	231
المبحث الثالث : الدراسة القياسية	237
المطلب الأول :اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار (ADF) :	237

المطلب الثاني : إختبار أمثلية النموذج	250
المطلب الثالث : تحليل النتائج	254
خاتمة الفصل	256
الخاتمة العامة	257
قائمة المراجع	264
الملاحق	270

.

فهرس الجداول

الجدول رقم(2-1) : الاستثمارات للفترة 1963-1966	59
الجدول رقم(2-2) : الإستراتيجية التنموية للفترة (1967- 1989)	60
الجدول رقم(2-3) : تطور المديونية الخارجية (1986- 1993)	64
الجدول رقم(2-4) : تطور معدل البطالة في الجزائر.	75
الجدول رقم(2-5) : تصنيف الأجراء حسب الدخل و القطاع.	78
الجدول رقم(2-6) : تطور استهلاك العائلات الجاري و الثابت للفترة (1989 -1997).	79
الجدول رقم (2-7) : معدل التمدرس في التعليم الابتدائي.	80
الجدول رقم(2-8) : تطور معدل وفيات الأطفال للفترة(1985-1999)	81
الجدول رقم(2-9) : نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة لسنة 2002 .	82
الجدول رقم(2-10) : تطور معدل الوفيات الأمهات لكل 100.000 مولود جديد للفترة(1995-1998).	83
الجدول رقم(2-11) : مؤشر السكن للفترة (1963-1998).	85
الجدول رقم(2-12) : تطور نسبة الدين مقارنة بالصادرات و الدين الخارجي للفترة(1993-1998).	90
الجدول رقم(2-13) : تطور معدل التضخم للفترة(1990-2001).	91
الجدول رقم(2-14) : نمو الكتلة النقدية.	92
الجدول رقم(2-15) : حجم الواردات سنة 1998.	93
الجدول رقم(2-16) : حصة الواردات من استهلاك العائلات.	93
الجدول رقم(2-17) : حصة الواردات منPIB.	93
الجدول رقم(2-18) : تطور الميزان التجاري للفترة (1994 -1998).	94
الجدول رقم(2-19) : تطور احتياطات الصرف الأجنبي.	96
الجدول رقم(2-20): تطور الإنتاج الصناعي % .	97
الجدول رقم(2-21) : تطور معدلات استعمال القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية بفروع النشاط الاقتصادي.	98
الجدول رقم(2-22) : توزيع المؤسسات المنحلة بقطاع النشاط و هيكل القانون (30 جوان 1998).	99
الجدول رقم(2-23) : الميزان التجاري الزراعي.	100
الجدول رقم(2-24) : تطور مداخيل صادرات المحروقات.	101
الجدول رقم(2-25) : نسبة تطور الأسعار (1990-1997).	102
الجدول رقم(2-26) : تطور الأرقام البيانية للأسعار عند الاستهلاك، و الأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة 93 – 97 .	103

الجدول رقم(2-27) : تطور المداخيل الخاصة بالعائلات .	104
الجدول رقم(2-28) : تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل للفترة (1993-1996).	104
الجدول رقم(2-29): تطور النفقات المخصصة لقطاع التعليم كنسبة من PIB للفترة (1990-199).	105
الجدول رقم(2-30) : تطور عدد الناجحين في BEF وBAC .	105
الجدول رقم(2-31) : عدد المؤسسات المنحلة (1996-1998).	109
الجدول رقم(2-32) : تطور عدد العمال المسرحين.	109
الجدول رقم(2-33) : تطور معدلات البطالة.	109
الجدول رقم(2-34) : تطور الأوضاع السكنية.	110
الجدول رقم(2-35) : تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الاجتماعية في نفقات الدولة للتسيير.	111
الجدول رقم(2-36) : تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر للفترة (1985-2002).	114
الجدول رقم (3-1) : مصطلحات الأخرى للاقتصاد غير الرسمي	134
الجدول رقم (3-2) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الإفريقية.	149
الجدول رقم (3-3) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أمريكا اللاتينية	150
الجدول رقم (3-4) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الأسيوية	151
الجدول رقم (3-5) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أوربا الشرقية	152
الجدول رقم (3-6) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة	152
الجدول رقم (4-1) : تطور معدل البطالة في الجزائر (1985-2014)	179
الجدول رقم (4-2) : تطور التشغيل الرسمي و غير رسمي في الجزائر(1992-2003).	180
الجدول رقم (4-3) : تطور التشغيل غير الرسمي من إجمالي العمالة المشغلة (2000-2007).	180
الجدول رقم (4-4) : تطور سعر الصرف الدينار الجزائري من 1974- 2013	188
الجدول رقم (4-5) : تصنيف الجزائر حسب مؤشر الفساد.	190
الجدول رقم (4-6) : تطور الفساد في الجزائر للفترة 2010 – 2013 .	192
الجدول رقم (5-1) : تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(2001-2004).	205
الجدول رقم (5-2) : تطور حجم العمالة المشتغلة والبطالة في الجزائر: 2001-2004.	206
الجدول رقم (5-3) : تطور معدل التضخم 2001-2004	206
الجدول رقم (5-4) : تطور النمو في الجزائر (2005-2009).	207
الجدول رقم (5-5) : تطور البطالة في الجزائر (2005-2009).	208
الجدول رقم (5-6) : تطور معدل التضخم 2005-2009	208
الجدول رقم (5- 7) : تطور معدل النمو في الجزائر 2010-2014	209
الجدول رقم (5-8) : تطور معدل البطالة في الجزائر 2010-2014	209

الجدول رقم (5- 9) : تطور معدل التضخم 2010-2014.	210
الجدول رقم (5-10) : قياس الفقر في الجزائر.	112
الجدول رقم (5-11) : مستويات الفقر في الجزائر للفترة(1988-2006).	215
الجدول رقم (5- 12) : نسبة الفقر باعتماد 1$ في الجزائر في الفترة (1990-2015)	216
الجدول رقم (5-13) : حصة الخمس الأفقر في الاستهلاك الوطني.	217
الجدول رقم (5-14) : تطور الفقر البشري في الجزائر (1995-2000).	217
الجدول رقم (5-15) : تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر 2005-2011	218
الجدول رقم (5-16) : تطور أبعاد الفقر البشري في الجزائر للفترة (2005-2011)	219
الجدول رقم (5-17) : نسبة الفقر المدقع في الجزائر 1990-2015	221
الجدول رقم (5-18) : نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن في الجزائر	221
الجدول رقم (5-19) : نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات في الجزائر	222
الجدول رقم(5-20) : نسبة التمدرس في الطور الابتدائي في الجزائر	222
الجدول رقم (5-21) : تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة(1999-2006)	223
الجدول رقم (5-22) : تقدير الدخل غير الرسمي في الجزائر 1970-2004.	224
الجدول رقم (5-23) : تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر(1992-2003)	225
الجدول رقم (5-24) : نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية (1992-2001)	226
الجدول رقم (5-25): تطور بنية التشغيل غير الرسمي في الجزائر	227
الجدول رقم (5-26) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1988-2008).	228
الجدول رقم (5-27) : اختبار ADF لسلسلة الفقر عند المستوى	238
الجدول رقم (5-28) : اختبار ADF لسلسلة الفقر من الدرجة الأولى	238
الجدول رقم (5-29) : اختبار (ADF) لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي عند المستوى	239
الجدول رقم (5-30) : اختبار (ADF) لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي عند الدرجة الأولى	239
الجدول رقم (5-31) : اختبار ADF لسلسلة النمو عند المستوى.	240
الجدول رقم (5-31) : اختبار ADF لسلسلة التضخم عند الدرجة الأولى.	241
الجدول رقم (5-32) : اختبار ADF لسلسلة البطالة عند المستوى .	241
الجدول رقم (5-33) : اختبار ADF لسلسلة البطالة عند الدرجة الأولى	242
الجدول رقم (5-34) : اختبار ديكي فولر المطور لسلسة النمو عند المستوى	243
الجدول رقم (5-35) : اختبار ديكي فولر المطور لسلسلة النمو من الدرجة الأولى	243
الجدول رقم (5-36) : إختبار KPSS إستقرارية البواقي عند المستوى	244
الجدول رقم (5-37) : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند مستوى 5%	245

الجدول رقم (5-38) : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند مستوى 5%	246
الجدول رقم (5-39) : اختبار سببية جرانجر	247
الجدول رقم (5-40) : مصفوفة الارتباط	248
الجدول رقم (5-41) : تقدير نموذج الانحدار	249
الجدول(5-42) : اختبار ارتباط البواقي	251
الجدول(5-43) : إزالة ارتباط سلسلة البواقي المعدلة	251
الجدول (5-44) : اختبار ارتباط سلسلة البواقي المعدلة	252
الجدول (5-45) : اختبار ارتباط تباين البواقي عبر الزمن	252

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1-1): أبعاد انعدام الحيلة والشقاء.	7
الشكل رقم (1-2) :تطور مفهوم الفقر.	8
الشكل رقم(1-3): خط الفقر الذاتي.	23
الشكل رقم (1-4): منحنى لورنز.	35
الشكل رقم (1-5): مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد	41
الشكل رقم(2-1) : تطور معدل البطالة في الجزائر.	76
الشكل رقم(2-2):تطور معدل التمدرس في التعليم الابتدائي.	80
الشكل رقم (2-3) : تطور معدل وفيات الأطفال للفترة(1985-1999).	82
الشكل رقم (2-4): معدلات التلقيح عند الأطفال لسنة 2002.	83
الشكل رقم(2-5):توزيع معدلات التلقيح لسنة 2002.	83
الشكل رقم(2-6) : تطور معدل وفيات الأمهات للفترة (1995-1998).	84
الشكل رقم(2-7): تطور مؤشر السكن للفترة (1966-1996).	86
الشكل رقم(2-8): تطور نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات	91
الشكل رقم(2- 9): تطور معدل التضخم للفترة (1990-2001).	91
الشكل رقم(2-10): حصة الواردات من استهلاك العائلات.	93
الشكل رقم(2-11): حصة الواردات من PIB.	94
الشكل رقم(2-12): تطور الميزان التجاري للفترة (1994-1998).	95
الشكل رقم(2-13): تطور احتياطي الصرف الأجنبي للفترة (1993-2001).	96
الشكل رقم(2-14): تطور مداخيل صادرات المحروقات للفترة(1991-2000).	101
الشكل رقم(2-15): تطور الأرقام القياسية للأسعار عند الاستهلاك و الأرقام القياسية لأسعار المواد الغذائية للفترة (1993-1997).	103
الشكل رقم(2-16): تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل	104
الشكل رقم(2-17): تطور نسبة الناجحين في امتحان BEF و BAC	106
الشكل رقم (3-1) : أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.	132
الشكل رقم (3-2) :التدرج السلمي لأنشطة الاقتصاد الموازي	133
الشكل رقم (5-1): تطور نسبة الفقر للفترة(1988-2006).	216
الشكل رقم (5-2): اختبار ارتباط الأخطاء	253

المقدمة العامة

المقدمة العامـة :

تعتبر ظـاهرة الفقر واحـدة مـن أهـم المعضـلات التـي واجهتهـا المجتمعـات و الحكومـات و النظريـات الاجتماعيـة منـذ أقـدم العصـور ، و ارتبطـت هـذه ظـاهرة فـي القـديم بفقـدان المـوارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد و القهر.

و أصبح الفقر الظاهرة المميزة للعديد من المجتمعات **فهو ظاهرة لا تخلو أي دولـة منهـا سـواء كانت متقدمة أو متخلفة** ، و أصبح أشد خطرا من الأسلحة النووية .

وخـلال النصـف الثـاني مـن القـرن العشـرين، كثـر الحـديث عـن هـذه الظـاهرة فـي أدبيـات الأمـم المتحدة، وجعلها قضية عالمية، حيث تم تصنيف البلدان إلى غنية وفقيرة، ووضعت مقاييس ومؤشرات للفقر في مستوى البلدان وكذلك الأفراد مع مراعاة النسبية، فالفقير في الجزائر لا يقاس بنفس المقاييس التي يقاس بها الفقير في أمريكا، وبالتالي توسع الاهتمام بظاهرة الفقر من المجال الاقتصادي والاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية.

و لعل التقارير التي تصدرها المنظمات الدولية و التي لا ترسم صورة زاهرة في هذا المجال لـدليل علـى الانتشـار الرهيـب لهـذه المشـكلة ، فـالتقرير الـذي أصـدره البنـك العـالمي (2000-2001) يؤكـد أنـه مـن بـين سـكان العـالم البـالغ عـددهم 6 مليـار نسـمة 2.8 مليـار (مـا يعـادل النصـف) يعيشـون علـى أقـل مـن دولارين فـي اليـوم ، أمـا مـا قـدره 2 مليـار نسـمة أي مـا يعـادل خمس سكان العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ، و من بين كل خمسة أطفال في الدول الأكثر فقرا يموت طفل واحد قبل بلوغه سن الخامسة ،و يعاني نصف عدد الأطفال فـي العـالم مـن سـوء التغذيـة ،و بنـاءا علـى تقـديرات برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي فـي تقريـر التنمية البشرية لعام 2000 فإنه خلال الفترة (1960-1996) ازدادت حصة الغنى 20% من سكان العالم من 70% إلى 75% من الدخل القومي العالمي ، بينما انخفضت حصة الفقر 20% من سكان العالم من 2.3% إلى 1.4%.

و بذلك أصبح الفقر مشكلة كبيرة تقلق ضمير العالم أجمع ، و خاصة أن حجم هذه المشكلة يتزايد يوما بعد يوم ، فبسبب الفقر تتعثر الكثير من المسيرات و خطط التنمية و تزداد الهوة بين الأغنياء و الفقراء و هذا ما يؤدي إلى زوال أحلام الشعوب و الدول في الوصول إلى مستوى إنساني أفصل. وتتفاقم مشكلة الفقر في العادة في المجتمعات النامية، وبخاصة تلك التي يلهث

نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني، وتتفاوت تبعاً لذلك أساليب المعالجات والمحاولات الرامية إلى الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها.

و لعل خطورة الفقر أدت إلى حيازته على اهتمام الباحثين و الهيئات الحكومية و المنظمات الدولية ، و أصبح احتواؤه و مكافحته الشغل الشاغل للخطط التنموية للدول السائرة في طريق النمو و المنظمات الدولية ، و لذلك حدد المجتمع الدولي للقضاء على الفقر مجموعة من الأهداف سميت بـ "الأهداف الإنمائية للألفية" و هي ثمانية أهداف تنموية حدد الوصول إليها بحلول عام2015، حيث يعتبر الفقر محورها الرئيسي.

ومن أبرز الجهود الدولية كذلك في هذا المجال نجد جهود البنك العالمي و التي بدأت مع بداية السبعينات من خلال توفير البرامج التي تعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء و ذلك بالقضاء على الجوع و تقليل نسبة الوفيات بين الرضع و تعزيز الجهود المبذولة في مجالات التنمية الأساسية و خاصة في مجال الصحة و التعليم ، ثم ركز البنك العالمي على برامج القروض المصغرة، و ما زالت القضايا المتعلقة بالفقر تسيطر على برامج البحوث في البنك، بالإضافة إلى البرامج التي يضعها صندوق النقد الدولي لمكافحة الفقر، كما أن الأمم المتحدة تحدد هي الأخرى سياسات لمكافحة الفقر حيث حددت الفترة من 1996-2006 كفترة مخصصة للقضاء على الفقر.

و تعتبر الجزائر واحدة من الدول المهددة بمرض هذا العصر ، حيث عرف الفقر انتشارا رهيبا خاصة في فترة التسعينات حيث شهدت هذه الفترة تدهور الأوضاع الاجتماعية الناجمة عن الأزمة الاقتصادية و السياسية و الأمنية التي ضربت الجزائر في العمق ، و لقد دفع ذلك الجزائر إلى دق ناقوس الخطر و الإسراع في تبني برامج الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي .

ظهر مصطلح الفقر بصفة رسمية في الجزائر لأول مرة في التقرير السنوي حول التنمية البشرية الذي قام بإعداده المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي سنة 1999 ، و منذ ذلك الوقت أصبحت كلمة الفقر متداولة في الخطابات السياسية في الجزائر الأمر الذي أثار انتباه الباحثين و السياسيين و أصحاب القرار.

كما عقدت الجزائر العاصمة الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر بقصر الأمم بالجزائر سنة 2000 و التي أكدت فيها فشل نظام التخطيط المركزي في تسيير

الاقتصاد ، و أكدت كذلك إعطاء أهمية كبيرة لمكافحة الفقر في الجزائر من خلال وضع مجموعة من السياسات و البرامج في ظل الانتشار المخيف للفقر، خاصة بعدما قررت الجزائر التخلي عن نظام التخطيط المركزي و التوجه نحو اقتصاد السوق مما استوجب عليها القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خاصة تلك البرامج التي تمت مع البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و المتمثلة في برامج الاستقرار و التصحيح الهيكلي ، و هذه البرامج بقدر ما أدت إلى زرع التفاؤل و تحسن الأوضاع الاقتصادية نجم عنها آثار اجتماعية سلبية كالإقصاء الاجتماعي و التهميش و ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسريح العمال ، و كذلك تسببت في هشاشة مستويات المعيشة و تخلي الدولة عن القيام بأدوار كانت تقوم بها في النظام السابق و تدهور القدرة الشرائية و بالتالي تدهور المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية ، كل ذلك أدى إلى استفحال الفقر في المجتمع الجزائري و راح يهدد أولئك الذين ينتمون إلى الطبقة الوسيطة.

و مع حلول الألفية الثالثة تبنت الجزائر برامج تنموية بدأت في تطبيقها منذ 2001 الى 2014 من خلال تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ، و تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو و آخرها البرنامج الخماسي الذي وجه لدعم النمو و الحد من الفقر.

كما ظهرت في الجزائر دراسات حاولت قياس مستوى الفقر ، تمثلت في المسوحات التي أجريت على الإستهلاك العائلي و المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية ، و آخرها المسح الذي أجري سنة 2006 للتعرف على مدى تطور معدل الفقر في الجزائر و التعرف على خصائص الفقراء.

أما الاقتصاد غير الرسمي من الظواهر القديمة فى كافة المجتمعات الإنسانية ، إلا أنه مع ذلك فان الاهتمام بهذه الظاهرة لم يبدأ إلا مؤخرا. ويوجد شبه اتفاق بين دارسى الاقتصاد غير الرسمي أن الظاهرة تشترك فيها كافة دول العالم المتقدم منها والنامى، بل ويمكن التأكيد بأن كل منا قد شارك بالفعل بشكل أو بآخر فى أنشطة هذا ال اقتصاد ، سواء كان يعلم أو لا يعلم أنه يتعامل فى الاقتصاد غير الرسمي .

ويعد (1977) Gutmann أول من لفت الانتباه إلى هذه الظاهرة عندما نشر بحثه عن الاقتصاد السفلى Subterranean Economy ، والذى أشار فيه إلى أن المعاملات الاقتصادية التى لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج المحلي ليست بهذا القدر الهين الذى

يمكن معه إهمالها ، و نتيجة لذلك حاول الكثير من الاقتصاديين إثبات الفرضية التى طرحها Gutmann وذلك من خلال التأكد من الأهمية النسبية للاقتصاديات غير الرسمية فى دول العالم المختلفة.

ولقد أثبتت هذه الدراسات أن هذا الاقتصاد كما ادعى Gutmann بلغ نسبا لا يمكن إهمالها من إجمالي النشاط الاقتصادى فى كل من دول العالم، بل وأنها فى بعض الحالات تنمو بمعدلات لم تشهدها الاقتصاديات الرسمية. ولقد أدى ذلك إلى تصاعد الاهتمام فى الكثير من دول العالم ، خصوصا المتقدم منها ، بحجم ومستوى نمو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

أما الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، فمع تبني الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي و ما رافقها من نمو في الأسواق غير الرسمية نتيجة للإصلاحات المرافقة لهذه السياسة، ما جعل الحكومة تغير نظرتها للاقتصاد غير الرسمي، أين أدركت أن هذا الاقتصاد أصبح الملجأ الأخير للأفراد و المؤسسات، خاصة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة و الفقر و خوصصة المؤسسات، للعمل و تحصيل المداخيل لرفع المستوى المعيشي من جهة، و للهروب من الاقتصاد الرسمي المثقل بالإجراءات و الأعباء من جهة أخرى.

و لكن تعود جذور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى فترة السبعينيات نظرا للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و بالتالي فهذا الاقتصاد لم ينشأ صدفة بل نتاج مجموعة من العوامل و التغيرات أفرزتها المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

- **الإشكالية :**

من خلال ما سبق،يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الفقر و الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر و هل يمكن بناء نموذج قياسي متعدد الأبعاد للفقر بالاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي كبعد أساسي و أبعاد أخرى أساسية في تفسير الفقر في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ✓ ما هي محددات و خصوصيات الفقر في الجزائر؟
- ✓ ما هي أسباب الفقر في الجزائر و مستوياته ؟
- ✓ ما هو واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر؟

- ✓ كيف تعاملت الجزائر مع الاقتصاد غير الرسمي؟
- ✓ هل نجحت الجزائر في التخفيف من حدة الفقر؟
- ✓ ما هي طبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاد غير الرسمي بالفقر؟
- ✓ ما هي المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الفقر والتي يمكن استخدامها كأبعاد لقياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

بعد دراسة الموضوع من عدة جوانب قمنا بصياغة الفرضيات التالية للإجابة على التساؤلات المطروحة :

- ✓ أن الفقر في الجزائر يتحدد مستواه على أساس السياسات الاقتصادية المطبقة.
- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يعتبر من المتغيرات التي تساهم في تخفيض الفقر في الجزائر و بالتالي فهو تربطه علاقة قوية و عكسية بالفقر.
- ✓ البطالة ، النمو، التضخم هي المتغيرات المسببة للفقر في الجزائر .

دوافع و أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت إلى اختيار البحث في هذا الموضوع دون يمكن حصرها فيما يلي:

- ✓ الرغبة في اكتشاف ظاهرة الفقر و التي انتشرت بشكل كبير في مجتمعنا .
- ✓ أهمية و قيمة هذا الموضوع في ظل التحولات التي تشهدها الجزائر.
- ✓ كثرة الحديث عن الفقر على المستوى العالمي حيث أصبح قضية المجتمع الدولي في المحافل الدولية في هذا القرن.
- ✓ التعرف على واقع الاقتصاد غير الرسمي و الذي أصبح ينتشر في أعلب فئلا المجتمع.
- ✓ الرغبة في التعرف على الجهود التي تبذلها الجزائر لمكافحة الفقر و التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر .

أهمية الدراسة :

لمواجهة الفقر لابد من التعرف على العوامل المسببة له و العوامل التي تساعد في التخفيف من حدته، و لا يكون ذلك إلا من خلال تحليل الفقر و معرفة مجموعة المتغيرات المؤثرة فيه، و

توضيح شدة تأثيرها و لقد تم إختيار الاقتصاد غير الرسمي كمتغير أساسي يساهم في التخفيف من حدة الفقر لأن الفقراء عادة في ظل غياب الحلول التي تساعد على رفع حالة الفقر عنهم من طرف الحكومة ، أو عدم كفاية هذه الحلول، يعون إلى إيجاد الحلول بأنفسهم لتحسين مستواهم المعيشي عن طريق خلق فرص عمل خارج الاقتصاد الرسمي و العمل بالاقتصاد غير الرسمي. بالإضافة إلى متغيرات أخرى و هي البطالة، التضخم و النمو .

بالإضافة إلى ذلك سنحاول بناء نموذج قياسي تنبئي للفقر يوضح العلاقة بين الفقر و هذه الأبعاد و المتغيرات.

- **أهداف الدراسة:**

إن الغرض من تناولنا لهذه الدراسة ينصب حول محاولة قياس الفقر في الجزائر و إلقاء الضوء على الفقر و الاقتصاد غير الرسمي، لذلك سنحاول تناول النقاط التالية بالبحث ة=و التحليل :

- ✓ التعرف على ظاهرة الفقر من خلال تحديد مفهومها، و الطرق المستعملة في تكميم الفقر، بالإضافة إلى معرفة المواقف الاقتصادية و الدينية من هذه الظاهرة.
- ✓ تسليط الضوء على ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال التعرف على أسباب هذه الظاهرة و مستوياتها.
- ✓ تسليط الضوء على الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحديد حجمه، أسبابه ، تطوره في الجزائر.
- ✓ إبراز كيفية تعامل السلطات الجزائرية مع ظاهرة الفقر، و عرض السياسات و الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر لمكافحة هذه الظاهرة.
- ✓ تحديد الأبعاد التي تساهم في التأثير على الفقر في الجزائر.
- ✓ بناء نموذج قياسي تنبئي متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر يوضح العلاقة التي تربط بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي و المتغيرات المسببة للفقر في الجزائر.

- **الدراسات السابقة:**

هناك مجموعة من الدراسات تناولت الفقر و الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمكن حصرها في:

- ✓ شعبان علي(2012): الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010 :أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، فرع النقود و المالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، توصلت هذه الدراسة إلى أهمية الحكم الراشد في تحقيق الرفاه للمجتمع باستخدام الموارد المتاحة، و الإلتزام بمبادئه يعتبر شرطا ضروريا لمساعدة الدولة في إدارة مواردها و الحد من الفقر.
- ✓ رشيد بوعافية(2011): السياسة الاقتصادية الكلية و فعاليتها في مكافحة ظاهرة الفقر، دراسة تحليلية و تقويمية لحالة الجزائر من 2000-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، فرع النقود و المالية كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3.

توصلت هذه الدراسة إلى دور السياسة المالية في الجزائر في التأثير على الفقر سواء في ظل الاقتصاد الموجه أو اقتصاد السوق.بالإضافة إلى سياسة الإنفاق العام التي تركز عليها الجزائر و توليها أهمية كبيرة في التعامل مع المشاكل الماكرو اقتصادية.

- ✓ ماليكي سمير بهاء الدين(2006): Gestion de l'eau et pauvreté en algerie, cas de la wilaya de Tlemcen، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

حاولت هذه الدراسة توضيح العلاقة التي تربط بين الفقر و المياه في الجزائر من خلال تطبيق نموذج قياسي Roceiver operating characteristics، توصلت إلى أن الفقر مرتبط بالماء في الجزائر حيث توصل إلى أن العائلات الفقيرة تعاني من نقص أو إنعدام الحصول على المياه الصالحة للشرب.

- ✓ أعمر بوزيد أحمد(2012): نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر، حالة خميس مليانة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة تلمسان.

توصلت هذه الدراسة إلى قياس للفقر المتعدد الأبعاد باستخدام المجموعات الغامضة ، و توصلت إلى المؤشرات التي تساهم في تفسير الفقر في الجزائر و هي الدخل ، طبيعة ملكية المسكن، المستوى التعليمي، نوعية الخدمات الصحية ، نوع السكن.

✓ سياسات مكافحة الفقر في الدول النامية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2003، قامت هذه الدراسة بعرض السياسات المستعملة لمكافحة الفقر في الدول النامية، ثم في الجزائر بعد تعريف و توضيح ظاهرة الفقر.

✓ سمير بطاهر(2005): قياس متعدد الأبعاد للفقر: دراسة نظرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و العلوم التسيير ، جامعة تلمسان، قامت هذه الدراسة بعرض الطرق المختلفة المستعملة لقياس الفقر و هي الطرق التي تعتمد على بعد واحد و هو البعد النقدي، و القياس الذي يعتمد على عدة أبعاد بالإضافة إلى البعد النقدي.

✓ حاجي فطيمة(2015): إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

حاولت هذه الدراسة استنادا إلى التجربة الجزائرية إلى تفسير النمو الاقتصادي في ظل البرامج التنموية خاصة في الفترة 2005-2014 و ربطه بالفقر، وتوصلت إلى أن هذه البرامج ساهمت في التخفيف من حدة الفقر.

✓ بناصر بوجرفة(2015): دراسة علاقة السببية الفقر بين الاقتصاد غير الرسمي حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.

حاولت هذه الراسة تحديد العلاقة الموجودة بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي من خلال بناء نموذج قياسي ، و تم التوصل إلى أن الفقر يسبب الاقتصاد غير الرسمي.

✓ قارة ملاك (2010): إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب المكسيك ، تونس و السينغال ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع الاقتصاد المالي، جامعة قسنطينة .

حاولت هذه الدراسة تسليط الضوء على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و عرض تجارب بعض الدول في التعامل مع هذه الظاهرة.

أما الدراسة التي سنجريها فتتمثل في تقديم نموذج لقياس و التنبؤ بالفقر يعتمد على مجموعة من الأبعاد هي الاقتصاد غير الرسمي و المتغيرات المحددة للفقر في الجزائر.

- **حدود الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة و تحديد قياس للفقر تم تحديد الإطار الزماني بالفترة الممتدة من 1990 إلى 2013، لأنها الفترة التي تم فيها تطبيق إصلاحات جذرية في الجزائر للتوجه و عرف فيها الفقر ، الاقتصاد غير الرسمي و المتغيرات المؤثرة في الفقر عدة تغيرات.

لقد تم التركيز على الفقر البشري كمؤشر للفقر في الجزائر.

- **منهج الدراسة:**

للإجابة على إشكالية الدراسة و الوصول إلى الأهداف ، و إثبات مدى صحة الفرضيات المتبناة اخترنا مزيج من المناهج المستخدمة في البحوث:

المنهج الوصفي و هو منهج مناسب لتوصيف الظواهر الاقتصادية و تحليلها، من خلال إستخدامه في تقديم مفاهيم حول الفقر و الاقتصاد غير الرسمي (التعريف، التطور ، الأسباب ، الاثار) و المنهج التحليلي المناسب لتحليل الأرقام و حجم الفقر و الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

و المنهج القياسي من خلال بناء نموذج قياسي للفقر و الاقتصاد غير الرسمي و المتغيرات الأساسية المؤثرة فيه.

- **خطة الدراسة :**

للإحاطة بكل جوانب الدراسة و الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات ، قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول:

- ✓ **الفصل الأول :** يتناول قياس الفقر متعدد الأبعاد ، حيث تناول في المبحث الأول مفاهيم حول الفقر ، المبحث الثاني تناول قياس وحيد البعد للفقر، أما المبحث الثالث فتناول طرق قياس الفقر المتعدد الأبعاد.

✓ أما في **الفصل الثاني** فخصصناه للفقر في الجزائر، حيث خصص المبحث الأول للتحديد التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، المبحث الثاني تعرضنا فيه إلى أبعاد الفقر و خصائص الفقراء في الجزائر، في المبحث الثالث تعرضنا إلى الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر .

✓ **الفصل الثالث:** خصص لتقديم مفاهيم حول الاقتصاد غير الرسمي، المبحث الأول:تعرضنا فيه لمفهوم الاقتصاد غير الرسمي، المبحث الثاني خصص لتحديد طرق قياس الاقتصاد الغير رسمي، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم و آثاره الإيجابية و السلبية.

✓ **الفصل الرابع** : خصص لدراسة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، حيث في المبحث الأول تناولنا جذور الاقتصاد غير الرسمي و تطوره في الجزائر ، المبحث الثاني خصصناه تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر ، و المظاهر المرتبطة به ، المبحث الثالث الظواهر المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر .

✓ **الفصل الخامس:** قياس الفقر متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر و الاقتصاد غير الرسمي ، قسم إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول تناول قياس الفقر في الجزائر، أما المبحث الثاني فخصص لدراسة حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و المبحث الثالث فخصص لقياس الفقر عن طريق بناء نموذج للتنبؤ بالفقر متعدد الأبعاد بالإعتماد على الاقتصاد غير الرسمي و محددات الفقر في الجزائر.

الفصل الأول

مقدمة الفصل :

لقد أصبحت ظاهرة الفقر من أهم القضايا التي يتناولها المجتمع الدولي حاليا ، و قد حازت هذه الظاهرة على اهتمام كبير على المستوى العالمي .

و يعتبر الفقر ظاهرة عرفتها الإنسانية منذ وقت طويل ، وهو آفة اجتماعية خطيرة و ظاهرة معقدة و متعددة الجوانب ، و نظرا لحدة ظاهرة الفقر و آثارها السلبية توسع الاهتمام بهذه ظاهرة وأصبحت من أهم القضايا التي يتناولها المجتمع الدولي في الوقت الحالي رغم التطورات الاقتصادية و التكنولوجية و تحسن الأوضاع التي يعرفها العالم.

و لكن معرفة مفهوم الفقر لا يسمح بتحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما، و لذالك حاولنا في هذا الفصل تقديم كيفية قياس الفقر و الطرق المستعملة في قياسه و التي تسمح لنا بتحديد عدد أفراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء.

و لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مفهوم الفقر من خلال ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تعرضنا إلى ماهية الفقر، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى القياس الوحيد البعد للفقر ، و في المبحث الثالث تعرضنا إلى القياس المتعدد الأبعاد للفقر.

المبحث الأول: ماهية الفقر.

كان الفقر سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية ،و التغيرات الكبرى ،و الاضطرابات السياسية الممتدة ، كما كان مصدر الهام للفكر الإنساني و الفلاسفة و المصلحين الاجتماعيين، و لظهور عدد من النظريات و الاتجاهات الفكرية و الإيديولوجية. و تزخر آداب الشعوب بالإشارة إلى الفقراء و الأغنياء ، و قد تحدث الحكماء و الأدباء و الشعراء فنسبوا إليه معظم المصائب التي تعصف بالإنسان و اعتبروه السبب الرئيسي في التخلف .

كما لا تخلو الأديان السماوية من ذكر واجب الأغنياء تجاه الفقراء، و باعتبار الفقر و الغنى محنة لهؤلاء و امتحان لأولئك.

و خلال النصف الثاني من القرن العشرين، كثر الحديث عن الفقراء و الفقر في أدبيات الأمم المتحدة بالتوسع من الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى ظاهرة العالمية بتصنيف البلدان إلى غنية و فقيرة ، و بتحديد مقاييس و مؤشرات للفقر في مستوى البلدان و الأفراد مع مراعاة النسبية ، فالفقير في الصومال لا يقاس بالمقاييس نفسها التي يقاس بها الفقير في أمريكا الشمالية .

و هكذا نجد أن الاهتمام بظاهرة الفقر قد توسع من المجال الاقتصادي و الاجتماعي في مجتمع من المجتمعات إلى مجال العلاقات الدولية، نظرا لحدته و آثاره السلبية، و بداية لا بد من التعرف على مفهوم الفقر قبل الخوض في التحليل .

المطلب الأول: تعريف الفقر.

عرفت الإنسانية الفقر و الفقراء منذ زمن طويل ، و الفقر يعتبر آفة اجتماعية خطيرة، و هو ظاهرة معقدة و ذات جوانب متعددة : اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ثقافية و حتى بيئية ، و نجد أن الفقر يختلف من مجتمع إلى آخر.و ليس من السهل تعريف الفقر نتيجة لكثرة العوامل و المتغيرات التي تؤثر و تتأثر بها هذه الظاهرة ،كما أن تعار يف الفقر نجدها تختلف باختلاف المنظور الذي ننظر به إليه .

لكن حتى الآن لم يتم تقديم تعريف علمي و دقيق للفقر رغم ظهور العديد من النظريات السياسية و الاتجاهات الفكرية ،و اختلاف التخصصات و الوظائف ،و يمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة على بعض الأدبيات التي نشرت حول هاته الظاهرة ،و التي تم إحصاؤها من قبل الهيئات و رجال الاقتصاد انطلاقا من واقع الشعوب .

1. الفقر لغة :

حتى نفهم الفقر حسب رأيي ، لا بد من التعرف على مفهومه لغة ، و المعاني التي يدل عليها الفقر لغة تتلخص في النقص ،و الحاجة ، فالفقير إلى الشيء لا يكون فقير إلا إذا كان في حاجة إليه لغيابه تماما ، و الفقر جمع فقور و مفاقر ضد الغنى ، و ذلك أن يكون الإنسان محتاجا أو ليس له ما يكفيه ، أما الفقير لغة فهو المحتاج [1].

2. تعريف الباحثين للفقر :

تنوعت الأدبيات في تعريف الفقر ،و يمكن عرض تعريفات بعض الباحثين للفقر فيما يلي :

1.2. حسب " Michal Mollat ": "الفقير هو ذلك الشخص الذي يعيش بصفة مؤقتة أو دائمة في وضعية تتميز بالضعف و التبعية و بالحرمان من وسائل مادية و معنوية تتغير حسب الفترات الزمنية و المكان و المجتمعات ،هذه الوسائل تعد مصدر للقوة و الاعتبار الاجتماعي ،و عادة ما تتمثل في المال ، العلاقات ، النفوذ ،السلطة ، العلم ،التأهيل التقني ، القدرة الفكرية ، الحرية و الاحترام الشخصي ، هذه الظروف الفقر لا يستطيع أن يخرج منها إلا بمساعدة الآخرين ، و هذا التعريف من شأنه أن يضمن كل المهمشين و المقصيين و هو خاص بكل مكان و زمان ، فلا يتعلق بجبهة معينة أو مجتمع معين ،و كما أن هذا التعريف لا يقصي أولئك الذين اختاروا بدافع تقشفي أو عقائدي أن يعيشوا فقراء تطوعيا" [2]

2.2. حسب Lipton : يرى أن " في أي وقت، يعد الشخص فقيرا، إذا و فقط إذا كانت موارده الاقتصادية غير كافية " [3]

3.2. حسب Hans Singer : يعرف الفقر " على أنه ظاهرة معقدة، صعب علينا تحليلها، لكن سهل علينا مخاطبتها، و هو يشبه الفقر بالزرافة، صعبة التعريف، لكن سهل التعرف عليها عند ملاقاتها" [4].

1- المنجد في اللغة و الإعلام، دار المشرق، بيروت، 1986، ص 590.

2 - Quentien Wodon (1992) ,Le Marheting Contre La Pauvreté, les Edition de L'atelier, Paris, p 17, 18.

3 -Lipton .M (2002) , Defining and Mesuring Poverty, Conceptual Issues, UNDP, New York , 1998.

4 - S.B Maliki : Quantification de la pauvreté urbain et rural en Algérie, cas de Tlamcen, mémoire de magister, université de Tlemcen, , p 11.

4.2. أما M.Karillon (1994) : فيرى _" أن الفقر يمكن أن يوجد في مجتمع معين، إذا كان في هذا المجتمع شخص أو عدة أشخاص لم يصلوا بعد إلى مستوى أدنى أو مقبول من الرفاهية الاقتصادية على حسب مقاييس هذا المجتمع "[1].

5.2. حاول Fields (1994) إعطاء تعريف دقيق و مفصل للفقر، إذ عرفه عل أنه:" الفقر هو عدم مقدرة و عدم إمكانية الفرد أو العائلة من الحصول على موارد قاعدية واجبة لإشباع الحاجيات الأساسية".[2]

6.2. تعريف A.K.Sen : هو اقتصادي حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة **1998**، و لقد عرف الفقر بـ : " هو حالة من الحرمان من الحاجات الأساسية أكثر منه حرمان من دخل عالي " [3].

2-7. عرف الدكتور محمد حسين باقر: الفقر بأنه "الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء كما و نوعا وتدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي و الوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة و الأصول المادية الأخرى،و فقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض و الإعاقة و البطالة و الكوارث و الأزمات...الخ."[4]

3. تعريفات دولية للفقر:

لقد أدرك المجتمع الدولي خطورة الفقر على العالم، فحاز على اهتمام المنظمات الدولية فأصدرت تقارير تحاول تقديم إسهامات في تعريف الفقر، فعرفه البنك الدولي في التقارير التي كان يصدرها، ففي التقرير الذي نشره سنة **1990**، عرف الفقر على أنه "عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة".[5]

- أما في تقرير 2000-2001 فان أبعاد الفقر توسعت و تنوعت، فانتقل من مفهوم نقص الحاجات الأساسية ، أصبح يضم الخطر و المجازفة و عدم القدرة و عدم توافر الإمكانات و

---

1 - In Gaiys fields (2001), Povrety , Concepts and Dimensions Presentation Methodologique , Mescico , march ,p 28 -29 .

2 -Samir Bettahar(2004), Les Méthodes de Mesure de da Pauvreté , une Etude Théorique, Thèse de Doctorat Faculté Science Economique et gestion , Université de Tlemcen , p 16.

3 -A.K.Sen (1978) ,Incame Distribution and Employment,Three Notes on the Concept of Poverty, International Labour office.

4- عبد الرزاق الفارس(2001) ، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 20.

5-عيسى بن ناصر(2003)، مشكلة الفقر في الجزائر،الفقر و التعاون،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، تلمسان، العدد2 ، مارس،ص 202.

انعدام القدرة على التعبير و المشاركة في الحياة الاجتماعية إضافة إلى المفهوم الاقتصادي[1].

- كما يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية الفقر بأنه عبارة عن:

"عجز الناس عن امتلاك القدرات البشرية اللازمة لضمان احقيات الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما، فردا كان أو عائلة أو مجتمعا محليا"[2].

- تعرف التنمية البشرية الفقر على انه حرمان الفرد من العناصر الأساسية للتنمية البشرية، و المتمثلة في[3]:

- رعاية صحية جيدة.
- مستوى تعليمي مرضي.
- مستوى معيشي عام مقبول .

و هذا يعني أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية يتضمنها الفقر و هي:

- تعرض الفرد للموت المبكر، ويتم التعبير عنه بنسبة الأفراد المتوقع أن يموتوا قبل سن الأربعين.
- حرمان الفرد من التعليم ، و يتم التعبير عنه بنسبة الأفراد غير المتعلمين من الكبار.
- حرمان الفرد من ضروريات المعيشة، ويتم التعبير عنه بمتغير مركب بنسبة الأفراد الذين لا يتلقون رعاية صحية، نسبة الأفراد الذين لا يحصلون على مياه نقية، و نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات الذين يعانون من سوء التغذية.

4. تعريف الفقراء للفقر :

في مقابل التعريفات الموضوعية السابقة ، هناك تعريف ذاتي للفقر يرتكز على تعريف الفقراء للفقر. و في هذا المجال أجرى البنك الدولي دراسة تهدف إلى معرفة مفهوم الفقر للفقراء باعتبارهم الأقرب إلى هذه المعضلة و أعلم بها، و تضمنت هذه الدراسة استجواب ما يزيد عن ستين ألف امرأة و رجل من الفقراء ينتمون إلى ستين بلد من كل أنحاء العالم.

---

[1] – إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف(1992)، الفقر و الأزمة الاقتصادية، القاهرة، مركز ابن خلدون، ص 38.

[2] – تقرير التنمية الإنسانية العربية(2002)، الفصل السادس، ص 10.

3–اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا(2003)، الفقر و طرق قياسه في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 11.

فلقد عرف الفقراء الفقر كما يلي[1] :

- امرأة فقيرة من مصر قالت: " أن الفقير هو من لا يملك أي شيء يوفر له مصدراً مستديماً للدخل، فلن يطلب من الآخرين المساعدة".
- امرأة من سكان الأحياء الفقيرة في البرازيل قالت:" إن الفقر هو أن تعيش يوماً بيوم، دون مالٍ ولا أمل".
- عرف رجل فقير من نيجيريا الفقر: " قائلاً: لو أردت شيئاً وليس لديك القدرة على عمله، فهذا هو الفقر".
- عرفت امرأة من لاتفيا الفقر:" الفقر هو الهوان، هو الإحساس بأن الإنسان عالة على الآخرين وأنه مجبر على تحمل الفظاظة والإهانات وعدم الاكتراث عند السعي للحصول على المساعدة".
- مجموعة من رجال و نساء من مصر قالوا:" لا أحد يستمع إلى الفقراء لكن الأغنياء يتم الإصغاء لهم".
- مجموعة أخرى مكونة من نساء ورجال من كينيا قالوا:" عندما يتنافس الفقراء و الأغنياء على الخدمات، الأولوية دائماً للأغنياء".
- ولقد تكررت تعريفات أخرى للفقر تقول:" أن الفقر هو عدم الحصول على ما يكفي من الطعام، أو عدم تملك أية أصول يمكن بها مواجهة الصدمات"، وقد عرفه الكثير من الفقراء على أنه العجز عن ممارسة السيطرة على حياتهم.

5. حصر مفهوم الفقر :

من خلال التعاريف المعروضة سابقاً، نلاحظ تنوعاً يدل على تعقد ظاهرة الفقر و تعدد جوانبها و أبعادها، إلا أنها تدور حول مفهوم "الحرمان النسبي" لفئة معينة من فئات المجتمع ، وفيما بعد ذلك تختلف التعريفات في حدوده ومكوناته.

ولكن يوجد مكونان مهمان لا بد من أن يبرزا في أي تعريف لمفهوم الفقر، وهذان المكونان هما مستوى المعيشة والحق في الحصول على الحد الأدنى من الموارد، ومستوى المعيشة يمكن التعبير عنه بالاستهلاك من سلع محددة ، مثل الغذاء و الملابس و السكن و الصحة التي تمثل الحاجيات الأساسية للإنسان التي تسمح بتصنيف أي فرد لا يحققها ضمن دائرة الفقراء.

1- ديبا نارايان(2000) ، كيف يمكننا مساعدة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر،ص19.

أما الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد، فهو لا يركز على الاستهلاك بقدر تركيزه على الدخل، أي الحق في الحصول على هذه الحاجات أو القدرة على الحصول عليها.

ولعل التعريف الذي قدمته ديبا ناريان*، هو مفهوم متعدد الأبعاد للفقر إذ يشمل جوانب مختلفة وأبعاد متعددة، فهو الأنسب لتفسير الفقر والذي عرفه على أنه انعدام الحيلة، وانعدام القدرة على التعبير[1] و وضحت أبعاد الفقر كما هو مبين في الشكل رقم (1-1).

الشكل رقم (1-1): أبعاد انعدام الحيلة والشقاء.

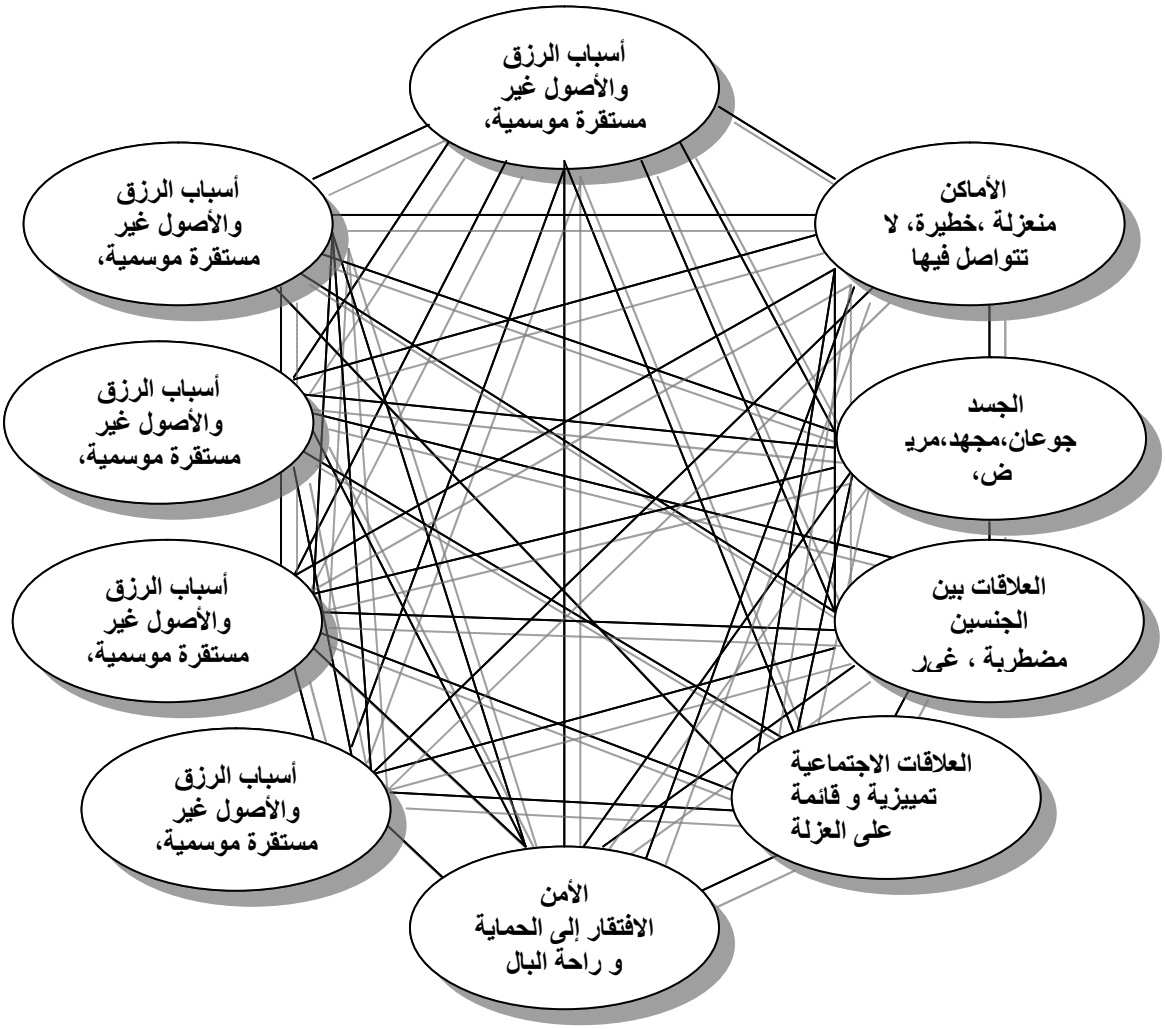

المصدر : ديبا ناريان : مرجع سبق ذكره، ص 18.

*** ديبا ناريان : أخصائية رئيسية في التنمية الإجتماعية بشبكة البنك الدولي لتخفيض أعدد الفقراء والإدارة الإقتصادية، ولقد قام البنك الدولي بدراسة ميدانية لمعرفة مفهوم الفقر عند الفقراء ضمت 60 ألف رجل وامرأة ينتمون إلى 60 بلد من كل أنحاء العالم.**

1- ديبا ناريان ، مرجع سبق ذكره ، ص18.

من خلال الشكل رقم (1-1) نجد أن للفقر أبعاد مادية ، اجتماعية، نفسية، روحية، بدنية، إضافة إلى الأمن وحرية الاختيار والحركة. فالفقير هو ذلك الشخص الذي تكون أسباب رزقه غير مستقرة، موسمية وغير كافية، جسده جوعان ومجهد مريض ومظهره مزر، الأماكن التي يسكن فيها منعزلة، وخطرة لا تتوافر فيها الخدمات الأساسية، يفتقر إلى القدرات كالمعلومات و التعليم والمهارات والثقة بالنفس، تنظيماته ضعيفة وغير مترابطة، ويواجه صداً من المؤسسات التي يعتمدون عليها في حياتهم، واستبعادا وفظاظة ويفتقر إلى روح الرعاية، إضافة إلى الفساد والاستغلال، يفتقر إلى الأمن والحماية وراحة البال، علاقاته الاجتماعية تمييزية وقائمة على العزلة، وعلاقته مع الجنس الآخر مضطربة وغير متكافئة،وما يمكن ملاحظته، هو أن مفهوم الفقر كان يتطور ويأخذ أبعاد جديدة بمرور الزمن، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم(1-2) .

الشكل رقم (1-2) :تطور مفهوم الفقر.

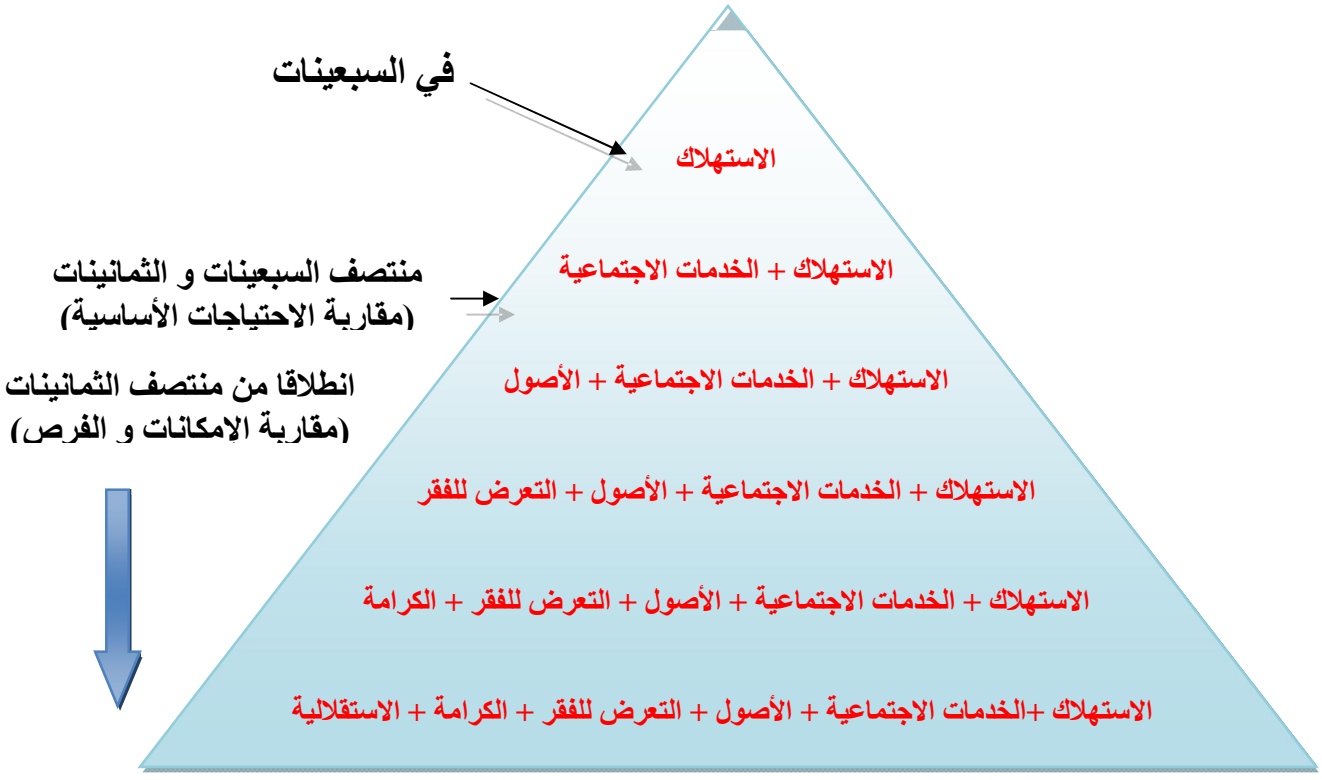

Source : Jean Pierre Cling et autres(2003) , **Les nouvelles strategies internationales de lutte contre la pauvreté**, 2eme édition, Paris,p34.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1-2) أن مفهوم الفقر عرف تطورا، فخلال بداية السبعينات كان ينظر إليه على أنه عدم الوصول إلى مستوى معين من الاستهلاك الغذائي ، أما مع منتصف السبعينات و بداية الثمانينات دخلت متغيرات أخرى ،فبالإضافة إلى عدم الوصول إلى مستوى معين من استهلاك الغذاء ،عدم الحصول على الملبس و المسكن و التعليم و الصحة ،وهذه المتغيرات تعرف بالحاجات الأساسية للإنسان، أي أصبح الفقر هو الافتقار إلى الحاجات الأساسية،و الفقر بهذا المفهوم هو من منظور مقاربة الحاجات الأساسية.

و انطلاقا من منتصف الثمانينات ، دخلت متغيرات جديدة في مفهوم الفقر ، و تم الانتقال من المفهوم النقدي للفقر أو الحاجات الأساسية إلى غياب فرص و إمكانات الاختيار، و الإقصاء من المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا، الخوف من أن يصبح الفرد فقيرا في المستقبل(la vulnérabilité)، الافتقار إلى الكرامة و الاستقلالية،و هذا المنظور للفقر هو منظور مقاربة الإمكانات و الفرص.

المطلب الثاني : موقف الفكر الاقتصادي من الفقر.

يعتبر الفقر من أهم المشكلات التي واجهتها المجتمعات ، والحكومات والهيئات ، والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، وسنحاول من خلال هذا المطلب معرفة مكانة الفقر في الفكر الاقتصادي.

1. الراديكالية الليبرالية: لقد تميز الفكر الاقتصادي في القرن 19م بالراديكالية ، التي أقصت الفقر باسم مبادئ الحرية الاقتصادية أو إنكار التوجه الليبرالي تحت غطاء تدعيمه للفقر.

إن الليبرالية الراديكالية التي تميزت بالنظام الاقتصادي الحر والذي يرى أن توزيع المداخيل في ظله متوازنة وعادلة ، كما انه يرى أن البطالة غير موجودة أو هي مؤقتة لأن الاقتصاد هو دائماً في وضعية توازن وفق مبدأ التلقائية أو اليد الخفية ، كما أن النيوكلاسيك يرون أن التوزيع الأكثر عدلاً وتوازناً هو التوزيع الذي يوافق وضعية التوازن الاقتصادي والذي يقوم على أساس مبدأ العرض و الطلب ، ولا دخل للأعوان الاقتصاديين في خلق هذا التوازن الاقتصادي.

و لقد قال الكلاسيك و النيوكلاسيك أن الفقر يرتبط أساسا بالسلوكيات الفردية وليس بالمنظمة الاجتماعية وليس للنظام الاقتصادي دخل في ذلك، باعتبار أن الفقراء إذا استثنينا المرضى وذوي الأمراض المزمنة والعاهات هم الكسالى وغير المؤهلين وذوي الكفاءات الناقصة.

وتعتقد الرأسمالية أن الفقر شر من شرور الحياة ، ومشكلة من مشكلاتها ، غير أن المسؤولية تقع على عاتق الفقير نفسه ، لأن كل فرد مسؤول عن نفسه وحر في تصرفاته وفي ماله ، وعلى المجتمع أن يتيح للأفراد الحرية ليكسبوا ويغتنوا ، فمن تخلف فلا يلوم إلا نفسه ، ومع مرور الزمن ، وما عرفته الرأسمالية من تطور أفكار ومذاهب اضطرت أن تعدل عن موقفها ، حيث اعترفت بشيء من الحق للعاجزين والضعفاء والفقراء وهكذا قد ظل ينمو تدريجياً تدخل الدولة وتنظيم القانون ، حتى انتهى إلى التأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي[1].

2. الاشتراكية الراديكالية: حسب هذا النظام ، فإن المجتمع يقوم على أساس التخطيط الذي يسمح للدولة بمراقبة عمليتي الإنتاج والتوزيع ، وهذا حسب الاشتراكية المتمثلة في Fichte، أراد أن يبدل مبدأ الحرية عند الاقتصاديين الليبراليين بمبدأ أمان الدولة الذي من خلاله ليس لفرد معين أن يكسب غنىً فوق العادة كما أن ليس للفرد أن يفتقر أو يعيش فقيرا.

3. الاشتراكية الماركسية: تقول هاته النظرية أن القضاء على الفقر و إنصاف الفقراء لا يمكن أن يتم إلا بالقضاء على طبقة الأغنياء ومصادرة أموالهم ، وحرمانهم من ثرواتهم من أي وجه جاءت ، وفي سبيل ذلك يجب تأليب الطبقات الأخرى في المجتمع عليهم ، وإثارة الحسد والبغضاء في صدورهم وإشعال نيران الصراع بين هذه الطبقات بعضها و بعض ، حتى ينتصر في النهاية الأكثر عدداً ، وهي الطبقة العاملة الكادحة التي تسمى "البروليتاريا".

ولم يكتف دعاة هذا المذهب بتحطيم طبقة الأغنياء ، ومصادرة ما ملكوا، فذهبوا لمحاربة مبدأ الملكية الخاصة ، وتحريم التملك على الناس أياً كان مصدره ، و بخاصة الأرض و المصانع و الآلات و نحوها مما يسمى (ثروات الإنتاج) ، و اعتبار الملكية الفردية مصدر كل شر.[2]

4. المذهب الكينزي: ظهر هذا المذهب بعد فشل النظام الرأسمالي في حل الأزمة الاقتصادية 1929-1933 التي ضربت العالم وفق مبادئه.

1- رجب نصيب (2003)، ظاهرة الفقر وأثرها على التنمية الاقتصادية، الفقر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد2، مارس، ص 214.

2- يوسف القرضاوي (1988)، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، دار شهاب للطباعة و النشر، الجزائر ، ص9.

ويرى كينز أن الفقر مظهر من مظاهر البطالة ، حيث يقول أنه ترتفع حالات الفقر في فترات الانكماش ، وتنخفض شدته في الحالات التوسعية ، ولقد اقترح تعامل اقتصادي للرفاهية عن طريق السياسات المالية كوسيلة لتدخل الدولة للتأثير على مكونات الطلب الفعال المتكون من الاستهلاك ، الاستثمار، الإنفاق الحكومي و صافي الميزان التجاري للوصول إلى مستوى التشغيل الكامل، والذي يؤدي إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي التخفيف من حدة البطالة ، و بالتالي التخفيف من حدة الفقر، لأن البطالة هي السبب في انتشار الفقر.

5.النظرية الحديثة: ركزت النظرية الحديثة في جانب مهم منها على قضية توزيع عوائد الإنتاج ، من وجهة نظر الكفاءة في التوزيع وآثارها في هيكل الإنتاج وفي عملية تخصيص الموارد.

إن الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتنمية قد أغفلت هي الأخرى في مراحلها الأولى الفقر، وقد كان اهتمامها في سنوات التطور الأولى يرتكز حول إيجاد تفسير لظاهرة التخلف، وإيجاد الطرق للخروج منه، وكانت معدلات النمو السريعة والاتجاه نحو النمو والتصنيع وإعادة هيكلة القطاع الزراعي هي المكونات الأساسية لأي وصفة توضع لبلد نامٍ، إلا أنه في العديد من هذه الدول أخفق النمو الاقتصادي وحده في القضاء على ظاهرة الفقر، وخاصة في الدول التي كانت معدلات السكان فيها مرتفعة عن معدلات النمو الاقتصادي ومنذ مطلع السبعينات بدأت أدبيات التنمية تولي اهتماما بظاهرة الفقر، وبدأت تتجاوز الاهتمام التقليدي بعملية توزيع عوائد الإنتاج، من وجهة نظر الكفاءة في تخصيص الموارد إلى قضية اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية تتمثل في وجود فئات كبيرة عادة ما تتركز في مراكز جغرافية محدودة أو بين فئات من الشعب ممن تخلفوا عن الاستفادة من عوائد التنمية. ومنذ مطلع الثمانينات، أخذت قضية الفقر منعطفا جديدا بحدوث تطورين: أولهما هو بدء العديد من الدول النامية بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، هاته البرامج التي كان لها آثاراً سلبية على الطبقات الفقيرة في المدى القصير، ولذا عاد الاهتمام من جديد بظاهرة الفقر ولكن ضمن إطار مناقشة السياسات الاقتصادية السليمة للحكومات، ووصفات المنظمات الدولية.

أما التطور الآخر فتمثل في التحول الكبير في أدبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي القائم على التصنيع وتكوين رأسمال والاستثمار المكثف في وسائل الإنتاج، إلى التنمية البشرية باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها، ويظهر ذلك جليا في جهود برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي الرامية لتطوير مؤشرات كمية وكيفية يمكن تطبيقها على أكبر عدد من دول العالم لأغراض المقارنة ، و كذلك إيجاد حوافز للتحسين والتطوير.

ما يمكن قوله في هذا المجال ، أنه بالرغم من التطور الكبير الذي شهده العالم سواء في المجال الاقتصادي و الاجتماعي ، إلا أننا نرى أن الفقر ما يزال يمثل مشكلة إنسانية ومعضلة خطيرة تهدد البشرية.

6.نظرية الحلقة المفرغة للفقر: ذكرت مجموعة من النظريات التي فسرت سبب الفقر في الدول المتخلفة أو دول العالم الثالث ، و حاولت مساعدتها عبر إحداث التنمية من خلال تطوير اقتصادياتها.

حاولت هذه النظرية تفسير الفقر من خلال وجود مجموعة من العوامل و القوى التي تتفاعل مع بعضها البعض بطريقة دائرية تبقي الفقر بشكل مستمر في هذه الدول.

و تفسر هذه النظرية ذلك من خلال أن دخل الفرد المنخفض يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية و حدوث انخفاض في الاستثمار ، و تضعف بسببه الإنتاجية ، و بالتالي ينخفض الدخل،و بالتالي الرجوع إلى نقطة البداية ، هذا تفسير الفقر من جانب الطلب ، أما من جانب العرض فالدخل المنخفض يؤدي إلى ضعف الادخار و بالتالي نقص رؤوس الأموال و ضعف الإنتاج ما يؤدي إلى استمرارية الفقر[1].

7. مواقف الاسلام من الفقر:

بالإضافة إلى مواقف المذاهب الاقتصادية من الفقر، هناك موقف الإسلام من الظاهرة، نوضحها فيما يلي[2] :

إن الإسلام يعتبر الفقر مشكلة تتطلب الحل ، بل آفة خطيرة تستوجب المكافحة و العلاج ، ويبين أن علاجه مستطاع و ليس محاربة للقدر و لا للإرادة الإلهية.

فهو يرفض نظرة الذين يقدسون الفقر، ويرحبون بمقدمه ، ويعدون الغنى ذنباً تجب عقوبته ، ويرفض نظرة الذين يعدون الفقر قدراً محتوماً لا مفر منه ولا علاج له إلا الرضا والقناعة.

ويرفض نظرة الذين يقتصرون في علاج الفقر على جانب الإحسان و التصدق الاختياري وحده ، ويرفض نظرة الرأسمالية المطلقة إلى الفقراء وحقوقهم على الأغنياء وعلى الدولة ،

1- Ragnar Nurkse(1993) , Problems of Capital formation in Underdeveloped Countries, Oxford, Basil and Basil Blackwell, P163.

2- يوسف القرضاوي، مرجع سبق ذكره ، ص6.

ويتجاوز بعلاجه الترقيعات التي أدخلتها الرأسمالية وما شابهها كما يرفض بشدة نظرة الذين يحاربون الغنى وإن كان مشروعاً ، والملكية وإن كانت حلاً ويرون علاج الفقر في تحطم طبقة الأغنياء ، وإيقاع الصراع بين الأغنياء والفقراء وسائر الطبقات الأخرى.

المطلب الثالث: مقاربات الفقر.

1.مقاربة الرفاهية :

تسمى هذه المقاربة بالمقاربة النقدية أو مقاربة الدخل ، لأنها تشرح مفهوم الرفاهية بمفهوم المنفعة ، والمنفعة تعبر عن حالة معنوية كالشعور بالإشباع والسعادة وتحقيق الرغبات عن طريق استهلاك السلع والخدمات[1].

إلا أن هذه الرفاهية غير قابلة للقياس ، تعتمد هذه المقاربة على استعمال الدخل أو الاستهلاك كمقياس للرفاهية الاقتصادية.

و تعبر هذه المقاربة عن الفقر بالفقر النقدي ، الذي يمثل مستوى معيشي معين ناتج عن عدم كفاية الموارد النقدية مولداً بذلك استهلاك غير كاف وغير لائق، وقد سيطر هذا التوجه الفكري على العالم الغربي الصناعي مدة قرنين كاملين.

و أهم نقطة وردت في اقتراحات هاته المدرسة المتعلقة بالفقر، ما سمته « Bien être » و ترجمته بالوجود اللائق، ولب هذه النقطة هو أن الفقر موجود في أي مجتمع بمجرد أن يعجز أفراد هذا المجتمع عن تحقيق مستوى معين من الوجود اللائق الاقتصادي والذي يضمن الحد الأدنى من الاحتياجات المعقولة في نفس المجتمع.

وتعتبر هاته النظرية المرجع الرئيسي الذي يرتكز عليه مفهوم الفقر النقدي ويتم حساب عدد الفقراء بالاعتماد على تحديد خط الفقر والذي يحدد عن طريق الدخل أو الاستهلاك، وكل من يقع تحت هذه العتبة يعتبر فقيراً.

وتخضع هذه المقارنة لمبدأين :

- ✓ الأفراد هم وحدهم يعرفون ما يحقق رغباتهم ويشبع حاجاتهم.
- ✓ الدولة لا يجب أن تتدخل في الاقتصاد ولا يمكن لها تحديد ما يجب أن ينتج ، كيف ، و لمن و التفضيلات الشخصية هي التي تحدد ذلك.

---

1 - Louis Marie Aselin, Anyck Dauphin(2000) , Mesure de la pauvreté, un Cadre Comceptuel, Centre Canadian d'Etude et de Coopération Internationale, Direction Etudes et formation, Octobre, ,Canada, P19.

لكن رغم محدودية هاته المقاربة ، إلا أنه يوجد العديد من الدول تبنوا هذه المقاربة ، و ما زالت الطريقة الأكثر استعمالا ، إذ يعتبر البنك الدولي من المستعملين لهاته الطريقة.

2.مقاربة الحاجات الأساسية :

ظهرت هاته المقاربة في السبعينات ، كرد فعل على مقاربة الرفاهية ، فهي لا تعطي أهمية للمنفعة بقدر ما تعطي الأهمية لتلبية الحاجيات الأساسية ، التي تمثل مجموعة من السلع والخدمات التي تكون الحاجة إليها ضرورية، ولا يشترط أن تكون هاته الحاجات من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يعرف بالوجود اللائق.

و الفقر حسب هاته المدرسة هو ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجيات الغذائية ، والتي تشمل حاجيات الطعام والخدمات الصحية الضرورية والتعليم والنقل والمشاركة في الحياة الاجتماعية، أما عدم تلبية هاته الحاجات فتؤدي إلى حالة من الإقصاء الاجتماعي.

لذلك يطلق على هذا الفقر بالإضافة إلى فقر الحاجات الأساسية بفقر شروط الحياة.

المشاكل التي تواجهها هاته المقاربة هي مشكلة تحديد الاحتياجات الأساسية لأن هذه الاحتياجات قابلة للتغيير حسب الزمان و المكان و الأفراد ، وبالتالي فإنه يمكننا القول أن مجموعة الحاجيات الأساسية تبقى مفتوحة.

3. مقاربة الإمكانات :

يعتبر ASen هو رائد هاته المقاربة ، حيث اختلف في وجهة نظره للفقر على المقاربات السابقة ، التي ركزت اهتمامها على المنفعة أو الدخل أو إشباع الحاجيات الأساسية ، حيث حاول إعطاء نظرة جديدة لمفهوم الفقر لا تعتمد فقط على مستوى الدخل أو مستوى من الاستهلاك ، و إنما لا بد أن نفهمها على أساس الإمكانات البشرية التي تساعد الفرد من تحقيق ذلك المستوى من الاستهلاك و الحصول على مستوى لائق من الدخل ،و لقد قام Sen بالجمع ما بين كل المدارس.

و لتوضيح ذلك Sen يضرب المثال التالي : عندما يمتلك شخص دراجة ، هذه الدراجة عبارة عن منتوج له عدة خصوصيات من أهمها النقل أو التنقل ، بمجرد أن تقدم إلى الفرد فإنها تعطيه إمكانية التنقل و الوصول إلى عدة مناطق ، لم يكن يستطيع الوصول إليها بدون دراجة، بالإضافة إلى أن النقل كخصوصية من خصوصيات الدراجة ، تمنحه الشعور بالمنفعة

و الفرحة عن طريق إمكانية تنقله و تحقيق غايته ، و بذلك نجده جمع ما بين الرفاهية (الدراجة) إلى الخصوصيات (النقل) إلى الإمكانات ثم إلى الوظيفة (القدرة على التنقل) و المنفعة (الشعور بالفرحة) حين التنقل .

و الفقر حسب هذه المقاربة هو نتيجة عدم إمكانية الفرد من استغلال الفرصة المتاحة له بسبب نقص الإمكانيات البشرية ناتج عن صحة غير سليمة ، و تعليم غير كاف و سوء في التغذية....الخ[1].

و يمكن الربط بين مختلف المقاربات ، اذا أدمجنا عامل الوقت ، نلاحظ أن الفقر النقدي الذي يكون على المدى القصير له أثر في المدى المتوسط على شروط الحياة أي يؤدي إلى حدوث فقر الحاجات الأساسية ، كما يؤثر في المدى الطويل على الإمكانات و القدرات ، و لتوضيح هذه العلاقة نقوم بطرح المثال التالي[2]:

إذا كانت هناك عائلة مستوى دخلها النقدي أقل من خط الفقر،فسيكون عليها أن تخرج أطفالها من التعليم بسبب عدم قدرتها على دفع مصاريف التعليم. نلاحظ أن الفقر النقدي أدى إلى عدم تعليم الأطفال و بالتالي إلى فقر الحاجيات الذي يترجم توقف تراكم الرأسمال المعرفي ، و هذا ما سيخلق في الأخير فقر الإمكانات ، حيث يؤدي فقر الإمكانات إلى تضخيم الفقر النقدي مما يؤدي إلى حلقة مفرغة بين الأشكال الثلاثة للفقر.

كما نجد أن الفقر النقدي يعطي قياس مباشر للفقر، أما فقر الحاجيات الأساسية يبين الخصائص الأساسية للفقر، و فقر الإمكانات يعبر عن أساب الفقر.

4. مقاربة الفقر الذاتي:

يستمد الفقر الذاتي تعريفه من إحساس العائلة أو الفرد بأنها فقيرة أولا، و هل تستطيع أن تلبي حاجياتها و تدخر ؟ أو هل تكسب على الأقل دخل أدنى يسمح بموازنة المداخيل و المصاريف[3].

و يستعمل هذا المفهوم بكثرة في الدول المتقدمة، كما حاز على اهتمام كبير من قبل المجموعة الدولية ، حيث أصبح منهج جديد لتقييم الفقر و يتم التعرف على هذا النوع من الفقر عن طريق القيام بمسح ميداني و طرح السؤال للفرد أو لرب الأسرة : من خلال وضعيتكم

1- A .K. Sen, Ibid , p 153 -159

2 - Sarah Marinesse (1999) , Note sur les Diffirente Apporckes de la Pauvreté , AFD , France , p 3.

3 -Sarah Marinesse , Op.Cité, p4.

الحالية ، ما هو الدخل (بعد الضريبة) الذي ترونه أدنى بصفة مطلقة ؟ أو إذا كان دخلهم أقل من هذا المستوى هل لا يمكنكم الموازنة ما بين مداخليكم و مصاريفكم ؟ [1] .

5. مقاربة الفقر المؤقت و الفقر الدائم:

الفقر المؤقت هو الذي يمس العائلات على المدى القصير أو بصفة موسمية، و يتم قياسه من خلال مدة البقاء في حالة فقر تتسم بعدم كفاية الموارد النقدية، و لا يتطلب هذا النوع من الفقر استراتيجيات خاصة للقضاء عليه ، غير أنه لا يحتاج إلا إلى سياسات تخفيف وقتية اجتماعية. أما الفقر الدائم فهو الفقر الذي يمس العائلات على المدى الطويل و بصفة دائمة ، و يتم قياسه من خلال استعمال الاستبيانات الميدانية التي تسمح بالمتابعة الدائمة لحالة الفقر ، و لكن هذا النوع يتميز بالصعوبة ، لذا يتم استعمال مقاربة الفقر المؤقت ، كما يحتاج هذا النوع من الفقر إلى استراتيجيات و سياسات فعالة من أجل التخفيف من حدته.

المبحث الثاني : قياس وحيد البعد للفقر.

لقد رأينا أن الفقر هو ظاهرة متعددة الجوانب، و لعلنا نلتمس ذلك من خلال التعاريف المتعددة للفقر التي بدأت تتطور و تأخذ كل مرة متغيرا جديدا .

و يعنى بقياس الفقر وضع أرقام التي من خلالها يمكن تقييم درجة الفقر في مجتمع ما و تحديد عدد أفراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء. و ليس من السهل الوقوف على جل المتغيرات المكونة لظاهرة الفقر، و لا قياسها نظرا لأن فيها متغيرات نوعية. و قياس الفقر يتطلب الوقت و الجهد و المال لأنها مهمة لا يمكن أن تتم بطريقة صحيحة إلا إذا تم الحصول على معلومات كافية بواسطة الأفراد والعائلات الفقيرة.

و لعل هناك سببان رئيسيان يبرران قياس الفقر، و هما:

1- المبرر الأول الذي قدمه Ravallion (1998) و الذي أكد: "على أن قياس الفقر يمكن أن يكون أداة لجذب انتباه و اهتمام المسؤولين لظروف عيش الفقراء"بمعنى آخر من السهل تجاهل الفقراء إذا كانت الإحصائيات حولهم غير واضحة .

2- المبرر الثاني هو أنه بدون تحديد الفقراء لا يمكن مساعدهم ، لأنه أولا لابد من معرفة الفقراء الموجودين في المجتمع حتى يتم تقديم المساعدة التي يحتاجونها .

و لكن نجد أنه تختلف الطرق المستعملة في قياس الفقر باختلاف المفهوم المراد دراسته ، و لعلنا نجد أغلب الطرق المستعملة في قياسه ترتكز على الجانب المادي فيه ، كما نجد أن أغلب الدراسات تنصب حول قياس مستوى المعيشة بشكل أولي في كل المحاولات الرامية لقياسI .و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الطرق المستعملة في قياس الفقر و التي تعتمد على بعد واحد متمثل في الجانب المادي أو النقدي.

المطلب الأول: مفهوم خط الفقر

يرى العديد من الاقتصاديين أنه من المهم عند إجراء تحديد الفقراء الواجب رعايتهم، لا بد من تحديد معيار يتفق عليه لمعرفة الفقراء في المجتمع من غير الفقراء.

و تقوم الأدبيات بتحديد مستوى أدنى للمعيشة كمقياس للفقر، يعتبر من لا يحصل عليه من الفقراء، و يعرف هذا المستوى بخط الفقر و يعتبر المعيار الأكثر شهرة و انتشارا في الحكم على الأفراد (العائلات) في مجتمع ما من المجتمعات بأنهم من الفقراء.

ويعتبر كمحاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه بالحاجات الأساسية للإنسان،ولعله يركز على جانب المستوى المعيشي في ظاهرة الفقر .

و يمكن تعريف خط الفقر على أنه:" مستوى الموارد و الإنفاق الذي يسمح بتلبية مستوى عيش أدنى".

نجد أن خط الفقر هو المعيار الذي يميز الفقراء من غيرهم إذ يعتبر الشخص أو العائلة فقيرة إذا هبط عنه .و أنه يوجد مستوى معين إذا لم يحصل الأفراد أو العائلات على هذا المستوى الأدنى من الإنفاق أو الاستهلاك أي الحاجيات الأساسية فإنهم يعتبرون من الفقراء.

المطلب الثاني:أنواع خط الفقر.

في الأدبيات المتعلقة بدراسة الفقر، نجد هناك ثلاثة أنواع لخط الفقر، و لكل خط فقر هناك طريقة يمكن قياسه بها.

1. خط الفقر المطلق:

يعتبر خط الفقر المطلق من المفاهيم المهمة ، و التي دار حوله الكثير من الجدل ،ويعرف على أنه "الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التصرف بدخله من إشباع الحاجات االفيزيولوجية أي مستوى الكفاف" [1].

خط الفقر المطلق يضع حد أدنى لمستوى الدخل الضروري الذي يجب على كل فرد أو أسرة الحصول عليه لتحقيق مستوى معيشي معقول، و يضع الشخص الذي يحصل على دخل أقل منه فقيرا.

كما أن خط الفقر المطلق يمثل كلفة تغطية الحاجات الأساسية الغذائية ويعرف في هذه الحالة بخط الفقر المدقع ، وإذا تم إضافة تكلفة الحاجات الأساسية غير الغذائية للعائلات أو الأفراد فنحصل على خط الفقر المطلق و يمكن قياس خط الفقر المطلق عن طريق:

1.1.طريقة الحاجات الأساسية :

قدمت هاته الطريقة في بداية 1990 ، و ترتكز على وضع خط فقر يركز على تقدير تكلفة الحاجات الغذائية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية و هي الطريقة التي بادر بها Rowntree (1901) و Both (1969).

و يتم تحديد خط الفقر على أساس هذه الطريقة :

– يتم تحديد تكلفة الحاجات الغذائية الدنيا، من خلال تقدير كمية حزمة من السلع الغذائية استنادا على معايير التغذية و يمكن كتابة خط الفقر كما يلي:[2]

$$Z_f = \sum P_j x_j^*$$

حيث :

Z_f : *خط الفقر الغذائي.*

Xj^* : *ترمز إلى حزمة السلع (الاحتياجات الأساسية من السلع الغذائية بالكميات).*

P_j : *ترمز إلى أسعار هاته السلع السائدة.*

1– أنطوان حداد(2000)، الفقر في لبنان ، سلسلة دراسة الفقر ، العدد 2 ، الأمم المتحدة ، ص 21.

2– على عبد القادر على(2000) ، الفقر ،مؤشرات القياس و السياسات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص 5–6.

- تعتمد هاته الطريقة على تقدير الحريرات اللازمة ليكون الشخص في حالة جيدة و يسمى هذا الخط بخط الفقر الغذائي.

- الخطوة الثانية تتمثل في تقدير تكلفة السلع الغير غذائية الأساسية، و التي يتم إضافتها إلى خط الفقر الغذائي ، مثل السكن ، الملابس ، التعليم والمواصلات ،و نحصل على خط الفقر الكلي، و يعبر عنه بالصيغة التالية :

$$Z = Z_f + Z_n$$

حيث Z_n : يمثل خط الفقر للاحتياجات غير الغذائية الأساسية .

و خط الفقر الكلي يمثل الحد الأدنى الذي ينبغي تحقيقه لاستمرار الحياة الإنسانية للفرد بطريقة مقبولة،و فئات المجتمع التي يقل استهلاكها عن هذا المستوى تصنف من الفقراء .

2.1.طريقة نسبة الغذاء:

لقد اقترحت هاته الطريقة من طرف watts (1967) ، و ترتكز على إعداد خط الفقر على أساس معامل أنجل "Cœfficient d'Engel" للاستهلاك الحالي .

و يعبر معامل Engel على نسبة الدخل المنفق من طرف الأفراد و العائلات لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية.

و يتم حساب خط الفقر بأخذ مقلوب معاملEngel مضروب في تكلفة السلع الأساسية الغذائية،و يمكن التعبير على خط الفقر المحسوب بهاته الطريقة بـ :

$$Z = Q \times \sum P_j \times Xj^*$$

بحيث:

Q : *مقلوب معامل أنجل Engel.*

P_j : *أسعار السلع الغذائية الأساسية.*

Xj^*: *كمية السلع الغذائية الأساسية.*

فإذا كان مثلا معاملEngel يساوي $\frac{1}{3}$، فهذا يعني أن نصيب الإنفاق على السلع الغذائية من الدخل يساوي الثلث، و حد الفقر يساوي = 3 x تكلفة عناصر الغذاء الأساسية .

و يؤخذ معامل Engel كمؤشر للمستوى المعيشي اللائق للأسر أو المجتمع.

3.1. طريقة الطاقة الغذائية :

وفق هاته الطريقة ، فإن حد الفقر يساوي الإنفاق الاستهلاكي اللازم لتوفير كمية من الغذاء كافية لإمداد الفرد بالحد الأدنى من الطاقة أي السعرات الحرارية المطلوبة له ، هنا يتم تقدير خط الفقر على أساس علاقة انحدار بين مقدار السعرات الحرارية التي يحصل عليها و إنفاقه الاستهلاكي[1]، و يمكن تقدير دالة تكلفة السعرات الحرارية على أساس المعادلة التالية :

$$Iny_t = a + bc$$

y : مقدار الأنفاق الاستهلاكي على الغداء للفرد.

c: كمية الحريرات التي يحصل عليها الفرد للفرد .

و على أساس المعاملات المقدرة من هذه الدالة، و باستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية و منظمة الزراعة و الأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة c، يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$Z = e^{a+bc^t}$$

و يمكن عن طريق التعويض في الدالة المقدرة بمتوسط السعرات الحرارية اللازمة كحد أدنى لاحتياجات الإنسان ، تحديد الإنفاق الاستهلاكي الذي يقابله في المتوسط و الذي يؤخذ كحد الفقر، و تقدر السعرات الحرارية اللازمة للانسان ب 2100 حريرة في اليوم .

4.1. طريقة السعرات الحرارية المباشرة :

باستعمال هاته الطريقة ، نجد أن العائلة تعتبر فقيرة أو الفرد ، إذا كان نصيب الفرد من السعرات الحرارية أقل من السعرات المطلوبة و اللازمة لاحتياجات الفرد منها .

و حسب FAO(المنظمة العالمية للزراعة و التغذية) قدرت السعرات الحرارية اللازمة للفرد في اليوم ب 2100 حريرة في اليوم.

2. خط الفقر النسبي :

إن مدخل الفقر النسبي يعتبر الفقر ظاهرة نسبية، حيث يرى أن الفقر يوجد في كل مكان و في كل مجتمع، حتى في أغنى المجتمعات في العالم، و يتم حسابه عن طريق:

1 – Vorgelet(2005) , Measurement of Poverty and Indicators of Poverty Among Rural Households In Central Sulwesi , Indonexa , p 13.

1.2.طريقة نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط :

يتم تحديد الفقر باستعمال هاته الطريقة ، بنسبة من الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل القومي، في وقت ما و في زمان ما، و عموما يتم استعمال نسبة 2/1 أو3/2 من الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل القومي .

و لعل ما يطرح في هذا المجال ، هل يتم استعمال الدخل المتوسط أو الدخل الوسيط ، فهناك من يرى أن استعمال الدخل المتوسط هو المناسب في حساب خط الفقر النسبي ، بحجة أن الدخل المتوسط يتأثر بدخل الطبقات الغنية ، فبزيادة دخول الطبقات الغنية مع بقاء دخل المجتمع ثابت يؤدي إلى تغير الدخل المتوسط و بقاء الدخل الوسيط ثابت .

و هناك من يستعمل الدخل الوسيط بحجة أنه يقارن بين الدخول المتدنية في المجتمع مع توزيعات الدخول الأخرى[1].

إن استعمال الدخل المتوسط أو الوسيط ، فإن خط الفقر المحسوب على أساسهما يكون دائما خط فقر نسبي ، و تلجأ بعض الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة إلى تقدير خط الفقر باعتباره يساوي 50% من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ، كما في الدول الأوروبية يتم تحديد خط فقر نسبي على أساس أنه يساوي 50% من الدخل الوسيط الأوروبي بالنسبة لجميع الدول الأوروبية.

2.2.طريقة المجموعات :

باستعمال هاته الطريقة ، الفقراء هم أولئك الأفراد (العائلات) الذين تكون دخولهم تنتمي إلى مجموعة الدخول الأقل في المجتمع ووفقا لهذا المدخل يتم ترتيب أفراد المجتمع ترتيبا تنازليا أو تصاعديا في مجموعات وفقا للدخل ، بدءا بالمجموعة الأعلى دخلا ثم الأقل أو العكس ،و تعتبر هذه الطريقة أن مجموعة الـ 40% مثلا من السكان الأقل دخلا هي طبقة الفقراء و لو كان أقل دخل في هذه المجموعة أعلى من حد الفقر [2].

و فقا لهذا المدخل إن الفقراء هم الأفراد الأقل دخلا بغض النظر عن مستويات دخولهم

3. خط الفقر الذاتي:

تعتمد هذه الطريقة على تحديد خط الفقر من طرف الفقير ذاته، وترتكز على تحديد خط الفقر من خلال الفقراء حول تحديدهم للمكونات اللازمة لعيش حياة مقبولة في مجتمع ما.

1- Samir Bettahar , Op .Cité, p 22.

2- عطية عبد القادر عطية (2000)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الاسكندرية ، ص 21.

هاته المقاربة ترتكز على الإجابات التي يقدمها الأفراد أو العائلات على السؤال التالي[1] :

- " ما هو مستوى الدخل اللازم لمقابلة احتياجاتك الأساسية ؟ ".

حيث يتم شرح ما يقصد بالاحتياجات الأساسية على أنها تحتوي على الغذاء والملابس والسكن والتعليم والصحة والمواصلات. و يأخذ متوسط الإجابات على هذا السؤال و بالتالي يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي، وقد استنبطت هذه الطريقة من منهجية تحليل الفقر بواسطة "مشاركة الفقراء" وهي منهجية ارتبطت بمساهمات البروفسور روبرت شامبرز (1994، 1997) وناريان (2000)[2].

و هناك طريقة أخرى لتحديد خط الفقر الذاتي تتمثل في:

1.3.خط الفقر لـ Leynden :

لقد تم تطوير هذا الخط بواسطة مجموعة باحثين يعملون بجامعة Leynde في السبعينات، وتنطلق من استجواب أفراد أوعائلات حول الدخل الأدنى اللازم للعيش في ظروف ملائمة، ودخلهم الفعلي، وتضع هاته الطريقة علاقة بين الدخل الأدنى لاجابات الأفراد أو العائلات والدخل الفعلي لهم.

هاته الطريقة تنطلق من فرضية أن الدخل الأدنى هو دالة متزايدة ومعقدة للدخل الفعلي، مع وجود مرونة ما بين 0 و 1، أيضاً الدخل الأدنى سيكون أعلى من دخل الفرد أو الأسرة.

من أجل شرح هذه الطريقة، نفترض أن R_{min} هو الدخل الأدنى المحدد من طرف الأفراد أو العائلات المستجوبة و اللازم للعيش في ظروف مقبولة.

R : الدخل الفعلي للأفراد أو الأسر، وليكن R^* يمثل خط الفقر الذاتي. وبالتالي فإن العلاقة التي تربط بين R_{min} و R نعبر عنها بالعلاقة التالية:[3]

$$R_{\min} = \delta R^B$$

ويمكن التعبير على العلاقة التي تربط بين R_{min} و R من جهة أخرى بالعلاقة:

$$Ln(R_{\min}) = \alpha + BLn(R).$$

---

1 - Martin Ravallion (1992), Poverty Comparisons, a Guide to Concepts and Methodes, World Bank , Washington, USA , P142

2- علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص4.

3 - Samir Bettahar, Op.Cité, P28.

من خلال هاته الصيغة، نجد الدخل R_{min} سيرتفع بدلالة الدخل الفعلي ويمكن تمثيل العلاقة بين R_{min} و R بالرسم البياني الموضح في الشكل رقم (1−3).

الشكل رقم(1−3): خط الفقر الذاتي.

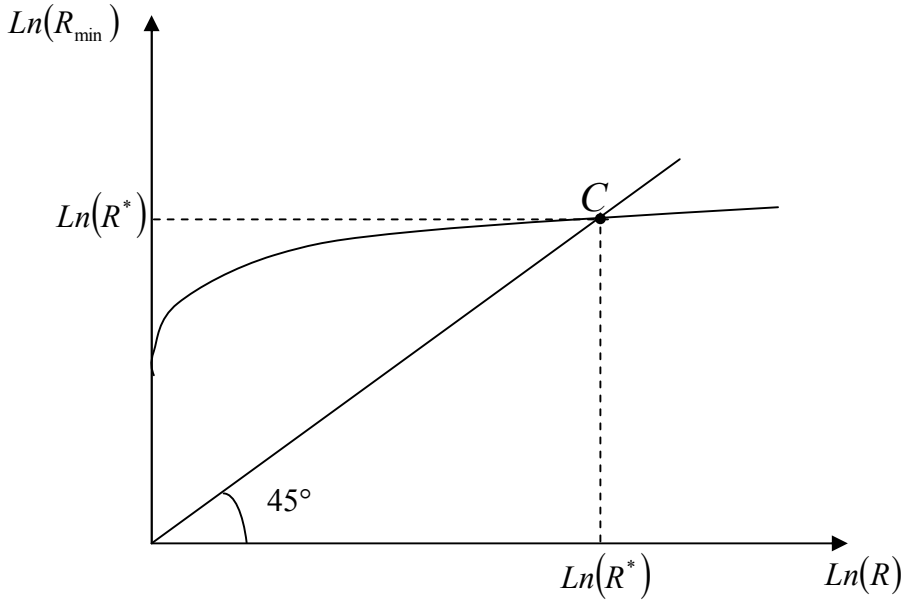

Source :Martin Ravallion, Ibid, P34

و نحصل على خط الفقر بحساب نقطة التقاطع بين المنصف الأول و منحنى الدالة التي تبين العلاقة بين R_{min} و R، أي النقطة (C).

و الفقراء هم الأفراد الذين يكون الدخل الأدنى اللازم للعيش في ظروف ملائمة أكبر من دخلهم الفعلي، وغير الفقراء هم الذين يكون الدخل الأدنى اللازم للعيش في ظروف ملائمة أقل من دخلهم الفعلي، وعند النقطة C هي نقطة يتطابق فيها خط الفقر والدخل الأدنى والدخل الفعلي.

لقد تم إجراء دراسات عديدة لتحديد خط فقر الذاتي، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وفي كندا غير أن الأسئلة التي يتم طرحها تختلف من دراسة إلى أخرى، فمثلاً السؤال الذي طرح من طرف Devos و Garner (1991)، يتعلق بتحديد الدخل الضروري قبل فرض الضريبة، على عكس Coloranto et al (1984) اللذان اهتما بالدخل الأدنى الضروري بعد فرض الضريبة.

4. خط الفقر السياسي:

إن خط الفقر السياسي أو الرسمي هو خط محدد في الوسط السياسي أو الإداري لدولة ما و في وقت ما، وهو يوافق مستوى من الدخل يعتبر أي فرد أو عائلة يملك دخل أقل منه بحاجة إلى مساعدة اجتماعية ، بمعنى آخر أي دخل للأفراد أو العائلات أقل من مستوى خط الفقر السياسي يعتبر صاحبه من الفقراء.

يقاس بطريقة ذاتية ، فهو يشبه خط الفقر الذاتي لأنه يحدد على أساس وجهة نظر المجتمع حول المستوى الأدنى للعيش الضروري.ولكن يختلف خط الفقر السياسي عن خط الفقر الذاتي في أن الأول يخضع إلى أصحاب القرار السياسي أي إلى الحكومة.

5. تقييم قياس الفقر وحيد البعد:

إن استعمال خط الفقر في قياس الفقر و في تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما, يعتبر الأكثر استعمالا ، و لكن نجد أنه ترد عليه بعض من الملاحظات و القيود التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- مفهوم خط الفقر يقوم على فرضية مفادها أن الفقر هو خاصية منفصلة يمكن التعبير عنها بمقياس وحيد و هو المعيار الاقتصادي المتمثل في الدخل,وهذا يكافئ بأن الناس هم إما فقراء أو غير فقراء تبعا لموقعهم من هذا الخط .وفي الواقع نجد أن الفقر هو ظاهرة ذات أبعاد و جوانب متغيرة ,فالعائلات التي لها دخلا هامشيا أعلى من خط الفقر قد لا يتم تصنيفها من الفقراء،بينما في الواقع هم فقراء.

كما أن نسبة العائلات دون خط الفقر تخفي الفوارق الكبيرة في الخصائص الفردية بين الفقراء، فمن بين هؤلاء هناك الفقراء و هناك الذين يعانون الفقر المدقع.

تختلف الحاجة إلى الطعام باختلاف الأفراد ، و يختلف بالنسبة للفرد الواحد بمرور الوقت ، لذلك سيكون من المستحسن وضع بعض الافتراضات الخاصة بمستويات النشاط التي تحدد المقدار من الطاقة الإضافية التي سيتم الحاجة إليها، وتحقيق تغذية كافية قد لا يكون الدافع للسلوك البشري حتى لأكثر الناس فقرا، كما قد لا تكون المحرك الأساسي لاستهلاك الطعام.

وهناك احتمال أن يكون الحد الأدنى من تكاليف السعرات الحرارية المفترضة اقل من مستوى الإنفاق الذي يحقق فيه الفقراء مستوى السعرات المطلوبة. وبذلك يكون خط الفقر قد أدى إلى تقليل ظاهرة الفقر[1].

- إن مقاربة تحديد الحاجة للطاقة من الطعام، تعتبر جيدة في حالة تحديد خط فقر وحيد، و لكن ينبغي الحذر حين تطبيقه بين مناطق مختلفة أو فترات زمنية متفاوتة حتى في البلد الواحد،إذ أنه حين مقارنة مستويات المعيشة من حيث متوسط نصيب العائلة من الاستهلاك، فان المقارنة بين مناطق متباينة، فمثلا بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية، أو أزمنة مختلفة قد تكون مظللة ما لم يكن لخط الفقر قوة شرائية ثابتة تعتمد على مؤشر تكاليف المعيشة المناسبة للفقراء.

و استعمال هذه المقاربة قد لا يساعد على إبراز الاختلافات في الأوضاع بين المناطق و عبر الأزمنة، كما أن الحاجة إلى الطاقة من التغذية لا تكون نفسها لكل المناطق و الأزمنة ، بل قد تتغير نتيجة الاختلاف في الأذواق و مستويات النشاط و الأسعار النسبية و عوامل أخرى متعددة .

- ينبغي أن يكون لخط الفقر علاقة معقولة مع مستوى المعيشة في الدولة المراد قياس الفقر فيها، فإذا تم استخدام خط الفقر لدولة غنية مثل فرنسا لأصبح جميع السكان في معظم الدول النامية يعتبرون فقراء، كما أنه إذا استخدم خط الفقر لدولة نامية مثل الهند، ستعتبر فرنسا خالية من الفقراء، لذلك لابد أن يتم إنشاء خط فقر يناسب المستوى الاقتصادي و المعيشي لكل دولة.

- إذا كان من السهل تحديد الطاقة من الطعام للفرد ، ثم تقدير تكلفتها ، فإنه يصعب تحديد تكلفة الاحتياجات الغير غذائية كالملبس و المسكن و النقل ، و من الطرق المقترحة في حل هذا المشكل نجدها تتمثل في تحديد التكلفة الدنيا لمجموعة الطعام التي تحقق الحد الأدنى من الطاقة ، ثم استخدام مقلوب متوسط هذه النسبة . و هو ما يعرف بطريقة نسبة الغذاء في حساب خط الفقر ، و تسمى بطريقة أورشانسكي الذي استخدمها في تحديد خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

1- Martin Ravaillion, Ibid, P 26 – 27.

.

[2] **-عبد الرازق الفارس، مرجع سابق، ص 25.**

– المشكلة الأخرى تتمثل في اختيار وحدة القياس لتحديد خط الفقر هل هي العائلة أم الفرد ؟ و العائلة قد تكون مكونة من فرد واحد أو عدة أفراد ، و من المعروف أن مسوح ميزانية الأسرة التي تستخدم في تحديد أنماط الاستهلاك تقوم بتحليل الاستهلاك و الدخل للعائلة ككل و ليس لكل فرد على حدة . و من المؤيدين لاستخدام العائلة كوحدة للقياس نجد" كوزنتز" من المبررات التي تدفعه لذلك ، هو وجود ظاهرة تقاسم الدخل ضمن العائلة الواحدة ، و العائلة هي التي تقرر كيفية تخصيص السلع و الخدمات بين أفرادها .

و السبب الآخر يكمن في صعوبة تحديد حجم الدخل الذي يحصل عليه فرد ما من العائلة خاصة في الأنشطة ذات الطابع العائلي مثل الزراعة أو بعض الأعمال التجارية.

و هناك مؤيدي لاستعمال الفرد بدل العائلة ، و من الحجج التي يرتكزون عليها هي أن العديد من العائلات قد تتجه لتوزيع الدخل بين أفرادها بطريقة غير عادلة ، بالإضافة إلى أن بعض مؤشرات التنمية مثل الهيكل الوظيفي لقوة العمل ، و معدلات وفيات الأطفال ، و معدلات الأمية هي جميعها مؤشرات للأفراد و ليس للعائلات ، كما أن سوق العمل يوفر وظائف للأفراد ، و يخصص لهم أجورا وفقا لخصائصهم .

و لذلك ظهرت مقاربات تحاول حل هذا المشكل، إذ تحاول استخدام إحصائيات داخل العائلة لقياس أجزاء الفقر و مقدار النقص في الدخل, و استخدام خصائص الأفراد من أجل إعطاء صورة واضحة عن خصائص الفقراء.[1]

المطلب الثالث : مؤشرات الفقر

بالرغم من أهمية خط الفقر في دراسة ظاهرة الفقر في مجتمع ما، إذ يمكننا من التعرف على الفقراء على أنهم الأفراد (العائلات) الذين لا يستطيعون تملك ما يقابلون به الاحتياجات الأساسية في الحياة، أي أنه لا يصلح إلا لتمييز الفقراء من غيرهم في المجتمع، ولا يقدم دلالات أخرى كمدى عمق ظاهرة الفقر أو خصائص الفقراء، كما أنه لا يصلح للمقارنات الدولية، ومحدود في المقارنات الزمنية حتى في القطر الواحد، بسبب الوزن الكبير الذي تعكسه أسعار السلع وتغيراتها (التضخم)، ومن هنا برزت جهود لتطوير مؤشرات تحاول سد ثغرات خط

1- Gary Fields (1994) Poverty and Income Distribution, Data for Measuring Poverty and Inequality Changes in the Developing Countries, Jornal of Development Economics,vol 44,p139.

الفقر، و تعني بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس درجة الحرمان التي تعاني منها هاته الشريحة المحرومة من المجتمع المعني.

1. المؤشرات التقليدية :

1.1. مؤشر عدد الرؤوس:

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداماً وأسهلها فهماً، ويعرف على أنه نسبة الفقراء من إجمالي أفراد المجتمع.

لنفرض مجتمع ما يتكون من N فرد، يملكون الدخول التالية : $Y_1, Y_2, Y_3 ..., Y_N$ نقوم بترتيب هاته الدخول ترتيبا تصاعديا ونقارنها بخط الفقر Z ، إذ سيقوم بالفصل بين دخول الفقراء التي ستقع تحته، ودخول غير الفقراء التي ستكون أعلى منه ونحصل على[1]:

$$y_1 \le y_2 \le \cdots \le y_q < z < y \le \cdots \le y_N$$

و نجد من خلال هاته المقارنة عدد الفقراء الذي يمثل q ،و بذلك يمكننا استخراج مؤشر عدد الرؤوس، و الذي يرمز له بالحرف H، من العلاقة التالية :

$$H = \frac{q}{N}$$

إذا كان $H = 0,1$ فهذا يعني أن 10% من أفراد المجتمع فقراء .

نلاحظ أن مؤشر عدد الرؤوس يحاول قياس مدى تفشي الفقر في مجتمع ما ، أي يحدد نسبة الفقراء من أفراد المجتمع. و رغم سهولة هذا المؤشر إلا أنه كان محل انتقاد من طرف Sen (1976)، إذ رأى أن هذا المؤشر يتأثر بعدد الفقراء و لا يتأثر بالفروقات في عمق الفقر، فلو أن شخصا ما أوعائلة كانت فقيرة ثم أصبحت فقيرة جدا، فما الذي سيحدث لهذا المؤشر؟ لاشيء أي أن مؤشر عدد الرؤوس غير حساس للفروقات في عمق الفقر، وكذلك فإنه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقراً إلى الفقراء فإن هذا المؤشر لا يتغير[2].

1 -Madadou (2001) ,La Pauvreté en Afrique de l'Ouest ,Codesria , Dakar , p 72-73.

2- عيد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 28-29.

كما أن هذا المؤشر لا يعطي أي فكرة عن تموقع الفقراء بالنسبة لخط الفقر، فهو يعتبر الفقراء باختلاف شدة فقرهم سواسية.

2.1.مؤشر فجوة الفقر:

جاء مؤشر فجوة الفقر كمكمل للنقص الذي واجهه مؤشر عدد الرؤوس ويقوم هذا المؤشر بقياس عمق الفقر، ويحدد هذا المقياس كالتالي :

لو قمنا بترتيب الاستهلاك في المجتمع بشكل تصاعدي أي الأفقر لديهم دخل Y_1 ثم الأقل فقرا لديهم Y_2 ... وهكذا، حتى نصل إلى الفئة الأقل فقراً والتي لديها Y_q والتي يكون دخلها بالتعريف ليس أكبر من خط الفقر Z ، وبالتالي فإن مؤشر فجوة الفقر يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالي[1]:

$$PGI = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{Z - Y_i}{Z}\right) = IH$$

N: يمثل عدد أفراد المجتمع (العائلات).

Z : يمثل خط الفقر.

Y_i : دخل الفقراء الأفراد (العائلات) (غالباً ما يتم الحساب باستعمال دخول العائلات وليس دخل الأفراد).

I : يمثل نسبة الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر Z، ويتم حسابه بالعلاقة[2] :

$$I = \frac{Z - y_q}{Z}$$

Y_q : يمثل الدخل المتوسط للفقراء

q : عدد الفقراء تحت خط الفقر.

يعبر عن هذا المؤشر بنسبة الدخل المتوسط الذي يفصل الفقراء عن خط الفقر($z-y_q/z$)، إذ يعكس درجة فقرهم. أي يقيس حجم الفجوة الإجمالية المقدرة بين دخل الطبقة الفقيرة وخط الفقر، أو بتعبير آخر يقدر حجم الدخل اللازم لتحويل الفرد (العائلة) من فقراء إلى غير فقراء ، و يقيس نسبة الفقر(q/n).

1 - David Gordon and Paul Spicker(1999), The International Glossary on Poverty, Zed books LTD, Newyork, , P 104-105.

2 -La Banque Mondiale(2002), Mesure de la pauvreté, Notes Technique, 26 April ,P26.

من الواضح أن هذا المؤشر يقيس درجة فقر الفقراء، ونسبة الفارق المتوسط الذي يمنعهم من الوصول إلى مستوى خط الفقر، إلا أنه لا يقيس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء[1] و يأخذ بعين الإعتبار الدخل المتوسط للفقراء و لا يأخذ التغيرات التي تحدث في الدخل[2] .

3.1.مؤشر F.G.T :

سمي هذا المؤشر بـ F.G.T نسبة إلى Foster, Green et Thoebeck (1984) ،و تم اقتراح هذا المؤثر للتغلب على النقائص الموجودة في مؤشر فجوة الفقر .

يعتبر هذا المؤشر الأكثر استعمالا ،و يعبر عنه بالمعادلة التالية [3] :

$$P_\alpha = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{z-y_i}{z}\right]^\alpha$$

حيث α غير سالبة أي $\alpha \geq 0$ ، و هي تعبر عن درجة القلق و الاشمئزاز الناتج عن الفارق النسبي الذي يحول دون الوصول إلى خط الفقر .

N : العدد الكلي لأفراد المجتمع .

Y_i : دخل الفرد (العائلة) الفقير رقم i.

q : عدد الفقراء .

نلاحظ أن مختلف القيم لهذا المؤشر تؤدي إلى عدد من المؤشرات المعروفة ، و ذلك على النحو التالي:[4]

أ. مؤشر عدد الرؤوس : إذا كان $\alpha = 0$، فإن مؤشر F.G.T يتطابق مع مؤشر عدد الرؤوس الذي يقيس نسبة الفقراء في المجتمع، أي مدى تفشي الفقر في المجتمع.

$$P_0 = H = \frac{q}{n}$$

ب. مؤشر فجوة الفقر: إذا كان فإن مؤشر F.G.T يتطابق مع مؤشر فجوة الفقر ،و الذي يقيس مدى عمق الفقر.

$$P_1 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{z-y_i}{z}\right]$$

$$P_1 = \frac{q}{n}\left[\frac{z-y_q}{z}\right]$$

---

1 – Bouface Essama Nasah(2000) , Inégalité, Pauvreté et Bien-Etre Sociale, Debock, P66.

2 – David Gordon and Paul Spicher, Op-Cit, P105.

3– علي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 7.

4- David Gordon and Paul Spicker , Op– Cité , p 65.

ج. مؤشر تربيع فجوة الفقر: إذا كان $\alpha=2$ فإن مؤشر F.G.T يتطابق مع مؤشر تربيع فجوة الفقر، و يقيس هذا الأخير مدى حدة الفقر و شدته ، و كلما كان المؤشر عاليا كانت ظاهرة الفقر أشد قوة.

إن مؤشر فجوة الفقر يحدد الفارق الذي يفصل الفقراء عن خط الفقر، كما أن مؤشر تربيع الفقر فهو يعبر على مربع هذا الفارق، و هو يأخذ بعين الاعتبار التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء ، و يحصل عليه بالعلاقة:

$$P_2 = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{z-y_i}{z}\right]^2$$

و يقيس هذا المؤشر شدة الفقر إذ يوفر معلومات حول مدى تفاوت الدخل ضمن الفقراء ذاتهم.

نلاحظ أن مؤشر F.G.T يقيس لنا ثلاثة عناصر هي : عدد الفقراء فجوة الفقر و شدة الفقر ، فهو يجمع بين المؤشرات الثلاثة السابقة الذكر ،و هي : مؤشر عدد الرؤوس ، مؤشر فجوة الفقر و مؤشر تربيع فجوة الفقر.

4. مؤشر watts :

يعتبر مؤشر watts (Watts 1968) من المؤشرات قليلة الاستعمال، ويأخذ الصيغة التالية[1] :

$$W = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\ln\left(\frac{z}{y_i}\right)$$

يتميز مؤشر Watts بتفككه بالإضافة إلى أنه يقدم مقدار الإعانة اللازمة للخروج من حالة الفقر، كما أنه يعطي رؤية أحسن للفقر مقارنة مع مؤشر فجوة الفقر (PG) ومؤشر عدد الرؤوس (H) .

5. مؤشر سان :

Sen (1976) هو اقتصادي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1994، قدم مؤشر للفقر يوفق بين مؤشر عدد الرؤوس (H)، مؤشر فجوة الفقر (PG) ومعامل جيني* الذي يقيس التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء.

ويأخذ الصيغة الرياضية التالية :

---

1 - Samir.B Maliki et autre(2003) ,Mesure de la pauvreté Urbaine et Rural de Wilaya de Tlemcen, Pauvreté et Corporation , Revue de l'économie et Managment, N^{0}2, Mars, Tlemcen, P7.

*** معامل جيني سيتم التعرض إليه بالتفصيل لاحقاً.**

$$P = H[I, K(1-I)G]$$

بحيث: المعامل K يأخذ الصيغة التالية:

$$K = \frac{q}{q+1}$$

G : معامل جيني.

I : نسبة الفرق في دخل الفقراء.

q : عدد الفقراء.

K : مؤشر عدد الرؤوس.

فإذا كان q يأخذ قيمة كبيرة، فإن المعامل K يصبح مساوياً للواحد، في هذه الحالة يصبح مؤشر Sen يأخذ الصيغة التالية[1] :

$$P = H[I + (1-I)G] = H\left(1 - \frac{y_q(1-G)}{Z}\right)$$

إن الصيغة السابقة لمؤشر Sen تشبه صيغة فجوة الفقر (PG)، الفرق الوحيد هو أن مؤشر Sen يضرب الدخل المتوسط بمعامل (1-G) الذي يبين درجة التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء.

نلاحظ أن هذا المؤشر يعطي أبعاد ثلاثة للفقر: عدد الفقراء (H)، عمق الفقر، (I) والتفاوت في توزيع الدخل (G)، ترتفع قيمة مؤشر Sen بزيادة، H، I أو G وينخفض بانخفاض H، I أو G.

اقترح Sen أربع بديهيات يجب أن تتوفر في كل قياس للفقر، وانه على مؤشر الفقر أن يلخص معلومات حول نسبة و عمق الفقر و يحقق بعض الخصائص الأساسية،و تتمثل هذه البديهيات في:

- **البديهية التجميعية:** تقول هذه البديهية أنه عند تحديد خط الفقر، يجب تجميع المعلومات المرتبطة بالفقراء ليتم تحديد مستوى أو معدل الفقر.

- **البديهية الرتيبة:** تقول أنه في حالة انخفاض دخل شخص يقع تحت خط الفقر ، لا بد أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع نسبة الفقر.

1 -Bouface Essama Nasah, Op-cit, P68.

- **البديهيـة التحويليـة:** تؤكد أنـه إذا تم تحويل دخل من شخص يقع تحت خط الفقر إلى أشخاص يكونون أعلى منه في المستوى، لابد أن يؤدي هذا التحويل إلى انخفاض عدد الفقراء الذين يقعون تحت خط الفقر .

- **البديهيـة التفككيـة:** تقول أن قياس الفقر لا بد أن يكون تفككي، أي ينقسم إلى مجموعات صغيرة من المجتمع ، يعني ذلك أنه يمكن أن نحصل على قياس للفقر من خلال مجموع مرجح لقيم مستوى الفقر لكل المجموعات الجزئية . و تؤكد هذه البديهية أنه إذا ارتفع معدل الفقر في إحدى المجموعات الجزئية من المجتمع فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قياس الفقر الكلي مع عدم حدوث أي تغيير آخر.

6. مؤشر S.S.T :

مؤشر S.S.T هو اختصار لـ (Sen, Shrroks et Thom) ، طوره Shrroks في عام 1995، نتيجة لغياب بديهية التحويلية في قياس الفقر في مؤشر Sen.

اقترح Shrroks تغيير مؤشر Sen من أجل قياس شدة الفقر ، و المبدأ الذي يرتكز عليه هذا المؤشر هو أنه لكي يكون قياس الفقر مقبولا ، لا بد أن يعرف الفقر زيادة إذا ما تم تحويل الدخل من شخص يكون تحت خط الفقر إلى شخص آخر يكون له دخل أكبر منه .

إن هذه الخاصية غير موجودة في مؤشر (H) و (PGI) و حتى مؤشر Sen [1] و يأخذ مؤشر S.ST الصيغة التالية :

$$P(y,z) = H \cdot PG(1+G(x))$$

حيث:

$P(y_0 z)$ هي مؤشر SST لـ N فرد.

Y : تمثل الدخل المتوسط.

Z: يمثل خط الفقر.

G(Y) : يمثل معامل جيني.

ندخل اللوغاريتم النيبيري ، فتصبح المعادلة السابقة كالآتي :

$$\ln[P(y_0 z)] = \ln(H) + \ln(PG) + \ln[1+G(x)]$$

1 - Lars Obserg and Kuan (1999), XU :Povrety Intensity , How Well do Canadion Provinces Compare ? Canadion Public Policy – Analyse de Politique , vol xxv,n 2.

نلاحظ أن مؤشر S.S.T يتركب من مؤشر عدد الرؤوس (H) ، مؤشر فجوة الفقر (PG) و مؤشر التفاوت في توزيع الدخل و يقيس هذا المؤشر شدة الفقر من مجتمع لآخر.

كما أثبت Obserg (1997) أن قيمة المعامل $(1+G(x))$ هي قيمة صغيرة جدا ، و بالتالي فإنه نسبة التغير في شدة الفقر تكون مقدرة بمجموع نسبة تغير مؤشر H و PG.

7.مؤشرات التفاوت :

التفاوت في توزيع الدخل كان موضوعا للبحث و الحوار و الخلاف منذ أقدم العصور ،و قد جاءت جميع الديانات لتشير إلى الفوارق في توزيع الثروة بين الناس ،و الطرق التي تمكن من تكوين مجتمعات تتميز بالمساواة ، و هناك علاقة بين الفقر و التفاوت في توزيع الدخل إذ أنه لا يوجد مجتمع ينتشر فيه الفقر بدون أن يكون فيه تفاوت في توزيع الدخل ، و لكن يمكن أن يكون مجتمع ما يتميز بتفاوت كبير في توزيع الدخل مع عدم وجود الفقر .

و يعرف التفاوت في توزيع الدخل بأنه تمثيل أو تصوير عددي للفروق بين دخول الأفراد في مجتمع ما، و يعني ذلك أن كل الخصائص المختلفة للتفاوت تم حصرها في عدد واحد، هذا العدد يجيب على العديد من النقاط [1] :

- إذا ما كان توزيع الدخل في مجتمع ما هو أفضل أو أسوأ مما كان عليه في الماضي.
- هل توزيع الدخل في الدول المتقدمة هوأكثر مساواة و عدالة مما هو عليه في الدول النامية.
- هل السياسات الحكومية تؤدي إلى انخفاض التباين أو زيادته .

1.7. المدى :

يعتبر هذا المقياس من أبسط المقاييس المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل، ويعرف **المدى** على أنه الفرق بين أعلى مستوى للدخل وأقل مستوى معبراً عنه كنسبة من متوسط الدخل، ويأخذ الصيغة التالية[2]:

$$R = \frac{(\max Y_i - \min Y_i)}{u}$$

حيث:

Y_i : يمثل دخل الفرد (i) حيث $i=1,\ldots,n$

1- عبد الرزاق الفارس ، مرجع سابق ، ص 99.

2- عبد الرزاق فارس، المرجع نفسه، ص 100-101.

u : يمثل متوسط الدخل.

إذا كان الدخل الموزع توزيعا متساوياً، فإن قيمة R ستكون معدومة، وإذا كان فرد واحد يحصل على الدخل فإن قيمة R ستساوي n، وبالتالي فإن قيمة A تقع بين الصفر و الواحد.

إن هذا المقياس يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة.

2.7.انحراف الوسط النسبي :

يقوم هذا المؤشر بمقارنة مستوى الدخل لكل فرد مع متوسط الدخل، ثم يتم أخذ مجموع القيم المطلقة لهذه الفروق، ثم الدخل لهذا المجموع كنسبة من الدخل الإجمالي ويأخذ هذا المؤشر

الصيغة التالية[1]:

$$\mu = \frac{\sum (u - y)}{n\, u}$$

ويمكن التمييز بين قيم هذا المؤشر :

- إذا كان الدخل موزعاً توزيعا مساوياً فإن قيمة هذا المؤشر تكون معدومة.
- إذا كان الدخل يحصل عليه فرد واحد في المجتمع، فإن $\mu = \frac{2(2-1)}{n}$.

يأخذ مؤشر انحراف الوسط الحسابي التوزيع الكلي بعين الاعتبار على عكس مؤشر المدى الذي يفسر التوزيع بين القيمتين المتطرفتين، ولكن المشكلة التي يواجهها مؤشر الانحراف هو عدم حساسيته للتحويل من شخص فقير إلى شخص أغنى منه إذا كانا يقعا في نفس الجهة من متوسط الدخل.

3.7.التباين :

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استفادة من التفاوت، وهو يشبه مؤشر انحراف الوسط النسبي، إلا أنه يربع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل ومتوسط الدخل ، ويجمع هاته الفروق المربعة ويأخذ الصيغة التالية :

$$V = \frac{\sum (u - y)^2}{n}$$

1- عبد الرزاق فارس، المرجع نفسه، ص101-102.

4.7. منحنى لورنز:

يعتبر منحنى وسيلة للتعبير عن التباين في توزيع الدخل بيانيا في داخل مجتمع ما، ويعرف بأنه العلاقة بين النسبة التراكمية للدخل و النسبة التراكمية للوحدات المشكلة للدخل .[1]

فإذا كانت الوحدات المشكلة للدخل هي $\pi(x)$ و الحصة المشكلة من الدخل الكلي بواسطة هاته المجموعة هي $n(x)$ فإن منحنى لورنز هو التعبير البياني عن العلاقة بين π و n يمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (1-4).

الشكل رقم (1-4): منحنى لورنز.

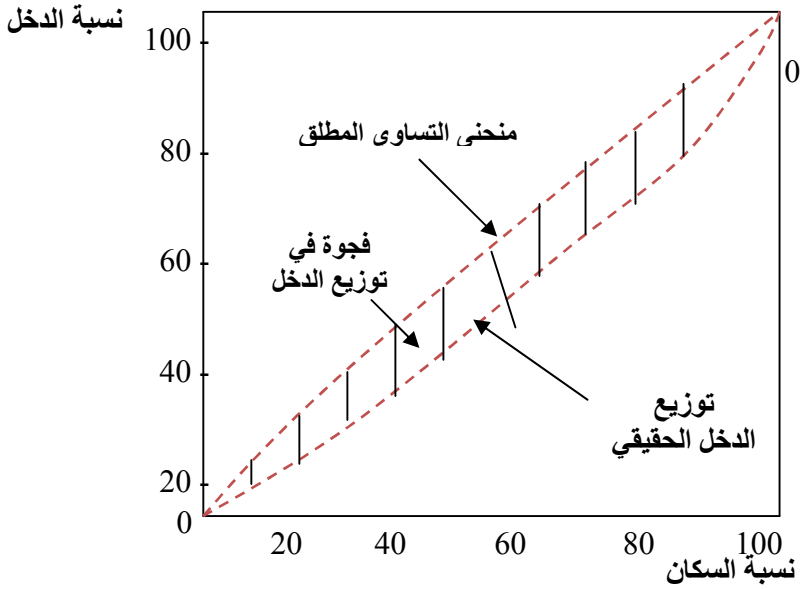

Source: Question Wodon,Op- Cit,P35.

منحنى لورنز هو منحنى يتم رسمه في مربع يمثل محوره الأفقي الشرائح السكانية متراكمة من الأفقر إلى الأغنى، بينما يمثل المحور العمودي نسبة الدخول أي نصيب الشرائح من الدخل. و يمثل قطر المربع حالة العدالة الكاملة التي يحصل فيها كل فرد في المجتمع على متوسط دخل المجتمع، و عليه كلما كان منحنى لورنز بعيدا عن وتر المثلث كلما كانت هناك عدم المساواة أكبر في توزيع الدخل.

فلو أخذنا النقطة 20% من نسبة سكان المجتمع (x) تأخذ 5% فقط من نسبة الدخل.

1 -Quentin Wodon , Op -Cité, p 34.

5.7.معامل جيني :

يعتبر هذا المعامل من أكثر الطرق المستعملة في قياس التفاوت في توزيع الدخل ،و هو يدل على أي مدى يبتعد توزيع الدخل بين الأفراد (العائلات) في مجتمع ما عن التعادل المطلق. فهو يقيس المنطقة الموجودة بين منحنى لورنز و خط التساوي (خط 45°) التي يعبر عنها بنسبة مئوية من المنطقة الواقعة تحت خط التساوي المطلق ، و قيمته تتغير بين الصفر (تعني هذه القيمة أن كل الأفراد أو العائلات لها نفس الدخول) و تعني المساواة الكاملة في توزيع الدخول ، و الواحد التي تعني عدم المساواة الكاملة ،و هذا يعني أن شخص واحد أو عائلة واحدة في المجتمع تحصل على كل الدخل .

كلما كانت توزيع الدخول غير متساو، فإن لورنز يبتعد عن خط التوزيع المتساوي، ويزيد حجم المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز و خط 45° الذي يمثل خط التوزيع المتساوي، وبالتالي فإن معامل جيني يزيد بزيادة التفاوت في التوزيع ، و ينخفض بانخفاضه [1] .

و يعبر الاحصائيون على هذا المعامل بأنه متوسط القيم المطلقة للفروق بين كل مجموعات الدخول ، و يأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$G=\frac{1}{2Q^2m}\sum_{i=1}^{q}\sum_{j=1}^{q}\left|y_i-y_j\right|$$

حيث :

G: يمثل المتوسط الجبري لمختلف الفروق بين مختلف المداخيل و الدخل المتوسط للمجتمع ككل .

M : يمثل الدخل المتوسط للفقراء.

Q : يمثل العدد الكلي للأفراد.

y_i-y_j: يمثل مدا خيل الأفراد i و j.

1 - David Gordon and Paul Spicker , Ibid , p 71-72.

المبحث الثالث: قياس متعدد الأبعاد للفقر

إن قياس الفقر بالإعتماد على بعد الدخل أو الإنفاق في تحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما، و كمقياس لمستوى "Bien-être " للفقراء لا يمثل إلا بعدا واحدا من بين الأبعاد المتعددة للفقر، و بالرغم من أنه يعتبر بعدا أساسيا و مهما في تكميم الفقر و قياسه إلا أنه لا يعكس تعقد هذه الظاهرة و جوانبها المختلفة، إذ بالإضافة إلى البعد المادي للفقر هناك أبعاد أخرى.

و لعل عدم اقتناع الباحثين باستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر وحيد للعيش اللائق، دفعهم إلى البحث و إيجاد طريقة لقياس الفقر بأبعاده المتعددة، ونتيجة لذلك ظهرت أعمال بعض الباحثين في هذا المجال و سميت بالمقاربات متعددة الأبعاد، و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على هذه المقاربات.

المطلب الأول: قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام مقاربة البديهيات.

تعتمد المقارنة المستندة إلى بديهيات لقياس الفقر متعدد الأبعاد على مجموعة مختارة من مؤشرات الفقر النقدي المبنية هي بدورها على عدد من الخصائص أو البديهيات ولكن بشكل موسع مع افتراض إمكانية بناء خطوط فقر فاصلة ما بين الفقراء وغير الفقراء، وبأسلوب يشبه ذلك المتبع في المنهج أحادي الأبعاد في تقييم دليل الرفاه النقدي (الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي) وكذا تحديد فجوات الفقر النقدية الفردية.

إن مقاربة البديهيات مبنية على افتراض مجمع إحصائي (A) مكون من (n) فرد، وحدة الفرد a_i وكل فرد (i) يمتلك متجه أو شعاع (x_i) من السمات (m) بحيث: $x_i \in R_+^m$، وR_+^m هو القطر غير السالب للفضاء الإقليدي R^m، ولتكن x هي مصفوفة من الرتبة (n x m)بحيث كل عنصر من (x_{ij}) للمصفوفة يعطي كمية أو عدد من السمات (m) التي يمتلكها الفرد i أي وحدة التحليل a_i ، وليكن أيضا $z_j \in Z$ ، بحيث z_j تمثل عتبة الفقر لكل سمة أو خاصية j مع Z بحيث $R_{++}^m \in R_{++}^m$ هي القطر الموجب للفضاء الإقليدي R^m وعلى هذا الأساس يمكن إعطاء الصيغة العامة لطبقة من مقاييس الفقر متعددة الأبعاد كما يلي[1]:

$$P(X, z) = F(\pi(x_i, z)$$

1- Ambpour Samuel (2006),Pauvreté Multidimensionnelle au Congo,Document de Travail,N° 13,BAMSI , p06.

قياس إجمالي للفقر الخاص بالكيان الكلي للمجتمع الإحصائي(A) ، وبافتراض على سبيل المثال أن F(.) هي دالة قابلة للجمع فنحصل على ما يلي[1]:

$$P(X, z) = \left(\frac{1}{n}\right) \sum_{i=1}^{n} \pi\left(x_{i,z}\right)$$

وإذا كانت $\pi(.)$ هي دالة موجهة :

$$\pi(x_i, Z) = \begin{cases} 0 \text{ si } x_{ij} \geq z_j \\ 1 \text{ sinon } x_{ij} < z_j \end{cases}$$

وعليه نحصل على توسعة متعددة الأبعاد الفقر، حيث أن خصائص $\pi(.)$ و F(.) هي دالة تابعة للبديهيات التي لا يجب أن يتجاوزها أي مقياس للفقر.

المطلب الثاني: قياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام المقاربة غير المعتمدة على البديهيات

في المقاربة التي لا تستند إلى بديهيات لقياس الفقر متعدد الأبعاد يمكن التمييز بين نوعين من المقاييس، الأول يرتكز على مؤشرات مجمعة للرفاهية وهي عبارة عن مؤشرات للفقر مركبة وقسم الثانية حول البيانات الفردية .

1. مؤشر الفقر البشري للدول النامية (HPI-1) :

وضع هذا المؤشر من طرف UNDP سنة 1997 ، و هو يضم المتغيرات التالية : [2]

أ. نسبة السكان الذين يموتون قبل سن الأربعين .

ب. نسبة الأميين البالغين.

ت. نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه الشرب.

ث. نسبة السكان المحرومين من الخدمات الصحية .

ج. نسبة الأطفال الذين يموتون دون سن الخامسة و الذين يعانون من نقص الوزن.

نلاحظ من خلال المتغيرات التي يضمها (HPI-1) أنه يقيس تخلف الدولة في الجوانب التالية:

- طول الحياة و مستوى الصحة .
- مستوى التعليم و تلقي المعارف .

1 - Bibi Sami (2006), A. Lagha, les Mesures Multidimensionnelles de la Pauvrete, une Application sur l'Afrique de Sud et l'Egypt, Working Paper, 06-39,Canada, p10.

2- David Gordon and paul spicker ,Ibid , p 76-77.

- إمكانية الحصول على مستوى معيشي لائق .

و يمكن حساب مؤشر (HPI-1) بالعلاقة التالية :

$$(HPI-1)=\frac{1}{3}\left[p_1^{\alpha}+p_2^{\alpha}+p_3^{\alpha}\right]^{\frac{1}{\alpha}}$$

حيث:

p_1 : يمثل احتمال أن لا يعيش المولودون حديثا إلى سن الأربعين.

p_2 : نسبة الأميين الكبار.

p_3 : المتوسط الحسابي غير المرجع لنسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه صالحة للشرب، و نسبة الأطفال المحرومين من الاحتياجات الأساسية $\alpha = 3$

2. مؤشر الفقر الإنساني لدول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية

إن هذا المؤشر يقيس تخلف دولة تنتمي إلى OCDE في الجوانب التالية :[1]

أ. **الإقصاء:** و يقاس بمعدل البطالة للمدى الطويل و هو يقدر ب 12 شهرا على الأقل.

ب. **تلقي المعارف و التمدرس** : و تتمثل في حرمان الأفراد من القراءة و الكتابة ، و يتم الاعتماد على معدل الأمية للأعمار بين 15−60 سنة .

ج. **الحصول على مستوى معيشي لائق** : تقيس نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر النقدي

د. **طول الحياة و مستوى الصحة:** تتمثل في الأشياء التي تمنع من العيش لعمر معين، و يحسب هذا المؤشر وفقا للعلاقة التالية:

$$HPI2=\left[\frac{1}{4}\left(P_1^{\alpha}+P_2^{\alpha}+P_3^{\alpha}+P_4^{\alpha}\right)\right]^{\frac{1}{\alpha}}$$

حيث

- P_1 : يمثل احتمال عدم عيش المولود حديثا إلى الستين سنة.
- P_2 : يمثل نسبة الأمية للأعمار ما بين 15−60 سنة .
- P_3 : يمثل نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر النقدي
- P_4 : يمثل نسبة البطالة للمدى البعيد .

1 - Le Rapport Mondial sur le développement Humain,(2001).

في هذه الحالة تكون قيمة المؤشر I قيمة عظمى، و يعني ذلك أن درجة الفقر الشامل تساوي درجة الفقر الجزئي الأكثر ارتفاعا، و بالتالي فإن كل المتغيرات المكممة للفقر الإنساني تعبر عن المعاناة الشديدة للفرد في ذلك المجال.

ب. إذا كان $a < 0$:

$$I_a = \left[\frac{1}{m} \sum_{i=1}^{m} (P_m)^a \right]^{\frac{1}{a}}$$

$$a \to -\infty \left[\frac{1}{m} \left(\underset{m}{Min} P_m \right)^a \right]^{\frac{1}{a}} \xrightarrow[a \to -\infty]{} \underset{m}{Min} P_m$$

في هذه الحالة تكون قيمة المؤشر I دنيا، و يعني ذلك أن درجة الفقر الشامل تساوي درجة الفقر الجزئي الأقل ارتفاعا، و بالتالي فإن الفرد يكون في حالة جيدة في ذلك المجال.

ج. إذا كان $a = 1$:

$$I_1 = \frac{1}{m} \sum_{m=1}^{m} P_m$$

في هذه الحالة تكون قيمة المؤشر I تمثل الوسط الحسابي،و عندما يكون درجة الفقر الشامل يساوي درجة الفقر الجزئي المتوسط .

3. تطوير مؤشرات الفقر البشري :

و جاءت نقطة تحول مع نجاح ألكير و فوستبر (2007) في تقديم دليل الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مبادرة أوكسفورد التي قدمت مؤشرا سمي بـ (MPI) و الذي حل محل دليل الفقر البشري، و الذي استخدم من طرف تقارير التنمية البشرية في السنوات 1997-2009. لكن مؤشر التنمية البشرية كان يعاني من نقائص خاصة فيما يتعلق بعدم قدرته على تحديد الأشخاص الذين يعانون صورا متعددة من الحرمان في وقت واحد.

و بذلك أصبحت منهجية ألكير و فوستر المتعلقة بدليل الفقر المتعدد الأبعاد هي المستخدمة في البحوث. و لكن يجري تفعيل الإبتكارات في قياس الحرمان البشري للحفاظ على دقة القياس مقابل ما هو قائم على أرض الواقع و على تحديثه.

لقد دعم تقرير التنمية البشرية العالمي لسنة 2011 نتائج دليل الفقر المتعدد الأبعاد تحت عنوان: " الإستدامة و الإنصاف: مستقبل أفضل للجميع" مع المزيد من البيانات العملية و طريقة جديدة للتفكير في الفقر و قياسه، و السياسات التي تم تحديدها على الصعيدين الوطني و العالمي.

بالإضافة إلى ما سبق، جاء تقرير التنمية البشرية لسنة 2013 بعنوان: " نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع" قدمت مبادرة أوكسفورد للتنمية البشرية و الفقر بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاييس جديدة للتعرف على الفقر متعدد الأبعاد و شدته[1].

يستخدم بيانات من المسوح عن الأسر و الأفراد ليعكس مزيدا من تداخل الحرمان الذي تعاني منه أية أسرة في ثلاثة أبعاد: التعليم ،الصحة و ظروف المعيشة.

و يتضمن عشرة (10) مؤشرات، و يتساوى كل بعد مع الأخر في وزنه داخل كل بعد.

و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-5): مكونات دليل الفقر المتعدد الأبعاد

10 مؤشرات كل مؤشر يتساوى في وزنه داخل كل بعد ثلاثة أبعاد.

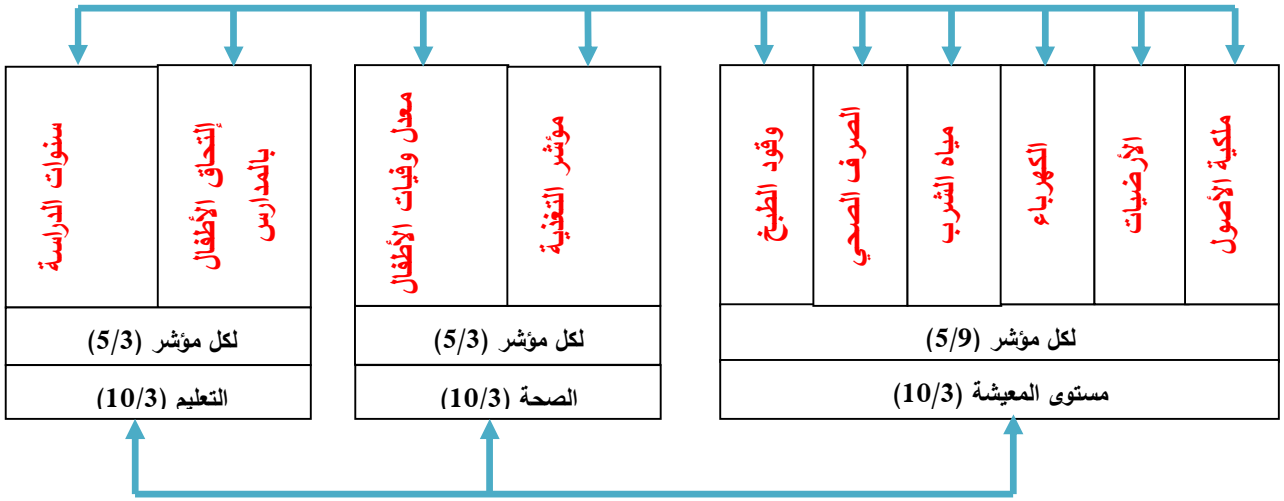

المصدر: تقرير التنمية الإنسانية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 9

تتمثل أبعاد الفقر و مؤشراته في[2]:

- **الصحة**: و يشتمل على

* معدل وفيات الأطفال: إذا كان قد توفي طفل في أية من الأسرة .
* مؤشر التغذية: إذا كان هناك شخص بالغ أو طفل يعاني من سوء التغذية في الأسرة.

1 – تقرير التنمية الإنسانية العربية (2015) ، دليل الفقر المتعدد الأبعاد و سياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية، سلسلة اوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ص 98.

2 – قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي(2015)، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب ، أنقرة ، ص 14.

- **التعليم**: و يتضمن مؤشرين:

* سنوات الدراسة: إذا لم يتم أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من التعليم المدرسي.

* إلتحاق الأطفال بالمدارس: إذا كان هناك أطفال في سن الدراسة خارج المدرسة في السنوات من 1 إلى 8 سنوات.

- **مستوى المعيشة**: و يتضمن ستة مؤشرات و هي:

* الكهرباء: إذا لم يكن في المنزل كهرباء

* مياه الشرب: إذا لم يكن لدى الأسرة طريقة للحصول على مياه الشرب النظيفة، أو كانت المياه النظيفة على أبعد من 30 دقيقة سيرا على الأقدام من المنزل.

* الصرف الصحي: إذا لم تكن مرافق الصرف الصحي للأسرة محسنة، أو كانت محسنة لكن مشتركة مع أسر أخرى.

* الأرضية: إذا كانت أرضية المنزل ترابية أو رملية أو مكسوة بالروث.

* وقود المطبخ: إذا كانت الأسرة تطبخ باستعمال الخشب أو الفحم أو الروث.

* الاصول: إذا كانت الأسرة لا تملك واحد من هذه الأجهزة: راديو او تلفزيون أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية أو سيارة أو جرارا، أو ثلاجة أو شاحنة.

يعكس نسبة الفقراء (H): و الذي يعرف بأنه نسبة السكان التي تعاني الفقر المتعدد الابعاد، و يعكس شدة الفقر (A) و الذي يعرف على أنه متوسط نسبة المؤشرات التي يوصف عندها الفقراء بالحرمان، و يحسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد:

دليل الفقر المتعدد الأبعاد= نسبة الفقر (H) x متوسط شدته (A)

و يعرف الفرد بأنه فقير إذا كان محروما من ثلث نقاط وزن المؤشرات على الأقل.

و يعرف الفرد بأنه عرضة للفقر إذا كان محروما من نسبة 20% إلى 33% من نقاط المؤشرات.

و يعرف الفرد بأنه في فقر مدقع إذا كان محروما من 50% فأكثر.

حيث:

$$H= \frac{\text{(Q) عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد}}{\text{(N) عدد ا جمالي}}$$

$$A= C/Q$$

حيث C: تمثل أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء ، و يحدد الأشخاص الفقراء من خلال قيمة C.

- كما يحدد لكل فرد عدد من النقاط محددا وفق أوجه حرمان أسرته، و المجموع الأقصى من النقاط هو 100%
- تحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي و تكون القيمة القصوى لكل بعد تساوي 33.33%
- لكل من بعدي الصحة و التعليم مؤشران يساوي كل منهما 3/5 أي 16.7%
- بعد مستوى المعيشة يشمل ستة مؤشرات لكل مهما يساوي 9/5 أي 5.6%

تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة و الذي يرمز له بـ (C)[1] .

4. مقاييس الفقر متعدد الأبعاد غير المستندة إلى بديهيات والمرتكزة على البيانات الفردية

1.4.قياس الفقر متعدد الأبعاد بالإعتماد على مبدأ الأنتروبي:

حسب Mawekei Batana يقوم هذا الأسلوب على فرضية تحقق تجربة عشوائية E، تمثل الوقائع الممكنة $\{e_1, e_2 \dots e_n\}$ مع احتمال حدوثها هو $\{p_1, p_2 \dots p_n\}$ و $0 \leq P_1 \leq 1, \sum_{i=1}^{n} P_{i=1}$ فإن أنتروبي شانون نسبة إلى صاحبه كلود شانون للتوزيع الاحتمالي يعطى كما يلي:

$$HP= - \sum_{i=1}^{n} P_i \log P_i \ , P= (P_1, P_2 \dots P_n)$$

يمكن تعريفه على أنه قياس لعدم التأكد المتعلق بمتغير عشوائي ما وفي هذه الحالة نجد:

لأجل كل حالة "حدث" أكيدة مثلا، $P = (0, 1, 0, \dots 0)$ ، $H(P) = 0$

لأجل الحوادث متعادلة الاحتمال: $H(P) = \log$

يمكن بناء مقاييس لتحديد الاختلاف والتباين ما بين التوزيعات ، نأخذ حالة لتوزيعه بالشكل:

الأول هو $(P_1, P_2, \dots P_n)$، الثاني فهو $\varphi = (\varphi_1, \varphi_2 \dots \varphi_n$ من التوزيع الأول فإن قياس الاختلاف ما بين هذين التوزيعين بالعلاقة التالية[2]:

---

1 – وداد عباس (2013)، سياسات مكافحة الفقر، دراسة حالة الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 1، جامعة سطيف، ص 153.

2 -Asselin Louis-Marie(2002) pauvreté multidimensionnelle , théorie institut de mathématique Gauss, Levis, Québec, Canada, p13.

$$D(Q, P) = \sum_{i=1}^{n} Q_i \log \frac{Q_i}{P_i}$$

كما تم اقتراح طبقة مقاييس بديلة تعتمد على عائلة الأنتروبي المعممة كما يلي[1]:

$$GE\gamma(Q, P) = \frac{1}{\gamma(\gamma+1)} \sum_{i=1}^{n} Q_i \left[\left(\frac{Q_i}{P_i}\right)\right] - 1$$

$$\text{Avec : } \gamma \neq 0 , -1.$$

بفرض أن هناك n فرد يرمزلها بـ i، حيث، وm سمة أو خاصية للرفاهية يرمز لها بـ j حيث و (x_{ij}) تمثل قيمة السمة j الخاصة بالفرد i فإنه يتم تطبيق هذا المنهج من خلال خطوتين:

- يتم تجميع شعاع السمات $(x_{i1},\dots x_{in})$ للفرد i في قيمة واحدة (x_{iT}) ويسمى بدليل الرفاه الفردي المركب للفقر، و يتم إيجاد المتجه $x_T = (x_{1T}, x_{2T} \dots x_{nT})$ والذي يجسد أكبر ما يمكن من الرفاه المحصل عليه من قبل كل وحدة من وحدات التحليل لمجموعة السمات، وفي هذه الحالة يتعلق الأمر بتدنئة دالة الأنتروبي المعممة:

$$GE\gamma(x_T, X, w) = \frac{1}{\gamma(\gamma+1)} \sum_{j=1}^{m} x_{iT} \left\{ \sum_{i=1}^{n} x_{iT} \left[\left(\frac{x_{iT}}{x_{ij}} \right)^{\gamma} \right] - 1 \right\}$$

حيث: w_j تمثل الأوزان الترجحية للخصائص والسمات (j) والحل يكون:

$$X_{iT} = \left[\sum \delta_j \left(x_{ij} \right)^{-\gamma} \right]^{-1/\gamma} \text{ , avec } \quad \delta_j = \frac{w_j}{\sum_{j=1}^{m} w_j}$$

تحسب عتبة مركبة للفقر متعدد الأبعاد من خلال نظام ترجيحي أمثل، ثم تحديد قياسات للفقر وتجميعها بواسطة إحدى مؤشرات الفقر المتاحة ضمن المنهج أحادي .

2.4.قياس الفقر متعددة الأبعادبالإعتماد عل الانحدار اللوجيستي:

هي نماذج Logit Probit و التي تم تكييفها لتستخدم في صياغة النماذج متعددة الأبعاد المفسرة لظاهرة الفقر.

بافتراض أن هناك مجتمع إحصائي (A) مكون من (n) وحدة تحليل (a_i) لقياس الفقر متعدد الأبعاد ، و مجموعة دلائل الرفاهية الجزئية هي ε المختارة لتمثيل مظاهر الفقر المختلفة والتي يعبر عنها بحزمة الخصائص المعيشية المكونة (y_i) من (m) دليلا كميا (ε_j) ولكل واحد منها خاصية واحدة فقط من تلك الخصائص ،و يفترض الفصل بين طبقتين اجتماعيتين من المجتمع

1 -Amb pour Samuel, op cité, p10.

(A) وهي طبقة الفقراء التي تضم مجموعة الأفراد غير القادرين على تجاوز خط الفقر (Z) وطبقة غير الفقراء الذين تعدوا هذا الخط ، وبناء على ذلك فإن نموذج الفقر متعدد الأبعاد من خلال تقنية الانحدار اللوجيستي يعطى بـ:

$$y_i = \beta\varepsilon_i + e_i$$

حيث:

y_i : متغير كمي تابع ثنائي التفرع يوضح فقر أو عدم فقر وحدة التحليل (a_i).

ε_i: شعاع الدلائل التي تقيس خصائص معيشة وحدة التحليل (a_i).

β: شعاع معاملات النموذج β_i حيث : $j = 1, 2....n$.

e_i: بواقي النموذج أو أخطاء التقدير حيث: $i = 1, 2....n$.

هذا الأسلوب يتضمن قبول تفرعين لـ (y_i) يمكن تمثيلها بقيمتين:

الصفر والواحد حيث[1]:

$$y_i = \begin{cases} 0 \text{ si } y_i > z \\ 1 \text{ si } y_i \leq z \end{cases}$$

إن المتغير y_i هو متغير عشوائي يعبر عن احتمال تحقق واقعتين متنافيتين وفق النموذج التالي:[2]

$$\begin{cases} P(y_i = 0) = P\left(\left(e_i + \sum_{j=1}^{m} \beta_i \varepsilon_{ij}\right) > z\right) = 1 - P(e_i < z - \sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij} \\ P(y_i = 1) = P\left(\left(e_i + \sum_{j=1}^{m} \beta_i \varepsilon_{ij}\right) \leq z\right) = P(e_i < z - \sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij} \end{cases}$$

باستخدام طريقة المعقولية العظمى تقدر معالم النموذج حيث يجب تعيين طبيعة التوزيع العشوائي الذي يخضع له المتغير (e_i) ما ينتج عنه وضوح دالة التوزيع الاحتمالي $F(.)$ المشتقة من التوزيع الاحتمالي ذاته والمحولة لصيغة النموذج اللوجيستي للفقر إلى الصيغة :

1- Benhabib Abderrezak et AL (2007), The Analysis of Poverty Dynamics in Algeria, Laboratory MECAS , University of Tlemcen,Draft Paper,Chicago, USA , p04.

2 -Maliki S, ABenhabib, M.Benbouziane, T.Ziani et N.Cherifi(2003) ,Mesire de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de tlemcen : proposition d'un model économétrique logit et probit , revue économie et management pauvreté et coopération » n°2, Université Aboubakr Belkaid, Tlemcen, p11.

$$\begin{cases} P(y_i = 0) = P\left(e_i > -\sum_{j=1}^{m} \beta_i \varepsilon_{ij}\right) = 1 - F(-\sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij}) \\ P(y_i = 1) = P\left(e_i \leq -\sum_{j=1}^{m} \beta_i \varepsilon_{ij}\right) = F(-\sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij}) \end{cases}$$

لاستخدام نموذج Probit يجب قبول أحد الاحتمالين فقراء أو غير فقراء، وبافتراض أن الخطأ e_i هو متغير عشوائي يتبع القانون الطبيعي بمتوسط حسابي قدره $(\mu = 0)$ وتباين يقدر(δ^2) حيث دالتي الكثافة والتوزيع الاحتماليتين الخاصيتين بهذا المتغير العشوائي الخاضع للتوزيع الاحتمالي N(0,1)، تظهران في الصيغتين الداليتين [1]:

$$\theta(\varepsilon) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{\frac{-\varepsilon^2}{2}}$$

$$\emptyset(\varepsilon) \int_{-}^{\varepsilon} \frac{1}{\sqrt{2\pi}} e^{\frac{-t^2}{2}} dt$$

للخروج من مشكل تساوي تباين المتغير العشوائي (e_i) للمقدار δ^2 المختلف عن الواحد يخفض مقدار الاحتمال $P(y_i = 1)$ بقسمته على الانحراف المعياري δ ليصبح:

$$P(y_i = 1) = P(ei > -\sum_{j=1}^{m} \beta_i \varepsilon_{ij} = P\left(e_i < z - \sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij}\right)$$

$$\rightarrow \frac{P(yi = 1)}{\sigma} = P = \frac{e_i}{\sigma} < \frac{\sum_{j=1}^{m} \beta_i \varepsilon_{ij}}{\sigma} = \emptyset\left(\frac{\sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij}}{\sigma}\right)$$

بافتراض فصل المشاهدات باستخدام طريقة المعقولية العظمى Maximum de vraisemblance لتقدير النموذج اللوجيستي Probit لقياس الفقر متعدد الأبعاد تظهر معقولية هذا النموذج المقدرفي:

$$L(y, \varepsilon, \beta) = \prod_{i'}^{n'} \left(\emptyset\left(\sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij}\right)\right) = \prod_{i''}^{n''} \left(1 - \emptyset\left(\sum_{j=1}^{m} \beta_j \varepsilon_{ij}\right)\right)$$

حيث:

n': تمثل عدد المشاهدات الخاصة بالفقراء $(y_i = 1)$

n'': تمثل عدد المشاهدات الخاصة بغيرالفقراء $(y_i = 0)$

i': تمثل رتبة المشاهدات المنتمية لمجموعة الفقراء.

1 - Maliki B.S et AL 2003, op cité, p11.

"i: تمثل رتبة المشاهدات المنتمية لمجموعة غير الفقراء.

$$L(y, \varepsilon, \beta)=\prod_{i=1}^{n}\left(\emptyset\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}\right)\right)^{y_i}\left(1-\emptyset\left(\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}\right)\right)^{1-y_i}$$

أما بالنسبة لنموذج الانحدار اللوجيستي Logit فإن تقديره ينتج قيما للمتغير التابع $P(y_i)$ محصورة تماما في المجال المفتوح $]0, 1[$ نتيجة لبعض الخصوصيات التي يتميز بها النموذج بحيث يمكن أن تعطى العلاقة الأولية الخاصة بنموذج Logit للفقر متعدد الأبعاد كما يلي[1]:

$$\lambda(\beta\varepsilon_i) = \frac{\exp(\beta\varepsilon_i)}{1+\exp(\beta\varepsilon_i)}$$

$$1-\lambda(\beta\varepsilon_i) = \lambda(-\beta\varepsilon_i) = \frac{\exp(-\beta\varepsilon_i)}{1+\exp(-\beta\varepsilon_i)} = \frac{1}{1+\exp(-\beta\varepsilon_i)}$$

وعلى أساس العلاقة السابقة نتحصل على الصيغة النهائية لنموذج Logit للفقر متعدد لأبعاد كما يلي:

$$\text{Log}\left(\frac{p(y_i=1)}{1-p(y_i=1)}\right)\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}$$

بتطبيق نظرية المعقولية العظمى على نموذج Logitن تحصل على معقولية النموج Logit في الشكل التالي:

$$L(y, \varepsilon, \beta)=\prod_{i=1}^{n}\left(\frac{1}{1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}}\right)^{1-y_i}\left(\frac{\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}}{1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}}\right)^{y_i}$$

بإدخال اللوغاريتم على العبارة نتحصل على المعقولية العظمى اللوغاريتمية LA log vraisemblance للنموذج Logit كما يلي:[2]

1 - Maliki B.S et AL 2003, op cité, p12.

$$\log(y, \varepsilon, \beta)=$$

$$\sum_{i=1}^{n}(1-y_i)\log\left(1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}\right)^{-1}+y_i\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}-y_i\log\left(1+\exp\sum_{j=1}^{m}\beta_j\,\varepsilon_{ij}\right)$$

للحصول على القيم المقدرة للشعاع β نعظم الصيغة من خلال حساب المشتقات الجزئية من الدرجة الأولى وتحويلها إلى معادلات صفرية، وبذلك يتم تقدير مستوى الفقر متعدد الأبعاد في المجتمع A ككل من خلال بناء النموذج اللوجستي Logit. تماشيا مع الخطوات الأساسية لبناء النماذج القياسية الاقتصادية فإن المرحلة الموالية لعملية التقدير هي اختيار النموذج الإجمالي Probit-Logit المقدر، أي مدى معنوية المعالم المقدرة وبعبارة أخرى معرفة ما مدى صلاحية المعالم المقدرة في تفسير ظاهرة الفقر متعدد الأبعاد .

المطلب الثالث: طريقة المجموعات الغامضة.

تعتبر نظرية المجموعات الغامضة نظرية مهمة في حل المشاكل ذات المفاهيم الواسعة، و لقد طورت هذه النظرية لأول مرة من طرف **Zadeh (1965)** ثم من طرف **Cerioli** و **Zani(1990)** كطريقة رياضية لقياس الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، و عمقت بعد ذلك بواسطة **C.Dagum(2002)** [1] من خلال برنامجه الميتودولوجي للبحث(PMR)• الذي طور فيه نظرية المجموعات الغامضة في 2002 لقياس الفقر.

- **تعريف المجموعة الغامضة:**

لنفرض أنه لدينا مجموعة غير خالية لعناصر ما، نسمي هذه المجموعة X للعناصر x، نعرف مجموعة غامضة جزئية A من X على أنها مجموعة الثنائيات[2]:

$$A=\{x,\quad \mu A(x)\}$$

من أجل كل $x\in X$، حيث μ_A هي تطبيق للمجموعةX في المجال [1,0] و تسمى دالة الانتماء إلى المجموعة A.

---

1 - Mara Noel Pialperin et autres(2005), Mesure Multidimensionnelle de la Pauvreté en Argentine, CEDEX 2, Janvier , p2.

• Programme Méthodologique de Recherche.

2 – Belaid Touni et Samir Bettahar(2002), Mesure de la Pauvreté à l'aide des Sous- Ensembles Flous, Wininpe 9, Maritoba, ASAC, p 58-59.

بمعنى آخر، أن كل مجموعة جزئية غامضةA من X تعرف بدالة انتماء $\mu_A(x)$ تعطي لكل عنصر x من المجموعة X قيمة في المجال [1,0]، تمثل دالة الانتماء $\mu_A(x)$ و التي تعبر عن درجة انتماء العنصر x للمجموعةA .

1. تعريف مجموعة غامضة جزئية للفقراء:

لقد أصبحت نظرية المجموعات الغامضة تستعمل كوسيلة لقياس الفقر كظاهرة متعددة الأبعاد، غامضة و معقد ة يدخل في تكميمها عدة متغيرات.

ويعود الفضل إلى Cerioli و Zani (1990) في تقديم إطار نظري خاص بدراسة الفقر، فلقد قاما بتقديم طريقة لقياس الفقر تأخذ بعين الاعتبار أبعاده المختلفة و ترتكز على نظرية المجموعات الغامضة.

إن هذه النظرية تسمح بتحديد الأفراد أو العائلات الأقل أو الأكثر فقرا في إطار الأبعاد المتعددة للفقر ،أي تحدد درجة انتمائهم إلى المجموعة الغامضة الجزئية للفقراء .

و تعرف مجموعة غامضة جزئية للفقراء كالآتي:

ليكن لدينا X مجموعة سكان مجتمع ما، تتكون من n فرد أو عائلة، ولتكن P مجموعة غامضة جزئية من X، نعرف المجموعة الغامضة الجزئية من N بالثنائيات:

$$P = \{i, \quad \mu_P(i)\}$$

حيث: $i = 1,2,...,3$

$\mu_P(i)$تمثل درجة انتماء الفرد أو العائلة (i) للمجموعة الغامضة الجزئية A لفقراء المجتمع، ويمكن أن تأخذ دالة الانتماء ثلاثة أشكال:

إذا كان الفرد (i) غير فقير مطلقاً: $\mu_P(i) = 0$

إذا كان الفرد (i) مؤكداً فقيرا: $\mu_P(i) = 1$

إذا كان الفرد (i) ينتمي بدرجة ما: $0 \le \mu_P(i) \le 1$

نجد أن أصل مفهوم المجموعات الجزئية الغامضة يشمل مفهوم المجموعات الجزئية الكلاسيكية.*

لأن دوال الانتماء للمجموعات الجزئية بالإضافة إلى أنها تتضمن إنتماء أو عدم انتماء العنصر X إلى المجموعة P من خلال أخذها القيم الطرفية للمجال [1،0] الذي تأخذ فيه

* **نظرية المجموعات الكلاسيكية أو المجموعات العادية، تحدد بوجود حد دقيق غير مبهم، إذ أنها تحدد إما أن عنصر من مجموعة X ينتمي إلى المجموعة الجزئية الكلاسيكية P أو لا ينتمي.**

قيمها، فهي تتضمن انتماء العنصر X من المجموعة N إلى المجموعة P، إنتماء جزئي ويعبر عن هذا الانتماء من خلال القيم ما بين القيم الطرفية.

2.دوال الانتماء للمجموعات الغامضة الجزئية للفقراء:

إن خصوصية نظرية المجموعات الغامضة في قياس الفقر بأبعاده المختلفة، تتطلب اختيار مؤشرات الفقر المناسبة من أجل تحليله، كما أنها تسمح بتقدير درجة انتماء كل فرد أو عائلة للمجموعة الغامضة الجزئية للفقراء من خلال مجموعة من مؤشرات التي تم تكوينها من متغيرات نوعية وكمية، وكل متغير يمثل بعد من أبعاد الفقر، يعبر عن الافتقار نسبة إلى سلعة أو نشاط[1].

ويمكن التمييز بين نوعين من مؤشرات الفقر، وهي مؤشرات مستمرة تعتبر متغيرات كمية، وأخرى تتمثل في متغيرات نوعية، هاته المتغيرات سواء كانت نوعية أو كمية تمثل المتغيرات المكونة للفقر.

ولتحديد درجة انتماء كل فرد أو عائلة من مجموعة السكان إلى مجموعة الفقراء الغامضة الجزئية، لابد أن يتم ذلك بتحديد مؤشرات أو متغيرات الفقر، التي على أساسها يتم تقدير درجة انتماء كل فرد (عائلة).

- **المؤشرات الثنائية:**

إن المؤشرات الثنائية تبين مدى الحصول على مجموعة من السلع الدائمة، ولتقدير دالة الانتماء لهذا النوع من المؤشرات، نفترض أنه يوجد مجموعة من المؤشرات ل « Bien-être » ثنائية، ويرمز لها بـ ε حيث:

$$\varepsilon = [\varepsilon_1, \ldots, \varepsilon_n]$$

نلاحظ أن المؤشر يكون على شكل مركبة من خصائص أو متغيرات الفقر ، وليكن T_j مجموعة الأفراد (العائلة) الذي يعانون من الفقر نسبة إلى المؤشر ε_j حيث : $j = 1, \cdots, n$.

لتكن المجموعة الجزئية P من المجموعة X لأفراد (عائلات) المجتمع، لمعرفة انتماء الأفراد (العائلات) إلى المجموعة الجزئية P للفقراء نسبة إلى مؤشر السلع الدائمة، نحدد دالة انتماءها، ونعبر عنها بالعلاقة[2]:

---

1 - Oula Ben Hassine (2006) , L'analyse de la Pauvreté Multidimensionnelle en France, Université Lumière, Lyon2, Février, P9.

2 - Oula Ben Hassine,Op-Cit, P9.

$$\mu_P(i)=\begin{cases}1 & si \quad \varepsilon_{ij}=0\\ 0 & si \quad \varepsilon_{ij}=1\end{cases}$$

حيث i تعبر عن الفرد i، j تعني السلعة j، إن دالة الانتماء المعروضة في الأعلى، لا تمثل دالة انتماء لمجموعة غامضة جزئية، لأنها لا تأخذ إلا قيمتين طرفيتين إما الواحد أو الصفر، وهذا يعني المجموعة P تمثل مجموعة جزئية كلاسيكية.

إذا كانت $\mu_P(i)=0$ فهذا يعني أن الفرد (العائلة) (i) لا يملك السلعة j ، أما إذا كانت $\mu_P(i)=1$ ، فهذا يعني أن الفرد (العائلة) i يملك السلعة j، وفي الحالة الأولى يعتبر الفرد فقير كلياً، أما في الحالة الثانية فالفرد (العائلة) يعتبر غير فقير مطلقاً.

بعبارة أخرى، نقول أن الأفراد (العائلات) باستعمال المؤشر الثنائي (ملكية السلع الدائمة) ينتمون إلى المجموعة الجزئية للفقراء إلا إذا كانون لا يملكون المادة أو السلعة j [1].

- المؤشرات المتعددة:

من أنواع مؤشرات الفقر الملائمة التي تعكس الأبعاد المتعددة لهاته الظاهرة، نجد المؤشرات أو المتغيرات النوعية، وكل نوع من أنواع هاته المؤشرات النوعية، يعكس درجة مستوى « Bien-être »، ويتم ترتيب أوضاع الأفراد (العائلة) حسب مستوى « Bien-être » ترتيباً تصاعدياً (حسب Micele 1998) أو تنازلياً (حسب Cerioli, Zauni 1990).

لنفرض أن الأوضاع التي توافق مستوى العيش اللائق، ترتب ترتيباً تصاعدياً، وأن المؤشر المتعدد يبين التصور الذاتي للفقراء اتجاه حالاتهم، في هذه الحالة فإن القيم الممكنة لهاته الأوضاع هي: جيد جداً، حسن، متوسط، سيء وسيء جداً. مع m وضع للمؤشر ε_j والذي يأخذ قيمه في المجموعة $\varepsilon_j^{(1)},\varepsilon_j^{(2)},\cdots,\varepsilon_j^{m}$.

وحسب Cerioli, Zani (1990) يمكن أن نحصل على النقاط $\psi_j^{(l)}$ ، حيث : $l=1,\cdots,m$ لمختلف الوضعيات.

العلاقة بين مختلف النقاط، يمكن أن نعبر عنها بالصيغة التالية[2]:

$$\psi_j^{(1)}<\psi_j^{(2)}<\cdots<\psi_j^{(l)}<\cdots<\psi_j^{(m)}$$

نجد أنه بما أن مؤشر الفقر المتعدد يمثل تصور الأفراد تجاه وضعيتهم، وأنه يمكن أن نحصل على وضعيات يتم ترتيبها ترتيباً تصاعدياً وبالتالي فإن المسافة أو البعد بين الوضعيات

---

[1] - David Miceli (1998) , Measuring Povrety Using Fuzzy Sets, Duscussion Paper, n°38, December,P7.

[2] - Belaid Toumi et Samir Bettachar, Op-Cité, P60.

المحددة تكون متساوية أي المسافة بين الوضعية السيئة جداً والوضعية السيئة والوضعية المتوسطة والجيدة والوضعية الجيدة جداً تكون نفسها.

حسب الطبيعة الترتيبية للمؤشر ε_j، فإنه يمكن اختيار وضع يوافق حالة مناسبة من أجل استبعاد الفقر، أو اختيار وضع يشير بوضوح لحالة الفقر.

إذا كان $\psi_j^{\min}$ و $\psi_j^{\min}$ يمثلان نقطتان توافقان الوضعان اللذان يمثلان الوضع الذي يقضي على حالة الفقر و الوضع الذي يوضح أو يثبت حالة الفقر، وهما على الترتيب الوضع الجيد والوضع السيئ بدلالة المؤشر ε_j، دالة الانتماء إلى المجموعة الجزئية A التي توافق هذا المؤشر والمقترحة من طرف Cerioli و Zani:

$$\mu_j A(i) = \begin{cases} 0 & si \quad \psi_{ij} \le \psi_j^{\min} \\ \dfrac{\psi_{ij} - \psi_j^{\min}}{\psi_j^{\max} - \psi_j^{\min}} & si \quad \psi_j^{\min} \le \psi_{ij} \le \psi_j^{\max} \\ 1 & si \quad \psi_{ij} \ge \psi_j^{\max} \end{cases}$$

وتفسر هاته الدالة على أنه إذا كان وضع الفرد (العائلة) أقل من الوضع السيئ فهو يعتبر فقيراً، ودالة الانتماء في هاته الحالة تساوي الواحد.

أما إذا كان وضع الفرد أعلى من الوضع الجيد، فإنه في هاته الحالة لا يعتبر من الفقراء، ومنه فإن دالة الانتماء تساوي الصفر، وقيم دالة الانتماء تأخذ قيم مابين الصفر والواحد، فهذا يوافق أوضاعاً للأفراد (العائلة) محصورة بين الوضع السيئ و الجيد.

- المؤشرات المتصلة:

من مؤشرات الفقر والعيش اللائق المتصلة، نجد الدخل أو الإنفاق، ومن أجل تسهيل تقديم هاته المحاولة، سيتم اختيار كمؤشر متصل الدخل.و من أجل تعريف دالة الانتماء إلى المجموعة الجزئية الغامضة A، لابد من معرفة هل يتم تحديد عتبة للفقر، بالرغم من أن هذه الفكرة يعترضها الكثير من الباحثين، فهم لا يؤمنون بتحديد قيمة لخط الفقر* ، فهم يضعون مجال رشيد يتضمن خط الفقر.

اقترح كل من Zani, Cerioli محاولة تشكك في استعمال خط الفقر وحيد لقياس الفقر، وبالمقابل يقترحان إعداد خطين للفقر، الخط الأول يرمز له بـ $X^{\min}$ وهو يوافق قيمة للدخل،

* من بين هؤلاء، نجد مثلاً kakiwani (1995) الذي يشير إلى الشك في استعمال خط الفقر ويقترح إستعمال معامل الفقر و Athkinson (1987) و Foston و Shouoks (1988) فهم يؤكدون على عدم إمكانية تحديد خط الفقر وحيد ويقترحون مقاربة

وأي دخل للفرد (العائلة) أقل من هذا الحد يعتبر الفرد (العائلة) بدون تردد فقيراً، في هذه الحالة، دالة الانتماء إلى المجموعة الغامضة الجزئية للفقراء تساوي الواحد.

وخط الفقر الثاني، يرمز له بالرمز $X^{\max}$، وهو يوافق قيمة للدخل، وأي دخل لفرد أو عائلة أعلى من خط الفقر $X^{\max}$ فهو يعتبر بدون شك غير فقير، في هذه الحالة تكون دالة الانتماء إلى المجموعة الغامضة الجزئية للفقراء تساوي الصفر، ودخول الأفراد (العائلة) التي تكون محصورة بين خطي الفقر $X^{\min}$ و $X^{\max}$ فان الأفراد(العائلات)يكونون في حالات فقر متفاوتة، و تأخذ دالة الانتماء قيما محصورة بين الواحد و الصفر.

و بافتراض أن خطر الفقر أو حالة الفقر تتغير ما بين $X^{\min}$ و $X^{\max}$، يقترح Zani و Cerioli تعريف دالة الانتماء في حالة المؤشر المتصل بـ[1] :

$$\mu A_j(i) = \begin{cases} 0 & si \quad 0 \le X_{ij} \le X_j^{\min} \\ \dfrac{X^{\max} - X_{ij}}{X_j^{\max} - X_j^{\min}} & si \quad X_j^{\min} \le X_{ij} \le X_j^{\max} \\ 1 & si \quad X_{ij} \ge X_j^{\max} \end{cases}$$

ولعل الشرط المقبول والذي يكون حقيقة محقق من طرف دالة الانتماء، هو أن تأخذ قيمها ما بين الصفر و الواحد.

3. مؤشر عام للفقر:

لقد رأينا كيف يتم قياس درجة الفقر لكل فرد أو عائلة بدلالة مجموعة من مؤشرات الفقر، إذا تم تجميع مختلف المؤشرات في مؤشر واحد، يتم الحصول على مؤشر للفقر لمجموعة العائلات، لذلك قام Zani, Cerioli باقتراح تعريف هذا المؤشر على أنه المتوسط الحسابي لدوال الانتماء للعائلات، ويمكن التعبير عنه بـ:

$$P = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n} \mu A_j$$

حيث: $P \in [0,1]$

يمثل P نسبة العائلات التي تنتمي إلى المجموعة الغامضة الجزئية للعائلات، ويمكن أن يأخذ المتغير P القيمة 0، إلا إذا كان $\mu A_j(i)$ تساوي الصفر لكل العائلات أو الأفراد وتفسر هاته الحالة غياب الفقر، مهما كانت مؤشرات الفقر المأخوذة في تحليل الفقر.

1 - Oula Ben Hassine, Op- Cité, P10.

كما يمكن أن يساوي P الواحد، في حالة ما إذا كانت $\mu A_j(i)$ تساوي الواحد، وهذا يعني أن كل العائلات (الأفراد) موجودة في حالة مزرية بالنسبة لكل مؤشرات الفقر، والغالب أن قيمة P تكون محصورة بين الصفر والواحد أي : $0 < P < 1$

وتعتبر الدالة P دالة رتيبة ومتزايدة نسبة إلى درجة الفقر لكل عائلة أو فرد، أي كلما كانت ظروف العيش متدهورة، أي تزداد تدهوراً لكل فرد أو عائلة ينتمي إلى المجموعة الغامضة الجزئية للفقراء، كلما زادت قيمة P والعكس صحيح.

ما يمكن قوله في مجال قياس الفقر باستعمال نظرية المجموعات الغامضة، إن هاته الطريقة كما رأينا تسمح بقياس الفقر بأبعاده المتعددة، وتقدم ميزة أساسية تتمثل في معالجة المشاكل بما فيها الفقر التي لا توجد لها معيار دقيق يسمح بتقدير عند أي قياس يمكن أن نقول أن الفرد أو العائلة ينتمي أو لا ينتمي إلى مجموعة ما (في حالة ظاهرة الفقر)، ومعرفة ما إذا كان فرد أو عائلة من مجتمع ما ينتمي إلى مجموعة الفقراء.

خاتمة الفصل :

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الفقر يعتبر ظاهرة متعددة الأبعاد و الجوانب، وهذا ما جعلها ظاهرة معقدة فهي ظاهرة لها أبعاد مادية ، اجتماعية ، روحية ، بدنية ، ثقافية إضافة إلى الأمن ، و هذا ما أدى إلى صعوبة تحديد تعريف دقيق للفقر.

و كان لهذه الظاهرة مكانة في الفكر الاقتصادي و الفكر الديني ، حيث وجدنا اختلاف المواقف حول هذه الظاهرة ، و حصرنا مختلف المدارس و المقاربات النظرية الموجودة في أدبيات الفقر ، و وجدنا أن معرفة مفهوم الفقر لا يكفي لتحديد الفقراء من غيرهم في مجتمع ما ، و للتعرف على الفقراء في أي مجتمع نقوم بقياس الفقر ، و يعني قياس الفقر وضع الأرقام التي من خلالها يمكننا تقييم درجة الفقر في مجتمع ما و تحديد عدد أفراد المجتمع الذين يعتبرون فقراء ، و لتحديد ذلك تم تقديم معيار متفق عليه يميز الفقراء من غيرهم يسمى هذا المعيار بخط الفقر. و هناك ثلاثة أنواع لخط الفقر (المطلق ، النسبي ، الذاتي) و تسمى هذه المقاربة في قياس الفقر بالمقاربة النقدية التي تعتمد على بعد واحد من أبعاد الفقر و المتمثل في البعد المادي (الدخل أو الإنفاق أو الاستهلاك) ، و يعتبر المعيار النقدي الذي يقيس الرفاهية الاقتصادية (العيش اللائق) غير كاف لقياس الفقر بسبب وجود عوامل أخرى، و لكن تبقى هذه المقاربة هي الأكثر استعمالا.

و لعل عدم اقتناع الباحثين باستعمال الدخل أو الإنفاق كمؤشر وحيد للعيش اللائق دفعهم للبحث عن طريقة لقياس الفقر بأبعاده المختلفة، و ظهرت في هذا المجال أعمال سميت بالمقاربات المتعددة الأبعاد و التي أصبحت تستعمل كوسيلة لقياس الفقر ، وتسمح بتحديد الأفراد و العائلات الأقل أو الأكثر فقرا في إطار الأبعاد المتعددة .

الفصل الثاني

مقدمة الفصل :

تعتبر الجزائر من الدول التي بدأت تهتم بقضية الفقر بسبب الآثار السلبية الناجمة عن هذه الظاهرة خاصة في فترة الثمانينات ، حيث ظهر الفقر بحدة من جديد في أواخر الثمانينات و تأزمت الأوضاع أكثر في بداية التسعينات ، و بذلك بدأت السلطات الجزائرية تهتم بدراسة و تحليل ظاهرة الفقر ، حيث قام الديوان الوطني للإحصاء بإجراء مسح ميداني في سنة 1988 و في سنة 1995 بهدف التعرف على استهلاك و مستوى المعيشة للجزائريين و قياس الفقر، و لقد استعان البنك العالمي بهذه الدراسة ، ثم أجرى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في الجزائر سنة 2001 دراسة قام من خلالها بوضع خريطة للفقر في الجزائر.

و للتعرف أكثر على هذه الظاهرة في الجزائر، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث ، في المبحث الأول تعرضنا إلى مختلف التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ سنة 1962 ، و في المبحث الثاني تعرضنا إلى أبعاد الفقر و خصائص الفقراء في الجزائر، أما في المبحث الثالث تعرضنا إلى الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر.

المبحث الأول: التطورات الاقتصادية في الجزائر.

حتى يتم فهم واقع الفقر و رسم صورة حوله في الجزائر لا بد من التعرف على التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال حتى وقتنا الحالي.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بتحولات اقتصادية منذ الاستقلال حتى وقتنا هذا ، فمن النظام الاشتراكي و الاقتصاد المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق كحتمية تفرضها التحولات العالمية.

و يمكن أن نقسم التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى أربعة مراحل تتطبق مع التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: المرحلة الأولى (1962 – 1966).

تمثل هذه المرحلة بداية و عودة الاقتصاد الجزائري إلى السوق بعد مرور قرن و اثنين و ثلاثين سنة من الاستعمار ويمكن تلخيص ما حصل في هذه المرحلة كالتالي:

1. مميزات المرحلة (1962-1966):

تميزت بداية هذه المرحلة بوضعية اقتصادية تمثلت في:

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية كانت متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة.

وكان المعمرون يسيطرون على 80% من النشاطات الصناعية.

- قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون بمساحة تقدر بـ 3 مليون هكتار(أراضي خصبة و استعمال التقنيات الحديثة)، وقطاع متخلف (تقليدي) يعود للجزائريين(أراضي أقل خصوبة).
- الهياكل القاعدية : تعتبر من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية و تحسين أدائها ، وتمثلت هذه الهياكل في الطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا و تقدر بحوالي 10000 كلم،4300 من السكك الحديدية ، 20 مطار، 600كلم من الخطوط الكهربائية ، بالإضافة إلى منشآت أخرى كميناء الجزائر ،و نجد أن كل هذه الهياكل كانت تتركز في الشمال أين يسكن المعمرون و تتواجد شبكة التوزيع التجارية و المؤسسات المصرفية[1].

1 - صالح صالحي(1986) ، محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سطيف ، ص 40 .

- مغادرة ما يقارب من مليون إطارا تقنيا أوروبيا الجزائر، قبيل الاستقلال، الأمر الذي ترك فراغا كبيرا في الإطارات و العمال الماهرين، و نجد من هذا العدد 50.000 إطارا من المستوى العالي، و 35.000 إطارا متوسطا و 100.000 عاملا و مستخدما [1] هذه الهجرة عطلت صيرورة الاقتصاد و الإدارة .
- نظام مصر في واسع تابع للمستعمر ، و قائم على أساس نظام اقتصادي ليبرالي و المغادرة الجماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في البلاد ، و حولوا معهم مدخراتهم و رؤوس أموالهم الأوربيين .

2. إجراءات السلطة الجزائرية في هذه المرحلة :

لمواجهة هذه الوضعية ، قامت السلطات الجزائرية بالتدخل في مجالات معينة ، تتمثل في :

- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية و المؤسسات الصناعية و التجارية المتروكة من قبل مالكيها.
- المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، و استعادت الدولة 56 % من أسهم الشركة البترولية (S.N.REAL) و (RAFFINERIE) بالجزائر العاصمة ، 20 % من شركة الغاز (CAMEL) ، 40 % في روتو، 30 % في (S.M.B.A.B) و 25 % في الإتحاد الصناعي الإفريقي و السباكة التي أقيمت في عنابة.
- إنشاء دواوين وطنية و شركات وطنية بهدف مراقبة القطاعات الهامة في الاقتصاد كشركة الكهرباء و الغاز ، ديوان التجارة المكلف باستيراد المنتجات الغذائية ،الشركة الوطنية المكلفة بالنقل ،الشركة المكلفة ببيع المحروقات ، الشركة الوطنية للتبغ و الكبريت ، شركة (S.N.S) المتخصصة في قطاع صناعة الحديد و شركة (S.O.M.E.A) للصناعات الميكانيكية و الطائرات.
- إقامة جهاز مصرفي وطني : قامت السلطات في هذه الفترة بإنشاء جهاز مصرفي من أجل تعبئة كل الموارد الكفيلة بتمويل الاقتصاد الوطني .

بعد الاستقلال قامت السلطات بـ [2]:

1- Ahmed Henni(1991) , Economie de l'Algérie Indépendante, ENAG Algérie, P 26.

2-بلعزوز بن علي (2004) ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،ص 173-174 .

- فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية في 1962/08/29 .
- إنشاء البنك المركزي الجزائري في 1962/12/13 .
- إنشاء الصندوق الجزائري للتنمية في 1963/05/07.
- إنشاء الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في 1964/08/10.
- تـأميم المصـارف الأجنبيـة إذ بـدأت عمليـة التـأميم سـنة 1966 و ظهـر علـى إثرها جهازا مصرفيا وطنيا مؤمما، حيث تأسس:
  - البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/06/13.
  - القرض الشعبي الجزائري (CPA) في 1967/05/14.
  - البنك الخارجي الجزائري (BEA) في 1967/10/19.

و مـا يمكـن ملاحظتـه علـى هـذه الفتـرة أن الاسـتثمارات كانـت ضـعيفة، وكـان الهـدف مـن الإسـتراتيجية المتبعـة مـن السـلطات الجزائريـة هـو اسـتكمال الاسـتقلال الـوطني و بنـاء مجتمـع متحرر و يمكن توضيح الاستثمارات المنجزة من طرف الحكومة في الجدول رقم(2-1).

جدول رقم(2-1):الاستثمارات للفترة 1963-1966

الوحدة: مليون دج

السنوات	1963	1964	1965	1966	المجموع
الزراعة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
مجموع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8	6442.8

Source: M.E.Benissad: Economie du Développement de l'Algerie(1982), Deuxieme Edition, Office de Publications Universitaire, Alger, p44.

المطلب الثاني : مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1987).

كان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة (1967-1987) اقتصادا إداريا يعتمد على التخطيط الموجه و سيطرة القطاع العام .

و تميـزت هـذه الفتـرة بمـيلاد نمـوذج جزائـري للتنميـة يعتمـد علـى المخططـات المتتاليـة و المتجسدة في سياسة استثمارية متناسقة.

كان هدف السلطة من هذه السياسة هو إعادة استرجاع سلطة الدولة و وضع جهاز إداري فعال.

وقد أعطى النموذج الإداري المتبع دور مركزي لأجهزة الدولة في تحقيق التنمية،وطرح ضرورة تطوير قطاع صناعي عمومي قوي حيث اعتبرت الصناعة الوسيلة الوحيدة التي تضمن اقتصاد مستقل و متكامل [1].

و يمكن ملاحظة سيطرة الدولة على الاقتصاد من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج ، إنشاء المؤسسات العمومية الوطنية ، القيام بالتأميم في الميادين الصناعية ، مركزية القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات و تمويلها ، تنظيم إنتاج السلع و الخدمات و بيعها و احتكار الدولة للتجارة الخارجية .

و يمكن توضيح الإستراتيجية التنموية المتبعة من طرف الدولة في هذه الفترة في الجدول التالي:

جدول رقم(2-2): الإستراتيجية التنموية للفترة (1967- 1989)

الوحدة : مليار دينار جزائري

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول (67-69)	المخطط الرباعي الأول (70-73)	المخطط الرباعي الثاني (74-77)	الفترة الوسيطة (78-79)	المخطط الخماسي الأول (80-84)	المخطط الخماسي الثاني (85-89)
المبلغ الإجمالي يضم :	11	27.7	140	161.30	400.6	550
▪ الصناعة و تشمل المحروقات	% 53.5	% 57.3	%60.7	%62.2	%32.8	%31.6
▪ الفلاحة ويشمل الري	%0.5	%11.9	%7.3	%2.7	%9.9	%14.4
▪ القطاعات الأخرى	%26	%30.8	%32	%30.6	%57.3	%54

Source: Ministère de la planification, Alger, Rapports Annuels.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) و تحليل نفقات الاستثمار لكل مخطط أن:

- المخطط الثلاثي الأول (67-69) قام بتوجيه برنامج للاستثمارات نحو إنشاء قطاع صناعي، أي أن هذا المخطط أعطى الأولوية للهياكل القاعدية للصناعات و المحروقات.

1 -M.Hamid Temmar M (1983), Stratégie de Devloppement Indépendant , Le Cas de l'Algérie : Un Bilan , OPU , Alger, p21 .

- المخطط الرباعي الأول (70-73) وجه الاستثمارات نحو إنشاء الصناعات الثقيلة، و ركز على قطاع المحروقات و تأتي الاستثمارات الزراعية في المرتبة الثالثة.
- المخطط الرباعي الثاني (74-77) هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق و محاولة لتحقيق أهدافه. و لقد أكد الإستراتيجية الصناعية المتبعة من طرف الدولة و تميز بتخصيص إعتمادات مهمة للاستثمارات ، ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي عرفته أسعار البترول ،إذ كانت الجزائر تعتمد على البترول بنسبة كبيرة في تمويل الاقتصاد .

هذه المبالغ الكبيرة وجهت أساسا من أجل الحصول على التجهيزات و إنشاء الهياكل، كما اتجهت نفقات قطاع المحروقات الاستثمارية نحو الارتفاع وتوسع إنتاج النفط بكثير، في نهاية المخطط الرباعي الثاني كان معدل نمو الاستثمارات أكثر من 50%.[1]

لقد اعتبرت سنة 1980 سنة حاسمة في تغير السياسة الاقتصادية في الجزائر، باعتبارها السنة الفاصلة بين أهداف سابقة و أخرى لاحقة.

أصبحت الجزائر تريد تحقيق أهدافا جديدة تمثلت في الانتهاء من المستوى المرتفع للاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية لصالح الاستثمار في الهياكل القاعدية و الاجتماعية ، وتجسد ذلك في وضع مخططين خماسيين تم العدول فيهما عن سياسة تقويم المحروقات ، إذ كانت تمثل قوة مالية تؤدي بالبلاد إلى الاستدانة الخارجية .

لذلك تم إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات، وإدخال القطاعات الأخرى، إذ تقرر منح الربع فقط من مجموع الاستثمارات لصالح قطاع المحروقات في المخطط الخماسي الأول، أما في المخطط الخماسي الثاني (85-89) فقد خصص مبلغ جزئي لقطاع المحروقات.

وكان المخططان الخماسيان يمثلان تنسيقا ماديا لاستخدام الطاقات الكامنة للإنتاج و حسن إدارتها [2] .

---

1 M.Hamid Temmar, op-cit, p 31.

2- أحمد هني (1993) ، اقتصاد الجزائر المستقلة ،ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 29 .

و لتحقيق هذه الأهداف و إعطاء فاعلية للمؤسسات المنتجة تم اللجوء إلى إصلاح على مستوى المؤسسات تمثل في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية حيث صدر مرسوم إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية في 14 أكتوبر 1980 و من أهدافه الأساسية :[1]

- التحكم في أداة الإنتاج .
- تبسيط وتجانس التسيير على مستوى وحدات الإنتاج.
- نشر لا مركزية القرار حيث ستجد الإطارات الفرصة لتقويم قدراتها في وحدات مهيكلة بطريقة أفضل.

و كانت كل الأهداف السابقة تصب في هدف أساسي و هو رفع إنتاج المؤسسات وتحسين إنتاجيتها.

و لقد تم في نهاية سنة 1983 تجزئة 100 مؤسسة عمومية كبيرة تضم ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي إلى حوالي 500 مؤسسة جديدة.

رغم الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة هيكلة المؤسسات ، لم يتحقق ذلك حيث ساد في الجزائر فكر ريعي الذي يعني الاعتماد على النفط في كل شيء سواء من قبل السلطات أو المواطنين ، حيث كان يتم إستيراد كل ما نحتاجه بدون تخطيط علمي ، الشيء الذي أدى إلى تبذير جزء كبير من الموارد الجزائرية بالعملة الأجنبية .

إضافة إلى سيادة التسيير الإداري حيث كانت كل من خطة الإنتاج ، الأسعار ، حجم الاستثمار ، الأجور ، التموين و التسويق تحدد مركزيا ، حيث لم تعط المبادرة للمؤسسات ، الشيء الذي لم يسمح بتحريك القدرات و الطاقات الإنتاجية ، و أدى إلى عدم اهتمام المسيرين ، حيث لم يصبحوا مسؤولين عن نتيجة مؤسساتهم .

و ما يمكن قوله أن الاقتصاد الجزائري عرف وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال حتى سنة 1986 ، و يمكن إرجاع تلك الإختلالات إلى[2] :

- الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة و أهملت

1- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (1998) ،مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ،نوفمبر ،ص 11.

2-بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 177 – 178.

الزراعة، و انتهجت التخطيط و أهملت قواعد التسيير الاقتصادي الراشد و فضلت القطاع العام و أهملت القطاع الخاص.

- وقعت الجزائر في مصيدة المديونية الخارجية ، حيث فتحت الأسواق المالية و النقدية الأجنبية على مصراعيها لإقراض السلطات الجزائرية بحجة تمويل التنمية التي اعتمدتها الحكومة القائمة على الصناعات المصنعة ، و التي تتطلب رصد أموالا ضخمة ، فمن 1970 إلى 1985 : قدرت المديونية الخارجية سنة 1970 بحوالي 0.95 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار سنة 1980 ، أي تضاعفت 17 مرة خلال عشرية واحدة، و لجأت الجزائر للحصول على موارد مالية في هاته الفترة لتمويل المخططات الاستثمارية، و هذا ما يؤكد ارتباط مديونية الجزائر بالاستثمارات المخططة ، أما خدمات الدين فانتقلت من 0.05 مليار دولار سنة 1970 إلى 3.9 مليار دولار سنة 1980 أي تضاعفت 84 مرة.
- وجدت الجزائر نفسها في هذه الفترة في وضعية سيئة تجاه المديونية الخارجية ، هذه الوضعية غير المناسبة للاستقرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي ، جعلت السلطات الجزائرية تسعى إلى تخفيض حجم المديونية بواسطة التسديدات المسبقة خصوصا ما بين 1980 – 1985 ، حيث انخفضت المديونية إلى 14 مليار دولار سنة 1984 .

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة بعد 1986

1. مظاهر أزمة 1986:

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق في كل مراحل الاقتصاد الجزائري 95 %من إيرادات الصادرات و 60 % من إيرادات الميزانية ، أحدثت أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 و انخفض سعر صرف الدولار (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات).

و لقد كانت السياسة الاقتصادية رهينة تغيرات و تطورات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، نتيجة الاعتماد الكلي على المحروقات، و ما نتج عن ذلك ارتباط القرار الاقتصادي بالدوائر الخارجية المتحكمة في التجارة العالمية و الأسواق المالية النقدية.

هذا الاعتماد على المحروقات، دفع بها إلى شفى الانهيار بسبب أزمة البترول، و انهيار مداخيل الصادرات سنة 1986، فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985، انخفض السعر إلى أقل من 14 دولار في سنة 1986 بعيدا كل البعد عن أسعار سنة 1982 التي بلغت آنذاك 32 دولار للبرميل.

و من هذه السنة يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري قد وقع في أزمة ، حيث انخفض الإنتاج بسبب انخفاض الرصيد من العملات الأجنبية اللازمة لتغذية جهاز الإنتاج المرتبط بالتموين الخارجي من المواد الأولية التي يتم تمويلها بإيرادات المحروقات ، كما تضاعف مشكل البطالة بسبب تراجع جهاز الإنتاج عن العمل.[1]

كما تميزت هذه الفترة بارتفاع المديونية الخارجية فقدرت بـ 23.7 مليار دولار سنة 1986 ، و يمكن توضيح تطور حجم المديونية في الجدول رقم(2-3).

الجدول رقم(2-3) : تطور المديونية الخارجية (1986- 1993)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989	1991	1992	1993
مجموع حجم الديون الخارجية	19.8	23.7	27.8	25.8	26.8	27.9	26.7	25.7

المصدر: بنك الجزائر، نشرة 1996.

نلاحظ أن المرحلة ما بين 1985- 1993 تميزت بالانخفاض المفاجئ لأسعار البترول خاصة سنة 1989 ، 1990 ، 1991 و بأزمة سياسية و أمنية حادة ، فأدى ذلك إلى الارتفاع المستمر للديون الخارجية المتوسطة و الطويلة الأجل ، أما خدمات الدين في السنوات: 1991، 1992، 1993 قد بلغت على التوالي: 12.9 مليار دولار و 12.7 مليار دولار و 11 مليار

1-M.E.Benissad (1982) , Economie du Dveloppement de l'Algerie, Duxieme Eition, Ofice de Pblications Uiversitaire, Alger, p44.

دولار ، مسجلة بذلك ارتفاعات قياسية في نسبة خدمات الدين ، حيث بلغت هذه النسبة على التوالي 73.9 % في 1991 ، 76.5 % سنة 1992 و 82.2 % في سنة 1993 [1].

و يمكن إرجاع أسباب ارتفاع خدمات الدين خلال مرحلة الأزمة إلى عوامل رئيسية:

- انخفاض إيرادات صادرات المحروقات.
- تغير أسعار صرف الدولار بالنسبة للجزائر .
- ارتفاع قيمة الواردات، نتيجة تدهور الأداء الاقتصادي للمؤسسات من جهة، و ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة.

2. إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق :

أمام الوضعية المزرية و المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي نتيجة أزمة 1986 ، و تأزم الوضع أكثر في نهاية 1988 بسبب أحداث 1988/10/5 ، كان لزاما على السلطة الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات و المستويات الاقتصادية ، للتخلص من الضغوط الهيكلية التي عرفتها في النظام المركزي الموجه ، و التوجه نحو اقتصاد السوق كنظام اقتصادي عالمي قائم على أسس و مفاهيم تختلف عن المفاهيم السابقة في إطار ما يسمى بالعولمة الاقتصادية .

إن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت في :

1.2. الدفعة الأولى من الإصلاحات (سنة 1988) :أبرزت الأزمة في سنة 1986 صفات الضعف في نظام التخطيط المركزي ، و عندما انخفضت مدا خيل الصادرات الجزائرية إلى 50 % ، شرعت السلطات الجزائرية في تطبيق العديد من الإجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و من بينها :

- **استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية** : طبقت الجزائر إصلاحات مهمة بداية باستقلالية المؤسسات بهدف تحقيق اللامركزية في إتخاذ القرارات ، تمثلت في القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 ، هذا القانون الذي يمنح هذه المؤسسات درجات واسعة من الحرية من خلال :

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 180-181.

- إلغاء الوصاية في طبيعة الخدمة العامة.
- تطبيق القواعد التجارية في أعمالها و في التسيير .
- حرية تحديد الأسعار لمنتجاتها، و أجور عمالها.
- إمكانية تحقيق استثمارات بدون المرور بالهيئة المركزية للتخطيط كما كان في السابق.
- و يتم معاقبتها إن لم تف بالتزاماتها المالية أمام الغير.
- و يمكن أن تغلق هاته المؤسسات استثنائيا في حالة التوقف عن التسديد .
- و يمكن أن تؤدي إلى إفلاسها أو إغلاقها حالة الإفلاس .

- **الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط** : تم ذلك بإصدار قانون 88-02 ، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 ، المتعلق بنظام التخطيط ، الذي يسمح للمؤسسات بالقيام باستثمارات لامركزية ، إذ يوفر هذا القانون للمؤسسات الاقتصادية إمكانية تحقيق المر دودية في استثماراتها متحملة كل التبعات بعيدا عن كل القيود الإدارية باستعمال مواردها الخاصة أو القروض المصرفية المتفاوض عليها على أسس تجارية.
- **مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي** : وفق القانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي ، و الإستغلالات الفلاحية و تقسيمها و تخصيصها، حيث قامت الحكومة سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات صغيرة خاصة و مزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة،و يتم توزيعها على الفلاحين وفقا للتشريع الجديد المتعلق باستقلالية القطاع العام الإنتاجي،وليس لأحد التدخل في تسيير المزارع[1].
- **منح مكانة أكثر أهمية للقطاع العام:** من خلال وضع سقف للاستثمار يقدر ب 30 مليون دينار جزائري، و إصدار قانون النقد و القرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع و الخدمات في الجزائر.[2]

1- كريم النشاشيبي و آخرون (1998) ، الجزائر تحقيق الاستقراروالتحول نحو اقتصاد السوق،صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص10

2 - المادة 187 من قانون النقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بـ 14 /1990/04.

- تشجيع الاستثمار الأجنبي في كل القطاعات غير التابعة للدولة، حسب قانون النقد و القرض يرخص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة.
- وضع تأطير جديد للأسعار من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط .
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية، عن طريق إلغاء احتكار الدولة للدولة الخارجية (قانون المالية التكميلي).
- إعادة تنظيم التجارة الداخلية، وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة و عودة المنافسة.[1]
- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية .
- التحويل التدريجي للعملة الصعبة الوطنية،عن طريق إجراءات تعتمد على تعقيم الفوائض و رقابة متوازية لتطوير الكتلة النقدية،و إجراء انزلاق تدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية .
- إعادة هيكلة الدين الخارجي،و ذلك لتخفيف ضغط خدمة الديون .

إن هذه الدفعة من الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية التي ضربت الجزائر سنة 1991.

2.2. الدفعة الثانية من الإصلاحات : بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1991، مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي،الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها من قبل السلطات الجزائرية، و تمثل هذا الاتفاق في:

أ. برنامج الاستعداد الائتماني الأولي (1989 و 1991) دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض و المساعدات،نتيجة الأزمة التي وقعت فيها، سواء على المستوى الاقتصادي كانعكاس أزمة البترول 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية و المالية، أو الاجتماعية كأحداث 1988/10/5 أو سياسية كتعديل الدستور في نوفمبر 1989 و الانتقال إلى التعددية الحزبية .

1 -Hocine Benissad (1991), La Réforme Economique En Algerie , OPU , P74.

فوقعت اتفاقيتين : الأولى في 31 ماي 1989، و الثانية في 3 جوان 1991 ، و كان الانتقال يهدف إلى منح قروض و مساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ضمن شروط أهمها[1] :

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير الأسعار و تجميد الأجور، و تطبيق أسعار فائدة مقيدة.
- إلغاء عجز الميزانية، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

ب. برنـامج التعـديل الهيكلـي (1994 – 1998) : بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أفريل 1994 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، حيث أنخفض سعر البرميل من 20 $ في سنة 1993 إلى 14.19$ في سنة 1994، و مع تراكم الأعباء لخدمة الدين الخارجي، فبدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر و برزت معها عدة ضغوط مالية و أخرى خارجية و من الضغوط الداخلية :

- العجز الإجمالي للمالية العمومية .
- نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % ، و ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993
- ركود النشاط الاقتصادي و انخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط .

أما الضغوط الخارجية:

- خدمات الديون تمثل 86 % سنة 1993، و هو ما دفع السلطات إلى إعادة جدولة ديونها .
- تسديد خدمات ديون 28 مليار$ خلال الفترة (91 – 93) .
- التقلص الكبير في الواردات خلال الفترة (92 – 93) حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري.

و لرفع هذه الضغوطات، كانت الجزائر مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يعرف ببرنامج التعديل

---

1 - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 189 – 190 .

الهيكلـي، و علـى أثـر هـذه الاتفاقيـة تحصـل الجزائـر علـى قـروض و مسـاعدات مشـروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة لديونها الخارجية مع نادي لندن و باريس، ولقد إمتد هذا البرنامج على مرحلتين:

- **برنامج التثبيت الاقتصادي (1994 إلى 1995):** كان الهدف من تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي: [1]

- الحد من توسع الكتلة النقدية (M2) بتخفيض حجمها من 21 % سنة 1993 إلى 14% سنة 1994 عن طريق البحث عن أسعار فائدة حقيقية موجبة.
- تخفـيض قيمـة الـدينار بـ 40.17 % فـي أفريـل 1994 (1$ مقابـل 36 دج) لتخفيض الفرق بين أسعار الصرف الرسمية و أسعار الصرف في السوق الموازية .
- تحقيق نمو مستقر و مقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3 % سنة 1994 إلى6 % سنة 1995 مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة .
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10 % .
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، و رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار بهدف تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.
- جعل مستوى تدخل البنك المركزي في السوق النقدية عند 20 %.

- **برنامج التعديل الهيكلي (1995 – 1998):** فكان الهدف من تطبيق هذا البرنامج:[2]

- تحقيـق نمـو اقتصـادي فـي إطـار الاسـتقرار المـالي، و ضـبط سـلوك ميـزان المدفوعات، و قدر معدل النمو بـ 5 % خلال فترة البرنامج.
- العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره مع إنشاء سوق ما بين البنوك.
- التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي من 6.9 % من (PIB) في 1995/1994 إلى 2.2 % من (PIB) خلال 1997 و 1998 .

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون(1994) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر ، ص 143-144 .

2- بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 196 .

- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية .

لقد لجأت الجزائر منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2) ، و من تم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار .

أما إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي، فقد تم تشجيع إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الخاصة و إعادة رسملة البنوك الوطنية، بهدف تحرير أسعار الفائدة و تكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع، و تنشيط المنافسة في النظام المصرفي .

3. المرحلة 2001 – 2014:

1.3.برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد جاء هذا البرنامج، كتكملة للإصلاحات الاقتصادية التي بدأتها الجزائر، و أعاد هذا البرنامج للدولة دورها في دعم النمو الاقتصادي، و ضبط الاختلالات الاجتماعية و الجهوية.

و لقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 7 ملايير دولار أي ما يعادل تقريبا 525مليار دج، وخصص هذا البرنامج للفترة الممتدة من 2001–2006 ، أي مدة أربع سنوات. و كان الهدف من هذا البرنامج هو مكافحة الفقر كظاهرة سلبية انتشرت و مست عدد كبير من شرائح المجتمع ،خلق مناصب الشغل و خلق التوازن الجهوي.

و لقد أعطى هذا البرنامج أولوية لـ [1] :

- تحسين ظروف المعيشة و الحياة، و لقد خصص لهذا المجال ما يقدر ب 155مليار دج.
- الهياكل القاعدية، و خصص لها مبلغ 124 مليار دج.
- دعم وسائل الإنتاج، وخصص لها من ميزانية البرنامج 74 مليار دج.
- الموارد البشرية و الحماية الاجتماعية، و خصص لها مبلغ قدره 76 مليار دج.
- البنى التحتية للإدارة، وخصص لها مبلغ 29 مليار دج.
- البيئة، وخصص لها 20 مليار دج.

إن التطورات التي عرفتها مشاريع هذا البرنامج، تمثلت في تسجيله ل:159 مشروعا قيد الدراسة، وتمثل هذه القيمة 1% من مجموع المشاريع، و ذلك في ديسمبر 2003.

[1]– RAOP, SGG,(2003) ,Bilan du Programme de Soutien de la relance Economique, Septembre, 2001 Decembre .

2.3.البرنامج التكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي(2005-2009):

جاء هذا البرنامج كمكمل لمسيرة النمو التي حققها برنامج الإنعاش الاقتصادي. ولقد خصص لهذا البرنامج غلافا ماليا قدر بـ 4200 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، و سينفذ هذا البرنامج في الفترة الممتدة من 2005 – 2009 على مدى خمس سنوات، و لعل هذا البرنامج خصص له غلافا ماليا ضخما أكبر من الغلاف المالي المخصص لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، و لقد أعطيت الأولوية في هذا البرنامج لـ:[1]

- تحسين معيشة السكان و المبلغ المخصص له : 1900 مليار دج.
- تنمية الهياكل القاعدية. المبلغ المخصص لها : 1700 مليار دج
- التنمية الاقتصادية ، المبلغ المخصص 350 مليار دج
- تحسين الخدمات الاجتماعية والمبلغ المخصص:200 مليار دج
- تنمية القدرات وتكنولوجيا الاتصالات ، وخصص لها مبلغ يقدر بـ 50 مليار دج.

3.3.البرنامج الخماسي لتوطيد النمو(2010-2014):

رصدت له الحكومة مبلغا ماليا ضخما مجموعة من الأخما قدره 11534 مليار دينار، و سعت من خلال هذا البرنامج لتحقيق مجموعة من الأهداف :

- تحسين التنمية البشرية.
- إستكمال تطوير الهياكل القاعدية الأساسية و الخدمات العمومية.
- إنشاء مناصب شغل.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني و إحداث التنمية الصناعية.
- تطوير اقتصاد المعرفة.

[1]- ملحق بيان السياسة العامة (2010)، الوزير الأول،، ص 2.

المبحث الثاني : جذور، أبعاد و خصائص الفقراء في الجزائر.

المطلب الأول: جذور و تعريف الفقر في الجزائر.

1. جذور الفقر:

الفقر في الجزائر ليس ظاهرة حديثة،بل تمتد جذوره إلى عهد الاستعمار الفرنسي حيث مست 65% إلـى 75 % مـن مجمـوع الشـعب الجزائـري آنـذاك، بسـبب السياسـة الاسـتدمارية التـي أضعفت الوضع الاجتماعي في الجزائر،و طمست هوية المجتمع الجزائري .

في الخمسينات كان عدد الفرنسيين في الجزائر حوالي مليون شخص،كانوا يسيطرون على الأراضي الخصبة الجزائرية و يتحكمون فيها، و في كل أملاك الجزائريين،مما أدى إلى التوزيع غير العادل للثروات في قطاعي الصناعة و الفلاحة .

و كانت نسبة المعمرين الفرنسيين 5 % من النسبة الإجمالية من الشعب،و تسيطر على 60 % من الدخل الإجمالي.

أما الجزائريين الذين كانوا يعيشون تحت وطأة الفقر، فكانوا يمثلون 65% إلى 75% من إجمالي السكان.

إن هذه الوضعية المعيشية المزرية ازدادت حدة مع زيادة النمو الديمغرافي، فمن 1.4% قبل 1914 إلى 2.85% سنة 1954. و قد تزامنت هذه الزيادة مع ركود في الإنتاج مما أدى إلى اشتداد حدة الفقر ، بسبب ارتفاع معدلات البطالة من 500 ألف بطال إلى 850 ألف في سنة 1955 .

بعد حرب التحرير،عاش المجتمع الجزائري في فقر مدقع خاصة في المناطق الريفية، ولكن مع استقلال الجزائر بدأت أوضاع الفقراء تعرف تحسنا بفعل السياسات التنموية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية في المجال الاقتصادي و الاجتماعي لرفع المستوى المعيشي للسكان حتى فترة السبعينيات وبداية الثمانينيات، فقامت بتوفير مناصب عمل ، مجانية الصحة و التعليم، ودعم أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية....الخ. وكان لهاته السياسات أثرا ايجابيا في رفع المستوى المعيشي للسكان.

وما يؤكد ذلك نتائج المسوح على الاستهلاك العائلي للفترات 1966، 1980 و1988. غير أن الأوضاع بدأت تتدهور منذ سنة 1986 بفعل انخفاض مدا خيل الدولة من العملة الصعبة

بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، لان الجزائر دولة بترولية وكانت تعتمد على عائدات المحروقات في تمويل نفقاتها بنسبة كبيرة .

وزادت الأوضاع الاجتماعية تعقدا منذ أوائل التسعينات بسبب الأزمة الاقتصادية و السياسية والأمنية التي ضربت الجزائر في العمق، وخاصة منذ تطبيق برنامجي الاستقرار و التعديل الهيكلي، إذ ارتفع معدل البطالة من حوالي 10% سنة 1985الى 29%سنة 2000، وطال الفقر كل الأصناف الاجتماعية : الشيوخ، النساء، البطالين، ضحايا الإرهاب و المعوقين ، وقدرت نسبة الفقر بما يعادل 21%من تعداد السكان [1].

هذه الأوضاع الصعبة دفعت بالجزائريين إلى البحث عن ظروف أحسن من الظروف التي يعيشون فيها، فبدأت تظهر موجات النزوح الريفي إلى المدن الجزائرية من جهة، و الهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى.

2. مفهوم الفقر في الجزائر :

إن التعريف المعتمد من قبل الخبراء كمرجع في تعريف الفقر في الجزائر يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية. و على أساس ذلك، يعرف الفقر على أنه النقص أو عدم الكفاية في الاستهلاك الغذائي كما و كيفا، و عدم إشباع الحاجات الأساسية الاجتماعية كالملبس، المسكن، التعليم و الصحة، على أن يكون هذا الإشباع بصفة متوسطة على الأقل، بالإضافة إلى الجوانب المادية للفقر في الجزائر، فإن له أبعاد غير مادية[2].

من خلال هذا التعريف، نجد أن الفقر في الجزائر يمكن حصره في ثلاثة أشكال:[3]

1.2.خط الفقر الغذائي :

أو يسمى خط الفقر المدقع أو الغذائي. و يعرف على أنه مجموع النقود اللازمة لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا ، و التي قدرت بـ 2100 حريرة للفرد / لليوم، و تقدر القيمة اللازمة للحصول على سلة من المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هاته الكمية من

1- عيسى بن ناصر(2003) ، مشكلة الفقر في الجزائر،الفقر و التعاون،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، تلمسان، العدد2 ،مارس، ص 201.

2 – مستنتج من الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر في الجزائر ، 2000 .

3- La Carte de Pauvreté en Algérie (2001), Programme de Nations Unie pour le Développement, p 14.

الحريرات بـ 10943 دج للشخص قـي السنة لعام 1995 ، بعدما كانت قيمتها تقدر بـ 2172 دج في السنة عام 1988 .

2.2.خط الفقر الحد الأدنى :

يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار إضافة إلى خط الفقر الغذائي ، النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى ، هذه السلع غير الغذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي. و قدر بـ 2791 دج للفرد في السنة عام 1988 .

3.2.خط الفقر الحد الأعلى :

يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار، النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع عن المستوى المستعمل في خط الفقر الحد الأدنى، و قدرت قيمته بـ 3125 دج للفرد في السنة عام 1988، و بـ 18191 دج للفرد في السنة عام 1995 .

و غالبا ما يتم استعمال خط الفقر العام، الذي يمثل خط الفقر الحد الأدنى، و نلاحظ أن الطريقة المتبعة في تحديد خط الفقر في الجزائر، هي طريقة الحاجات الأساسية، و التي تفرض أن الطاقة الغذائية اللازمة للفرد الواحد في اليوم تقدر بـ 2100 حريرة ، و يحدد خط الفقر وفق هاته الطريقة على أساس حساب تكلفة سلة السلع التي يجب أن توفر للفرد في اليوم 2100 حريرة في السنة .

ثم يتم إضافة تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية بمستوى أدنى إلى خط الفقر الغذائي، فنحصل على خط الفقر العام.وقدرت قيمة خط الفقر العام لسنة 2000 بـ 19375دج للشخص في السنة ،وقيمة الخط الغذائي بـ 13905دج للشخص في السنة.

وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أن تحديد خطوط الفقر في الجزائر تم بطريقة عويصة وصعبة نظرا لغياب الدراسات المنتظمة و الخاصة بهذه الظاهرة.

المطلب الثاني : أبعاد للفقر.

إن للفقر في الجزائر مجموعة من الأبعاد مادية و غير مادية.

1.الأبعاد المادية للفقر:

1.1.الفقر و المجتمع:

إن أغلبية الفقراء في الجزائر يعيشون في المناطق الريفية، كما أنه حتى المناطق الحضرية بدأت تعرف ارتفاع في نسبة الفقر، نتيجة النزوح الريفي إلى المدن، و تأثر أصحاب المدن بالإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الجزائر، و ماترتب عنها من مشاكل اقتصادية و اجتماعية .

لكن برنامج الحماية الاجتماعية و التضامن الوطني المنتهج من طرف السلطة الجزائرية منع ظهور العديد من أشكال الفقر و البؤس كالمجاعة و الجوع التي تعرفها دول أخرى.

2.1. الفقر و الاستفادة من الخدمات الاجتماعية القاعدية:

إن معرفة حجم الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية، و المتغيرات التي لها علاقة وطيدة معها، تساعد على تكوين صورة صحيحة عن الفقر في الجزائر، و من المتغيرات الاجتماعية التي لها علاقة بالاستفادة من الخدمات الاجتماعية:

- **التشغيل:** إن توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، جعل الشغل في القطاع العمومي ينخفض، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة ما بين 1989 إلى 1994، و خلال هذه الفترة ارتفع عدد العائلات التي ليس فيها أي فرد يشغل منصب معين، فبعدما كان يعادل 529617 عائلة سنة 1988 أصبح يعادل 695000 عائلة سنة 1996، في حين عدد البطالين ارتفع من 1.1 مليون سنة 1988 إلى 2.2 مليون سنة 1996، و ما يؤكد هذه الحالة فترة البحث عن أول عمل التي انتقلت من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996[1]، و يمكن عرض تطور معدلات البطالة في الجدول رقم (2-4).

جدول رقم(2-4) : تطور معدل البطالة في الجزائر.

السنوات	1966	1975	1979	1982	1986	1987	1990	1991	1992
معدل البطالة	30.60	18.60	16.50	20.00	17.50	18.20	19.70	21.10	23.70
السنوات	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**
معدل البطالة	23.15	24.36	26.90	28.30	28.63	28.02	29.29	29.77	30.00

SOURCE : O.N.S,2002

1- C.N.E.S (1999) , Projet de Rapport National sur le Développement Humain, p 186.

الشكل رقم(2-1) : تطور معدل البطالة في الجزائر.

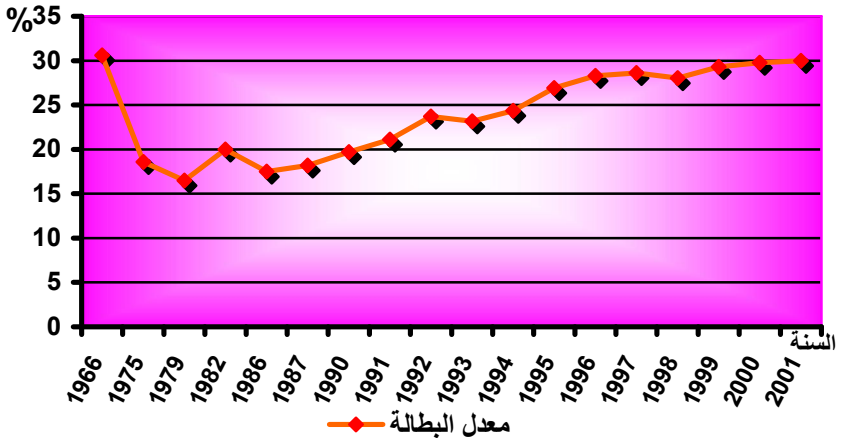

المصدر: من إعداد الباحث.

لقد صاحبت البطالة الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ثم عرفت انخفاضا في الفترة الممتدة ما بين 1966-1986 بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر، الناجم عن مباشرة الحكومة لبرنامج المخططات التنموية لتنخفض من 30.6% سنة 1966 إلى 17.5% سنة 1986.

أما سنة 1992، فقد بلغت نسبة البطالة 23.70%، و يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع عدد السكان حيث بلغ مجموع السكان سنة 1995، 29.5 مليون نسمة أغلبهم شباب بطال في سن العشرين .

كما بلغت نسبة البطالة سنة 1996، 28.3 %، و فاق إجمالي الطلب على العمل 230000 طلب سنتي 1992 و 1995 ليتضاعف سنة 1996، فقدرت نسبة الزيادة في الطلب على العمل بـ 4 %، 2% و 7% على التوالي في كل من قطاع الصناعة، التجارة و الري، و على الرغم من معدل نمو السكان عرف تراجعا حيث قدر 5% سنة 1989 ثم انخفض إلى 3.1% ما بين 1995 و 1996.

لكن بقيت البطالة محصورة في فئة الشباب، ففي سنة 1998 تم تقدير نسبة 80% من البطالين هم شباب يتراوح أعمارهم ما بين (16-30 سنة) و 70% من هؤلاء لايملكون الخبرة

المهنية ، كما أن ثلثي البطالين هم جدد للعمل، و تقدر البطالة في أوساط أصحاب الشهادات بـ 100.000 سنة 1998، و كانت تقدر بـ 80.000 شخص سنة 1986 [1].

و يرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع النمو الديمغرافي الكبير في السبعينات و الثمانينات، و إلى عدم قدرة سوق العمل على استيعاب طالبي العمل الجدد.

ثم بدأت تزداد نسبة البطالة ارتفاعا لتصل سنة 2001 إلى 30%، و لعل ارتفاع معدلات البطالة لهو مؤشر على خطورتها في الجزائر، و ذلك راجع بشكل أساسي إلى انفجار الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر سنة 1986، و خاصة بعد تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

وتعتبر البطالة من أهم أسباب الفقر في الجزائر، إذ أنها تحرم الأفراد والعائلات من المداخيل، و تؤكد الدراسات الموجودة حول الفقر العلاقة الوطيدة بين البطالة و الفقر، كما يلاحظ أن عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر يرتفع مع ارتفاع معدل البطالة، إذ عندما كان معدل البطالة يقدر بـ 18.2% سنة 1987، و ارتفع ليصل إلى 28.02% سنة 1998، عرفت نسبة الفقر ارتفاعا من 3.6% سنة 1988 إلى 5.7% سنة 1998.

- **المـداخيل** : إن الفقر يحدث بسبب البطالة التي تؤدي إلى فقدان الأفراد و العائلات للمداخيل، كما أنه لا يمس البطالين فقط، بل ذهب ليمس حتى الأجراء، و يرجع سبب فقرهم إلى الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، مما أدى إلى تدهور قدرتهم الشرائية ، و يمكن توضيح تصنيف الأجراء حسب الدخل و القطاع في الجدول رقم(2-5).

1- Bernard- Fourcad (2000), Les Observation de l'Emploi et de Formation Professionnelle, Outil de Gestion des Transformations de Marché du Travail, Cas de la Tunisie et l'Argerie, Communication du CNRSFMMA, Italie, Septembre, p 21.

جدول رقم(2-5): تصنيف الأجراء حسب الدخل و القطاع.

الدخل الشهري دج	القطاع العمومي %	الإدارة	%	اقتصادي	العدد	القطاع الخاص %	المجموع	%
أقل< 10000	50	600.000	36.4	441.000	169240	13.6	12102441	42.3
16000-10.000	42	444000	44	46620	148000	18	1058200	37
30.000-16.000	25.6	145.000	60	340.000	81560	14.4	566760	19.8
16.000- أكبر>30.000	4.44	11.000	5.08	126.000	1200	4.8	24800	0.9
المجموع	42	1200.000	44	1260.000	400.000	14	2860.000	100

المصدر : وزارة المالية 1998 .

نلاحظ من خلال قراءة الجدول رقم (2-5) ، أنه من بين مجموع الأجراء و الذين يقدرون بـ 2860.000 في كل من القطاعين العام و الخاص، 42.3 % تحصل على أقل من 10.000 دج شهريا، 79.3% تتلقى أقل من 16.000 دج شهريا، و نسبة قليلة جدا ممن يحصلون على أكثر من 30.000 دج شهريا، تقدر بـ 0.9%.

و ما يوضحه هذا الجدول، هو أن انخفاض المداخيل في القطاعين العام و الخاص كان من بين أسباب انتشار الفقر في أوساط الأجراء، بالإضافة إلى سبب آخر يتمثل في ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة 29% سنة 1994 [1]، و تخلي الدولة عن دعم أسعار هاته السلع أدى إلى انخفاض مستوى استهلاك العائلات.

و لعل الدراسة التي قام بها•CENEAP في مارس 1998، على عينة تتكون من 2000 عائلة، وصلت إلى أن 56% من العائلات، منذ سنة 1993 قللوا استهلاكهم للسلع الغذائية كاللحم، الفواكه و الزيت، و تركوا استهلاك سلع أخرى [2].

كما يجب الإشارة إلى أن أثر أسعار السلع الأساسية عرفت ارتفاعا هائلا، حيث تضاعفت بثلاث مرات من سنة 1988 إلى الفترة ما بين 1993 – 1997، و خمس مرات في نهاية 1998 [3]، و تحت تأثير كل ذلك، وصل الإنفاق المتوسط الاستهلاكي للشخص الواحد كما هو موضح في الجدول رقم(2-6).

1- CNES (1998) : Etude sur La Politique Nationale en Matiére de Population, Vol II ,p 34.
• CENEAP : Centre National d' Etude et d' Analyse de la Planification
2 -S.B.Maliki et autre, Revue Economie et Management, Op- Cit, p 4-5.
3- S.B.Maliki et autre, Revue Economie et Management, Op-Cit, p 4-5.

جدول رقم(2-6) : تطور استهلاك العائلات الجاري و الثابت للفترة (1989 -1997).

الوحدة : دج.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
استهلاك العائلات:									
▪ بمليار دج جاري	257.3	3.5	410	538.8	639.1	826.7	1100.7	1319.2	1410.1
▪ بمليار دج ثابت	257.3	258.8	276.3	275.8	271.3	272	280.7	286.1	287.4
الاستهلاك الفردي(دج ثابت)	10559	10343	10776	10498	10329	9893	10006	10016	9896
التغير السنوي(%)	-	-0.2	+4.2	-2.6	-1.6	-4.2	+1.1	+0.1	-1.2

Source : CNES, RNDH, Mai 1999, P32

- **التعليم** : لقد قامت الجزائر بعدة استثمارات في مجال التعليم، لما له من دور في تسهيل عملية الاندماج المهني و بالتالي يساعد في مكافحة البطالة والفقر باعتبار أن هناك علاقة وطيدة بين الفقر و البطالة، فجعلت التعليم مجاني و إجباري لكل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 6 إلى 16 سنة.

لقد ارتفع عدد المتمدرسين من 2.1 مليون سنة 1970 إلى 7.9 مليون سنة 2003 في التعليم الابتدائي، المتوسط و الثانوي، و ارتفع عدد المتمدرسين بمعدل 4.3%، كما ارتفع عدد المؤسسات التعليمية من 7058 إلى 21921 في نفس الفترة.

أما عدد الأساتذة و المعلمين تضاعف بثلاث مرات في الفترة من 1970 إلى 2004، فوصل إلى ما يقارب من 340.000 أستاذ و معلم (46.7% نسبة النساء المعلمات و الأستاذات)، كما أن معدل الأمية عرف انخفاضا بسبب ارتفاع معدل التمدرس و السياسة التي أتبعتها السلطة الجزائرية في مجال التعليم، وقدر الانخفاض بـ 3/2 من نسبة الأمية ما بين 1966و2004، فانتقلت من 75%من إجمالي السكان إلى 26.5% سنة 2002[1].

كما سجل معدل الأمية عند الرجال و النساء انخفاضا، فمن 62.30% سنة 1966 وصل إلى 23.65 % سنة 1998 عند الرجال، أما عند النساء فانخفض من 85.40 % إلى 56.66 % في نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بتمركز الأمية، فنجد أن 51.5 % من الأميين يتواجدون في الريف و 25.7% في الحضر.

1- Rapport National sur les Objectifs de Millénaire pour le Développement, Op-Cit, p 28 .

جدول رقم (2-7) : معدل التمدرس في التعليم الابتدائي.

المعدل الصافي للتمدرس	السنة الدراسية 1999- 2000	السنة الدراسية 2003-2004
المجموع	% 93.62	% 96.80
الإناث	% 91.02	% 94.10
الذكور	% 93.13	% 98.80

Source : Rapport National sur les Objectifs de Millénaire pour le Développement,Op-cit ,p28.

نلاحظ أن معدل التمدرس عرف ارتفاعا من الفترة 1999- 2000 إلى 2003 - 2004 ، سواء عند الفتيات أو الأولاد، وصل في المجموع من 93.62% إلى 96.80% و يمكن توضيح ذلك في الشكل رقم (2-2).

الشكل رقم(2-2):تطور معدل التمدرس في التعليم الابتدائي.

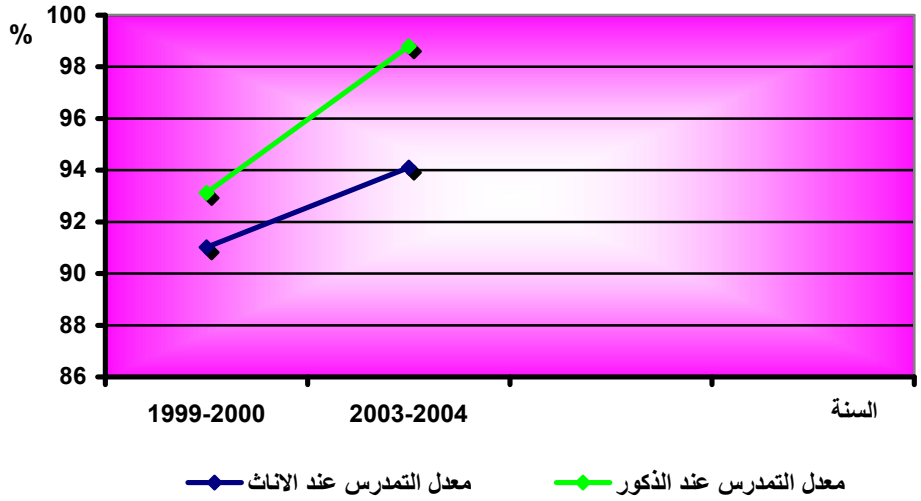

لكن نجد أن الفقر يؤثر على فترة التمدرس، و ليس على النحو المدرسي، حيث يقدر معدل التمدرس عند الفقراء بـ 91 % في المرحلة الابتدائية.

في المناطق الحضرية، يقدر معدل التمدرس بـ 95 % و هو متماثل بالنسبة للفقراء و غير الفقراء، كما أن معدل التمدرس للفتيات مماثل للأولاد، و مرتفع عند الفتيات الفقيرات عن غير الفقيرات.

أما في الر يف، فمعدل التمدرس في المرحلة الابتدائية يقدر بـ 89 % أي أقل من معدل التمدرس في الحضر، و من أسباب ذلك هو بعد المسافة بين المساكن و المدارس الابتدائية و التي تفوق 1 كلم في الريف، و تقدر بأقل من 200 م في الحضر.

و لكن هناك علاقة بين الفقر و التعليم تتمثل في أن تكاليف التمدرس أصبحت تشكل عبئا على العائلات المتوسطة و الفقيرة، مما يؤدي إلى ظهور حالة التسرب المدرسي، و التي وصل معدلها إلى 95 % [1].

أي أن الفقر يؤثر على فترة تمدرس الأطفال، خاصة في المناطق الريفية التي تمس هاته الظاهرة الفتيات أكثر من الفتيان.

- **الصحة:** لقد اجتهدت الجزائر قصد توسيع مجال الخدمات الصحية، ويظهر ذلك من خلال تحسن صحة السكان، عن طريق البرامج المتخصصة في مكافحة الأمراض المنتشرة، و تلقيح الأطفال، و كما يظهر ذلك في تحسن مستوى العيش بشكل عام.

كما أن تدخل الدولة سمح بتنويع المنشآت الصحية على المستوى الوطني، و خاصة تلك المتعلقة بحماية النساء و الأطفال، وما يثبت التحسنات التي تعرفها الجزائر في ميدان الصحة، تحسن توقع عمر الشخص عند الولادة سنة 2004 و أصبح يقدر بـ 70.8 (73.9 سنة للرجال و 75.8 سنة للنساء) بعدما كان يساوي 53.8 **سنة** سنة 1970.

بالإضافة إلى ذلك، الانخفاض المحسوس في معدل وفيات الأطفال، و يمكن توضيح ذلك كما هو مبين في الجدول رقم(2-8).

جدول رقم(2-8): تطور معدل وفيات الأطفال للفترة(1985-1999)

المؤشر	1989-1985	1994-1990	1999-1995
معدل وفيات الأطفال من (0-1 سنة)	50.9	40.6	34.3
معدل وفيات الأطفال من (1-4) سنة	9.9	5.3	5.3
معدل وفيات الأطفال من (0-4) سنة	60.3	45.7	39.4
معدل وفيات الأطفال من (0-1) شهر	24	22	20.2
معدل وفيات الأطفال من (1-12) شهر	27	18.6	14.1

SOURCE : RNOMD, Op.cit, p 49.

من خلال قراءة الجدول رقم (2-6)، يوضح تحسن على مستوى معدل وفيات الأطفال على أساس مختلف الفترات العمرية للأطفال، منذ سنة 1985 حتى سنة 1999،ويمكن توضيح ذلك كما هو مبين في الشكل رقم(2-3).

1- CNES , (1998) , projet de rapport national sur le développement humain, op- cit, p 190.

الشكل رقم (2-3) : تطور معدل وفيات الأطفال للفترة(1985-1999).

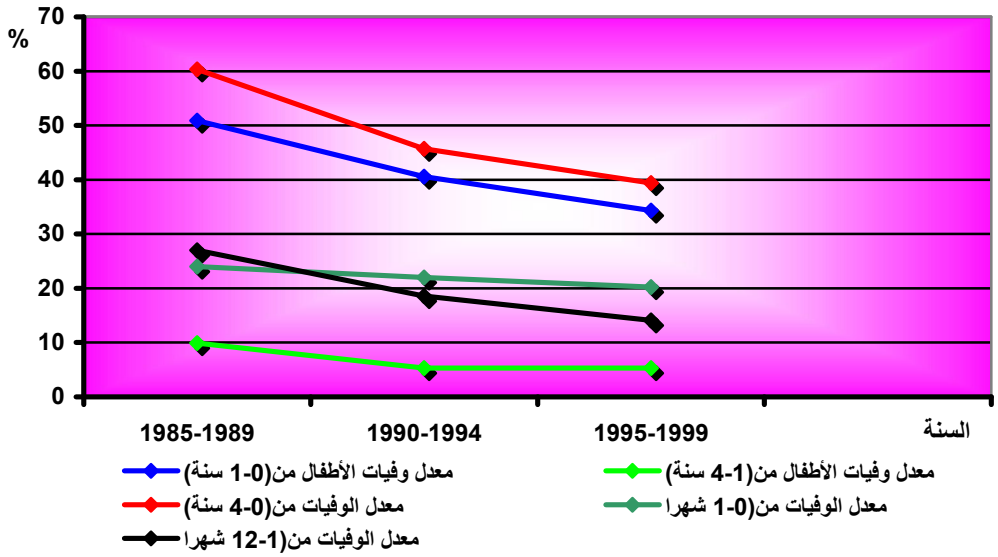

أما فيما يتعلق بتلقيح الأطفال، فإن الاستقصاء الخاص بسنة 2002 الذي قام به EASF، وجد أن نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة 90.6% سنة 2002 مقابل 85.7% سنة 1992، مع عدم وجود فارق كبير بين الجنسين. لكن هناك فرق ما بين المناطق، إذ أن المناطق الريفية تعرف تأخرا طفيفا عن المناطق الحضرية، كما أن التغطية التلقيحية هي متساوية عند الفقراء و غير الفقراء و لا تختلف إلا في مجال العلاج عند الخواص.

جدول رقم(2-9) : نسبة الأطفال الملقحين ضد الحصبة لسنة 2002 .

البيان	الذكور	الإناث	الحضر	الريف	المجموع
معدل التلقيح	89.9	91.2	92.1	88.8	90.6

Source : RNOMD, Op.cit, p52.

الشكل رقم (2-4): معدلات التلقيح عند الأطفال لسنة 2002.

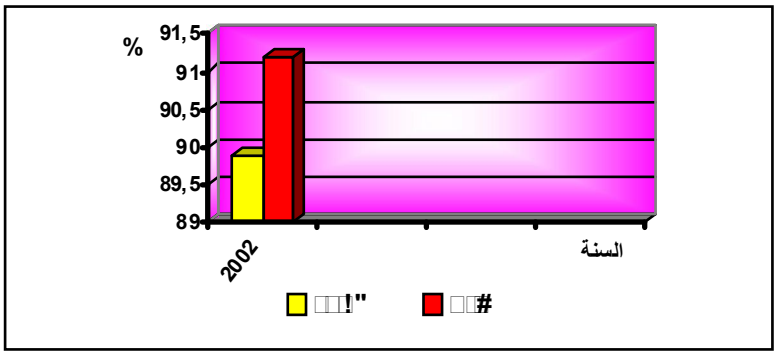

الشكل رقم(2-5):توزيع معدلات التلقيح لسنة 2002.

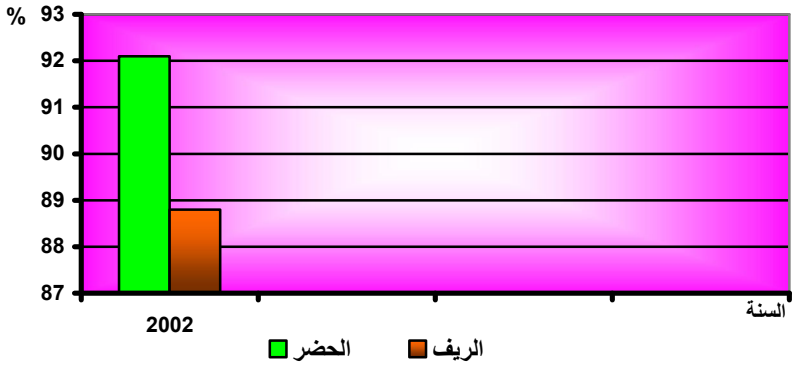

كما عرف معدل وفيات الأمهات انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 1999 و الجدول رقم(2-10) يبين ذلك.

جدول رقم(2-10) : تطور معدل الوفيات الأمهات لكل 100.000 مولود جديد للفترة(1995-1998).

السنوات	1995	1996	1997	1998
معدل الوفيات الأمهات لكل 100.000 مولود جديد	75.5	61.7	53.3	53.4

SOURCE : Ministère de la santé , de la population et de la reforme Hospitaliére.

و يمكن توضيح التطورات التي عرفها معدل وفيات الأمهات في الشكل رقم(2-6).

الشكل رقم(2-6) : تطور معدل وفيات الأمهات للفترة (1995-1998).

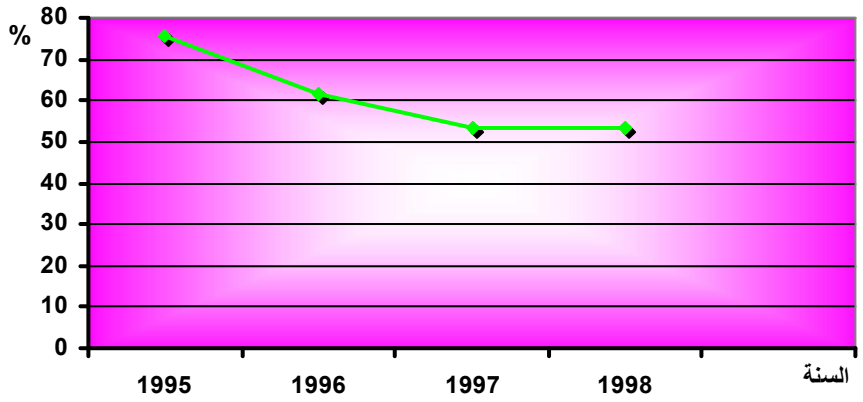

و لكن يلاحظ أن بعض الأمراض عاودت الظهور خاصة في المناطق الريفية، يموت النساء بسبب الحمل أو الولادة في المراكز الصحية، ووجود العوز و الحاجة الغذائية نتجت عن تدهور المستوى المعيشي بسبب انخفاض القدرة الشرائية للأفراد في المجتمع نتيجة لتخفيض قيمة الدينار (برنامج التعديل الهيكل) أسعار الأدوية مرتفعة جدا، و أثر ذلك بالسلب على العائلات و جعلها تتحمل التكلفة المرتفعة للدواء و للعلاج الطبي.

و لابد من الحديث في هذا المجال عن الجهود التي تقوم بها الحكومة في مجال الخدمات الصحية و زيادة عدد الأطباء في جميع الاختصاصات، فعدد الأطباء و الممرضين قد إرتفع بالنسبة لعدد السكان حيث بلغ مجموعهم سنة 1998: 29970 و 86241 على التوالي، بعدما كان مجموعهم سنة 1996، 27652 طبيب و 85296 ممرض.

3.1.الفقر و ظروف الإسكان:لقد أصبحت ظروف الإسكان صعبة في الجزائر، بسبب الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي و التي كان من آثارها تدهور القدرة الشرائية للأفراد و المأساة الأمنية التي ضربت الجزائر في العمق و المتمثلة في الإرهاب ، كما يرجع الأخصائيون سبب أزمة السكن إلى النمو المتسارع للسكان.

و نجد أن طبيعة المسكن غالبا ما تعكس مستوى المداخيل، و لكن لا نجد ذلك في الجزائر، نظرا لتوافر عدة عوامل، كسياسة السكن المنتهجة إلى وقتنا الحالي، سنجد حالات متناقضة، فالتدعيمات المقدمة من طرف الدولة في مجال كراء المساكن العمومية، و غياب سوق عقاري، و تنازل الدولة عن أملاكها العقارية بقيم أقل من قيمتها السوقية، فإن كل هذه العوامل ساعدت

على عدم الارتباط الموجود بين ظروف الإسكان و مداخيل الأفراد، و بالتالي ليست محددا من محددات الفقر في الجزائر.

و السكن السائد في الجزائر هو سكن تقليدي قديم بنسبة 66.5%، و عند الفقراء 80.08 % و يقدر عند غير الفقراء بـ 62.2 %، إلى جانب الأنواع الأخرى من السكنات مثل الفيلات، و تقدر نسبة العائلات الفقيرة التي تسكن في فيلات بـ 9.4 % و هي مقاربة لنسبة غير الفقراء الساكنين في فيلات و هي 12 %.

أما فيما يتعلق برفاهية السكن، فلقد عرفت تحسنا منذ الاستقلال، أما ظروف الإسكان فهي مرتفعة، و يمكن توضيحها في الجدول رقم(2-11).

جدول رقم(2-11) :مؤشر السكن للفترة (1963-1998).

مؤشر السكن	1963	1966	1977	1987	1996	1998
TOL	5.7	6.10	7.54	7.54	7.53	7.15
TOP	-	2.78	3.17	2.65	2.57	-
حجم العائلة	-	5.91	6.65	7.09	6.95	6.56

Source: Recensement général de la population et l'habitat, 1998.

فنلاحظ من خلال الجدول رقم (2-11)، أن نسبة الذين يعيشون على مستوى السكن الواحد (TOL) كانت تقدر بـ 5.7 شخص في سنة 1963، ثم استقرت في 7.15 شخص سنة 1998، حسب الإحصاء العام للسكن و السكان سنة 1998، و عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة (TOP) كانت تساوي 2.78 شخص سنة 1966 و 2.57 شخص سنة 1996.

بالإضافة إلى ما سبق كان حجم العائلات يقدر بـ 5.91سنة 1966 وأصبح 6.56 سنة 1998، وعدد الأشخاص في الحجرة الواحدة أكبر عند الأسر الفقيرة (3.7 شخص في الغرفة الواحدة) مما هو عليه عند الأسر الأقل فقرا (2.7 شخص في الحجرة الواحدة).

و من خلال ما سبق نجد أن التكدس هو السمة الرئيسية لأحوال المعيشة و الإسكان و خاصة الأسر الفقيرة.

و يمكن تفسير السبب في ذلك، هو العلاقة بين حجم المسكن إذ أن 67% من المساكن تتكون من 1 إلى 3 غرف و حجم العائلة.

بالإضافة إلى ذلك، نجد العجز المسجل في السكنات، و يقدر هذا العجز بـ 856.000 مسكن في مقابل إنتاج سنوي يعادل 150.000 سكن، كذلك نجد كلفة الحصول على سكن تبقى مرتفعة [1]، و يمكن توضيح التطورات التي عرفها مؤشر السكن في الشكل رقم (2-7).

الشكل رقم(2-7): تطور مؤشر السكن للفترة (1966-1996).

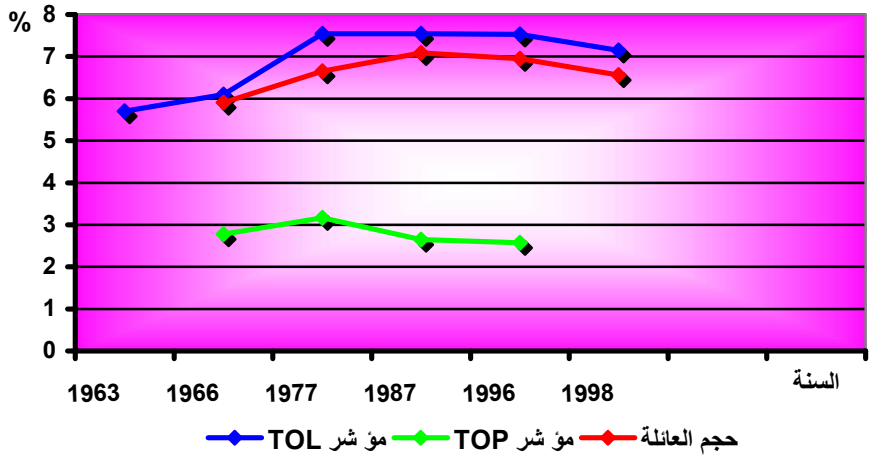

إن العجز المسجل في مستوى السكنات، و الذي تطورت قيمته بشكل بطيء إذا ما قورن بمعدل تطور الولادات، فتح الباب أمام انتشار السكنات القصديرية، هذه السكنات التي تحمل مخاطر و آثار سلبية على المستويات الاقتصادي و الاجتماعي و الصحي.

و قد قدر عدد هذا النوع من السكنات بـ 212.315، و هي تأوي 1.507.168 شخصا [2] .

4.1.الفقر و المرافق الصحية: إن الأداء الذي حققته الجزائر في مجال توفير المرافق الصحية على المستوى الوطني، فقدرت نسبة العائلات التي لديها الماء الصالح للشرب انتقلت من 37.1 % سنة 1966 ووصلت إلى 7.8% سنة 1998، أما نسبة العائلات التي وصلت بالصرف الصحي فانتقلت من 20.9 % إلى 81.42 % لنفس الفترة.

لابد من الإشارة في هذا المجال إلى أن أثر الفقر على رفاهيات السكن يقل في المناطق الحضرية عن المناطق الريفية، وأن الحصول على هذه المرافق مرتبط بمناطق الإقامة أكثر من ارتباطه بالمداخيل.

1- CNES : Rapport National sur développement humain, 2000, p 120.
2- Magazine de santé (1999), N° 06, , p 25.

2. الأبعاد غير المادية للفقر في الجزائر:

بالإضافة إلى الأبعاد المادية للفقر، هناك الأبعاد غير المادية التي تأخذ عدة متغيرات متداخلة فيما بينها، وتتمثل في[1] :

1.2. الإقصاء:

- **الإقصاء الاقتصادي:** يمنع العائلات من المشاركة في نشاط اقتصادي حقيقي أو أنشطة من اختيارها، هناك 29% من مجموع السكان الممارسين لنشاط معين، لا يملكون فرصة استعمال قدراتهم الإنتاجية بطريقة مثلى.
- **الإقصاء الناتج عن التهميش المدرسي:** هناك مجموعات كبيرة مقصية من الأنظمة الاقتصادية و الاجتماعية بسبب أميتهم و نقص معارفهم.
- **الإقصاء الناتج عن الحصر:** و الذي ينتج عن تواجد مجموعة من المناطق البعيدة و المعزولة.

2.2. التبعية و الإتكال:

لقد تزامن هذا البعد مع السنوات التي كانت تلعب فيها الدولة دورا اجتماعيا في الاقتصاد، فولد هذا الدور ثقافة الإتكال و الاعتماد على الدولة في كل شيء، بالرغم من التحولات التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، إلا أن الثقافة مازالت متأصلة و لم تتغير و أصبحت بعدا غير ماديا للفقر.

3.2. الضعف الاجتماعي:

إن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، و التي كان سببها الإرهاب الدموي، ولدت عند الجزائريين حالة دائمة من الخوف، و معاناة يصعب وصفها، و اختلالات جذرية هزت كيان المجتمع الجزائري اقتصاديا و اجتماعيا و حتى سياسيا و أمنيا، مما أدى إلى تفاقم الفقر و كبح اندماج الأفراد في النظام الاجتماعي و الاقتصادي.

و يعتبر الفقراء هم الأكثر عرضة للحرمان و الإقصاء، و التبعية مما يقلص من إنتاجيتهم و يجعلهم غير قادرين على مواجهة هذه الآثار.

و تصعب عملية التكفل بالفقراء الذين يعانون من هاته المشاكل،و يصعب إحصائهم بدقة، و صعوبة قياس الأبعاد غير المادية للفقر يمثل عائقا أمام مكافحتها.

---

1 -مستنتج من الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و لإقصاء ، 2000.

المطلب الثالث: الخصائص السوسيو اقتصادية للفقراء في الجزائر.

إن الأفراد الأكثر عرضة للفقر في الجزائر، هم الفلاحين الصغار و مربيو الحيوانات الذين ينتجون لاستهلاكهم الذاتي، و كذلك العمال الذين يعملون في أنشطة موسمية.

هذه الأصناف من الفقراء تمس كذلك:

- العائلات التي تكون ربتها امرأة.
- البطالين و الأشخاص المستخدمين.
- الأجراء الذين يكون أجرهم مساويا أو أقل من الأجر الأدنى القاعدي الشهري.
- النازحون إلى المناطق الحضرية.
- بعض ضحايا الإرهاب.
- الأشخاص المسنين و المعوقين.
- الأشخاص الذين لا يملكون موارد.
- الموظفون بمستوى متوسط أو ضعيف.

و بالتالي فإن الفقراء يتواجدون على مختلف الوطن، و السكان الفقراء يتمركزون في المناطق بجوار المدن، السكنات القصديرية، في المناطق الريفية، في المناطق الجبلية، في الجهات المنزوية و التي لا تتوفر فيها البنى التحتية العمومية، المناطق الجافة في الشمال والشمال الشرقي، المناطق الجافة في الهضاب الذين لديهم مشاكل في المياه و المناطق الجافة و شبه الجافة في الجنوب.

المبحث الثالث : أسباب الفقر في الجزائر.

إن أسباب حدة الفقر في الجزائر تعود إلى عدة عوامل اقتصادية،إجتماعية و سياسية، و لعل التعرف على الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة تساعد على وضع الاستراتيجيات الملائمة لمكافحتها.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية .

أولا :الإصلاحات الاقتصادية الذاتية :

لقد مرت الإصلاحات الاقتصادية الذاتية التي قامت بها الجزائر بمرحلتين أساسيتين، تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، واستقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، و ماجاء بعدها من الإصلاحات.

هذه الإصلاحات التي جاءت منهية لفترة النظام الاقتصادي الموجه و معلنة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.

لقد كانت نتائج هاته الإصلاحات بالنسبة للمؤسسات و قطاع الإنتاج محدودة، و قد ساعد على ذلك تدهور الوضع الأمني و غياب الاستقرار الحكومي، و ما يؤكد محدودية الإصلاحات نجد [1]:

- تقليص الاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية لفائدة الاستثمارات في هياكل اقتصادية واجتماعية تطبيقا لسياسة الرخاء و العيش الأفضل التي تبنتها الجزائر في النصف الأول من الثمانينات.
- انخفاض في الناتج الداخلي الإجمالي بالقيم الحقيقية.
- العجز المتنامي في الخزينة الذي ساهم فيه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.
- نمو جد مرتفع للكتلة النقدية قدر بـ 21.2 %.
- معدل تضخم مرتفع (32 % في سنة 1992، 20.8 % في سنة 1993).
- ضعف دائم في قدرات الاستعمال في القطاع الصناعي (قدر معدل طاقة الاستعمال بـ 20%).
- تزايد حجم البطالة.
- تدهور التبادل الخارجي و استمرار تزايد الديون الخارجية و اللاتوازن في ميزان المدفوعات.

و هناك دليل آخر على فشل الإصلاحات الاقتصادية الذاتية، هو قيام الجزائر بإعادة جدولة ديونها، و تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من طرف المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

1- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 210 – 211.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات الدولية.

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، و لكنها لم تكن محققة لأهداف ملموسة إلا بعد تطبيق برنامج الاستقرار ثم برنامج التعديل الهيكلي، أي بعد هذه البرامج التي كانت مدعومة من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

لكن هاته الإصلاحات كانت مصدرا لعدم الرضى ، فلقد تعرضت لانتقادات من جانب وكالات دولية أخرى و بلدان نامية و منظمات جماهيرية، بسبب الآثار السلبية لتلك السياسات على معيشة السكان و خاصة الفئة الفقيرة.

أما بالنسبة للجزائر فيمكن تقييم أثر برنامج التعديل الهيكلي من جانب اقتصادي و اجتماعي.

1.الآثار الاقتصادية لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي:

قبل أن نقدم تقييما لفترة الإصلاحات (1994 – 1998) أي فترة تطبيق برنامجي الاستقرار و التصحيح الهيكلي ، من المهم الإشارة إلى أن استرجاع التوازنات الداخلية و الخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التعديل، و إنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط، و التحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى، و كذا تخفيف المديونية من خلال إعادة الجدولة.

و كباقي الدول المطبقة لسياسات التصحيح الهيكلي، حققت الجزائر نتائج حسنة على مستوى الاقتصاد الكلي و التوازنات المالية الكلية.

1.1. المديونية الخارجية: انتقلت نسبة خدمة المديونية بالنسبة للصادرات من 48.6 % سنة 1994 إلى 42.5 % سنة 1995، 36 % سنة 1996، في حين قد بلغت منذ سنة 1992 قيمة صعبة التحمل و كان أشدها في الثلاثي الأخير من سنة 1993 حيث قدرت بـ 94 %، فهذا التحسن قد استمر تحت تأثير تحسن معدلات التبادل، و بالتالي زيادة المكتسبات من العملة الصعبة التي تحسنت لتقدم ستة أشهر من الواردات في 1997 [1].

جدول رقم(2–12): تطور نسبة الدين مقارنة بالصادرات و الدين الخارجي.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
النسبة	% 94	% 48.6	% 42.5	% 36	% 31.6	% 41
الدين الخارجي (مليار$ أمريكي)	25.724	30.500	33.330	33.500	31.900	31.000

Source : CNES , 1998, p 69.

1- Cherif CHakib : programme d'ajustement structurel et résultat socio-économique en Algérie, revue science humain, N° 18, décembre 2002, p 42.

الشكل رقم(2-8): تطور نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات للفترة(1993-1998).

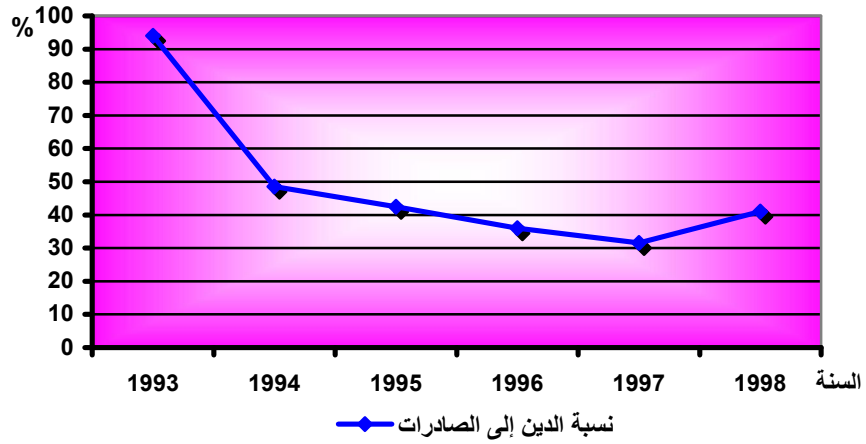

2.1. التضخم: لقد انخفض معدل التضخم من أكثر من 38 % في سنة 1994 إلى 29.8 % سنة 1995، ثم إلى 18.7 % في 1996 ثم انخفض إلى أقل من 10 % في سنة 1997، و لأول مرة منذ 1990 حققت الجزائر معدل تضخم برقم واحد، يقترب من المعدلات المسجلة في الدول المتقدمة، و يمكن توضيح تطورات معدل التضخم في الجدول رقم(2-13).

جدول رقم(2-13): تطور معدل التضخم للفترة(1990-2001).

السنة	1990	1993-1991	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم %	19	25.8	29.0	29.9	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2

مصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 210.

الشكل رقم(2- 9): تطور معدل التضخم للفترة (1990-2001).

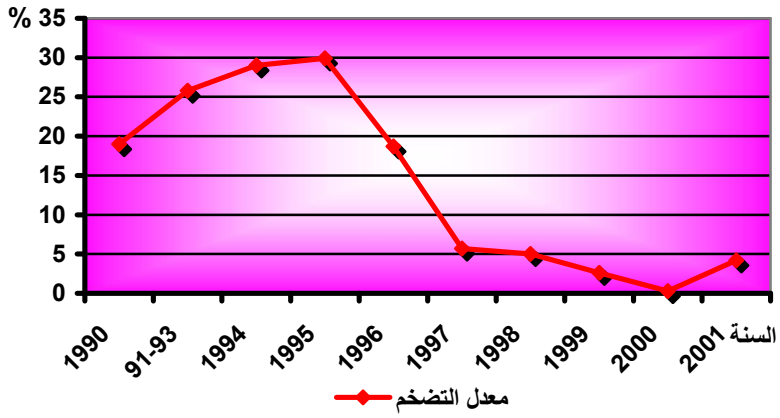

ويمكن توضيح سبب التحسن في معدل التضخم، لم يكن بسبب زيادة الإنتاج و بالتالي ارتفاع في عرض السلع و الخدمات في السوق، و الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار، و لكن يرجع السبب إلى الثبات النسبي للأسعار الداخلية و إلى ثبات العملة الوطنية نتيجة تواجد احتياطات الصرف، التي جاءت من عملية الجدولة و من التطور الايجابي للميزان التجاري، بالإضافة إلى الانكماش القوي للطلب بسبب تدهور القدرة الشرائية للأجراء خاصة أصحاب المداخيل الثابتة و إلى تفاقم البطالة[1].

3.1.الكتلة النقدية: لقد عرفت الكتلة النقدية اتجاها نحو الانخفاض إلى غاية نهاية سنة 1993 و بداية سنة 1994، حيث فرضت المرحلة الانتقالية بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي منذ هذا التاريخ اتجاها تدريجيا نحو الانخفاض.

جدول رقم(2-14): نمو الكتلة النقدية.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نمو الكتلة النقدية	11.3	21.34	23.95	21.61	15.31	10.51	14.4	18.66	18.64

Source : CNES, 1998, p 71.

4.1. الموازنة العامة: لقد قدر عجز الرصيد الإجمالي للخزينة 8.7 % في سنة 1993 (100 مليار دينار)، و كان هذا العجز أكثر من 13% سنة 1988، و قد تحول إلى فائض في سنة 1996، فالميول نحو تحسين و ضمان توازن الميزانية من (- 28.2 مليار دينار) في نهاية 1995 ، و- 34.2 مليار دينار في نهاية جوان 1996، قد بلغ الرصيد +75 مليار دينار في نهاية ديسمبر 1996 (3 % من PIB)[2].

5.1.التجارة الخارجية: نتائج برنامج التعديل الهيكلي على التجارة الخارجية تميزت ببعض من الثبات أو الاستقرار، خاصة على مستوى الواردات.

1- CHerif CHakib, op-cité, p 47.
2-Mourad Boukalla (1998) ,Algérie,les effets économique de l'ajustement structural,revue IDARA 2, volume 8, p 77.

جدول رقم(2-15):حجم الواردات سنة 1998.

طبيعة المنتوجات	القيمة 10 $ [9]	التطور (%) 1997
سلع غذائية	2.49	4.11 -
سلع تجهيز	2.46	19.75 -
سلع موجهة لعمل الوسيلة الإنتاجية	2.17	9.35 -
سلع استهلاكية دائمة غير زراعية	1.22	17.82 +
المجموع	8.34	-

Source : ONS, 1998.

إن حصة الواردات أخذت حصة كبيرة أكثر فأكثر من استهلاك العائلات، و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-16).

جدول رقم(2-16) : حصة الواردات من استهلاك العائلات.

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النسبة	8.3	7.4	11.5	9.5	11.7	16.5	12.5	17.3	15.6	15.1	15.5

Source:Larbi Talha,L'Algerie au milieu du gué, le régime rentiere à l'épreuve de la transition institutionnel, ou va l'Algerie? (2001), France,p131.

الشكل رقم(2-10): حصة الواردات من استهلاك العائلات.

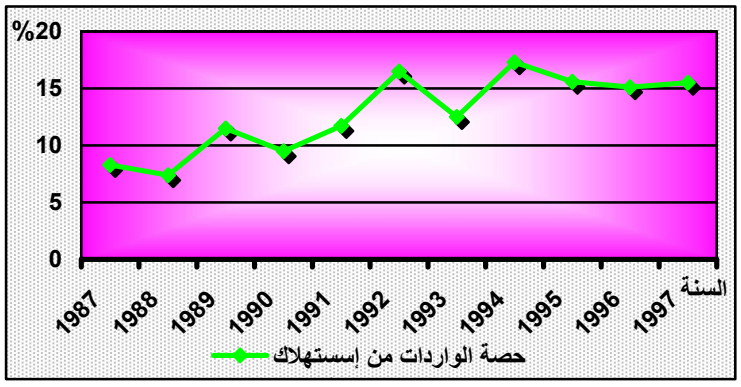

أما حصة الواردات من PIB الاسمي فقد تزايدت كما يوضحه الجدول رقم(2-17).

جدول رقم(2-17) : حصة الواردات منPIB.

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النسبة	10.9	12.5	16.6	17.7	16.1	17.5	17.7	23.1	26.1	19.5	18.1

Source: Larbi Talha,op-cité, p131.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-17) عودة الاستهلاك القوي للعائلات خاصة على مدى (1994- 1995) مما يترجم زيادة عامة في الواردات، و هذا يترجم تخوف العائلات من عودة الندرة إلى الأسواق.

الشكل رقم(2-11): حصة الواردات من PIB.

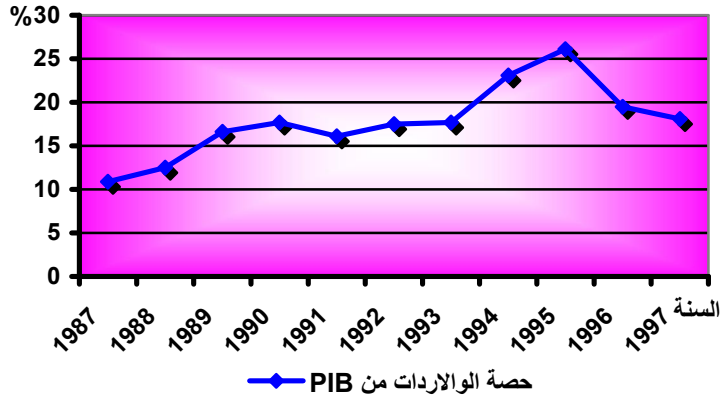

أما وضعية الميزان التجاري، فقد عرف فائضا في الفترة من 1995 إلى 1997، ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-18).

جدول رقم(2-18): تطور الميزان التجاري للفترة (1994 -1998).

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات (10^9 US$)	8.9	10.3	13.2	13.8	8.7
صادرات خارج المحروقات	0.3	0.6	0.77	0.57	0.5
الواردات (10^9 US$)	9.2	10.1	9.1	8.3	8.9
الميزان التجاري	0.3 -	0.2	4.1	5.7	0.2 -

Source : ONS/CNES , 1998.

الشكل رقم(2-12): تطور الميزان التجاري للفترة (1994-1998).

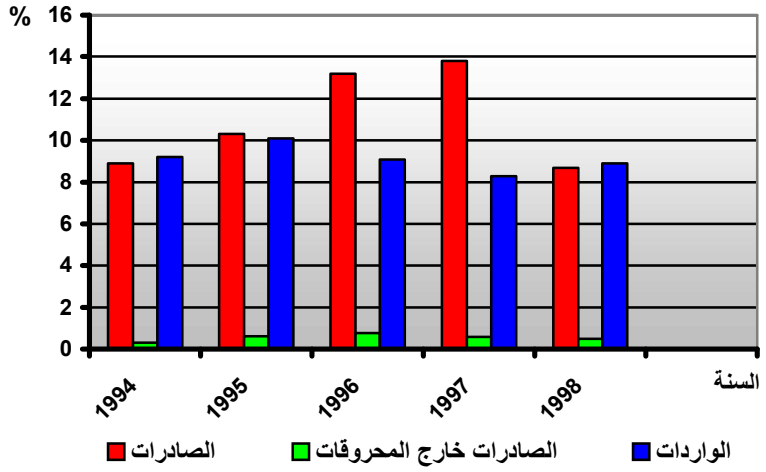

نلاحظ من خلال الجدول رقم(2-18) أن الصادرات عرفت ارتفاعا هاما منذ سنة 1995، و الذي كان مصدره المحروقات التي تمثل 95 % من المداخيل الخارجية، هذا ما سمح بتوليد رصيد ايجابي للميزان التجاري، أما الصادرات خارج المحروقات فلم تعرف تحسنا على مدى الفترة

(1995-1998)، و بالتالي فإن الاقتصاد الجزائري بعيد كل البعد عن تحقيق هدف رفع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

6.1.الناتج الداخلي الإجمالي : انخفض الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات بسبب فشل الإصلاحات وعمليات إعادة الهيكلة التي مست المؤسسات العمومية، مما جعلها تتخبط في صعوبات مالية و تسييرية.

إضافة إلى ذلك، تراجع الاستثمار الخاص بسبب عدم اليقين السياسي و الاقتصادي (خطر الصرف) و انعدام الأمن بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب موجة الإرهاب التي ضربت الجزائر.

لكن تم تسجيل تطور في معدل النمو الاقتصادي من – 2.2 % سنة 1993، و من – 0.9 % سنة 1994 إلى 3.6 % سنة 195 و 3.8 % سنة 1996 لينخفض سنة 1997، الذي يفسر بالتطور الضعيف لأسعار المحروقات (أقل من 12$ للبرميل)، و نمو سالب للقطاع الزراعي نتيجة نقص في الأمطار، و انخفاض قوي في معدل نمو القطاع الصناعي خارج المحروقات، و لكن يلاحظ أن النمو المتوسط للسنوات الأربع (1994-1998) أي على مدى مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان أقل من 3 %، هذا النمو رغم أنه موجب إلا أنه

ضعيف و غير كافي، إذ أنه بالنظر إلى معدل زيادة النمو الديمغرافي و معدل التضخم، لابد أن يكون مستواه من 7 % إلى 8 % حسب CNES (التقرير الظرفي الصادر للسداسي الثاني 1998).

7.1. تطور احتياطي الصرف: لقد عرف ميزان المدفوعات تحسنا خلال السنوات الأخيرة، مما ساعد الجزائر على رفع احتياطها من الصرف الأجنبي، و الجدول رقم(2-19)يوضح ذلك.

جدول رقم(2-19): تطور احتياطات الصرف الأجنبي.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
احتياطي الصرف	2.2	1.1	2.3	4.5	8.3	7.0	4.7	12.5	18.2

Source: Banque d'Algérie, rapport 2002.

الشكل رقم(2-13): تطور احتياطي الصرف الأجنبي للفترة (1993-2001).

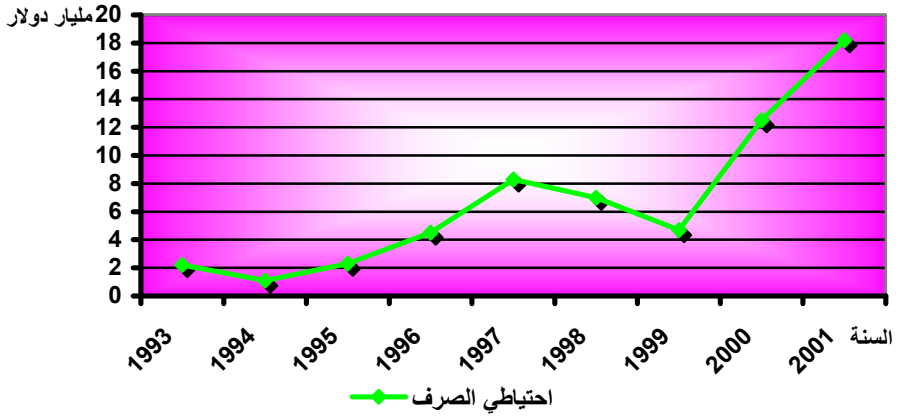

8.1. القطاعات الاقتصادية:

أ. **القطاع الصناعي:** لقد تضرر القطاع الصناعي بتطبيق (P.A.S) من جانب:

- **الإنتاج:** انخفض مؤشر الإنتاج الصناعي بأكثر من 11 نقطة بين (1991-1997) و كانت المؤسسات الأكثر تضررا بالانكماش هي الصناعات المعملية التي تشكل هيكل اقتصاد عصري، لأن إنتاجها قد انخفض إلى حوالي 21 نقطة بين الفترة المذكورة، بالمقابل الصناعات الوحيدة التي عرفت نمو نظامي فهي فرعي الطاقة و المحروقات و فرع مواد البناء الذي سجل نموا في إنتاجه[1].

1- صالح صالحي(1999) ، دراسات اقتصادية، البصيرة ، العدد ا، السداسي الأول ، ص 194.

أمـا الصـناعات التـي عرفـت ركـودا، هـي تلـك الخاصـة بأعمـال الجلـود و النسـيج، سـبب المنافسة التي واجهتها نتيجة انفتاح السوق على القطاع الخاص و تطور غير الرسمي.
فانخفض مؤشر صناعة الأحذية من 53 نقطة سنة 1989 إلى 23.7 نقطة سنة 1997.

جدول رقم(2-20): تطور الإنتاج الصناعي % .

سنة الأساس 1989=100.

السنوات	1989	1994	1995	1996	1997	1998	98/89
المؤشر العام	100	88.4	87.6	81.5	78.5	81.6	18.5-
المؤشر خارج المحروقات	100	84.2	82.9	74.1	69.3	73.0	27.1-
المؤشر الصناعي المعملي	100	80.1	79.9	68.7	63.4	67.4	32.6-
الطاقة	100	133.1	132.4	138.0	144.0	143.5	43.5
المحروقات	100	106.1	107.6	113.0	118.0	118.5	18.5
المناجم و الآبار	100	82.4	81.1	78.1	71.1	73.0	27.0-
*ISMMEE[1]	100	68.2	74.5	59.6	47.9	49.9	50.1-
مواد البناء، رخام، زجاج	100	86.2	89.7	93.7	88.8	91.7	8.3-
الكيمياء، مطاط، بلاستيك	100	94.3	86.2	75.0	78.8	89.2	10.9-
الصناعة الزراعية - الغذائية، تبغ و كبريت	100	96.4	89.0	85.5	83.1	90.8	9.2-
النسيج، الملابس الجاهزة	100	82.5	73.1	53.1	49.1	53.4	46.6-
صناعة الجلود و الأحذية	100	53.5	42.6	29.3	23.7	24.3	75.8-
صناعة الخشب، الفلين، الورق، الطباعة	100	67.1	60.1	48.5	47.3	47.2	52.9-

Source : O.N.S ,1998.

إن الانخفاض الحاد في شتى الفروع قد جعل الآلة الإنتاجية في حالة بطالة، أي انخفاض معدلات استعمال القدرات الإنتاجية، خاصة في الفروع الوسيطة كالنسيج، الجلود، الورق و الخشب، و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-21).

*** Industries Suderigiques, Métalogique, Mécanique, Electroniques et Electriques.**

جدول رقم(2-21): تطور معدلات استعمال القدرات الإنتاجية للمؤسسات الصناعية العمومية بفروع النشاط الاقتصادي.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المياه و الطاقة	ND	ND	ND	ND	ND	ND	ND
مناجم و أبار	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
ISMMEE	55.0	54.1	48.0	44.8	38.7	40.0	33.6
مواد البناء	63.0	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	39.7	34.4
النسيج	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
الجلود	64.1	47.7	35.7	29.8	45.4	33.5	23.8
الخشب و الورق	43.9	33.2	28.1	36.5	31.2	27.5	21.5
أخرى	ND	ND	ND	ND	ND	ND	ND
صناعات مانيفكتورية	57.2	54.6	51.2	51.8	48.5	46.7	42.1
الفرق %	-	2.6-	3.4-	0.6	3.3-	1.8-	4.6-

Source : CNES, 1998.

- **التـدمير المـالي للمؤسسـات:** إن تطبيـق الجزائـر لبرنـامج التعـديل الهيكلـي كـان الهـدف الرئيسـي منـه هو التخلص من اقتصـاد المديونيـة، و تم ذلك من خـلال توقيف جزئـي أو شبه كلـي لـلأداة الإنتاجيـة و هـدم المؤسسـات، إذ قامـت الدولـة بـالتخلي عـن حمايتهـا للمؤسسـات العموميـة بشكل مفـاجئ، فوجدت المؤسسـات نفسـها فـي وضـع صـعب، و هـي تواجـه محيطـا جديـدا دون أن يـتم تهيـئ مسـبق لهاتـه المؤسسـات، و تمثـل هـذا المحـيط فـي تحريـر الأسعار،ارتفاع معدلات الفائدة، تخفيض قيمة الدينار و الانفتاح الاقتصادي.

فمـع تخفيض قيمـة الـدينار، تـلازم مـع ذلـك تضـخم المكشـوفات لمجموع القطـاع الصـناعي، فبعدما كانت تقدر بأكثر من 90 مليار دينار سنة 1995، وصلت إلى 115 مليار دينار في سنة 1996، و هو يمثل 28 % من رقم الأعمال الكلي.

و يـرى (CNES) فـي تقريـره للسداسـي الأول سـنة 1996 أن القطـاع الصـناعي كانـت لـه إيجابية تقدر ب 8 ملايين دينار سنة 1993، و بدأ ظهور التمويل على المكشوف سنة 1994 بمبلغ 10 مليار دينار، و إنهدمت البنية المالية للمؤسسات تدريجيا، بسبب فائدة على القروض مرتفعـة جدا تقدر بـ 24 % بسبب تخفيض قيمـة الـدينار، و أصـبحت لا تسـتطيع المؤسسـات تسديد ديونها المستحقة للدولـة و فروعها، و تبلـغ خسـائر الصـرف بـ 60 مليار دينـار بالنسبة

لمجموع القطاع الصناعي سنة 1995، و المصاريف المالية الناجمة عن المكشوف بلغت 25 مليار دينار سنة 1995 [1].

بالإضافة إلى ما سبق فقد كان سبب التدمير المالي للمؤسسات هو جمود منتوجاتها و الذي نتج عن :

- عملية البيع بالخسارة.
- تقلص الطلب
- زيادة المنافسة من السلع الأجنبية و الصعوبات الهيكلية الخاصة بالمؤسسات.

و تفاقمت مشاكل المؤسسات بواسطة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، و الذي أدت إلى حل عدد كبير من المؤسسات [2]، أي أكثر من 800 مؤسسة اقتصادية عمومية منذ 1994، منها 54 % تنتمي للقطاع الصناعي، ثم قطاع البناء بـ 30 %، و الباقي 16 % للقطاعات الأخرى [3]، و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-22).

جدول رقم(2-22): توزيع المؤسسات المنحلة بقطاع النشاط و هيكل القانون (1998).

القطاع	مؤسسات عمومية اقتصادية	مؤسسات عمومية محلية	مؤسسات خاصة	المجموع
الزراعة	5	18	02	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء و الأشغال	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	02	815

Source : Inspection Générale du Travail, CNES, P 216.

ب. القطاع الفلاحي : لقد تحمل القطاع الفلاحي أثر تخفيض قيمة العملة (1991-1994) الذي أدى إلى زيادة تكلفة المدخلات الزراعية كالبذور و المعدات، و أثر تحرير الأسعار الذي أدى إلى زيادة تقييم المنتوجات الزراعية في أول الأمر، ثم أدى إلى حدوث مشكل آخر تمثل في الانفتاح الاقتصادي و مأزق المنافسة للمنتوجات الأجنبية.

و تحمل أثر آخر تمثل في الأزمة السياسية و ظهور الإرهاب الذي أثر بشكل كبير على المناطق الريفية و باعتبارها مناطق فلاحية، ولد هذا الأمر نزوحا كبيرا للفلاحين و سكان

1- صالح صالحي، دراسات اقتصادية، مرجع سابق، ص 195-196.

2- CNES (1998), Rapport National sur développement humain, op-cité, p 212-215.

3- E. Cherif Chakib, op-cité, p 45.

الأريـاف نحـو هـوامش المـدن، الأمـر الـذي انعكـس سـلبا علـى اسـتغلال للأراضـي الصـالحة للزراعة[1] .

رغم الإصلاحات المتبعة، لكنها لم تقدم تنمية ذات أهمية، إذ أن الواردات من المواد الغذائية لـم تـنخفض، بـل زادت التبعيـة الغذائيـة للخـارج، كمـا أن الإنتـاج الزراعـي غيـر كـافي، فهـو لا يغطي إلا 33% في مجال الحبوب و الحليب و مشتقاته، 11% في الخضر الجافة، 74% في اللحوم و 65% في الفواكه.

رغم قيام الجزائر بإعادة جدولة ديونها، إلا أن حصة الواردات الزراعية في مجموع الواردات تميـل إلـى الارتفـاع لتغطيـة العجـز فـي الإنتـاج، فلقـد ارتفعـت حصـة الـواردات الفلاحيـة مـن 25.5% سنة 1985 إلى 30% سنة 1995 ثم 29.2 في سنة 1997 و حوالي 28% خلال السداسـي الأول مـن سـنة 1998، أمـا الصـادرات الجزائريـة الفلاحيـة فهـي ضـعيفة [2]، و يمكـن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-23).

جدول رقم(2-23): الميزان التجاري الزراعي.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	2133	1938	2150	2154	3005	2699	2603	2545	2494	2687
الصادرات	100	112	121	133	66	149	163	58	52	105
الرصيد	2033	1826	2029	2021	2939	2550	2440	2487	2442	2582
معدل التغطية %	4.7	5.8	5.6	6.2	2.2	5.5	6.3	2.3	2.1	3.9

Source : Slimane Bedrani , op-cité , p 221.

ج. قطـاع المحروقـات: لقـد عـرف قطـاع المحروقـات و الطاقـة توسـعا علـى عكـس القطاعـات الأخرى، فمنذ أن أصبح هذا القطاع كمحرك للنمو، اتجهت الدولة إلى زيادة الاستثمارات فيه، فلقد سجل نموا بـ 3.2% في نهاية السداسي الأول من سنة 1995 مقارنة بسنة 1994، أما في سنة 1996 فقد سجلت المحروقات دون الطاقة نموا يقدر بـ 6.4%.

و أصبحت الجزائر أحد البلدان الأكثر جذبا للشركات البترولية الدولية من أجل مشاريع جديدة للاستثمار في مجال قطاع المحروقات، و زادت الاكتشافات البترولية في الجزائر، و تحولت إلى زيادة في القدرات الإنتاجية للبترول و الغاز، و نمو الصادرات التي ولدت مداخيل هامة للاقتصاد.

1- صالح صالحي، دراسات اقتصادية ، مرجع سابق، ص 197.

2- نفس المرجع، ص 197.

جدول رقم(2-24):تطور مداخيل صادرات المحروقات.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المداخيل	11.9	10.9	9.73	8.58	9.76	12.5	13.6	10.0	12.1	22.0

Source : Omar khelif, p 253.

الشكل رقم(2-14): تطور مداخيل صادرات المحروقات للفترة(1991-2000).

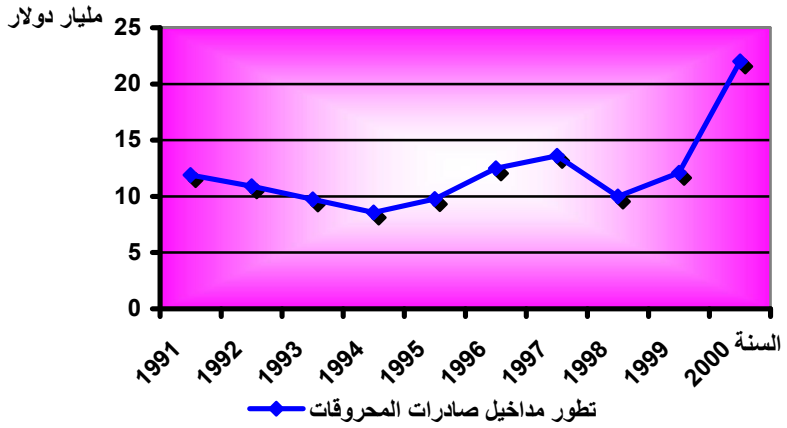

و من آثار (PAS) على هذا القطاع، هو قطع العلاقة بين المداخيل البترولية و تمويل التراكم و دعم السكان، إذ سيكون هذا الانقطاع ماديا بواسطة التقييدات الميزانية التي تمس الاستثمارات العمومية، و النفقات الاجتماعية، و تحاول أن توجه المداخيل البترولية نحو الدائنين و خدمة المديونية[1].

2. الآثار الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي:

إن الأثر الأساسي الذي تمارسه سياسات التعديل الهيكلي خاصة المتعلقة بتخفيض العملة و تحرير الأسعار و كذا تسريح العمال هو انتشار ظاهرة الفقر و ماتحمله هذه الكلمة من ظواهر و أبعاد اجتماعية ذات علاقة مباشرة بالتغذية، السكن، الصحة، التربية و التعليم و البطالة...الخ.

لقد تكلفت الدولة الجزائرية بالخدمات العمومية وفقا لسياسة تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة خلال السبعينات، و بذلك كانت الخدمات العمومية طوال مدة من الزمن مجانية أو شبه مجانية، و الحصول عليها مضمون للجميع من حيث المبدأ. لكن اتساع المجال الذي تغطيه

1- CNES (1998) , Rapport National sur Développement Humain , Op-Cité, p 220.

هذه الخدمات حمل ميزانية الدولة تكاليف كبيرة بالإضافة إلى القيود المالية سياق برنامج التعديل الهيكلي.

إن تقليص أو تخلي الدولة الجزائرية عن دورها الاقتصادي و الاجتماعي بشكل مفاجئ و شامل، و اقتصارها على تسيير الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على الفئات المتطورة، ساهم في زيادة حدة الفقر و انتشاره بين أفراد المجتمع، و الذي أدى إلى اختفاء الشريحة الوسطى من المجتمع، ولم تبقى سوى شريحة أقلية لأغنياء جدد.

1.2. تدهور القدرة الشرائية:

عانت الأسر الجزائرية و خاصة الفقيرة من صدمة ارتفاع الأسعار، بسبب تحريرها و اتخاذ تدابير حذف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية التي كانت تستفيد من الدعم إلى سنة 1992، إذ تضاعفت الأسعار ثلاث مرات و أكثر في نهاية سنة 1995، خمس مرات و أكثر في نهاية سنة 1998 مقارنة بسنة 1988 و كان ذلك في جميع القطاعات، و قابل ذلك أن الأجور لم تعرف تطورا بالوتيرة التي عرفتها الأسعار.

و لنفهم سبب تدهور القدرة الشرائية للموظفين سنعرض تطور كل من الأسعار و الأجور:

أ. **تطور الأسعار**: لقد عرفت الأسعار ارتفاعا كبيرا خلال فترة التسعينات مقارنة بسنة 1989 خاصة في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995 و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-25).

جدول رقم(2-25): نسبة تطور الأسعار (1990-1997).

السنوات	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النسبة %	23+	25+	25	41.3	31+	19.7	5.7

Source : CNES (1998), rapport sur l'impact économiques et sociaux de programme d'ajustement structurel, Novembre, p 72.

من خلال ما سبق، فإن التطورات التي عرفتها أسعار الاستهلاك و أسعار المنتجات الغذائية كانت حادة خاصة في فترة تطبيق برنامج الاستقرار (1994) و برنامج التعديل الهيكلي (1995)، ثم انخفضت نسبة التطور في السنتين المواليتين،و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-26).

جدول رقم(2-26) : تطور الأرقام البيانية للأسعار عند الاستهلاك، و الأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية خلال الفترة 93 – 97 .

سنة الأساس 1989

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الأسعار لدى الاستهلاك	235.5	930.3	394.4	468.1	494.9
أسعار المواد الغذائية	423	325.6	426.9	510.8	539.7

Source : CNES, rapport sur l'impact économiques et sociaux de Programme d'ajustement structurel, Op-Cité, p 72.

الشكل رقم(2-15): تطور الأرقام القياسية للأسعار عند الاستهلاك و الأرقام البيانية لأسعار المواد الغذائية للفترة (1993-1997).

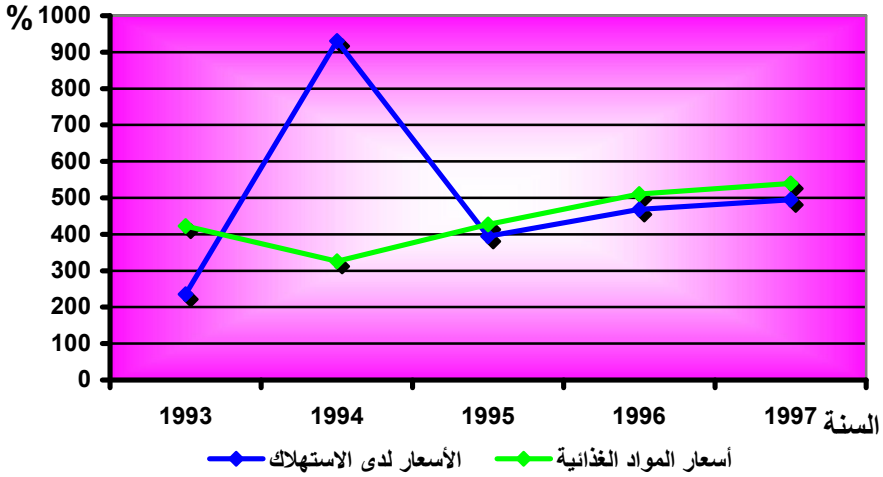

ب. تطور المداخيل: لقد عرفت مدا خيل الأسر تطورا طفيفا مقارنة بالارتفاع الذي عرفته الأسعار منذ سنة 1988، فارتفع إجمالي دخلهم بـ 19% سنة 1994 و 28.3% سنة 1995 و 24.6% في سنتي 1996 و 1997، و لكن هذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص المستقلين و الأجراء حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين مقارنة بالأجراء و المتقاعدين مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مدا خيل الأسر حيث قدرت بـ 33% سنة 1993 و 39% سنة 1997، على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45.5% إلى 43.2% لنفس السنتين على التوالي، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات (منح التقاعد، الضمان الاجتماعي.....) من 19.5% سنة 1994 إلى 17.8% في سنة 1997 [1]، و يمكن تحديد التطور الذي عرفته العائلات في الجدول رقم(2-27).

1- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 215.

جدول رقم(2-27) : تطور المداخيل الخاصة بالعائلات .

الوحدة: مليار دينار

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
المداخيل الخاصة بالعائلات	805.0	957.5	1228.6	1531.6	1660.3
مكافآت الأجراء	365.9	429.2	532.0	664.7	717.6
مداخيل المتقاعدين	271.9	341.8	458.4	619.4	647.4
تحويلات	167.2	186.9	238.2	247.5	295.2

Source : CNES , **Rapport National sur développement humain , op-cité,** p 231.

كما أن الزيادات التي عرفتها الأجور لم تكن نفسها عند مختلف شرائح الأجراء، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم(2-28)، منذ سنة 1989.

جدول رقم(2-28) : تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل.

السنوات	1993	1994	1995	1996
الإطارات	205.8	259.4	282.0	321.6
الأعوان التقنيون	212.3	251.3	290.6	326.0
عمال التنفيذ	276.7	285.6	335.8	386.4

Source : CNES, **Rapport National sur développement humain , Op-Cité,** p 231.

الشكل رقم(2-16): تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل للفترة (1993-1996).

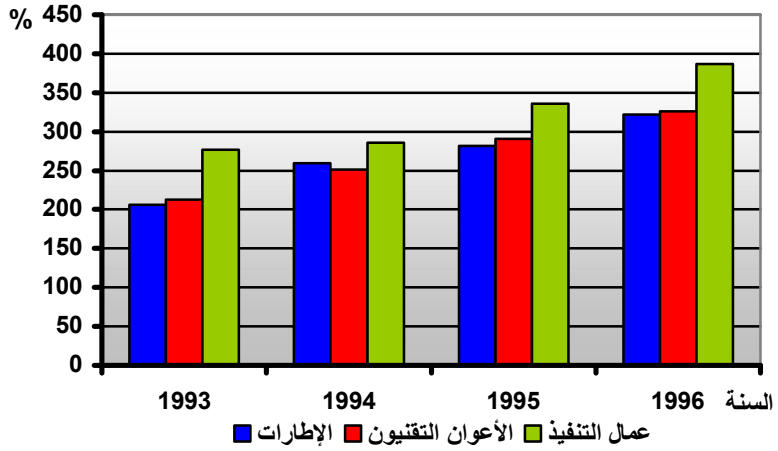

إن تحليل أسعار الاستهلاك و المداخيل الأجرية منذ بدء الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار و التصحيح الهيكلي يكشف عن انخفاض القدرة الشرائية للأفراد، و زيادة كلفة العيش لدى شرائح المجتمع، خاصة التي تعيش من المداخيل الثابتة أو التحويلات المختلفة (كمنح البطالة، أرامل، معوقين، متقاعدين)، ولم ينجو من هذه المعضلة حتى الأجراء، و بالتالي فإن

تطبيق برنامجي 1994 و 1995 كانت آثارا وخيمة، ليس فقط عند غير العاملين بل امتد حتى ليصل إلى الأجراء .

2.2. التعليم و التكوين:

فقد تدهورت النفقات المخصصة لقطاع التعليم و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم(2-29).

جدول رقم(2-29): تطور النفقات المخصصة لقطاع التعليم كنسبة من PIB للفترة (1990-1996).

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النسبة من PIB	5.5	5.3	5.1	6.8	6	5.8	5.1
النسبة من إجمالي النفقات	21.1	22	19.1	18.4	18.8	14.7	16.4

Source :ONS, 1999.

إن انخفاض نفقات التعليم أدى إلى ظهور مظاهر خطيرة تمثلت في :

- ارتفاع الخسائر المدرسية و التي قدرت بـ 600.000 تلميذ تسرب من المدارس منذ سنة 1995، إما بالفصل من طرف السلطات المدرسية أو بسبب ارتفاع تكاليف التمدرس، الذي نتج عن تدهور القدرة الشرائية للأولياء، أو الانفصال الطوعي للتلاميذ.[1]
- وما يلاحظ كذلك ضعف المردود الداخلي للتعليم, وما يؤكد ذلك انخفاض نسبة النجاح في الامتحانات .

ويمكن توضيح ذلك كما هو موضح في الجدول رقم(2-30).

جدول رقم(2-30): تطور عدد الناجحين في BEF وBAC.

	شهادة التعليم الأساسي BEF		شهادة البكالوريا BAC	
	عدد التلاميذ الناجحين	%	عدد التلاميذ الناجحين	%
1997/1996	215255	39.29	97352	24.83
1998/1997	234179	41.25	86104	21.28

المصدر: الديوان الوطني للامتحانات و المسابقات، 1998.

1- بوزيان العجال، مرجع سابق، 242.

الشكل رقم(2-17): تطور نسبة الناجحين في امتحان BEF و BAC للفترة (1997-1998).

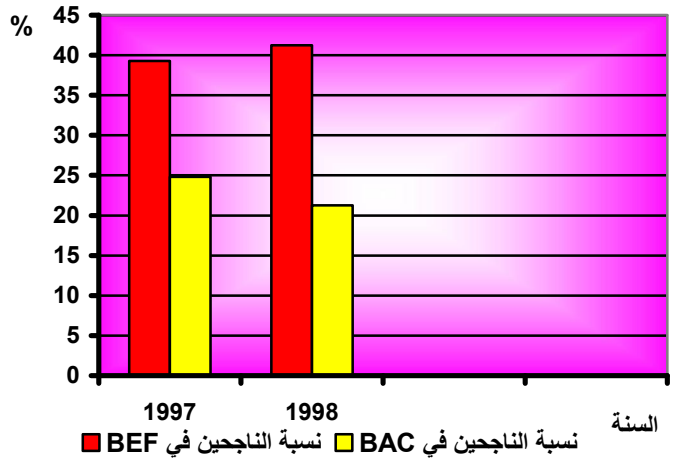

إذا كان عدد التلاميذ100 في السنة الأولى أساسي يتسرب منه 13 تلميذ ويبقى 87، يتسرب منها 40 تلميذ في السنة الأولى ثانوي ويبقى37 ينجح منها 09 في الباكالوريا، ويحصل 05 فقط على شهادة التعليم العالي، أي أن نسبة المتسربين من التعليم الأساسي غالى غاية التعليم العالي تقدر بـ 95% [1] .

إضافة إلى نسبة التسرب المرتفعة، نجد أن عدد التلاميذ في القسم الواحد مرتفع جدا مما يؤدي إلى تدني التكفل بالتلميذ و تكوينه.

عجز كبير في الأساتذة والمعلمين على جميع المستويات التعليمية حيث سجل عجز قدره 20000 أستاذ في بداية السنة الدراسية 1998و1999. ولكن حتى إن وجد العدد الكافي من الأساتذة و المعلمين يبقون عديمي المرد ودية والفعالية نسبيا بسبب المشاكل الاجتماعية التي يعانون منها كانخفاض الأجور، والتي أدت إلى انخفاض قدرتهم الشرائية وصعوبة التحاقهم بمراكز عملهم لانعدام وسائل النقل، ومشاكل السكن، و تدني ظروف العمل.

أما بالنسبة للتعليم العالي سجل هو الآخر انخفاضا في عدد الأساتذة الجامعيين على مدى السنة الجامعية 1998-1999، حيث قدر عدد الأساتذة بـ 17353 لـ 401812 طالب مقابل 17906 أستاذ لـ 368702 طالب في السنة الجامعية 1997- 1998.[2]

1- CNES, Rapport National sur développement humain(1998) , Op.cité , p 62-63.

2-بوزيان العجال ، مرجع سابق ،ص243.

و يرجع السبب في ذلك إلى قلة المناصب الميزانية الدائمة المنشئة على مستوى الوزارة ، والنقص في مقاعد التكوين ما بعد التدرج ، و عدم اهتمام الطلبة الجامعيين بمهنة التدريس ، أو توجه بعض الأساتذة نحو القطاعات الأكثر مرد ودية نتيجة للمشاكل التي يواجهونها في مجال التعليم .

3.2. الصحة:

لقد تأثر قطاع الصحة بتقليص الميزانية ، و انخفاض النفقات العمومية على الصحة، فلقد أدت إجراءات التقشف إلى تدهور مقلق للوضعية الصحية للسكان منذ سنة 1990، خاصة منذ سنة 1994 أين تم تسجيل 80 طفل متوفى لكل ألف مولود[1]، كما عرفت الجزائر عودة أمراض الفقر كمرض السل حيث انتقل من 32.12 حالة لكل 100.000 نسمة سنة 1993 إلى 36.39 حالة في سنة 1994 إلى 39 حالة سنة 1995 ثم وصلت إلى 43.15 في سنة 1996.

مرض الحصبة عرف انتشارا كبيرا فمن 7.46 لكل 100.000 حالة سنة 1990 إلى 34.57 حالة سنة 1995 ثم انتقل إلى 62.48 حالة سنة 1996.

الأمراض المتنقلة عن طريق المياه ، فهي الأخرى عرفت انتشارا كبيرا ، فانتقلت من 28.66 حالة سنة 1993 إلى 35.45 حالة سنة 1996 لكل 100000 نسمة .

أما داء الإيدز فعرف انتشارا محدودا ، فقد قدر عدد المصابين بـ 363 حالة سنة 1998 منها 262 رجلا و 101 امرأة ، أما عدد حاملي الفيروس فقدر عددهم بـ 761 شخص تم الكشف عنهم ، و يقدر أن يكون حاملي الفيروس بـ 11000 [2].

إن السبب في عدم استفادة الفقراء من الخدمات الصحية يرجع إلى ارتفاع أسعار الأدوية و تماطل مصالح الضمان الاجتماعي في تعويض نفقات الدواء و العلاج ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض استهلاك بعض الأدوية غالية الثمن و بالتالي تدهور صحة الفقراء نتيجة عدم شراء الدواء أو تلقي العلاج أو عدم استعماله كاملا.

قدم المرافق الصحية العمومية و التجهيزات الطبية،ندرة الأدوية، وعدم توفر الأخصائيين و تحولهم نحو القطاع الطبي الخاص (غلاء العلاج عند المستشفيات الخاصة) ، و ضعف الاستثمارات في الهياكل القاعدية (خاصة المستشفيات) في المرحلة المغطاة ببرنامج التعديل

1 -E.Cherif chakib, Op.Cité, p54.

2-CNES, Rapport National sur développement humain(1999), Op-Cité, P42-47.

الهيكلي، و اقتصرت على الاستثمار في هياكل قاعدية خفيفة (مراكز طبية، قاعات للعلاج) .[1]

4.2.الشغل و البطالة:

لقد عرف سوق العمل انتعاشا كبيرا في الفترة الممتدة من سنة 1980-1984، حيث عدد العمال في نهاية 1984 3720506 بنسبة زيادة قدرت بـ 4.5 % بعدما كانت تقدر بـ 3.2 % سنة 1982، و هذا يعني انخفاض عدد البطالين من 690.000 سنة 1982 إلى 368955 سنة 1984.

أما بحدوث أزمة 1986، انهار سوق العمل و أصبح عاجزا على توفير مناصب الشغل، و على الرغم من الشروع في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و إعادة النظر في سياسة الأجور و التوظيف، لكن ذلك أدى إلى تزايد عدد البطالين، فانتقل عددهم من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطال سنة 1987، ثم فقدان 26.000 منصب عمل ما بين 1986 و 1989 بما في ذلك العمال المسرحون،[2] و مع تراجع الاستثمارات، تراجعت نسبة عرض العمل فقدرت بـ 46 % سنة 1989 و بعدما كانت تقدر بـ 76 % سنة 1985 [3] و بارتفاع عدد السكان زادت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية سوءا.

و مع تبني سياسة استقلالية المؤسسات، كوسيلة لإنقاذ المؤسسات المفلسة لكن تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية حال دون نجاحها، وزاد عدد المسرحين من العمال، حيث بلغ عددهم 23.000 ما بين 1991 و 1993، وبلغ العجز ما بين عرض العمل و الطلب عليه 290.000 منصب عمل.

لكن بعد سلسلة النتائج الضعيفة للإصلاحات، و توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، بتطبيق برنامجي الاستقرار و التصحيح الهيكلي، و تم القيام بإجراءات تحرير الأسعار، فتح الباب أمام الخوصصة، و تخفيض سعر الصرف بهدف إنعاش الاستثمار، و رفع الدعم عن القطاع العام، و غلق المؤسسات العمومية المفلسة و تسريح عمالها، حيث تم حل أكثر من 1000 مؤسسة وطنية و محلية و تسريح أزيد من 380.000 عامل خلال الثلاث سنوات الممتدة من 1996-1998 و ذلك ما يوضحه الجدول رقم(2-31).

1- CNES, Rapport National sur développement humain, (1998), op-cit, P 238.
2- Ahmed Benbitour(1992) , L'Expérience Algérienne de Devlopement, ED ISPG, p 75.
3- ONS, 1989.

جدول رقم(2-31): عدد المؤسسات المنحلة (1996-1998).

السنوات	عدد المؤسسات المنحلة	مناصب العمل المفقودة نتيجة الحل
1996	363	56144
1997	407	212492
1998	239	115137
المجموع	1011	383773

المصدر: فريد كورتل، مرجع سابق، ص 187.

فتفاقمت البطالة و تزايدت حدتها فكانت نتيجتها اكتمال ملامح البؤس و الفقر لأن العلاقة بين الفقر و البطالة في الجزائر علاقة قوية فانتقل معدل البطالة من 28.1% سنة 1995 إلى 29.77 % سنة 2000 ، و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم(2-32).

جدول رقم(2-32) تطور عدد العمال المسرحين.

السنوات	1995	1996	1997	1998+1999+2000
عدد العمال المسرحين	27000	50.000	121637	14850

Source : ONS, 2000.

جدول رقم(2-33) : تطور معدلات البطالة.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات البطالة	18.1	19.7	21.1	23.8	23.15	24.36	28.10	27.99	29.5	-

Source : Donnée statistique, ONS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-33)، أن نسبة البطالة انتقلت من 22.1 % قبل الشروع في تطبيق آليات السوق في ظل المرحلة الانتقالية لتصل إلى 28.02 % سنة 1998 و 29 % سنة 2000، كما وصل عدد العمال 3 مليون جزائري سنة 2001، و لكن بقدر ما تزداد البطالة بقدر ما تنحصر في فئة الشباب خاصة عند الرجال بـ 77 % كما أنها تبقى متمركزة في المناطق الحضرية بنسبة 62 % مقابل 37 % في المناطق الريفية [1] بسبب هجرة الشباب من الريف إلى المدينة و تمركز أغلبية الأنشطة الاقتصادية في المدينة و صعوبة الظروف الاجتماعية و الأمنية.

كما أن نسبة البطالة ارتفعت عند حاملي الشهادات، و أصبحت مدة الحصول على عمل مرتفعة ، فبعدما كانت تقدر بـ 23 شهر سنة 1990 أصبحت 27 شهرا سنة 1994 .

1- تقرير صندوق النقد الدولي(1998) ، حول برنامج الاستقرار و التثبيت في الجزائر ،ص 86.

وتزايدت بطالة النساء بشكل محسوس بميول مقدر بـ 38% سنة 1996، كما أن البطالة ارتفعت عند الشرائح الأكثر فقرا[1]، وبذلك يمكن القول أن معدلات البطالة عرفت ارتفاعا بسبب الآثار المباشرة لإجراءات تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي،التي أدت إلى زيادة الفجوة بين عرض العمل و الطلب عليه ،كما أن ضعف إقبال القطاع الخاص على توظيف حاملي الشهادات أدى إلى تفاقم هذه الظاهرة.

5.2.السكن:

حتى وضعية السكن هي الأخرى عرفت تدهورا معتبرا مقارنة بسنوات الستينات، و بارتفاع عدد السكان الذي ضرب بـ 2.8 % بين 1962 و 1997، أما حظيرة السكنات فضربت بـ 1.9 %، الأمر الذي يفسر تدهور معدل الشغل لكل سكن من 5.3 % إلى7.5 % لنفس الفترة، بالإضافة إلى النسبة المرتفعة للسكنات القديمة 52 %، و انخفاض الاستثمارات العمومية في هذا المجال بنسبة 56 % ما بين 1993 و 1997، و هذا بسبب تخلي الدولة عن الأخذ على عاتقها السكنات الاجتماعية و غياب كبير للبناء الذاتي، كل ذلك أدى إلى تفاقم الأزمة و التوسع في بناء السكنات القديمة [2].

و لتأكيد تدهور الأوضاع السكنية، يمكن اللجوء إلى مؤشرين يوضحان ذلك:

جدول رقم(2-34) : تطور الأوضاع السكنية.

السنوات	1966	1977	1987	1997	1998
نسبة شغل المسكن (TOL)	6.10	6.83	7.54	7.14	-
نسبة شغل الغرفة (TOP)	2.78	3.17	2.65	-	2.30

Source : CNES, **Rapport National sur développement humain**, 2000, **op-cit**, p 169.

إن المستويات المرتفعة للمؤشرين، تكشف عن الاكتظاظ الخطير في السكنات، لأن المعايير المقبولة ل TOP هي أقل من 1.1 %، و وجدت أن 10 % فقط من السكنات تستجيب لهذا المعيار المقبول. و بذلك يمكن القول أن وضعية السكنات في الجزائر أظهرت العديد من التشوهات فيما يخص درجة انشغالها و كذلك ربطها بماء الشرب و قنوات صرف المياه والطاقة ...الخ، و قد تفاقمت هذه التشوهات من خلال برنامج التعديل الهيكلي بعد تقليص ميزانية الخدمات العمومية في هذا المجال، و في صيانة مختلف الشبكات (الهاتف، صرف المياه، الكهرباء...) التي كثرت فيها حالات العطب (انقطاع الكهرباء في فصل الشتاء، و انقطاع

1- Kouider Boutaleb (1998) , le marche de travail en Algerie , le poids de l'enploi informel, Revue applique N^0 2 , p157.
2- CNES, Rapport National sur développement humain, (1998), Op.Cité, p 239-240.

الماء في فصل الصيف) نتيجة الكوارث الطبيعية في ظل غياب إستراتيجية وطنية لحماية السكان و المحيط.

و عموما يمكن إجمال تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الاجتماعية في نفقات الدولة للتسيير في الفترة (1993-1997) في الجدول التالي، لنؤكد مدى تخلي الدولة عن الأخذ على عاتقها الخدمات الاجتماعية منذ تطبيق برنامج الإصلاحات (الاستقرار و التصحيح الهيكلي).

جدول رقم(2-35): تطور الحصص المتصلة بالقطاعات الاجتماعية في نفقات الدولة للتسيير.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
التربية الوطنية	23	20.8	19.8	19.5	17.8
التعليم العالي و البحث العلمي	-	4.2	3.8	3.6	3.2
الصحة و السكان	5.5	5.6	4.8	5.3	4.7
العمل و الشؤون الاجتماعية و التكوين المهني	1.5	1.7	1.4	1.5	1.2
مجموع نفقات التسيير (مليار دج)	100	100	100	100	100
أسعار جارية	303.9	355.9	437.9	547	664.7
الأسعار الثابتة	30.9	275.8	261.5	275.2	316.4

Source : CNES , rapport sur l'impact économiques et sociaux de Programme d'ajustement structurel, op.cit, P 76-77.

المطلب الثاني: الصراع السياسي و النزاع الداخلي في الجزائر.

إن دخول الجزائر اقتصاد السوق و تطبيقها للبرامج الإصلاحية المفروضة من قبل المؤسسات الدولية عمق الفقر في الجزائر، فبالإضافة إلى ذلك هناك موجة العنف السياسي و النزاع الداخلي التي ضربت الجزائر منذ سنة 1992 هي الأخرى كانت من أسباب تعميق الفقر و انتشاره في أوساط فئات كبيرة.

لقد تسبب هذا الصراع في فقدان الكثير من الأفراد مصادر رزقهم أو عدم إتاحة الفرصة أمامهم للحصول على دخل.

ويمكن توضيح ذلك فيما يلي[1] :

1- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 217.

- ساهم الصراع و التدهور الأمني في امتناع المستثمر المحلي و الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر بصورة خاصة باستثناء قطاع المحروقات، رغم التسهيلات و الامتيازات التي جاء بها قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993.
- سخرت السلطات الجزائرية كل إمكاناتها و جهودها و أنفقت مبالغ معتبرة على المعدات و العتاد و الأشخاص المنتمين لمختلف أسلاك الأمن و المتطوعين لمقاومة الجماعات المسلحة .
- قامت الجماعات المسلحة بتخريب العديد من المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية العامة و الخاصة، كما قامت السلطات بهدم العديد من الممتلكات و المباني بحجة إيوائها للإرهابيين، و قد ترتب عن ذلك فقدان العديد من المواطنين لمناصب عملهم و مصادر رزقهم و مساكنهم.
- أدى النزاع المسلح إلى موت أكثر من 100.000 شخص، و قدر آخرون عدد الأفراد الذين ماتوا بـ 150.000 شخص من المسلحين و قوات الأمن و المدنيين، و إصابة الآلاف منهم، و اختفاء الآلاف من المواطنين، و قد نتج عن ذلك فقدان مصادر الرزق للآلاف من الأسر بسبب موت أو إصابة المعيل.
- أدى تدهور الوضع الأمني في الكثير من مناطق الوطن إلى الهجرة، خاصة سكان الأرياف و القرى الذين هاجروا مساكنهم و ممتلكاتهم مما تسبب في فقدان مصادر رزقهم و دخلهم.

المطلب الثالث: الصعوبات و المشاكل الاقتصادية.

تعاني الجزائر منذ مطلع الثمانينات من صعوبات اقتصادية، و تتمثل هذه الصعوبات في[1] :

1. السياسات الداخلية التوسعية: قامت الجزائر بإنفاق مبالغ ضخمة مقارنة مع الإيرادات الحكومية المتاحة، الأمر الذي أدى إلى تنامي العجز في ميزانية الحكومة.

فلجأت الدولة إلى التوسع في إصدار الكتلة النقدية و الاقتراض الداخلي و الخارجي بهدف تمويل العجز في الميزانية و تغطية النفقات، فأدى ذلك إلى التوسع في السيولة المحلية بمعدلات كبيرة مما أسهم في ارتفاع معدل معدلات التضخم و تدهور ميزان المدفوعات و تزايد حجم المديونية الخارجية.

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون ، مرجع سابق ، ص 140-142.

2. الصدمات الخارجية: لقد تعرضت الجزائر إلى مجموعة من الصدمات و التطورات الخارجية السلبية التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية منذ أوائل عقد الثمانينات و التي كانت سببا من أسباب زيادة حدة الفقر و انتشاره، و تمثلت هذه العوامل في:

- إرتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الدولية خلال عقد الثمانينات، و التي زادت من تكلفة خدمة المديونية الخارجية بسبب انخفاض إيرادات صادرات المحروقات بسب الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية خاصة في سنة 1986.
- انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية سنة 1986، أدى إلى تدهور شروط التبادل الخارجي، كما أدى إلى انخفاض إيرادات صادرات المحروقات، من 13 مليار دولار في سنة 1985 إلى حوالي 7 ملايير دولار سنة 1986 [1].
- انخفاض قيمة الدولار، أدى إلى انخفاض مدا خيل الجزائر من العملة الأجنبية (لأن البترول يباع بالدولار الأمريكي) حيث تقدر نسبة صادرات المحروقات إلى الصادرات الكلية 95 % [2]، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية بالعملة الأجنبية و تقلص تمويل الاقتصاد، و بذلك تنخفض الاستثمارات و يضعف النشاط الاقتصادي.

و لعل هذه العوامل المذكورة كلها تصب في أسباب ارتفاع خدمة الدين في الجزائر، كما عرفت الجزائر ارتفاع حجم المديونية، أين وجدت الجزائر نفسها في وضعية حرجة اتجاه المديونية الخارجية، هذه الوضعية غير المناسبة لاستقلالية القرار الاقتصادي الداخلي و الخارجي.

و لتسديد الديون له علاقة واضحة مع الفقر، فإلزامية التسديد تؤدي إلى امتصاص موارد ضخمة كانت ستوجه نحو الاستثمار أو الواردات، و هذا ما يشكل عائقا أمام النمو و يكبح عملية خلق مناصب شغل جديدة مما يؤدي إلى زيادة معاناة الفقراء.

3. ضعف و تراجع النمو الاقتصادي: لقد كشفت فترة الثمانينات عن ضعف الاقتصاد الجزائري و تعبه، و يظهر ذلك في تراجع معدلات النمو الاقتصادي خاصة خلال الفترة الممتدة من 1985 إلى 1995، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة و تدهور مستويات المعيشة للسكان و خاصة الفقراء.

1- بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 181.

2- مستنتج من الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و لإقصاء ، 2000.

و يرجع السبب الرئيسي في ضعف معدلات النمو في الجزائر إلى الاختلالات الهيكلية العميقة التي عانى منها الاقتصاد الجزائري فقد أدت سياسة تقييد الأسعار، العمل بأسعار صرف مغالي فيها للعملة الوطنية، أسعار فائدة حقيقية سالبة، تشوهات واسعة في هيكل الأسعار ، إلى إضعاف كفاءة تخصيص الموارد، كما أدت استراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي، و التركيز على منح الميزات لصناعة إحلال الواردات و حمايتها من المنافسة الخارجية إلى جذب الموارد إلى تلك الصناعات، كما أن التركيز على القطاع العام في قيادة النشاط الاقتصادي، و الإهمال النسبي لآليات السوق في تحديد قرارات الاستثمار و الإنتاج أدى إلى تزايد عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية الخاسرة التي شكلت عبئا كبيرا على ميزانية الحكومة كما أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال و بالتالي تدهور وضعية الفقراء [1]، و يمكن توضيح التطورات التي عرفها معدل النمو في الجدول رقم(2-36).

جدول رقم(2-36): تطور نمو إجمالي الناتج الداخلي في الجزائر للفترة (1985-2002).

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
نسبة النمو PIB	5.6-	0.2 -	0.7 -	1.9 -	4.9-	1.3 -	0.1 -	2 -	2.2 -
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
نسبة النمو PIB	0.9-	3.9-	4	1.1	4.5	3.24	2.4	2.1	4.1

Source : Evolution Economique et monétaire en Algérie, rapport de la Banque d'Algérie 2002, p 97 (% de PIB de 1993 à 2001).

- CNES, Rapport sur les impacts économique et social de programme D'ajustement structurel, Op.cité; p6 (% de PIB de 1985 à 1992).

1- عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص 209.

خاتمة الفصل:

ترجع جذور الفقر في الجزائر إلى عهد الاستعمار ، لكن أوضاع الفقراء تحسنت بعد استقلال الجزائر بسبب البرامج التنموية التي طبقتها السلطات الجزائرية ، إلا أن الأزمة التي مست الجزائر في سنة 1986 و ما رافق هذه الأزمة من تطبيق إصلاحات اقتصادية – خصوصا مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق – على جميع المستويات خاصة برنامج التعديل الهيكلي الذي كان له أثر أساسي في انتشار ظاهرة الفقر بسبب ما حملته هذه السياسات الإصلاحية من تخفيض للعملة و تحرير للأسعار و تسريح العمال و تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي و الاجتماعي بشكل مفاجئ و شامل و اقتصارها على تسيير الآثار السلبية لبرنامج (PAS) على الفئات المتضررة .

و أدت هذه الأمور إلى زيادة حدة الفقر و انتشاره بين أفراد المجتمع واختفاء الشريحة الوسطى من المجتمع و لم تبقى سوى شريحة الأقلية من الأغنياء .

كما أن سوء الأوضاع الأمنية و السياسية التي مست الجزائر خلال فترة التسعينات – العشرية السوداء– كانت من أسباب تعميق الفقر في الجزائر و انتشاره في أوساط فئات كبيرة من المجتمع، حيث أدت هذه الأوضاع المزرية بكثير من أفراد المجتمع إلى فقدان مصادر رزقهم و عدم إتاحة لهم فرصة للحصول على دخل خاصة في المناطق الريفية التي تضررت بشكل كبير من الإرهاب .

بالإضافة إلى الأسباب السابق ذكرها هناك عوامل أخرى كانت سببا في استفحال الفقر في الجزائر و تتمثل هذه العوامل في الصعوبات و المشاكل التي عرفتها الجزائر خاصة منذ فترة الثمانينات و المتمثلة أساسا في ضعف و تراجع النمو الاقتصادي و الصدمات الخارجية التي أثرت على المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى السياسات الداخلية التي تسببت في توسع الكتلة النقدية و هذا ما أدى إلى تنامي العجز في ميزانية الحكومة.

و لعل تعريف الفقر في الجزائر و المعتمد من طرف .خبراء يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية و التي تعتمد على البعد المادي في تعريف الفقر ، حيث ينحصر الفقر في الجزائر في شكلين هما خط الفقر الغذائي و خط الفقر العام ، و باستعمال هذه الخطوط تم تقدير مستويات الفقر في الجزائر ، و لكن لابد من الإشارة إلى أنه لا توجد في الجزائر دراسات متعددة ونظامية للفقر ماعدا تلك التي قام بها ONS في سنة 1995 ، و الدراسة التي أجراها المركز الوطني

للدراسات و التحاليل من أجل السكان و التنمية في سنة 2006 ، وتعلقت هذه الدراسات بمستويات المعيشة للعائلات الجزائرية.

و لكن مع ارتفاع حدة الفقر في الجزائر خاصة في بداية التسعينات ، ما هي السياسات و الاستراتيجيات التي وضعتها الجزائر للتصدي و التخفيف من حدة هذه المعضلة ؟

الفصل الثالث

مقدمة الفصل:

يعتبر القطاع غير الرسمي من المواضيع التي كثر الحديث عنها، لأنه أصبح يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في العالم، إلا أن هذا الموضوع يحمل الكثير من الجدل لأنه لا ينفصل عن الاقتصاد الرسمي و تؤكد آخر تقديرات للبنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج الداخلي الخام، و ثلثي الوظائف في الدول النامية.

لذلك نجد أن هذه الظاهرة أصبحت تشغل الحكومات و المختصين نظرا لتأثيرها على الثروة و القيمة المضافة في اقتصاديات دول العالم.

و يحتل هذا القطاع موقعا هاما في اقتصاديات الدول النامية، إذ يظهر ذلك في تقديرات منظمة العمل الدولية حيث أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير الرسمي في العالم يعادل 300 مليون شخص، و تتفاوت هاته النسب من دولة إلى أخرى تبعا لعوامل متعددة، كالداخلون الجدد لسوق العمل، و عدم قدرة الاقتصاد الرسمي على توفير مناصب شغل لاستيعاب البطالين، و عوامل أخرى.

قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى طرق قياس الاقتصاد الغير رسمي ، أما في المبحث الثالث تطرقنا إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم و آثاره.

.

المبحث الأول: مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

مع تطور الاقتصاد غير الرسمي و انتشاره في بلدان العالم، كان يجب الاهتمام به و تعميق النقاش بشأنه نظرا لتعقده و تداخل المصطلحات المستعملة في تحديد معناه، و الدليل على ذلك التسميات المتعددة له التي تم إحصاؤها انطلاقا من مقاربات اقتصادية مختلفة.

و سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على مفهوم الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الأول: ماهية الاقتصاد غير الرسمي

1. مفهوم الاقتصاد غير الرسمي :

هناك تعدد للتعاريف و المسميات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي، و يمكن تقسيم ما استخدم من مصطلحات لتسميته إلى ثلاث أنواع بـ[1]:

- **مفهوم السرية:**

تم استخدام العديد من المصطلحات للتعبير على سرية هذه الظاهرة، أهمها:

- الاقتصاد التحتي
- الاقتصاد الأسود
- الاقتصاد الخفي
- الاقتصاد السري
- الاقتصاد غير الرسمي.

- **بمفهوم اللانظامية:**

أبرز المصطلحات المستخدمة للتعبير على هذه الظاهرة هي الاقتصاد اللانظامي ، و الاقتصاد غير المرصود، و الاقتصاد غير المنظم.

استخدمت هذه المصطلحات للدلالة على القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني.

1- معراجي عبد المالك (2007)، أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة: حالة مصر و الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض و المداخل القياسية، المركز الجامعي سعيدة.

- **بعلاقته بالاقتصاد الرسمي:**

يستخدم مصطلح الاقتصاد غير الرسمي ، اقتصاد الظلي للتعبير على هذه الظاهرة لأنها نتيجة رد فعل السياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

- "P.Gutmann"من بين الاقتصاديين السابقين لجلب الانتباه إلى ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و ذلك في سنة 1977 عندما نشر "P.Gutmann" بحثه حول الاقتصاد السفلي و الذي نبه فيه إلى خطورة المعاملات الاقتصادية التي لا يتم تسجليها ضمن حسابات الناتج الوطني، و أين أكد أنه ليست بالقدر التي يمكن إهمال هاته المعاملات[1].
- أما " كيت هيرت" فهو الأول الذي استعمل كلمة غير رسمي و كان ذلك سنة 1971 أي قبل أن يتم إعداد تقرير كينيا سنة 1972 من طرف المكتب الدولي للمنظمة العالمية للعمل، و الذي تم الإطلاق فيه بشكل رسمي تسمية الاقتصاد غير الرسمي، أين استخدم ثلاث مقاربات مختلفة لتعريفه:
  - " الاقتصاد غير الرسمي و هو الاقتصاد الذي لا نستطيع قياسه" و هو تعريف الاقتصاد غير الرسمي من الناحية الإحصائية.
  - " الاقتصاد غير الرسمي هو الاقتصاد المخفي و الخارج عن كل إطار قانوني" و هو الاقتصاد غير الرسمي من الناحية القانونية.
  - " الاقتصاد غير الرسمي هو مجموعة الأفعال التي تهدف إلى سد ثغرات النقائص التي توجد في الاقتصاد الرسمي" و هو مفهوم الاقتصاد غير الرسمي من الناحية الاجتماعية الاقتصادية[2].
- يعرفه " smith philip "على أنه إنتاج السلع و الخدمات و القائم على أساس سوق سوداء، سواء كان إنتاجا مشروعا أو غير مشروعا، و الذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات السنوية للناتج المحلي الإجمالي[3].

---

1 – Gatmann. P (1977) : the sub terrancan economy, Financial Analysts journal, nov, pp 26.30.

2 – K.Hait (1972) : informal inconc opportutities and urban Enployment in Ghana, Journal of modern African studies, vol 2.

3– عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي (2006): التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 15.

- أما " مكتب الإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة " فيعرفه على أنه مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية و التي يقع على عاتقها وضع مقاييس الدخل الوطني و الناتج الوطني[1].
- كما تعرفه " منظمة العمل الدولية " على أنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية المتنوعة و المشاريع التجارية و العمال غير النظاميين أو الذين لا يستفيدون من حماية الدولة، و بالتالي فهو يتألف من مشاريع تجارية خاصة غير منظمة بصورة قانونية، و غير مسجلة وفقا لأي شكل من الأشكال المحددة في التشريع الوطني[2].
- يعرفه" ENNOLANGFELD " هو ذلك القطاع المتمم للقطاع الرمي من الاقتصاد الكلي، و الذي يتألف من كل الأنشطة التي تدخل في إطار القياس الفعلي للاقتصاد الوطني، و يتم عادة تحديد ذلك القطاع بلغة الموارد المستخدمة أو الدخول المتولدة، و لذلك لصعوبة استخدام مفهوم القيمة المضافة بشأن ما يدخل فيه أو يستبعد من حسابات الدخل الوطني [3].
- " صندوق النقد الدولي" يعرفه على أنه يسمى اقتصاد الظل بالاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير الرسمي أو الاقتصاد الموازي، و هو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضا أشكال الدخل التي لا يبلغ عنها و المتأتية من إنتاج السلع و الخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، و من ثم فإن الاقتصاد غير الرسمي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية[4].
- " مفوضية الاتحاد الإفريقي " عرفت الاقتصاد غير الرسمي من خلال وثيقة مفوضية الاتحاد الإفريقي رقم 4 على أنه: "يشمل المنشآت التي لا يتم تسجيلها عادة و لها مستوى

1- عاطف وليم (2005): الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 15.

2- علي بودلال (2014): القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2001) مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، لبنان، ص

3- عاطف وليم اندرواس، مرجع سابق، ص 13.

4- فريديرك شنايدر، دومينيك أنستي (2002): الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، مارس، صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 2.

منخفض من التنظيم و الإنتاجية و المردودية كما أن وصولها محدود إلى الأسواق و التسهيلات الائتمانية و التدريب الرسمي و الخدمات العامة.

و تمتلك مباني صغيرة أو غير ثابتة ولا تحظى بالاعتراف و الدعم أو التنظيم من قبل السلطات العمومية، و لا تتقيد باللوائح و التشريعات الخاصة بالعمالة أو شروط السلامة الصحية" [1].

- " المكتب الدولي لإحصائيات العمل " عرف هذا القطاع على أنه يمثل مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تنتج سلعا و خدمات بهدف خلق مناصب عمل و مداخيل للأفراد العاملين في هذه الوحدات.
- و في سنة 1987 انعقد " المؤتمر الدولي لاحصائيات العمل " و عرف القطاع غير الرسمي على أنه مجموعة من النشاطات الصغيرة و المستقلة تشغل عددا من الأفراد سواء كانوا يتحصلون على دخل أولا " في حالة المؤسسة العائلية"، و تعمل تحت مستوى ضعيف من التنظيم، سلم اقتصادي صغير و تكنولوجيا ضعيفة و تعمل دول مصادقة من طرف السلطات العمومية، و تتهرب من الإجراءات الإدارية التي تلزمها باحترام التشريعات الخاصة بممارسة أي نشاط في أي بلد.
- و في سنة 1993، انعقد هذا المؤتمر و قد خصص لدراسة و مناقشة جوانب القطاع غير الرسمي على نطاق أوسع، و عرفه على أنه قطاع ثانوي أو تابع لقطاع مؤسسات العائلات، و المعتمد في نظام المحاسبة للأمم المتحدة.

هذا النظام المحاسبي الذي يمثل مجموعة من المعاملات و الأنشطة غير الظاهرة، و التي لا تحتسب ضمن الحسابات الوطنية سواء كانت شرعية أو غير شرعية، و تتواجد هذه الأنشطة في الدول المتقدمة و النامية في شكل مؤسسات فردية تنتمي لقطاع العائلات.

1- لجنة العمل و الشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي (2009) ، تأثير الأزمة العالمية على العمالة و سوق العمل في افريقيا"، الدورة السادسة، البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، أديس أبابا ، ص 3.

- " المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري" قام بتعريف النشاط غير الرسمي على أنه يمثل عمليات الإنتاج و تبادل الخبرات و الخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات و المحاسبة[1].

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نحدد مفهوم مختصر للاقتصاد غير الرسمي على " أنه هو ذلك القطاع الذي يضم كافة الأنشطة التي تنتج سلعا و خدمات يتولد عنها دخلا ناتج عن مناصب الشغل المتولدة عن هذه الأنشطة التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الوطني بسبب " :

- ✓ التهرب من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة.
- ✓ هذه الأنشطة تعد مخالفة للقانون السائد في البلد الذي توجد فيه.

2. نشأة وتطور الاقتصاد غير الرسمي:

لقد اختلفت الآراء والنظريات فيما يتعلق بتحديد نشأة وظهور الاقتصاد غير الرسمي، وفيما يلي سنحاول عرض كيف نشأ وتطور الاقتصاد غير الرسمي.

1.2. ظهور الاقتصاد غير الرسمي بظهور الضرائب:

يرتبط ظهور الاقتصاد غير الرسمي مع بداية ظهور الأنظمة الاقتصادية القائمة على وجود الضرائب، حيث وجود الضرائب أدى إلى تحويل النشاط إلى طريقين[2] :

- نشاط يصب في مصب شرعي فيحسب ضمن حسابات الدولة.
- نشاط يصب في مصب غير شرعي ولا يحسب ضمن حسابات الدولة.

2.2. الاقتصاد غير الرسمي والمذهب التجاري:

من خلال قراءة تاريخ الدول المتقدمة التي قام بها الاقتصادي " Hernando De Soto " لمحاولة اكتشاف هل شهدت هاته الدول قبل تطورها تشابها بين الانقسام في الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي والذي وجده في اقتصاديات الدول المتخلفة.

1 – CNES (2004), secteur informal un jeux et defis, p13.

2– نسرين عبد الحميد نبيه (2008): الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ص14.

من خلال هذه القراءة وجد أنه و بالرغم أن المؤرخين لم يستخدموا مصطلحي رسمي وغير رسمي في الفترة التي ساد فيها الفكر التجاري ، فإن وصفهم للحياة الاقتصادية في أوربا يتضمن تشابها كبيراً بما وجده في دول العالم الثالث.

وبالتالي فهو يرى أنه في البلدان المركانتيلية يوجد مجموعة صغيرة من التجار والنبلاء يملكون امتيازات يعملون بمباركة السلطات، وطبقة كبيرة من فقراء الحضر وفلاحي الريف كانوا يقومون بأنشطتهم التجارية خارج التيار الرئيسي.

كما تميزت أوربا بوجود نقابات تقييدية للتجار والصناع واحتكارات تمنحها الدول في تلك الفترة، وقواعد تعسفية تحكم كل جوانب الحياة الاقتصادية، مما أدى إلى منع الغالبية من المشاركة في الحياة الاقتصادية، ونتج عن ذلك أن مؤسسات القطاع غير الرسمي فرضت واقعها على القانون الرسمي من خلال انتشارها الكبير[1].

3.2.بداية اكتشاف مفهوم الاقتصاد غير الرسمي:

بعدما اكتشف عالم الانسانيات " كيث هارت " مفهوما جديدا هو "اللارسمية "وذلك في سنة 1971 أين استعمل كلمة غير رسمي، من خلال ورقة العمل التي طرحها خلال مؤتمر حول البطالة في المناطق الحضرية في إفريقيا، أين اعتمد على العمل الميداني في عشوائيات مدينة أكر بغانا ، أين ناقش قضية فقراء المناطق الحضرية، فوجد أنهم غير عاطلين عن العمل، لأنهم كانوا غالباً ما يعملون مقابل فوائد متدنية وغير منتظمة، وكان عملهم مخفياً عن التنظيم الإداري.

غير أن منظمة العمل الدولية كانت أول من نقح مصطلح اللارسمية في تقريرها عن الدخل والتوظيف في كينيا سنة 1972 والذي أقر بوجود قطاع هامشي غير منظم ينتج سلعاً ويخلق وظائف ودخولا للفقراء، سمي منذ ذلك الوقت بالقطاع غير الرسمي أو القطاع غير المنظم.

وقد زاد الاهتمام بهذه الظاهرة من طرف واضعي السياسة خاصة بعد نشر مقالة في جريدة "فايننشل أناليستس" سنة 1977 حول اهتمام الصحافة الأمريكية بهذا الموضوع، والذي جاء نتيجة الجهد الذي بذله " Peter Gutmann " في محاولة للوصول إلى حجم هذه الظاهرة ، وبالتالي تعد هذه المحاولة هي الشرارة الأولى للاهتمام السياسي والأكاديمي.

1- هرناندو دي سوتو (1997) ،الدرب الآخر، الثروة الحقية في العالم الثالث، ترجمة شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ص15.

وفي هذه الفترة أي في سنة 1977 قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية بـ 10% من الناتج القومي الاجمالي.

وبذلك فإن دراسة هذه الظاهرة من حيث الأسباب الحجم، النمو والآثار قد بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشر في كافة أنحاء العالم.[1]

4.2. بداية التنظيم للاقتصاد غير الرسمي ودوره في التنمية:

بعد اكتشافه في السبعينات، أصبح لدوره في التنمية محل نقاش كبير، سنحاول عرض النقاشات من ناحية التنظيم للاقتصاد غير الرسمي في:

1.4.2. المدرسة الثنائية:

اشتهرت المدرسة الثنائية بأعمال منظمة العمل الدولية في فترة السبعينات، وتقوم على فكرة مفادها أن القطاع غير الرسمي يضم أنشطة هامشية توفر "دخولا " للفقراء وتشكل شبكات أمان في أوقات الأزمات.

و وفق هذه المدرسة فإن استمرارية الأنشطة غير الرسمية يرجع إلى عدم توفر القدر الكافي من مناصب الشغل المناسبة و الجديدة التي تمتص الفائض في اليد العاملة، و يعود السبب في ذلك إلى بطء معدل النمو الاقتصادي أو سرعة زيادة معدل النمو الديمغرافي.

ركزت منظمة العمل الدولية على الوحدات الانتاجية (المشروعات)، ولاحقا قدم برنامج العمالة العالمية في أمريكا اللاتينية تفسيراً ثنائياً بديلاً ، حيث نظر للقطاع غير الرسمي على أنه قطاع هامشي من الاقتصاد وغير محمي وركز على معيارين في تحديد القطاع غير الرسمي:

- ✓ **معيار مستوى الأجور**: يعتبر أن الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي هم الذين غالباً ما يحصلون على الحد الأدنى للأجور.
- ✓ **معيار وضعية العمل**: يعتبر القطاع غير الرسمي ذلك الذي يتضمن الوظائف المنزلية والعمالة المؤقتة والمهن الحرة.

2.4.2. المدرسة البنيوية :

اشتهرت بأعمال مجموعة من الباحثين هم : "كارولين موزو" 1978، "بورتس الكساندرو" 1989 ، ويرى هؤلاء الباحثين أنه لابد من النظر إلى القطاع غير الرسمي على أنه قطاع تابع

1-عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي (2006)، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص 6.

يتشكل من عدد من المشروعات الصغيرة وعمال، يعتمد على تكاليف محدودة للمدخلات وتكاليف العمل، وهو يزيد القدرة التنافسية لعدد كبير من المؤسسات الكبيرة التابعة للقطاع الرسمي.

ترى هذه المدرسة أن هناك علاقة ترابط بين القطاع الرسمي وغير الرسمي من ناحية تعايشهما و اتصالهما بطريقة غير قابلة للانفصال.

وتميز هذه المدرسة بين ثلاثة أنواع من الأنشطة غير الرسمية:

- ✓ الأنشطة المعاشية.
- ✓ أنشطة مرتبطة بالقطاع غير الرسمي عن طريق المقاولة من الباطن.
- ✓ مؤسسات غير رسمية تعتمد على تكنولوجيا حديثة ولديها قدرة على تراكم رأسمال.

3.4.2. المدرسة القانونية :

اشتهرت هذه المدرسة بأعمال " هيرناندو دي سوتو" في فترة الثمانينات والتسعينات، وتقوم هذه المدرسة على فكرة مفادها أن القطاع غير الرسمي يتكون من أصحاب المشاريع الصغيرة الريادية الذين يختارون العمل بشكل غير رسمي لتجنب التكاليف و الوقت و الجهد الذي يتم استغراقه في التسجيل في القطاع الرسمي.

و يؤكد أن هذه المشاريع ستستمر في الانتاج بشكل غير رسمي مادامت الحكومة تفرض اجراءات مرهقة لأصحاب المشاريع التي تؤدي إلى خنق القطاع الخاص.

4.4.2. المدرسة غير الشرعية :

اشتهرت هذه المدرسة بأعمال الاقتصاديين النيو كلاسيك و النيو ليبرال ، حيث اعتبروا أن أصحاب المشاريع غير الرسمية يعتمدون في تجنب اللوائح و الضرائب، و يعتمدون التعامل بالمنتجات غير المشروعة ، وبالتالي فهم يختارون العمل بشكل غير قانون وغير شرعي لتجنب الضرائب والقوانين وتكاليف التشغيل الرسمية.

5.2. نظرية تخصيص الوقت ونموذج التهرب الضريبي :

جاءت هذه النظرية و النموذج للإجابة على سبب وجود القطاع غير الرسمي، ويتمثل هذان النموذجان في :

1.5.2. نظرية تخصيص الوقت:

نشرت هذه النظرية في جريدة أمريكية سنة 1965 "الايكو نومك" من طرف الاقتصادي "غاري بيكر" حيث اعتبر أن الوقت سلعة نادرة، وأن الأفراد يتخذون قرار التوزيع الفعال لوقتهم بين العمل و الراحة.

و بما أن العمل في القطاع الرسمي ليس له مزايا ، فهذا يدفع الفرد لأن يضيع وقتا أطول في الراحة، والتخلي عن دخله بسبب انخفاض مزايا هذا القطاع ، و إذا كان الفرد غير مستعد للتخلي عن دخل أعلى سيلجأ للعمل في الخفاء و بالتالي سيتخلى الفرد عن وقت راحته مقابل دخل أكبر .

و كنتيجة لما سبق نجد أن العمال الذين لديهم وقت عمل قصير يكونون مستعدين للعمل في الاقتصاد غير الرسمي أكثر من الأفراد الذين يعملون وقتاً طويلاً في القطاع الرسمي[1].

2.5.2. نموذج التهرب الضريبي:

تفترض هذه النظرية أن قرارات الافراد فيما إذا كانوا يستحبون دفع الضرائب أو لا، تعتمد على العلاقة بين عائد التكلفة للدخول في الاقتصاد غير الرسمي.

وعلى هذا الأساس فالتهرب الضريبي هو عوائد وتكاليف محتملة، فقرار التهرب من دفع الضرائب يمثل عائد محتمل، و من جهة أخرى يعتبر تكلفة، لأن الذي لا يدفع الضرائب يصبح شخصاً مشبوهاً وعرضة للعقاب. إن أعلى الاحتمالات هي العوائد المتوقعة وأدناها خطر الانكشاف ، و الأكثر ترجيحاً هو محاولة التهرب من دفع الضرائب من طرف الأفراد.[2]

1- Dennis Ducke, Gabor Ivani and Mark Kon (2008) , The Shadow Economy acritical analysis, GRIN Verlag, Germany, P5

2- Dennis Ducke, Ibid , P5.

المطلب الثاني: مقارنة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي

يوجد عدة اختلافات بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصادي غير الرسمي و ذلك من عدة جوانب، يمكن حصرها في النقاط التالية[1]:

1. من ناحية الأهداف:

- ✓ يسعى الاقتصاد الغير رسمي إلى تحقيق مجموعة من المداخل بهدف تأمين المعيشة.
- ✓ أما الاقتصاد الرسمي يسعى إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة.

2. من ناحية طبيعة النشاط:

الاقتصاد الرسمي:

- الدخول فيه مقننة
- وجود النقابات.
- تطبق فيه تشريعات العمل.
- تدفع فيه الضرائب و الرسوم.
- توجد فيه الأجور و عقود العمل.

الاقتصاد الغير رسمي :

- يتميز النشاط فيه بسهولة الدخول فيه، بالإضافة إلى عدم احترام القوانين و القواعد.
- لا يتم فيه العمل وفق تشريعات العمل.
- لا يدفع أي رسوم و ضرائب للحكومة.

3.من ناحية تنظيم السوق:

- ✓ الاقتصاد الرسمي:
  - وجود حواجز لدخول السوق.
  - علاماته مسجلة، و منجاته معيارية.

1- منشورات المجلس الاقتصادي و الإجتماعي ، الدورة العامة العادية، جوان (2004)، القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق، ص 41.

- السوق محمي من ناحية الحصص، الرخص و الرسوم.

✓ الاقتصاد الغير رسمي:

- عدم وجود حواجز عند دخول السوق.
- المنتجات فيه مقلدة.
- أسواق غير محمية.

4. من ناحية التكنولوجيا:

✓ القطاع الغير رسمي: التكنولوجيا المستعملة تكون عصرية و مستوردة و يكون فيه الاستعمال المكثف لرأس مال ، وحجم الإنتاج فيه واسع النطاق.

✓ أما الاقتصاد الغير رسمي: فالتكنولوجيا المستخدمة تقليدية، و يكون فيه كثافة كبيرة للعمل أما الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم.

المطلب الثالث: أسباب تنامي الاقتصاد الغير رسمي و أنواع أنشطته

هناك مجموعة من الأسباب و العوامل يرجع إليها ظهور و تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي يمكن حصرها في:

1. **أسباب تنامي الاقتصاد الغير رسمي:** تختلف أسباب نمو الاقتصاد الغير رسمي من دولة إلى أخرى، و لكن يمكن حصر هاته الأسباب في:

1.1. **ارتفاع مستوى الضرائب:** إن ارتفاع مستوى الضرائب يدفع بالأفراد و المؤسسات إلى البحث عن الحيل و الطرق التي تمكنهم من التهرب من الضرائب أي تدفعهم إلى الاقتصاد الغير رسمي بشكل مباشر أو غير مباشر.

لذلك لابد للأنظمة الضريبية أن تتسم بمبادئ العدالة و الشمول و المساواة و التوازن ، و عدم توفر هذه المبادئ يؤدي إلى ظهور هذا النوع من الاقتصاد.

و تزداد حالات التهرب الضريبي كلما كان المجتمع يعاني من السخط على البرامج الحكومية ، خاصة عند وجود شكاوى من سوء استخدام حصيلة الضرائب في توفير المنافع العاملة، أو عدم وجود العدالة في توزيع الدخل الوطني.

والاقتصاد الغير رسمي يتأثر بثلاثة متغيرات ضريبية خارجية:[1]

1.1.1. سعر الضريبة:

لقد أوضحت دراسة فيتوتانزي سنة 1983 "tanzi vito" حول أسباب تآكل القواعد الضريبية في الدول النامية، أن معدلات الضرائب المرتفعة تخلق الحافز لتدفق الموارد نحو أنشطة الاقتصاد الغير رسمي مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة التهرب الضريبي، و إذا زاد سعر الضريبة على حد معين ، يصبح بذلك الجزء المعلن من الدخل يرتبط بعلاقة طردية مع سعر الضريبة.

أي زيادة في سعر الضريبة بعد حد معين تؤدي إلى تخفيض حجم الحصيلة الضريبية لأن المعدل الضريبي المرتفع يدفع بالأفراد إلى التهرب من الضريبة بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

2.1.1. معدل الغرامة:

إن وجود نظام عقوبات متشدد يرفع من تكاليف عمليات التهرب الضريبي و بالتالي يرفع الاقتصاد غير الرسمي، و من شأن ذلك أن يضعف حوافز العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

3.1.1. كشف عملية التهرب:

إن كشف عملية التهرب يتوقف على مدى كفاءة الإدارة الضريبية، فكلما انخفض احتمال كشف عملية التهرب تزيد عمليات التهرب الضريبي و التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي.

2.1. اللوائح و الإجراءات الحكومية:

يرى "Vito Tanzi" أنه في ظل اقتصاد سوقي حسن السير أي دون وجود ضوابط حكومية على الأسواق فإنه لن تتواجد أنشطة سرية، لأن تلك الأنشطة تنشط مع زيادة الضوابط الحكومية و ارتفاع مستوى الضرائب[2].

و نجد أن اللوائح و الإجراءات الحكومية كلما زادت زادت معها دوافع بعض الأفراد للالتفاف حول تلك اللوائح، و بالتالي تنشأ أنشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما من الاقتصاد غير الرسمي، و يمكن أن تؤدي هذه اللوائح إلى زيادة في تكلفة العمالة التي تتحملها

1- عاطف وليد اندوراوس، مرجع سابق،ص36-43.

2- عاطف وليد اندورواس،المرجع نفسه ،ص 36-43.

المؤسسات العاملة في أنشطة رسمية، و بالتالي تقوم بنقل عبء التكاليف الإضافية إلى العاملين بها، و بالتالي فهي تدفعهم إلى الانتقال إلى الاقتصاد غير الرسمي[1].

و توضح العديد من الدراسات أن الدول التي تكثر فيها اللوائح و الإجراءات المنظمة للشؤون الاقتصادية تؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي بها.

3.1. ارتفاع مساهمة الأفراد في الضمان و التأمينات الاجتماعية و معاشات التقاعد:

و هذا ما يدفع بالأفراد إلى البحث عن وظائف أخرى غير رسمية.

4.1. الفساد الإداري:

يظهر الفساد الإداري في الانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية و المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء أدائه لمهام وظيفته، و استغلاله للوظائف العامة في سبيل الحصول على الرشاوي و تتعدد صور الفساد الإداري، و لكن في ظل وجودها تؤدي إلى تحقيق الموظفين العموميين لدخول ضخمة غير مشروعة[2].

5.1. الفقر و النمو الديمغرافي:

هناك أسباب اجتماعية ساهمت بشكل من الأشكال إلى ظهور الاقتصاد الغير رسمي، و تختلف من دولة إلى أخرى منها:

1.5.1. الفقر:

هناك علاقة وطيدة و قوية تربط بين الفقر و الاقتصاد الغير رسمي حيث كلما زادت حدة الفقر كلما زاد حجم الاقتصاد الغير رسمي.

2.5.1. النمو الديمغرافي:

إن نمو القطاع غير الرسمي مرتبط بالفائض في اليد العاملة التي لم يستوعبها سوق العمل، كما أن ظاهرة النزوح الريفي المتزايد في المدن تؤدي إلى زيادة عدد الباحثين عن العمل في القطاع الرسمي لتحسين ظروفهم و عادة ما يلجؤون إلى القطاع الغير رسمي لعدم توفر مناصب شغل أو لعدم توفر المؤهلات الملائمة لديهم للوظائف المتوفرة في المدن.

و منه كل هذه العوامل التي سبق ذكرها منها ما هو اقتصادي و إداري و اجتماعي ساهمت بشكل كبير في ظهور الاقتصاد الغير رسمي و زيادة حجمه.

1- عاطف وليد اندرواس، مرجع سابق، ص 34.

2- المرجع نفسه، ص 78.

2. أنواع أنشطة الاقتصاد الغير رسمي:

إن الاقتصاد الغير رسمي يكاد يغطي كل مجالات النشاط الإنتاجي، خاصة في الدول النامية، وهذه الأنشطة تنقسم إلى قسمين:[1]

1.2/ الأنشطة المشروعة:

هي أنشطة مشروعة مسجلة إداريا لا تخالف قوانين الدولة و لكنها غير معلنة، حيث أن أصحابها لا يصرحون بالمداخيل التي يحصلون عليها و ذلك تجنبا للعبء الضريبي، و يشمل هذا النوع:

1.1.2. الأنشطة المنزلية:

يمثل الإنتاج المنزلي مجموع النشاطات غير السوقية، و التي تقوم بها غالبا ربات البيوت، و تعتبر هذه الأنشطة من أقدم وسائل الإنتاج، و غالبا ما تكون استمرارا لبعض الأعمال الحرفية التقليدية التي كان يقوم بها الآباء و الأجداد.

2.1.2. الباعة المتجولون:

هم الأشخاص الذين يمارسون نشاطات شرعية غير مصرح بها، و يتمثلون في تلك الفئات التي تتجول في الشوارع و يبيعون منتجاتهم، و تدر عليهم هذه النشاطات مداخيل لا تحسب ضمن الدخل الوطني.

3.1.2. المؤسسات الصغيرة:

هي وحدة لإنتاج السلع و الخدمات التجارية المشروعة، و لكنها تمتاز بصغر حجمها، كما أنها تستعمل النقود في إبرام معاملاتها و بالتالي يسهل عليها التهرب الضريبي.

و تتميز منتجاتها برداءة النوعية، و خالية من معايير الإنتاج و الأمن، أما سعرها فهو تنافسي في السوق.

2.2. الأنشطة الغير مشروعة:

وهي كل النشاطات الغير مسجلة إداريا، و غير قانونية، و تكون مخالفة للقوانين ، و تمارس بشكل خفي و بعيدا عن رقابة الدولة، وينتج عنها مداخيل كبيرة غالبا ما يتم إيداعها داخل

1- إبراهيم تومي و آخرون(2004): العولمة و الاقتصاد الغير رسمي، دار الهدى، الجزائر،ص101.2.

البنوك على أنها من مصادر مشروعة و التي تعرف بعمليات تبييض الأموال و تضمن هذه الأنشطة [1]:

1.2.2 . أنشطة الجريمة

و تشتمل كل عمليات انتاج وتهريب وتوزيع المخدرات، والسلع غير المشروعة كالخمور و الأسلحة .

2.2.2. أنشطة مخالفة للوائح الحكومية :

و التي ينتج عنها انتاج سلع وخدمات مشروعة مثل:

- ✓ تهريب السلع المشروعة والتي يمنع استيرادها ، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية معينة كحماية المنتوج المحلي وترشيد استخدام الموارد النادرة للصرف الأجنبي.
- ✓ أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي.

ويمكن تلخيص أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الشكل رقم (3-1).

الشكل رقم (3-1) : أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

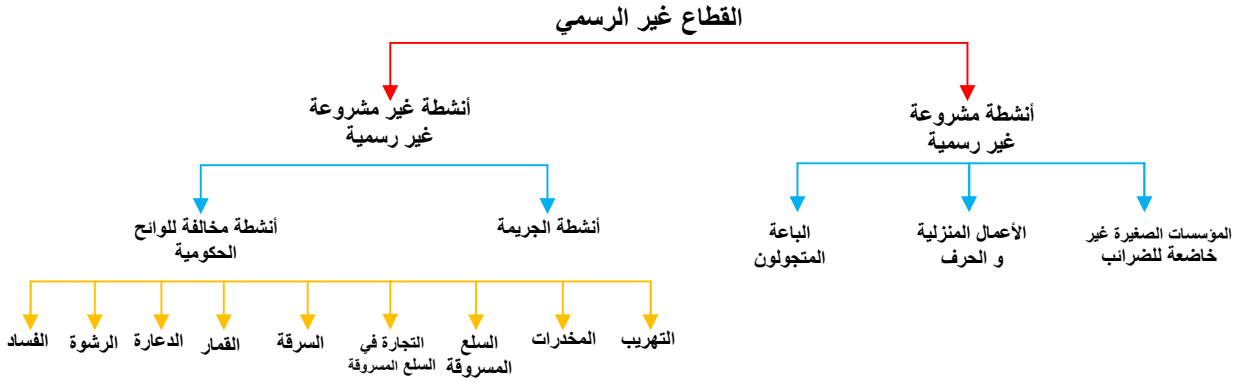

المصدر: ابراهيم توهامي وآخرون، مرجع سابق ، ص 101.

أن المتعاملين في الأسواق الموازية يلجؤون في بداية الأمر إليها بغرض الحصول على دخول تؤمن لهم معيشتهم، و مع استمرار تدفق الدخول و زيادتها يتدرجون في ممارسة أنشطة كما هي موضحة في الشكل السابق حتى يصلون إلى قمة الهرم، أين يصبح هذا الاقتصاد غير

1 عاطف وليم اندرواس، مرجع سابق،ص79.

الرسمي يشكل خطورة على الاقتصاد الرسمي، و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (2-3).

الشكل رقم (2-3) :التدرج السلمي لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي

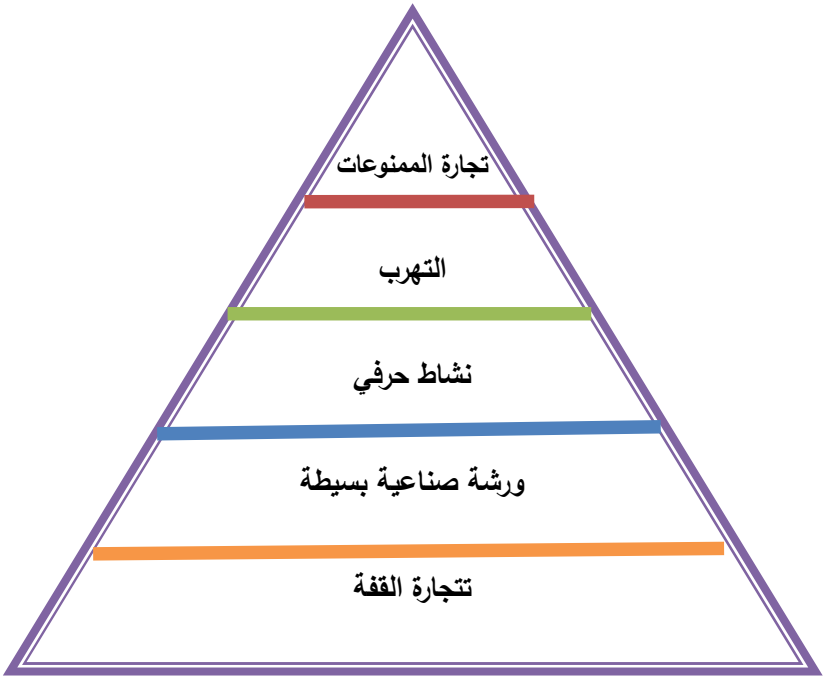

المصدر : عزوزي علي ، بوزيان عبد الباسط، ورقة في اطار الملتقى الوطني حول الاقتصاد الموازي ، المركز الجامعي سعيدة ،2007، ص9.

3. المصطلحات الأخرى للاقتصاد غير الرسمي:

هناك مصطلحات أخرى تطلق على هذا الاقتصاد تتعدد بتعدد المعيار الذي ينظر إليه به، و يمكن توضيحها في الجدول رقم (3-1).

الجدول رقم (3-1): مصطلحات الأخرى للاقتصاد غير الرسمي

معيار النفي	معيار : مكانته	معيار الوجهة القانونية
غير رسمي غير مهيكل غير خاضع لقواعد المحاسبة غير مصرح به	نفقي موازي أسود تطفلي مبهم مختفي مخزن	غير شرعي غير قانوني مغشوش سري

المصدر : عزوزي علي ، بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق ، ص 3.

المبحث الثاني: طرق قياس الاقتصاد غير الرسمي

يتفق العديد من الاقتصاديين على أنه من الصعوبة تقدير حجم الاقتصاد الغير رسمي لأنه بطبيعته اقتصاد خفي، ولكن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقدير حجمه.

و تم تحديد مجموعة من المناهج، و التي تتميز بالتعدد و التنوع و ما يميز هذه المناهج هو كونها مقاربات أكثر من كونها قواعد مضبوطة و متفق عليها.

و كل مقاربة تعتمد على طبيعة المعلومات الإحصائية المتوفرة، نوعيتها و زاوية تحديد الظاهرة المدروسة و في هذا المبحث سنحاول التعرض لهذه المناهج المختلفة، و التي تم تصنيفها إلى مجموعتين:

- المجموعة الأولى تسمى بالأساليب المباشرة.
- المجموعة الثانية تسمى بالأساليب الغير مباشرة.

المطلب الأول: المقاربات المباشرة.

تعتبر هذه المقاربات مقاربات ميدانية تهدف إلى قياس حجم الاقتصاد الغير رسمي في حد ذاته، و ليس من خلال الآثار التي يخلفها.

و بالتالي فهي تقوم على أساس التقرب من العاملين في القطاع الغير رسمي لجمع المعلومات، و يمكن أن تتم هذه المقاربات بطريقتين:

1.المقاربة عن طريق الاستجواب:

تقوم هذه الطريقة على أساس التحقيقات الميدانية المتخصصة ، و التي تجرى على عينات من الميدان تكون معبرة ، و تمس كل العائلات و المؤسسات باعتبار أنها تتحكم في كل من عمليات الإنتاج، الاستهلاك، الادخار....إلخ.

وبذلك يكون تعميم النتائج المتحصل عليها قد يؤدي إلى تقديم حجم الاقتصاد الغير رسمي.

هذه الطريقة تستلزم دقة المعلومات المتحصل عليها، و لذلك فلابد من اعتماد الدقة في إعداد الاستجوابات بالشكل الذي يحقق الدقة و النوعية.

و سر الأداء النموذجي من أهم الطرق المستخدمة في هذا المجال ، و تقوم عن طريق الاستجواب على نوعين من التحقيقات[1]:

1.1. التحقيقات المختلطة :

عبارة عن تحقيق حول العائلات و المؤسسات يتم على مرحلتين:

- ✓ المرحلة الأولى: يعتمد على إجراء تحقيق حول العائلات، و يهدف إلى معرفة مؤسسات القطاع الغير رسمي و أصحابها.
- ✓ المرحلة الثانية: تقوم على أساس اختيار عينة من مالكي المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي، و عرض استجواب عليهم الهدف منه التعرف على خصائص هاته المؤسسات.

2.1.التحقيقات ذو ثلاثة مراحل :

هذا النوع من التحقيقات يمر بثلاثة مراحل في جمع المعلومات:

- ✓ المرحلة الأولى: يتمثل في تحقيق يتم على مستوى العائلات، يهدف إلى تحديد و معرفة عرض العمل و قدرة إدماج الأشخاص في سوق العمل ...إلخ، كما يهدف إلى تحديد المسؤولين عن وحدات الإنتاج غير الرسمية.
- ✓ المرحلة الثانية: يهدف هذا التحقيق إلى تحديد مكونات النشاط الاقتصادي لوحدات الإنتاج غير الرسمية عن طريق إجراء تحقيق على مستوى الأعوان بهذا القطاع، كما يهدف إلى تحديد سلوكات العاملين به.

1-تقرير المجلس الاقتصادي و الإجتماعي، القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق ،ص 31-32.

- ✓ المرحلة الثالثة: يهدف التحقيق إلى تحليل استهلاك العائلات مع التركيز على تحديد مصدر الطلب الموجه إلى القطاع غير الرسمي، و يتم ذلك وفق طريقتين:
  - تحديد حجم النفقات لمختلف فئات العائلات بحسب المنتوج.
  - تحديد حجم كل من الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد غير الرسمي في النفقات المحققة من طرف العائلات.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هذه المقاربة تسمح بالحصول على معلومة معتبرة حول الاقتصاد غير الرسمي، و لكن ما يعاب عليها هو أنها قد تحمل بعض الأخطاء في تقدير حجم هذا القطاع، و يرجع السبب في ذلك إلى قيم بعض المستوجبين بإخفاء الحقيقة.
و لتجنب الوقوع في هذه الأخطاء، يجب أن يكون الاستجواب و الأسئلة التي يتضمنها معد بطريقة ناجحة.

2. المقاربة عن طريق رقابة مصالح الضرائب

تعتمد هذه الطريقة على المداخيل المصرح بها لدى مصالح الضرائب لقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، و تعمم النتائج المتحصل عليها على كل الفئة الخاضعة للضريبة. [1]
تهدف هذه المقاربة إلى قياس التهرب الضريبي و بالتالي استنتاج حجم الاقتصاد الغير رسمي و يتم ذلك عن طريق تدقيق الحسابات الضريبية من خلال تحليل التناقضات الموجودة بين الدخل المصرح به للسلطات الضريبية و الدخل الحقيقي، وحتى يتم كشف التهرب تختار السلطات الضريبية عينة من الأشخاص و تجبرهم على الإقرار بدخولهم الخاضعة للضريبة ومن خلال الفحص الدقيق و المراجعة يتم التوصل إلى نسبة التهرب الضريبي و بالتالي يمكن تقدير حجم الاقتصاد الغير رسمي.
وقد قدم هذا المنهج نتائجا تكاد تكون دقيقة لكمية الدخول التي يتم إخفاؤها من قبل أصحاب الدخول.

1 – Dennis Ducke , Ibid, p 16.

المطلب الثاني: المقاربات غير المباشرة

تعتمد هذه المقاربات في قياس الاقتصاد الغير رسمي على محاولة اكتشاف الآثار التي تترتب على وجود مثل هذا الاقتصاد ، وتسمى هذه المقاربات بمناهج المؤشرات، لأنها تستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد غير الرسمي وهي:

1. مدخل الفروق بين الدخل و الإنفاق:

يسمى بأسلوب الفروق المكشوفة بين إنفاق القطاع العائلي و دخله، فالأفراد الذين يقل دخلهم المعلن عن إنفاقهم ربما يخفون جانبا من دخلهم و الذي قد يرجع إلى دخول مكتبة من الاقتصاد الغير رسمي، إلا أن هذه الدخول المخفاة سوق تتحول إلى إنفاق عاجلا أو آجلا.

وبالتالي هذا الأسلوب يعتمد على أساس أن معاملات الاقتصاد غير الرسمي لن تظهر في صورة دخل و لكنها ستظهر في صورة إنفاق، و بالتالي فإن الفروق بين الدخول المسجلة و الإنفاق تعطي معلومات حول حجم الاقتصاد الغير رسمي بالإضافة إلى التغيرات السنوية في حجم هذه الفروق تشير إلى الاتجاه العام للاقتصاد الغير رسمي.

ووفق هذا المدخل يمكن تقديم حجم الظاهرة المدروسة بأسلوبين:

1.1. أسلوب المقارنة بين الدخل و الإنفاق على المستوى الكلي:

وفق هذا الأسلوب يتم تحديد حجم الاقتصاد الغير رسمي من خلال مقارنة تقديرات الحسابات القومية للدخل مع تقديرات الدخل التي تتم اعتمادا على الإيرادات الضريبية، أما الفروق فلا بد أن تمثل تقديرا للدخل غير معلن عنه للسلطات الضريبية.[1]

و لقد أجريت عدة دراسات في العديد من الدول في هذا المجال مثل الدراسة التي قام بها " Park " عن الولايات المتحدة في محاولة لقياس الفروق الغير مبررة بين تقدير الدخل الشخصي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي و تلك الخاصة بالتقديرات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية بواسطة إدارة الضرائب و بإجراء بعض التعديلات لتجنب أثر الفروق في التغطية الإحصائية لبيانات الحسابات القومية و بيانات الضرائب توصل إلى أنه في سنة 1977 كانت التقديرات – المعدلة– لبيانات الدخل الكلي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي تتعدى تلك الخاصة بالإدارة الضريبية بأكثر من 82 مليار دولار أي 4 % من الناتج المحسوب، أما بالنسبة للسنوات السابقة فقد توصل إلى نسبة 5.5% سنة 1968 و 9.4 %

1 نسرين عبد الحميد نبيه(2008)، الاقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية،ص 57-58.

سنة 1948، ويعني ذلك أنه إذا اعتبر ذلك انعكاسا للاقتصاد الغير رسمي فإن تقديرات " Park " تشير إلى أن حجم هذا القطاع قد انخفض في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى.[1]

و يمكن إيضاح هذه الفروق على المستوى الجزئي، و ذلك من خلال تقدير الفروق المغطاة بين الدخل و الإنفاق للقطاع العائلي، و في هذا المجال قد تمت بعض الدراسات و أشار كل من " Frey et Pommerohne " إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى المنتمين إلى القطاع العائلي الخاص في المملكة المتحدة ، و على رأسهم الأفراد الذين يعملون لحسابهم ، لم يعلنوا عن 2,1 مليار جنيه إسترليني من دخولهم في إجاباتهم عن مسح المستهلك و هو ما يمثل 2 % من الدخل القومي.

و لكن لابد من الإشارة إلى ضرورة أخذ الحذر عند تناول هذا المدخل، فمن الممكن أن تكون زيادة الإنفاق عن الدخل ترجع إلى الادخار السلبي، أو ظروف طارئة أو بسبب العوامل المرتبطة بظروف الحيات أو احتمال لجوء الأفراد إلى إجابات زائفة.[2]

2. مدخل المراجعات الضريبية:

يعتمد هذا الأسلوب على الجهود التي تبذلها الإدارة الضريبية للكشف عن الدخول التي لا يتم الإفصاح عنها، و يتم ذلك من خلال المراجعة الضريبية المكثفة لعينة من الممولين الذين قدموا إقراراتهم الضريبية للتأكد من مدى صحتها.

و يقوم الأسلوب على اختيار عينة عشوائية من دافعي الضرائب، ثم إخضاع أعمالهم للفحص الدقيق و المراجعة كمحاولة لاكتشاف نسبة التهرب الضريبي ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الوطني.

و ما يعاب على هذا الأسلوب أنه يعاني من عيوب منها العيوب المصاحبة لعملية المعاينة بصفة عامة، كما أن بعض أشكال الدخل يصعب قياسها أو اكتشافها، كأنشطة التهريب السلعي و تهريب المخدرات و غيرها، و بذلك فإن هذا المدخل لا يسمح بتقدير الحجم الكامل للدخول المخفاة بالنسبة لبعض القطاعات أو المجموعات التي ترتفع بينها درجة التهرب الضريبي، كما

1 نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص 58.

2 المرجع نفسه،ص60.

يمكن أن تكون تقديرات الاقتصاد الغير رسمي تتأثر بسهولة بالتغيرات التي تحدث في أساليب كشف التهرب الضريبي، هيكل الضريبة و كذا التشريعات الضريبية.

3. مدخل سوق العمل:

يقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات التي تم على مشاركة قوة العمل، و التي تكشف عن أن كثيرا من الذين يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما ينشر بواسطة الإحصاءات الرسمية.

و من خلال مقارنة معدلات المشاركة في بداية الفترة قبل انخفاض معدلات المساهمة و فترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل غير المنظمة.

و لقد تم استخدام هذا الأسلوب بصفة أساسية بالنسبة لإيطاليا، فعلى سبيل المثال فإن معهد "DOXA-ISFOL " قدر معدلات المساهمة الفعلية لقوى العمل في إيطاليا سنة 1975 بـ 39.5 % أي حوالي 4 % أعلى من المعدل الرسمي و الذي يساوي 35.5 % ومعنى هذه الأرقام، أن حوالي 10 % من القوة العمل تعمل في الاقتصاد غير الرسمي لايطاليا سنة 1975.

أما معهد " ISTAT " الايطالي قدر تلك النسبة بـ 13 % بينما قدرها معهد" CRES " بحوالي 25% و ذلك أخذا في الاعتبار الأفراد الذين يمارسون أكثر من عمل، و هو ما يعني أن حجم الاقتصاد غير الرسمي وفقا لهذا التقدير يتراوح بين 25% إلى 33% .

إن اشتقاق حجم الاقتصاد غير الرسمي من هذه التقديرات يعتمد على مدى صحة الفروض الموضوعة حول إنتاجية العامل في كل من القطاعين الرسمي و غير الرسمي، وهو ما قد يؤدي إلى تقديرات مرتفعة لحجم الاقتصاد غير الرسمي إذا ما افترضنا أن الإنتاجية في الاقتصاديين واحدة.[1]

4.المداخل النقدية:

يعتبر هذا المدخل من أكثر المداخل التي استخدمت في قياس الاقتصاد غير الرسمي، و يقوم على افتراض أن المعاملات في الاقتصاد غير الرسمي تتم أساسا باستخدام النقود السائلة، و ذلك كمحاولة من طرف المتعاملين لإخفاء معاملاتهم، و التي يمكن أن يتم اكتشافها إذا تمت بوسائل مثل الشيكات.

1 نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق،ص 62-63.

و بالتالي كبر الاقتصاد غير الرسمي لابد و أن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة، و لذلك لابد من إجراء العديد من الدراسات على الطلب على النقود، و لذلك لابد أن تتم الإجابة على التساؤل التالي: " ما هي كمية النقود التي يمكن تداولها في الاقتصاد إذا لم يكن هناك اقتصادا تحتيا ؟ "

فإذا ما تم التوصل إلى ذلك فإن الفرق بين الطلب على النقود في الاقتصاد ككل و الطلب على النقود اللازم لتمويل المعاملات التي يمكن أن تتم في ظل غياب الاقتصاد غير الرسمي يمثل كمية النقود اللازمة لتمويل معاملات الاقتصاد غير الرسمي.

و توضيح أكثر يمكن تحديد الأساليب النقدية في[1]:

1.4.أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب:

يعتبر"Gutmann" أول من استخدم هذا الأسلوب في الولايات المتحدة الأمريكية و يعتمد على افتراض أن معاملات الاقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود و الآخر بالحسابات الجارية، و النسبة بين هذين المكونين ثابتة.

أما معاملات الاقتصاد غير الرسمي فتمول باستخدام النقود السائلة، و بالتالي فإن التغيرات الحادثة في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد غير الرسمي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تطرأ على معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ، و لقد افترضGutmann في دراسته ما يلي:

- أن الفترة من 1937-1941 لم يكن يوجد خلالها اقتصاد غير رسمي في الولايات المتحدة ومن تم اتخذها كفترة أساس، واعتبر أن النسبة المحددة تساوي 21.7 % و اعتبر أن هذا المعدل هو المعدل الطبيعي.
- أن معدل النقود إلى الودائع تحت الطلب ثابت، و بالتالي أي زيادة فيه تعكس زيادة في الطلب على النقود السائلة لتمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي.
- إن سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي واحدة.

1 نسرين عبد الحميد نبيه،المرجع نفسه،ص 64-65.

واعتمادا على هذه الفروض، استطاع "Gutmann" تحويل الزيادة في النقود السائلة.

$$\text{الفرق بين } \frac{\text{معدل النقود السائلة}}{\text{ودائع تحت الطلب}} \text{ فترة الأساس و } \frac{\text{معدل النقود السائلة}}{\text{ودائع تحت الطلب}} \text{ فترة المقارنة}$$

إلى معاملات من خلال استخدام سرعة التداول للنقود المقدرة في الاقتصاد الرسمي لتقدير حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي، و لقد توصل إلى أن حجم هذا الأخير يمثل 10% على الأقل من الناتج الوطني في الولايات المتحدة سنة 1976.

إلا أن هذا الأسلوب تعرض لمجموعة من الانتقادات:[1]

- افتراض سرعة تداول النقود واحدة في الاقتصادين الرسمي و غير الرسمي، صحيحة دائما ، حيث يشير "Greénfield " 1993 أن هناك احتمال أن تكون تلك السرعة في الاقتصاد غير الرسمي أقل.
- إن اختيار لفترة الأساس أين لا يوجد اقتصاد غير خفي ، لم يكن موفقا، إذ أن ذلك يخالف ما يمكن أن يتوقعه الفرد عن فترات الحرب، أين تنتشر عمليات الرقابة على الأسعار و ارتفاع مستويات الضريبة ومن تم الأسواق السوداء.
- يرى البعض أن الزيادة في النقود السائلة قد يرجع أساسا إلى التغيرات في الدخل و الاستهلاك و معدلات الفائدة و ليس إلى الاقتصاد غير الرسمي.
- إن افتراض أن كافة النقود المصدرة يتم استخدامها في التداول قد يتنافى مع الواقع، إذ أن جانبا منها قد تتعرض للضياع أو التلف أو الاحتفاظ بها صورة تذكارية ....الخ.
- يرى" Tanzi " أن متوسط نصيب الفرد من النقود السائلة قد يكون متزايدا من الناحية الاسمية بصورة سريعة، أما الزيادة الحقيقية بالأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الأسعار، تصبح هذه الزيادة متواضعة.

1 نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص 66-69.

- افتراض أن النقود السائلة هي الوسيلة المستخدمة لتمويلات معاملات الاقتصاد غير الرسمي، و لكن لا يوجد ما يمنع من استخدام أساليب أخرى، و هذا ما دفع بآخرين مثل" Fige " من استخدام أسلوب المبادلات.

2.4. أسلوب المبادلات:

تم اعتماد هذه الطريقة في قياس الاقتصاد غير الرسمي من طرف " feige " 1979 و الذي استخدمه في دراسة له في الولايات المتحدة الأمريكية.

و يعتمد هذا الأسلوب على افتراض أن كل المبادلات التي تتم سواء في الاقتصاد الرسمي أو غير الرسمي لابد أن تتم باستخدام النقود (لا مجال للمقايضة في الاقتصاد غير الرسمي)، و العلاقة بين النقود و المبادلات علاقة ثابتة، و بما أنه من الممكن قياس الحجم الكلي للنقود، و بالتالي يمكن اشتقاق حجم الناتج القومي الإجمالي باستخدام الأساليب النقدية ثم خصم حجم الناتج الوطني الإجمالي للاقتصاد غير الرسمي من هذا الإجمالي لنحصل على قيمته.

وهذا الأسلوب مشتق من معادلة فيشر لكمية النقود، و التي تكتب: [1]

$$MV = PT$$

حيث أن :

M : الرصيد النقدي.

V : سرعة تداول النقود .

P : المستوى العام الأسعار .

T : حجم المعاملات .

- إذا كانت V,M معلومتين فيعني ذلك أنه يمكن حساب PT أي القيمة النقدية للمعاملات حيث إذا كانت نسبة PT إلى القيمة الاسمية لناتج القومي الإجمالي معروفة، و بافتراض أن هذه النسبة ثابتة، فإنه يمكن حساب الناتج القومي الإجمالي في أي سنة و في ظل عدم وجود الاقتصاد غير الرسمي، فإن القيمة الاسمية للناتج التي يتم حسابها تساوي القيمة الاسمية للناتج التي تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات الوطنية.

Shneider and Enste, Shadow Economies (2000) : Size, Causes and Conséquences, Journal of Economic Literature, vol (xxx) march, p93.

و افترض feige أن سنة الأساس هي السنة التي يوجد فيها الاقتصاد غير الرسمي كما اعتبر أن (PT/القيمة الاسمية للناتج الوطني الإجمالي) تعتبر طبيعية في هذه السنة حوالي 10.3%.
و في سنة 1980 قام Fige بتطبيق نفس الطريقة على الولايات المتحدة الأمريكية، مع إجراء أربعة تعديلات:

- تحويل سنة الأساس إلى سنة 1964.
- أخذ الاقتصاد الخفي أنه يمثل 5% من الناتج الوطني الإجمالي في هذه السنة.
- افتراض ثلثين من المعاملات تتم نقدا، أما ما تبقى يتم باستخدام (الشيكات و بطاقات ائتمانية).
- الدخل المولد من كل دولار في الاقتصاد غير الرسمي يزيد بـــ 10% عن الدخل المتولد لكل دولار في الاقتصاد الرسمي.

وباستخدام الافتراضات المطروحة توصل إلى حجم الاقتصاد غير الرسمي يساوي 28% من الناتج الوطني الإجمالي سنة 1979. هذه النتائج تتطابق مع النتائج التي توصل إليها مسبقا.
ما يعاب على هذا الأسلوب ، هو أنه يعتبر سرعة دوران النقود في الاقتصاديين الرسمي و غير الرسمي واحدة، و لكن إذا تغيرت هذه السرعة في الاقتصاد غير الرسمي سينتج عن ذلك تقديرا مختلفا لهذا الأخير.

3.4.طريقة الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة:

يقوم هذا الأسلوب على افتراض أنه عند زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي فإنه تزيد الحاجة إلى النقود السائلة، و بالتالي نسبة الأوراق ذات الفئات النقدية المرتفعة لتسهيل تسوية المعاملات فيه.
و يعتمد هذا الأسلوب على اشتقاق حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال نسبة الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة إلى باقي الفئات.
و لقد تعرض هذا الأسلوب للنقد، من حيث أن الزيادة في حجم الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة قد يعود إلى أسباب أخرى كالتضخم مما يجعل عملية إجراء المعاملات باستخدام الوحدات النقدية صغيرة القيمة مشكلة بالنسبة للمتعاملين.

بالإضافة إلى الزيادة التي تحدث في الأجور و الادخار تؤدي إلى الحاجة إلى وحدات نقدية ذات فئات أكبر.

إن الطرق الثلاثة المستخدمة في قياس الاقتصاد غير الرسمي من خلال المدخل النقدي يشوبها النقص، و هو أن التغيرات في المعدلات النقدية يكون سببها هو التغير في الاقتصاد غير الرسمي، و لكن نجد أن هذه المعدلات تتأثر بمجموعة من العوامل:

- الأسعار النسبية.
- الدخل.
- التغيرات في الترتيبات المؤسسية.
- التغيرات في الأذواق المرتبطة باستخدام النقود السائلة أو باقي الأشكال الأخرى.

4.4 .أسلوب Tanzi:

حاول tanzi تقدير الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقدير حجم الطلب على النقود، و لقد اعتمد على مجموعة من الفروض فإذا كانت المعاملات تتم باستعمال النقود السائلة فقط في الاقتصاد غير الرسمي فإن:

- ✓ الاقتصاد غير الرسمي ينشأ بسبب الرغبة في التهرب الضريبي.
- ✓ تغيير معدل الضريبة لابد أن يعطي تقديرا لكمية النقود السائلة المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد.
- ✓ يمكن استخدام هذا المعدل في تقدير حجم الناتج القومي الإجمالي في الاقتصاد غير الرسمي بافتراض تساوي سرعات دورات النقود في كل من الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي.

قام tanzi بفحص العلاقة بين الطلب على النقود السائلة و مستوى الضرائب، و ذلك من خلال استخدام نسبة النقود السائلة إلى عرض النقود، وافتراض أن هذا المعدل يتأثر بمجموعتين من العوامل:[1]

1 نسرين نبيه، مرجع سابق، ص75-78.

1.4.4.العوامل القانونية :

حصرها في استخدام البطاقات الائتمانية، متوسط الإنفاق على الانتقال للفرد، درجة التحضر، درجة انتشار فروع البنوك التجارية، و قد استخدم متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي كمقرب لهذه العوامل.

يفترض أنه مع زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل فسيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود.

ثم قام باستخدام معدل الأجور و المرتبات إلى الدخل الشخصي كمقرب لمكونات الدخل، أين افترض أنه كلما زاد هذا المعدل زاد معدل النقود السائلة إلى إجمالي الطلب على النقود.

2.4.4.العوامل غير القانونية :

أشار tanzi أنه مع صحة فكرة عدم وجود الضرائب، فإن نسبة النقود السائلة يمكن أن تتأثر بالأنشطة الإجرامية كالأنشطة المرتبطة بالقمار، التهريب السلعي، المخدرات و غيرها، و التي تستخدم النقود السائلة، و بالتالي أي زيادة لهذه الأنشطة ينتج عنه زيادة نسبة النقود السائلة.[1]

كما أن البيانات المرتبطة بهذه المتغيرات غير متوفرة، فقد استخدم tanzi قياس أثر التهرب الضريبي على معدل النقود السائلة.

و حصر tanzi العوامل المؤثرة في التهرب الضريبي في:

- الشعور بعدالة القوانين الضريبية.
- مدى رضى دافعي الضرائب عن الحكومة.
- الخصائص الدينية و الثقافية الأساسية لدافعي الضرائب.
- مدى صرامة العقوبات المطبقة على المتهربين من الضرائب المقبوض عليهم.
- العائد النقدي لدافعي الضرائب، و الناتج عن عدم دفع الضريبة.

فاقتصر تحليلtanzi على تحليل أثر العائد النقدي الذي ينتج من وراء عدم دفع الضريبة بسبب عدم توفر المعلومات عن العوامل الأخرى ، و استخدم مستوى العبء الضريبي القانوني كمقرب لهذا المتغير، فعند انخفاض العبء الضريبي فإن العائد النقدي من التهرب الضريبي يصبح ضعيفا و العكس صحيح.

1 نسرين نبيه، مرجع سابق، ص76-77.

و في محاولة لقياس درجة حساسية الطلب على النقود لمستوى الضرائب، قام tanzi بحساب كمية النقود السائلة التي لا يحتفظ بها لأجل تمويل معاملات الاقتصاد غير الرسمي و استخدمها في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي و مستوى التهرب الضريبي.

و لقد توصل إلى تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الولايات المتحدة الأمريكية باستعمال هذا الأسلوب، حيث وجد أنه يمثل 3,4% – 5,1% من الناتج الوطني الإجمالي أخذا في الاعتبار الزيادة التي حدثت خلال فترة القياس.

و كتقييم لهذا الأسلوب، رأى بعض الاقتصاديون أن العلاقة بين التهرب الضريبي و الطلب على النقود ليست مباشرة بالشكل الذي جاء به تحليل tanzi، لأنه قد يحدث اتفاق بين أصحاب الأعمال و المستخدمين على عدم دفع الضريبة، أو اتفاق بين الموردين و عملائهم على عدم تسجيل المعاملات بهدف عدم دفع الضرائب المستحقة حتى يستفيد الطرفين.

بالاضافة إلى المقاربة النقدية في قياس الاقتصاد غير الرسمي، هناك المقاربة المادية.

5. المقاربة المادية:

يعتبر صاحب هذه المقاربة كل من" Kaliberda et Kanfimann "سنة 1996 ، و التي تعتمد على استهلاك الطاقة كمؤشر فيزيائي أمثل لقياس النشاط الاقتصادي حيث أن العلاقة بينهما هي علاقة طردية و تناسبية.

فيمكن حساب حجم الاقتصاد غير الرسمي بالاعتماد على حجم الكهرباء المستهلكة، حيث إذا قمنا بحساب حجم الكهرباء المستهلكة من طرف النشاطات الرسمية المسجلة محاسبيا، و إنقاص قيمتها من حجم الكهرباء المستهلك فعلا، فانه يتم الحصول على حجم الكهرباء المستهلكة من طرف الأنشطة غير الرسمية، و بالتالي تعتبر مؤشرا لقياس الاقتصاد غير الرسمي.

تعرض هذا الأسلوب للانتقاد، وأهمها:

- لا تحتاج كل الأنشطة غير الرسمية للعمل بالطاقة الكهربائية، حيث أنها تعمل بطاقات أخرى كالغاز و البترول و الفحم.

- افتراض وجود علاقة ثابتة و طردية بين الكهرباء المستهلكة و الإنتاج لا يكون صحيحا دائما، كالإنتاج الزراعي أين العلاقة بين الإنتاج الفلاحي و استهلاك الكهرباء لا تكون ثابتة لأن الإنتاج يتأثر بالعوامل الطبيعية[1].

المطلب الثالث: نموذج MiMiC

بالإضافة إلى الأساليب السابقة التي استخدمت في قياس الاقتصاد غير الرسمي، هناك نموذج قياسي قدم كأسلوب قياس هذه الظاهرة بالأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المتغيرات المؤثرة فيه، و ليس متغير واحد.

- نموذج MiMiC:

يعتبر من أكثر الأساليب شمولا في قياس الاقتصاد غير الرسمي، و يعرف بنموذج المؤشرات المتعددة، أو نموذج المتغيرات غير القابلة للقياس المرتبطة بمتغيرات قابلة للقياس.

و يعود الفضل لعالم الاقتصاد القياسي الشهير" A.zellner " 1970 و الذي أدخله كنموذج يطبق في حل العديد من المشكلات، و يمكن استخدام هذا النموذج في تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي كدالة للمتغيرات المشاهدة و تتمثل في الأسباب التي تؤثر عليه كعبء الضريبي، العقوبة المتوقعة، التضخم، الدخل الحقيقي للأفراد و عبء القواعد التنظيمية الحكومية، و يعتبر نمو الاقتصاد غير الرسمي في النموذج كمتغير مستقل يؤثر على المؤشرات الاقتصادية كمتغيرات تابعة.

حسب هذا النموذج نجد أن الاقتصاد غير الرسمي له مجموعة من الأسباب و المؤشرات و بالتالي هذا النموذج يتكون من نوعين من المعادلات:

1. **معادلات هيكلية:** توضح العلاقة بين المتغير الكامن غير القابل للقياس و هو الاقتصاد غير الرسمي (H) و بين مجموعة من الأسباب التي يتأثر بها (xit).
2. **معادلات القياس:** و تربط بين المؤشرات (yit) و المتغير الكامن و هو الاقتصاد غير الرسمي أين يصبح متغير مستقل يؤثر في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية .

1 – Shneider and Enste ,ibid,p39.

المبحث الثالث : حجم الاقتصاد غير الرسمي في العالم و آثاره.

لم تعد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي محصورة في دولة محددة، أو قارة معينة، بل أصبح مشكلة ذات طابع و اهتمام دولي، حيث أصبحت تعاني منه جميع الدول في العالم، و أصبح يعرف انتشارا و نمو عبر الزمن، و هذا ما كشفت عنه الدراسات و أصبح من أهم المحاور الحديثة التي أصبحت تلقى اهتماما كثيرا في دراسات الباحثين و المنظمات الدولية، لأنه لم يعد مرتبطا فقط بالدول النامية.

و لكن نجد أن حدته تختلف من دولة إلى أخرى، و ينجم عن وجوده مجموعة من الآثار منها ما هو إيجابي و منها ما هو سلبي، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد حجم هذه الظاهرة في العالم و الآثار الناتجة عن وجوده، بالإضافة إلى السياسات المتبعة من الحكومات لمواجهة هذه الظاهرة.

المطلب الأول: حجم الاقتصاد غير الرسمي

حاول بعض الباحثون دراسة الاقتصاد غير الرسمي من خلال استعمال مناهج و أساليب معينة كمحاولة بتقدير حجم هذه الظاهرة، و ليس هناك طريقة مثلى، إذ أن كل طريقة هي مرهونة ببنائها و افتراضاتها و الإحصائيات المستعملة، و يرجع السبب في ذلك إلى تعقد هذه الظاهرة.

و يختلف حجم الاقتصاد غبر الرسمي من دولة إلى أخرى و يرجع ذلك إلى اختلاف درجة التقدم من بلد إلى آخر و إلى اختلاف تعريفه و بالتالي اختلاف مقاربات قياسه و تقديره، و تباين الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه.

و في دراسة قام بها الاقتصادي الشهير" F.shneider " على 145 دولة في العالم حاول من خلالها قياس الاقتصاد غير الرسمي باستعمال المنهج متعدد الأبعاد و طريقة الطلب على النقود، حيث قسم هذه الدول إلى سبع مجموعات، سنحاول عرض النتائج التي تم التوصل إليها خلال ثلاث فترات فيما يلي:

1. حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الإفريقية:

ضمن هذه المجموعة 37 دولة افريقية تم قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي فيها من طرف shneider و توصل إلى ما يلي:

الجدول رقم (3-2): حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الإفريقية.

المنطقة	البلد	2005	2006	2007
افريقيا	الجزائر	36.9	37.3	37.7
	المغرب	37.9	39.8	39.8
	مصر	35.4	36.1	37
	تونس	40	40.9	41.4
	جنوب افريقيا	30.4	30.9	31.7
	كينيا	36	37.7	39.4
	تشاد	51.6	51	50.5
	ج.افريقيا الوسطى	46.9	48.1	48.9
	بنين	49.8	50	50.4
	تنزانيا	61.3	61.9	63
	زمبابوي	56.8	56.6	56.8

Source : Shneider, Andreas Buebn(2010),Shadow Economies all over the World, New Estimates for 162 Countries from 1999-2007,World Bank, p19-30.

تتميز الدول الإفريقية بالارتفاع في حجم الاقتصاد غير الرسمي، و يتفاوت حجمه من دولة إلى أخرى.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) أن الدول أعلى نسب الاقتصاد غير الرسمي مسجلة في زمبابوي بـ 56.8%، و تنزانيا 63 % أما أقل نسبة فعرفتها جنوب إفريقيا و هي 31.7 %، كما نلاحظ أن حجم هذا الاقتصاد عرف تزايدا خلال الفترات الثلاث المدروسة، مما يؤكد أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر.

2. حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أمريكا اللاتينية:

أجريت هذه الدراسة على 21 دولة من دول أمريكا الوسطى و الجنوبية تعتبر دول أمريكا اللاتينية كما في الدول الإفريقية، حيث تعرف ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي بشكل قياسي، و يرجع الاقتصاديون السبب في ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تساهم في نمو هذه الظاهرة.

الجدول رقم (3-3): حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أمريكا اللاتينية

المنطقة	البلد	2005	2006	2007
امريكا اللاتينية	شيلي	20.7	20.9	21.1
	الأرجنتين	36.9	37.3	37.7
	المكسيك	30.3	31	31.3
	كولومبيا	42.3	43.4	45.1
	البرازيل	41.4	41.8	43
	البيرو	62.7	64.2	66.3
	جورجيا	69.5	71.1	72.5
	بوليفيا	69.9	71.3	70.7

Source : Shneider, Andreas Buebn(2010), Ibid, p19-30.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-3) أن أكبر نسبة الاقتصاد غير الرسمي عرفتها بوليفيا حيث تطور من 70.7 %في أما أقل نسبة فقد عرفتها الشيلي21.1 % ، و تطور الاقتصاد غير الرسمي عبر فترات الدراسة في كل بلدان أمريكا اللاتينية

3. حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الأسيوية:

أجريت هذه الدراسة على 28 دولة أسيوية، و عرفت الدول الأسيوية معدلات منخفضة للاقتصاد غير الرسمي، و يمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (3-4) .

الجدول رقم (3-4): حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول الأسيوية

المنطقة	البلد	2005	2006	2007
آسيا	الصين	13.7	14	14.3
	سانغافورة	13.5	13.8	14
	اندونوبيا	20.2	20.5	20.9
	الهند	24.5	25	25.6
	بنغلادش	36	36.7	37
	الفلبين	46.6	47.2	48.4
	كمبوديا	52.4	53.4	54.2
	تايلاند	56.4	56.9	57.2

Source : Shneider, Andreas Buebn(2010), Ibid, p19-30.

من خلال الجدول رقم (3-4) نلاحظ أن أعلى نسبة عرفتها تايلاند حيث بلغت 57.2% ثم تليها كمبوديا بـ 54.2% أما أقل نسبة كانت في سنغافورة و قدرت بـ 14%.

4. متوسط حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أوربا الشرقية

أجريت هذه الدراسة على 21 دولة، و تشمل مجموعة من الدول التي تخلت عن الاقتصاد الموجه و توجهت نحو اقتصاد السوق، و كانت معدلات الاقتصاد غير الرسمي فيها مرتفعة نتيجة التغيرات التي شهدتها عند انتقالها من النظام الاشتراكي نحو اقتصاد السوق، و بلغ حجم هذا الاقتصاد نسب متفاوتة موضحة في الجدول رقم (3-5).

الجدول رقم (3-5): حجم الاقتصاد غير الرسمي في دول أوربا الشرقية

المنطقة	البلد	2005	2006	2007
أوروبا الشرقية	كزخستان	46.7	47.7	48.2
	القوقيز	42.4	42.6	43.6
	روسيا الاتحادية	50.1	50.8	52
	بيلاروسيا	51.1	52.1	53
	أوكرانيا	57	57.5	58.1
	أذربيجان	64.7	67.7	69.6

Source : Shneider, Andreas Buebn(2010), Ibid, p19-30.

لقد سجلت أكبر نسبة أذربيجان 69.6 %، أما أقل نسبة عرفتها القوقيز بـ .43.6% ، كما عرف الاقتصاد غير الرسمي نمواً في هذه الدول، حيث تطور حجمه خلال فترات الدراسة في جميع الدول.

5. حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول(OCDE):

لقد عرفت هذه الدول أدنى مستويات للاقتصاد غير الرسمي في العالم، و الجدول يوضح تطور نسب الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من PIB خلال فترات الدراسة.

الجدول رقم (3-6): حجم الاقتصاد غير الرسمي في الدول المتقدمة

المنطقة	البلد	2005	2006	2007
منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي	سوسرا	8.7	8.9	9.1
	و.م.أ	8.9	8.9	9
	المملكة المتحدة	13	13.1	13.2
	فرنسا	15.6	15.6	15.7
	كندا	16.5	16.5	16.6
	ألمانيا	16	16.4	16.7

Source : Shneider, Andreas Buebn(2010), Ibid, p19-30.

لقد قدرت أكبر نسبة للاقتصاد غير الرسمي ألمانيا 16.7% ، أما أقل نسبة فكانت في الولايات المتحدة الأمريكية 9%.

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هناك ارتباط بين درجة تقدم الدول و حجم الاقتصاد غير الرسمي، و هو ما أثبتته المعطيات المقدمة في الجداول السابقة ، فنلاحظ أن هذه النسبة ترتفع بانخفاض درجة التقدم، و تنخفض بزيادة درجة تقدم البلدان، و كلما زاد الاستقرار الاقتصادي.

و يحتل الاقتصاد غير الرسمي موقعاً هاماً في اقتصاديات الدول النامية، و يرجع ذلك إلى انتشار معالم التخلف و الاختلالات الهيكلية التي تعرفها و ما ينتج عنها من مشاكل، و ارتفاع معدلات البطالة.

المطلب الثاني: آثار الاقتصاد غير الرسمي

يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي سواء في الدول النامية أو المتقدمة رغم خطورته و تعدد أبعاده أثاراً سلبية و إيجابية، حيث يعتبر حسب بعض الاقتصاد قطاعاً بديلاً في وقت الأزمات و مصدر دخل مهم لطبقة الفقيرة.

1.الآثار السلبية:

يترتب على وجود الاقتصاد غير الرسمي آثارا سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية،

1.1. الآثار الاقتصادية:

للاقتصاد غير الرسمي آثارا على المتغيرات الاقتصادية، ففي ظل وجوده تتشوه الكثير من الحقائق الاقتصادية، و يعطي طابعا سيئا في تقييم المؤشرات الاقتصادية، و أهم ما يخلفه هذا القطاع من آثار سلبية في هذا المجال:

1.1.1. فقدان حصيلة الضرائب:

إن أول الآثار التي تنجم عن وجود الاقتصاد غير الرسمي هو الدخول المتولدة داخل هذه الأنشطة لا تدفع ضرائب، و يحدث ذلك عندما لا يقوم الأفراد بالكشف عن دخولهم أو طبيعة وظائفهم أو كلاهما للسلطات الضريبية، و بالتالي يحرم السلطات العمومية من الإيرادات التي كانت سوف تحصل عليها حالة التصريح عن هذه الأنشطة غير الرسمية، و بالتالي ستكون

هذه الإيرادات أقل من القدر الذي يجب أن تكون عليه، و من ثم يصبح عجز الموازنة العامة للدولة أكبر[1].

2.1.1. الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي:

إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد ينتج عنه فشل في سياسات الاستقرار الاقتصادي، حيث يؤدي إلى تشويه المؤشرات الخاصة بالاستقرار الاقتصادي، و بالتالي سيقع صانع السياسة في خطر تحديد سياسات علاج غير صحيحة بسبب التشخيص غير السليم للمشكلة[2].
و يمكن تقدير حجم الإيرادات المفقودة في الاقتصاد من خلال[3]:

السعر المتوسط للضريبة = الحصيلة الفعلية للضريبة / الناتج الداخلي الإجمالي.

و بافتراض تماثل سعر الضريبة في الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي، يمكن تحديد حجم الضريبة المفقودة:

حصيلة الضريبة المفقودة = السعر المتوسط للضريبة × الدخل غير الرسمي

و لقد قدرت حجم الضرائب المفقودة الناتجة عن التهرب الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب وجود الاقتصاد غير الرسمي بحوالي 42.40 مليار دولار سنة 1976، أما في سنة 1981 فأصبحت تقدر بـ 90.86 مليار دولار، و ما يعني أن خسارة الضريبة على الدخل المتولد في الاقتصاد غير الرسمي تمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل[4].

1- نسرين نبيه، مرجع سابق، ص 80.
2- نسرين نبيه، المرجع نفسه، ص 81.
3- بودلال علي، شعيب بونوة (2007): تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الموازين العامة في الجزائر، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، الآثار و سبل الترويض المركز الجامعي سعيدة، 20-21 نوفمبر، ص 5.
4- نسرين نبيه، مرجع سابق، ص 81.

3.1.1. الأثر على توزيع الموارد:

من المتعارف عليه أن الاقتصاد غير الرسمي يؤثر بعدة طرق على الأداء الاقتصادي، خاصة على الكفاءة الاقتصادية في توزيع و تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع، و ذلك بسبب عدم خضوع الدخول المتحققة في إطار الاقتصاد غير الرسمي لأي رسوم أو ضرائب مما يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، بحيث تتجه تلك الموارد من أنشطة الاقتصاد الرسمي إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي عن طريق التهرب الضريبي و لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح.

و يستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التقارب بين معدل العائد المتحقق من الاقتصاد غير الرسمي غير الخاضع للضريبة و معدل العائد المتحقق من الاقتصاد الرسمي، ينطوي ذلك الوضع على سوء تخصيص للموارد من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

فإذا حدث نمو في الاقتصاد ككل، فإن الحاجة إلى تطوير الخدمات العامة يصبح أمراً ضرورياً، و بما أن الضرائب تحصل من الاقتصاد الرسمي فقط، فإن الأنشطة التي تعمل في ظل الاقتصاد الرسمي ستدفع المزيد من الضرائب مما قد يدفع إلى بعض المؤسسات و الأفراد العاملين فيه إلى التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي، و بالتالي ستكون لهذا الأخير قدرة أكبر على جلب المزيد من الموارد طالما أنها بدون ضرائب و بالتالي فهي أعلى منها في الاقتصاد الرسمي[1].

4.1.1. الأثر على معدل التضخم :

يؤدي الاقتصاد غير الرسمي إلى المغالاة في معدل التضخم، حيث أن كثيرا من الأنشطة غير الرسمية توجه دخولها نحو الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة و غير المعمرة و العقارات، و هذا التوجه المكثف يضغط على المعروض السلعي مما يؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب، و أكدت بعض الدراسات على وجود علاقة إيجابية و قوية بين الاقتصاد غير الرسمي و إنفاق المستهلك على السلع المعمرة، أما غير المعمرة فعلاقتها به تكون بدرجة أقل من السلع المعمرة.

1- أسامة الجيلاني علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه، حجمه و آثاره الاقتصادية(2010)، إدارة البحوث و الإحصاء، مصرف ليبيا المركزي، ص 21.

5.1.1. الأثر على النمو الاقتصادي:

في ظل وجود الاقتصاد غير الرسمي فإن معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد سوف تختلف عن معدل النمو المسجل، و بالتالي فإن وجود الاقتصاد غير الرسمي يشوه مؤشر النمو الاقتصادي الفعلي، لأن انخفاض معدلات الزيادة في الدخول الحقيقية نتيجة لتباطؤ معدلات النمو الحقيقية بسبب عدة عوامل مثل حالات الركود التي يعرفها الاقتصاد، زيادة الضرائب على الدخول الشخصية، ارتفاع معدلات الفائدة، ارتفاع معدلات البطالة، كل هذه الأسباب قد تؤدي إلى دفع الأفراد إلى البحث عن دخول إضافية للمحافظة على المستوى المعيشي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي على حساب نمو الاقتصاد الرسمي.

5.1.1. الأثر على الخدمات العامة:

يؤدي تزايد حجم الاقتصاد غير الرسمي إلى انخفاض حصيلة الدولة من الضرائب بسبب عدم دفع الضرائب من طرف هذا القطاع، و بالتالي انخفاض حصيلة الإيرادات، مما يقلل من قدرة الدولة على تقديم الخدمات بسبب عدم كفاية الإيرادات، مع أن الاقتصاد غير الرسمي يستفيد من الخدمات و المرافق العمومية دون المساهمة في تكاليفها.

6.1.1.الأثر على البطالة:

يرى بعض الباحثين أن ارتفاع معدل البطالة في بعض الدول يجب أن لا يكون مثيراً للقلق، لأن أغلب الأفراد الذين هم من القوة العاملة الرسمية إما يعملون جزئيا في الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى وظائفهم في القطاع الرسمي، أو كلياً و يصنفون ضمن عداد البطالين، فهذه المجموعة هي التي ستؤثر على حساب معدل البطالة ، بالتالي فإن الاقتصاد غير الرسمي قد يتسبب في معدل مغالى فيه للبطالة، بحكم العاملين فيه يدرجون ضمن البطالين، مما يترتب عنه إتباع سياسات اقتصادية غير صحيحة تستهدف التخفيف من البطالة ، و من جهة أخرى، قد نجد أن الاقتصاد غير الرسمي قد يكون طارداً للعاملين فيه على المدى الطويل نظراً لسوء ظروف العمل و بيئته، و انتهاك للحقوق القانونية.

فالبطالة هي التي تدفع العمال للعمل في الاقتصاد غير الرسمي، و ليس الاقتصاد غير الرسمي هو الذي يدفعهم إلى تسجيل أنفسهم على أنهم بطالين[1].

1- عبد الحكيم بن مصطفى الشرقاوي (2006) ،التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، ص 171.

6.1.1. الأثر على السياسة النقدية:

تهتم السياسة النقدية بإدارة عرض النقود في الاقتصاد، فإذا كان الاقتصاد غير الرسمي يعتمد في معاملاته على النقود السائلة، و بالتالي حجم هذه النقود غير معروف بشكل دقيق لدى صانعي السياسة النقدية، و بالتالي فإن تأثير السياسة النقدية ستكون محصورة في الاحتياطات البنكية و الجزء المتبقي من النقود السائلة و المستخدمة في الاقتصاد الرسمي ، و من جهة أخرى، فإن الطلب على النقود من طرف الاقتصاد غير الرسمي ليس حساساً للتغيرات في سعر الفائدة[1].

و بالتالي لا يمكن للسياسة النقدية أن تؤثر على حجم الاقتصاد غير الرسمي لأنه لا يتأثر بالمتغيرات المستخدمة من طرف هذه السياسة للتأثير على المعروض النقدي المتداول فيه.

7.1.1. الأثر على الاستثمار:

تتميز أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على أنها أنشطة سريعة الربحية، لا تلجأ إلى الاستثمار الذي يؤدي إلى تحقيق التراكم الإنتاجي و خلق قيمة مضافة.

8.1.1.الآثار على سوق الصرف:

لقد أصبحت السوق الموازية للعملات الصعبة واقعاً معيشيا للكثير من دول العالم، و يعتبر الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال شراء و بيع العملات الأجنبية، و لا يقتصر المتعاملون فيه على الأفراد فقد بل حتى المؤسسات و البنوك تعتبر طرفاً فيه.

و بالتالي فإن ظهور أسواق الصرف الموازية لها تأثير على سعر الصرف الرسمي في حد ذاته من جهة، و على نشاط البنوك في مجال عمليات الصرف الأجنبي من جهة أخرى، حيث أنه في ظل تضاعف هذه الأسواق فإن النشاط المصرفي سينحصر و يقل دوره في الاقتصاد[2].

و قد يصعب تقدير حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازي للعملات الصعبة، و بالتالي يصعب معها تحديد مصادرها و تمويلاتها الحقيقية، الأمر الذي يفتح المجال أمام عملية تبييض الأموال و المتاجرة في الممنوعات، إذ أن كميات كبيرة من الأموال الناتجة عن هذه العمليات غير المشروعة تبدأ في التداول في مرحلة أولى في الأسواق الموازية بهدف غسلها

1- نسرين نبيه، مرجع سابق، ص 91.

2- عزوز علي، بوزيان عبد الباسط (2007) ، الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الموازي، المركز الجامعي، سعيدة، ص 11-12.

عن طريق دخولها البنوك في حسابات جارية على دفعات و أقساط و هو ما قد يؤثر سلبا على أسعار الفائدة و أسعار الصرف، و بالتالي كلما اتسع حجم الأسواق الموازية للصرف كلما كان ذلك مؤشرا على وجود أموال قذرة متداولة داخل هذه الأسواق، مما ينعكس سلبا على الدخل الوطني بحيث تؤدي هذه العمليات إلى زيادة المداخيل غير الشرعية، مع سوء توزيع الأعباء الضريبية، و بالتالي عرقلة السياسة الاقتصادية بسبب حصول المسؤولين على صنع السياسة يحصلون على معلومات خاطئة عن بعض المؤشرات الاقتصادية التي يعتمدون عليها في اتخاذ القرارات[1].

2.1. الآثار الاجتماعية:

إن من أهم الآثار السلبية الناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي على الجانب الاجتماعي تتمثل في[2]:

- ✓ أغلب العاملين في هذا الاقتصاد من الأميين و الفئة الشابة، و يحصلون على أجور أعلى مما يماثله في القطاع الرسمي، و بالتالي سيكون ذلك بمثابة إغراءات للعمل في هذا الاقتصاد.
- ✓ يؤدي العمل في الاقتصاد غير الرسمي إلى غياب الحماية الاجتماعية، و ما ينتج عن ذلك من أخطار كالأمراض مثلا و السرقة.
- ✓ يساهم هذا الاقتصاد في تفشي و انتشار الأمية لأن أغلب العاملين فيه تسربوا من المدارس، و خاصة أنه يقدم لهم دخولاً تغريهم للتخلي عن الدراسة أعلى من دخول أصحاب الشهادات و العاملين بالاقتصاد الرسمي.
- ✓ كما يؤدي هذا الاقتصاد إلى استغلال الأطفال و النساء بالعمل داخل محيط تنعدم فيه أدنى حقوق و قوانين العمل.

3.1. الآثار السياسية:

ينجم عن وجود الاقتصاد غير الرسمي في استغلال الأشخاص الذين يملكون أموالا مصدرها هو أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في تنفيذ مشاريعهم السياسة نتيجة لقدرتهم المالية، و قد

1- عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 12.

2- حيان سليمان(2010):،اقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص 19.

يصبحون أشخاصا مؤثرين في صياغة القرارات السياسة، و بالتالي تراجع هيبة الدولة التي أصبح يؤثر في قراراتها مجموعة من الأشخاص يحصلون على دخولهم بطرق غير شرعية[1].

2. الآثار الايجابية للاقتصاد غير الرسمي:

ركزت الدراسات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي على الآثار السلبية التي يخلفها، المستوى الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي، و لكن ذلك لا يمنع أن تكون له آثارا إيجابية على الاقتصاد الوطني.

و كدليل على هذا الكلام، يشير " Mirus et smith " 1994 إلى وجود بعض الفوائد المرتبطة بوجود الاقتصاد غير الرسمي، ذلك أن قدرة هذا الاقتصادي على تجنب آثار الإجراءات التنظيمية مثل الضرائب و الحد الأدنى للأجور يجعله أكثر ديناميكية، و بالتالي يجعله ذلك أكثر قدرة على الاستجابة بسرعة للتغيرات التي تحدث في السوق بالمقارنة مع الاقتصاد الرسمي، كما يمكنه تقديم منتجات بأسعار أقل مما يساعد أصحاب الدخول المحدودة في الحصول على قدر أكبر من السلع و الخدمات، و بالتالي سيسمح بتخفيض الفروق في توزيع الدخل.

يمكن أن يصبح الاقتصاد الغير رسمي كضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي، ففي بعض الأحوال قد تؤدي بعض جوانب الجمود في الاقتصاد إلى رفع معدلات الإفلاس بين المؤسسات و رفع معدلات البطالة، كما قد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام و الانخفاض في مستوى شعبية الحكومة الأمر الذي يدفع إلى سياسة أكثر تكلفة من الناحية السياسة من خلال السماح للتضخم بالاستمرار بهدف تحقيق التوظيف الكامل، و هكذا يؤدي التفاعل بين الأنشطة الاقتصادية و السياسية إلى سلسلة متواصلة من التضخم و البطالة، و في مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد غير الرسمي حسب " Duisburg " 1984 دور المهديء، حيث يعتبر أن الاقتصاد غير الرسمي المنتج و المرن يعتبر أساساً مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

كما يساهم في حل مشكلة البطالة، و إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل و بالتالي يساهم في زيادة دخول الأفراد العاملين في القطاعين الرسمي و غير الرسمي خاصة في ظل انخفاض مستويات المعيشة.

1- حيان سليمان، المرجع نفسه، ص 18.

تشير بعض الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من المكاسب التي تم تحقيقها في الاقتصاد غير الرسمي يتم إنفاقها مباشرة في الاقتصاد الرسمي، و هذا له بعض الآثار الإيجابية على النمو و إيرادات الضرائب غير المباشرة.

المطلب الثالث: الأساليب المستخدمة في مواجهة الاقتصاد غير الرسمي

نظراً للآثار التي تنجم عن وجود الاقتصاد غير الرسمي، فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع هذه الظاهرة في محاولة للقضاء عليه أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجوده، أو محاولة إدماجه في الاقتصاد الرسمي، و تعود أسباب ظهور الاقتصاد غير الرسمي و تطور إلى مجموعة من الأسباب، لذلك تتمحور الإجراءات التي تتخذها الدول كمحاولة لمواجهة هذه الظاهرة حول مواجهة الأسباب التي أدت إلى نشوئه.

1. وسائل مواجهة التهرب الضريبي:

يعتبر العبء الضريبي أحد الأسباب المهمة في ظهور الأنشطة غير الرسمية، و لقد أكدت مجموعة من الدراسات أن الدول التي تكون فيها المعدلات الضريبية منخفضة، و بساطة و سهولة قوانينها التنظيمية، حيث تؤدي هذه العوامل إلى تضاؤل التهرب الضريبي، و بالتالي توجه المكلفين أو الأفراد نحو الامتثال الضريبي، بذلك يتضاءل فيها حجم الاقتصاد غير الرسمي.

و نتيجة لذلك، حرصت الحكومات على إجراء مراجعة شاملة للنظام الضريبي و اتخاذ مجموعة من لإجراءات في هذا المجال، و يمكن ذكرها فيما يلي[1] :

1.1. الإدارة الضريبية:

- ✓ إنشاء أقسام مختصة بحالات التهرب الضريبي و القيام بجميع الإجراءات الخاصة بالقضاء على التهرب الضريبي بكافة أشكاله.
- ✓ منح المفتشين الضريبيين سلطات واسعة في البحث و التحري، و قد طبقته مجموعة من الدول أعطى نتائجا ملموسة كالأردن و ماليزيا.

1- حامد داخل عبد ربه (2012): قياس حجم الاقتصاد الخفي و أثره على التغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية، ص 132-136.

- ✓ توفير قنوات الاتصال المباشر للإدارات الضريبية كالخطوط الساخنة و المواقع الالكترونية للإبلاغ عن الأنشطة غير الرسمية و التهرب الضريبي، و تقديم مكافآت للمبلغين مع المحافظة على سرية هوية المبلغ.
- ✓ أقامت بعض الدول مراكز بحثية خاصة كوسيلة لفهم توجهات الأفراد نحو الأنشطة غير الرسمية، و الأسباب نحو التهرب الضريبي، و يعتبر قسم الأبحاث الامتثال و التحليل الاستراتيجي الكندي من أنجح المراكز في هذا المجال.
- ✓ يعتبر تعاون كافة المصالح من سلطات ضريبية و مصالح حكومية، يعتبر من أهم عوامل نجاح مواجهة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يساهم هذا التعاون على مطابقة بأقل كلفة و وقت.

2.1.الدخل الخاضع للضريبة:

لقد قامت بعض الدول بإجراءات تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي عن طريق مساعدة الأنشطة العاملة في الاقتصاد غير ارسمي للانتقال للاقتصاد الرسمي عن طريق إعفاء بعض المشروعات التي تعمل في من الضرائب لفترة محدودة.

3.1.هيكل و سعر الضريبة:

قامت بعض الدول بإجراءات في مجال هيكل و سعر الضريبة للتخفيف من دوافع الدخول في الاقتصاد غير الرسمي، هناك بعض الدول لجأت لاستخدام تعديل معدلات الضرائب مع معدلات التضخم حتى يشعر الأفراد بعدالة الضريبة، و ثبات مستوى الدخل بعد اقتطاع الضريبة المحددة.

كما تبنت دولاً أخرى كجنوب إفريقيا إصلاحات ضريبية و مالية تقوم على أساس تخفيض أسعار الضرائب و الأعباء التأمينية للحد من حوافز العمل بالاقتصاد الموازي.

4.1. نظام الحوافز و العقوبات و معدل الغرامة:

تولي كثير من المصالح الضريبية اهتماما بمعدل الغرامة المرتفع على الدخول غير المعلن عنها باعتباره من أفضل أدوات مكافحة التهرب، بالإضافة إلى تغيير نمط العقوبات و الغرامات ليتوافق مع مستوى العقوبة الأمثل، و الذي يتحقق من خلال تساوي التكلفة الحدية لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي مع الإيراد الحدي الناتج عن ذلك من خلال إقرار عقوبات قاسية و غرامات مرتفعة جدا على التهرب الضريبي، مع التقليل من عمليات المراجعة الضريبية المكلفة.

كما قامت بعض الدول، من خلال سلطاتها الضريبية بتقديم حوافز و مكافآت للأفراد مقابل تسجيل النشاط و الالتزام الضريبي.

2. إصلاح البيئة الإدارية و التنظيمية:

تعتبر البيئة الإدارية و التنظيمية و تبسيط إجراءاتها من أهم الخطوات المساعدة في معالجة أنشطة الاقتصادية غير الرسمي.

و بالتالي الإصلاح الإداري يؤدي إلى تحرير اللوائح التنظيمية، و زيادة مقدرة الاقتصاد على المنافسة، و من ثم تساعد على تقليل مغريات الفساد و تشجيع الأفراد على الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي.

و تشير الدراسات إلى أن الدول التي تواجه الاقتصاد غير الرسمي بالإجراءات و العقوبات المشددة تعتبر أسوأ حالا من الدول التي تواجهه عن طريق تبسيط الإجراءات و تذليل عقبات التحول نحو القطاع الرسمي.

إن الاهتمام بجودة القوانين و القرارات المنظمة للأنشطة أكثر أهمية من كثرتها، و بالتالي لابد من الاستغناء عن القوانين و القرارات التي لا حاجة لها، و التي لا ينتج عن إلغائها تأثيراً على مجريات النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى تبسيط الإجراءات الحكومية التي تساعد في تخفيض تكاليف التوجه نحو الاقتصاد الرسمي.

تبني سياسة الشباك الواحد في منح تراخيص مزاولة النشاط، من خلال تحديد مكان واحد يتعامل معه الفرد أو جهة واحدة يلتزم تجاهها، أو وحدة واحدة تكون مهمتها الرقابة على نشاط المؤسسة وفق معايير معينة.

التخلص من المركزية و البيروقراطية، فطول الإجراءات و تعقيد المعاملات، و تأخير البث في القرارات سبب في تحول الأفراد إلى الاقتصاد غير الرسمي للتخلص من تلك العوائق[1].

انتهاج سياسة تقنين البيع المنتقل و العشوائي، من خلال تسجيل الباعة المتجولين مقابل رسوم زهيدة و تزويدهم ببطاقات تعريفية تضمن مزاولة النشاط في أماكن محددة دون ملاحقة قانونية.

أما بالنسبة للبيئة الإدارية فإصلاحها يساعد كذلك في تحول الاقتصاد غير الرسمي نحو الرسمية، و هناك بعض الاقتراحات في مجال إصلاح البيئة الإدارية:

1- حامد داخل عبد ربه، مرجع سبق ذكره، ص 138-139.

- ✓ إنشاء هيئة أو مصلحة عامة تختص باقتراح و تنفيذ سياسات الدولة في مجال التنمية و تطوير المهن الحرفية و المشروعات الصغيرة و جذبهم نحو النشاط المنظم.
- ✓ تحسين البيئة القضائية و العمل على تطوير النظم القضائية، لأن النظام القضائي المختل يجعل العمل في الاقتصاد غير الرسمي أكثر سهولة و جاذبية.
- ✓ توحيد أجهزة الرقابة بدلا من تعدد الأجهزة الرقابية.

3.إصلاح السياسات الاقتصادية:

إن السياسات الاقتصادية التي لا تتلاءم مع متطلبات المجتمعات تؤدي إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي، و بالتالي يؤدي هذا الانتشار إلى إعاقة النمو لهذه الدول على المدى البعيد و يعد من قدرتها التنافسية .

لذلك لابد من إجراءا إصلاحات خاصة بالسياسات الاقتصادية كوسيلة لمواجهة تنامي الاقتصاد غير الرسمي و احتوائه و من الإصلاحات المقترحة:

- **الإصلاحات المتعلقة بالإختلالات الهيكلية في أسواق العمل:** حيث سيؤدي ذلك إلى رفع نسب توفير فرص العمل و تحقيق قدر من الأمان الوظيفي، بالإضافة إلى المراجعات المستمرة لسياسات الحد الأدنى للأجور، تأمين البطالة و آليات زيادة إنتاجية العمل عن طريق تطوير التدريب و التأهيل وفق متطلبات سوق العمل.
- **إجراء إصلاحات متعلقة بالسياسة النقدية:** إن المبادلات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي تتم باستعمال النقود التي لا تعتبر ظاهرة للإدارة، و لا تتحكم في توجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد، و لذلك لابد أن تكون مجالات إصلاح السياسة النقدية في [1]:

- ✓ اعتماد التعاملات النقدية الإلكترونية و اعتبارها متطلبا للحصول على التسهيلات الائتمانية.
- ✓ مراقبة تحويل المدخرات و الأموال بالعملات الأجنبية إلى الخارج، و العمل على تقليل عوائد التحويل من خلال تحسين استقرار أسعار الصرف، كما يمكن فرض قيود مالية على عملية التحويل من خلال فرض ضرائب مثلا لعودة تلك الأموال[2].

---

1 – Barbara Harriss, White (2000) : India Informal's Economu, Facing the 21 st Centuly, Paper for the Indian Economy Conference, Cornell University, p p 22-24.

2- سيد بن حسن عبد الله (2010): نخبة الأموال في مكافحة غسيل الأموال، ط1، المركز القومي للإصدارات، ص 105.

- **الإصلاحات المرتبطة بالسياسة المالية:** لقد اعتمدت التوجهات الإصلاحية للسياسة المالية على أهميتها في مواجهة الاقتصاد غير الرسمي، و لذلك لابد من:

✓ منح إعفاءات ضريبية على الأنشطة غير الرسمية المتحولة إلى الاقتصاد الرسمي لمدة زمنية معينة.

✓ وضع تشريعات و سياسات مالية مستقرة و مرنة تأخذ في حسبانها المتغيرات الاقتصادية على الساحة المحلية و الدولية.

✓ معالجة أسباب العجز في الميزانية العاملة للدولة، و تحقيق الشفافية في الإنفاق العام و تجنب الإسراف و الهدر في موارد الدولة.

✓ تبني برامج المساعدة التمويلية المباشرة التي تهدف إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة عن طريق توفير ائتمان قصير الأجل لتشجيع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي، و الأفراد و المؤسسات الجديدة للدخول بصورة شرعية في النشاط الاقتصادي.

✓ إن دخول الاقتصاد غير الرسمي غالبا ما يكون وراء انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، لأن الدخول المتحصل عليه يساهم برفع مستوياتهم المعيشية، لذلك لابد أن تركز سياسات الدولة على مكافحة الفقر و مسبباته في المجتمع أو عن طريق الرفع في الأجور حتى تمنع الأفراد من التنقل من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي خاصة إذا كانت الأجور في القطاع غير الرسمي تؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي.

4. مكافحة الأنشطة غير المشروعة:

إن رغبة الأفراد في تحقيق المزيد من الرفاه و الثراء مما ينجم عن ذلك التوجه إلى أنشطة غير شرعية للكسب مما تؤدي إلى انتشار الجريمة و الفساد في الاقتصاد، لذلك تلزم الدول بإصدار تشريعات و اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة للوقاية منها قبل وقوعها، و الإجراءات المتعلقة بمحاربة هذه الأنشطة بعد وقوعها من خلال اتخاذ جزاءات قانونية إدارية، اقتصادية و تأديبية جنائية ضد هذه الأنشطة.

5. التوصيات المقترحة من طرف البنك العالمي و صندوق النقد الدولي:

تتجلى أهم التوصيات في:

- ✓ خوصصة القطاعات العمومية، مما يتيح خلق مناصب عمل أكثر.
- ✓ محاربة الرشوة و الفساد و الفقر.
- ✓ الاستعمال الأمثل للموارد.
- ✓ زيادة الادخار الداخلي و رفع حواجز تبادل السلع و الخدمات، مما يسمح بزيادة النمو الاقتصادي.
- ✓ وضع تسيير جيد للحكم مما يسمح بجعل القرارات و السياسات الاقتصادية أكثر شفافية.

خاتمة الفصل:

إن الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات سواء كانت متقدمة أو نامية أو مختلفة، مما جعلها تصبح مشكلة ذات طابع و اهتمام دولي ، فبعد أن انصبت الجهود المكثفة في القرن الماضي على كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد توضح للاقتصاديين أن هناك خللا يعترض مسيرة التنمية يتلخص في الاقتصاد غير الرسمي الذي أصبح عائقا أمام عملية التنمية.

ليس هناك اتفاق على تعريف محدد للمقصود بالاقتصاد غير الرسمي، و لكن ما يمكن تأكيده هو أن " جات مان" 1977 هو أول من لفت الانتباه له من خلال بحثه عن الاقتصاد السفلي.

و الحقيقة أن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي ليست كلها سلبية، حيث أن بعضها إيجابي و بعضها الآخر سلبي لكنه يبقى بعيدا عن سجلات الدولة و حساباتها و تقاريرها الاقتصادية، و بعض هذه الأنشطة مشروعة و لا تتعارض مع قيم و عادات المجتمع، و البعض الآخر يتعارض مع هذه العادات و القيم و التي تدخل تحت مسمى الاقتصاد الأسود، أي الأنشطة التي تؤدي إلى كسب المال بطريقة غير مشروعة، و يصعب قياس الاقتصاد غير الرسمي لأنه يتضمن أنشطة غير مصرح بها، و لكن رغم ذلك هناك مجموعة من المداخل يمكن من خلالها تقدير حجم هذه الظاهرة.

إن القضاء على الاقتصاد غير الرسمي يتعايش مع الاقتصاد الرسمي جنبا إلى جنب، ومن ثم يصبح السبيل الوحيد أمام صانع السياسة الاقتصادية البحث عن طريق لمواجهة الأسباب التي تقف وراء هذه الظاهرة، و التي تنصب على تخفيض الحوافز نحو الانضمام لهذا الاقتصاد، بالإضافة إلى تحسين الظروف المرتبطة بالاقتصاد الرسمي من إجراءات قانونية و جنائية.

و فيما يتعلق بالجزائر ما هو واقع هذه الظاهرة؟

الفصل الرابع

مقدمة الفصل:

مع تبني الجزائر سياسة الانفتاح الاقتصادي و ما رافقها من نمو في الأسواق غير الرسمية نتيجة للإصلاحات المرافقة لهذه السياسة، ما جعل الحكومة تغير نظرتها للاقتصاد غير الرسمي، أين أدركت أن هذا الاقتصاد أصبح الملجأ الأخير للأفراد و المؤسسات، خاصة نتيجة لارتفاع معدلات البطالة و الفقر و خوصصة المؤسسات للعمل و تحصيل المداخيل لرفع المستوى المعيشي من جهة، و للهروب من الاقتصاد الرسمي المثقل بالإجراءات و الأعباء من جهة أخرى.

و لكن تعود جذور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى فترة السبعينيات نظرا للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و بالتالي فهذا الاقتصاد لم ينشأ صدفة بل نتاج مجموعة من العوامل و التغيرات أفرزتها المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

في هذا الفصل سوف نحاول التعرف على واقع الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر من خلال ثلاثة مباحث ، تطرقنا في المبحث الأول إلى جذور الاقتصاد غير الرسمي و تطوره في الجزائر، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى آثار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، و المظاهر المرتبطة به ، أما في المبحث الأخير خصص لدراسة **الظواهر المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر** .

المبحث الأول: جذور الاقتصاد غير الرسمي و تطوره في الجزائر.

إن التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري جعلت الاقتصاد غير الرسمي يأخذ نصيبا منه، و بالتالي ساير مراحل تطور الاقتصاد الرسمي من الاستقلال إلى يومنا هذا.

و تشير الدراسات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي منذ أن ظهر بدأ ينمو نتيجة استمرار الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجمه.

لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على جذور الاقتصاد غير الرسمي و تقدير حجمه، و يمكن تحديد المراحل التي مر بها الاقتصاد غير الرسمي، بالمراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري ، و نوضحها فيما يلي:

المطلب الأول : المرحلة من 1962 إلى 1979

لقد اتبعت الجزائر خلال هذه المرحلة النظام الاشتراكي في تسيير شؤون الاقتصاد، و الذي كان قائما على التخطيط المركزي من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الحكومة لبناء الاقتصاد، و بدأت تظهر ملامح الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج التي صاحبت تطبيق هذه المخططات، و تتمثل ملامح الاقتصاد غير الرسمي في:

- لقد ركزت المخططات التنموية على النهوض بالقطاع الصناعي من خلال مجموعة من المشاريع الاستثمارية التي نتج عنها خلق مناصب شغل أدت إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد ، و زيادة النمو الديمغرافي ، و بالتالي تضاعف الاستهلاك الإجمالي للسلع و الخدمات بنسبة تفوق الزيادة التي حدثت في الإنتاج المحلي الإجمالي ، و كنتيجة لذلك ظهرت ندرة المنتجات و هذا ما دفع بالعديد إلى تطوير المضاربة و البيع في الخفاء و هذا ما يعتبر من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي.

بالإضافة إلى أنه في هذه المرحلة كانت المحروقات مصدراً للعملة الصعبة، و عرفت ارتفاع المديونية[1]، التي أدت إلى ندرة العملة الأجنبية، و نظراً لحاجة الدولة إليها لتلبية احتياجات

1- أحمد هني (199) ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص 54-74.

الاقتصاد، دفعها إلى فرض رقابة صارمة على الصرف، كنتيجة لعجز البنك المركزي على تغطية الطلب على العملات الأجنبية، و بالتالي دفع ذلك إلى تشجيع مالكي العملات الأجنبية إلى بيعها في السوق الموازي.

كما أن إهمال الدولة للقطاع الفلاحي في برامج المخططات التنموية دفع بالأفراد إلى الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل ، و نتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن الهجرة ، و ارتفاع معدل نمو السكان ، فأدى ذلك إلى توجه الأفراد للعمل في الاقتصاد غير الرسمي.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1980-1989).

تعرف هذه المرحلة بمرحلة الاقتصاد اللامركزي ، و لقد تم تنفيذ مخططين تنمويين.

- **المخطط الخماسي الأول:**

جاء لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية للتخلص من البيروقراطية التي عرقلت أنشطة المؤسسات بسبب حجمها الكبير ، و مع منتصف الثمانينات أين واجهت الجزائر أزمة انخفاض أسعار البترول، ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى انتهاج سياسة جديدة في تسيير الاقتصاد تتماشى مع المعطيات الجديدة، حيث تبنت سياسة التقشف، بسبب انخفاض إيرادات الدولة.

فتأثرت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بالسياسة المنتهجة ، حيث أدت إلى عدم قدرة الدولة على تمويل المؤسسات و فشل هذه المؤسسات في أداء مهامها و انخفاض في إنتاجيتها ، و ترتب عن ذلك:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأساسية ، و اختفاء بعض المواد من الأسواق ، و بالتالي ارتفاع معدل التضخم.
- ✓ زيادة عبء المديونية بسبب انخفاض مداخيل البترول، مما أدى إلى انخفاض العملة الأجنبية.

و كنتيجة لما سبق ، ظهر الاقتصاد غير الرسمي عن طريق ظهور السوق السوداء التي توفر المواد الأساسية و المنتجات الأخرى ، و سوق السوداء.

كما ظهر الاقتصاد غير الرسمي في شكل بعض الأنشطة كوحدات للحرف ذات حجم عائلي التي سمح بوجودها بناءً على الميثاق الوطني.

و كان النشطاء في القطاع غير الرسمي من فئة الأطفال و العمال في البيوت و في البناء ، و الأشخاص فوق سن التقاعد و الأشخاص المعوقين.

و بذلك فإن فترة الثمانينات تميزت بتنامي الاقتصاد غير الرسمي نظراً للاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1990-1997).

إن الأوضاع في هذه المرحلة هي نتيجة للأزمة البترولية سنة 1986، و ما نتج عنها من اختلالات اجتماعية و اقتصادية أثبتت هشاشة الاقتصاد الجزائري، و فشل السياسات المتبعة في تسيير الاقتصاد ، و لإعادة التوازنات، قامت الحكومة بتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المفروضة من طرف المؤسسات الدولية ، من خلال تنفيذ برامج الاستقرار، و برنامج التعديل الهيكلي ، للتوجه نحو اقتصاد السوق، و التخلي عن الاقتصاد الموجه الذي أثبت فشله.

و تطور الاقتصاد غير الرسمي بعد تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، حيث ظهر من خلال :

- ✓ تخفيض الدينار الجزائري و تحرير الأسعار بغرض فتح المجال أمام قوى العرض و الطلب في سوقي الصرف و السلع و الخدمات.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية، و حل و خوصصة القطاع العام لتحقيق النجاعة في إدارة المؤسسات.
- ✓ تخفيض النفقات العامة بإتباع سياسة تقشفية ، و زيادة إيرادات الدولة عن طريق رفع أسعار السلع و الخدمات ، و توسيع الوعاء الضريبي.
- ✓ كما عرفت هذه المرحلة اللاستقرار الأمني الذي ضرب الجزائر في التسعينات و استمر عقداً من الزمن ، أين ركزت الدولة على الجانب السياسي كشرط أساسي لقيام الاقتصاد و عمله.

ساهمت العوامل السابقة في تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي من خلال النتائج المترتبة عن السياسات المتبعة من طرف الدولة حيث تم :

- ✓ تحرير الأسعار ، حيث أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع و الخدمات مع عدم حدوث زيادة في الأجور، مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي ، و هذا ما دفع بالأفراد إلى التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي للعمل من أجل الحصول على دخل.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية ، حيث أدى إلى تطور عمليات التهريب خاصة السلع غير شرعية[1].
- ✓ خوصصة المؤسسات العمومية ، و أدت إلى تسريح عدد كبير من العمال ، و مع تزايد معدلات النمو الديمغرافي .

هذه العوامل أدت إلى :

- ✓ ارتفاع معدلات البطالة ، و هذا ما دفع بالأفراد للبحث عن الرزق من خلال التوجه إلى العمل بمنظمات إجرامية.
- ✓ زيادة الإيرادات الضريبية عن طريق توسيع الأوعية الضريبية ، و هذا ما أدى إلى التهرب الضريبي من خلال العمل في أنشطة غير رسمية تهرباً من كبر أعباء العمل في القطاع الرسمي، و زيادة الدخل الحقيقي[2].
- ✓ العشرية السوداء، و اهتمام الدولة بالجانب الأمني أدى إلى غياب الرقابة الحكومية، مما فسح المجال أمام المنظمات الإجرامية لتوسيع نشاطاتهم غير الرسمية.

1- كتوشى عاشور، قورين حاج قويدر (2006)، ظاهرة غسيل الأموال كمظهر من مظاهر الفساد الاقتصادي حالة الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، جامعة بومرداس.

2- محمد زعلاني (2011)، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 10، جامعة محمد خضير، بسكرة، ص 200.

المطلب الرابع: المرحلة الرابعة مرحلة ما بعد 1998

لقد عرف الاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة عودة التوازنات الاقتصادية و تحسن الأوضاع بعد الاختلال الكبير التي عرفها خاصة بعد حدوث أزمة البترول و ما رافقها من سلبيات، و تميزت بـ :

- تحسن مؤشرات الاقتصاد الجزائري ، حيث عادت التوازنات المالية بعد ارتفاع أسعار البترول.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي ، و انخفاض معدلات البطالة.
- مراجعة نظام الأجور، و انخفاض معدل التضخم مما أدى إلى تحسن المستوى المعيشي للأفراد.
- كما تم تطبيق برامج الإصلاح الجديد التي تبنتها الحكومة كأداة لتحسين وضعية الاقتصاد من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، بهدف تحسين صورة الاقتصاد الجزائري داخليا و خارجيا.

و من خلال هذه البرامج و بعد الارتفاعات التي عرفها سعر البترول مما أدى إلى زيادة الإيرادات الحكومية، الأمر الذي حفز الدولة عل تخصيص مبالغ كبيرة للنهوض بالاقتصاد ، و رافق تطبيق هذه البرامج مجموعة من العوامل أدت إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي و هي:

- ✓ لجأت الحكومة إلى توسيع الوعاء الضريبي من أجل توفير الموارد المالية ، و نتج عن ذلك ظهور أنشطة التهريب عبر الحدود كشكل من أشكال التهرب عن دفع الضرائب نظراً لزيادة أعبائها.
- ✓ قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، بهدف تشجيع الاستثمار الداخلي و الأجنبي، و تحسين وضعية المؤسسات بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فأدت هذه السياسات إلى خلق بيئة ملائمة لنمو و تطور الاقتصاد غير الرسمي:
  - للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بتحرير المبادلات التجارية مما زاد في حجم تدفق السلع الأجنبية التي أصبحت تنافس المنتوج المحلي الذي يفتقر إلى

الجودة، الأمر الذي دفع بالمنتجين إلى دفع منتجاتهم للتداول في الأسواق غير الرسمية لتصريفها ، في الأسواق الفوضوية و الأسبوعية.

- انتشار الفساد الإداري داخل مؤسسات و إدارات الدولة الذي ساعد في انتشار الاقتصاد الموازي.
- الاهتمام بالقطاع السياحي دفع بالحكومة إلى توجيه مبالغ ضخمة لهذا القطاع لجلب السواح ، ما دفع بالأشخاص بالتوجه إلى الأسواق غير الرسمية لتبديل العملات الأجنبية ، و هذا ما شجع على انتشار العمل في سوق الصرف الموازي.
- ضعف الكفاءة و الفعالية و المصداقية لدى المصالح و الأجهزة الإدارية و الجبائية، سواء من حيث الطاقات البشرية، و الوسائل أو الإمكانات بسبب ظاهرة الفساد الاقتصادي الذي يعتبر كنتيجة و سبب لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في نفس الوقت.

المبحث الثاني: تأثير الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي في الجزائر

يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي من خلال المستويات التي يتواجد بها، و يمكن حصر مستويات الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في ثلاثة أسواق:

- سوق السلع و الخدمات.
- سوق الصرف .
- سوق العمل.

المطلب الأول : القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعد الجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل ، إذ تطور منذ الاستقلال ، و في أعقاب الاقتصاد المخطط و كذا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع المنظمات الدولية ،في هذا الإطار تعتبر فترة منتصف الثمانينات و التسعينات كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري و هو ما انعكس سلبا على نمو الظاهرة في البلد، و من بين القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

1.قطاع التجارة : يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية و في بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد ساعات محدودة في اليوم ، و لهذا يمكن اعتبارها كصمام أمان لامتصاص سخط هذه الفئة لسياسة التوظيف في البلاد ، و تمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات أقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر) ، كما تمارس في أسواقا سوداء (حيث أسعار المواد و الخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض و كثرة الطلب) و من بين أهم عوامل توسع دائرة التجارة غير الرسمية في ما يلي:

- تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني للمنتوجات الأجنبية و تثبيط الاستثمار الوطني في القطاعات المنتجة.
- البطالة لدى فئة الشباب من حملة الشهادات و الذين التحقوا بسوق العمل لأول مرة.
- عجز جهاز الإنتاج الوطني على سد حاجات المستهلكين المختلفة.
- الرسوم الجمركية المرتفعة على بعض المواد للحد من استيرادها في المقابل تزايد الطلب عليها الأمر الذي حتم إيجاد قنوات تمويل غير رسمية لها.
- غياب العمران التجاري المنظم و المدروس في إطار التخطيط الحضري للمدن.
- الإجراءات المتعلقة ببداية أنشطة تجارية جديدة خاصة السجل التجاري ، و أشار تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2009-2012) إلى أن عدد إجراءات بدء نشاط تجاري تقدر بحوالي (14) إجراء ، و تأخذ من الوقت حوالي(24) يوما ، و رتبت الجزائر خلال هذه الفترة بـ (141و153) ضمن عينة مكونة من (183) بلدا أي أن الجزائر ضمن الثلاثون بلد الأخيرة في العينة.

2.قطاع البناء و الأشغال العمومية :

لعب هذا القطاع دورا مهما في توفير مناصب شغل للعمالة غير الرسمية خاصة بعد فترة الثمانينات و خلال فترة التسعينات و هذا بعد غلق و خوصصة بعض المؤسسات العمومية ، و كذا مشاكل عدم الاستقرار الأمني التي أثرت سلبيا على الاقتصاد ما فتح المجال أمام الورشات المصغرة غير الرسمية في هذا القطاع كمصدر مهم للتوظيف خاصة مع تزايد أزمة السكن في الفترات الأخيرة ، و في هذا الإطار تم تمييز الحالات التالية من التوظيف غير الرسمي في هذا القطاع:

- ورشات رسمية تنشط في إطار رسمي لكن بتوظيف عمالة رسمية (مصرح بها) و عمالة غير رسمية (غير مصرح بها).
- ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء.

إضافة إلى ذلك فمن أسباب توسع العمالة في هذا القطاع هو تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية و كذا إجراءات و تكاليف رخص البناء ، مما يجعل البناء من البداية غير رسميا و بالتالي العمالة غير رسمية أيضا، و كان ترتيب الجزائر من حيث تسجيل الملكية و تراخيص البناء ضمن عينة مكونة من (183) خلا الفترة (2009-2012) ضمن البلدان الأخيرة من حيث تسجيل الملكية أي ما بين (160و 170) من أصل 183 بلدا و ما بين (10و 14) إجراء و حوالي (50) يوما و تكلفة تقدر بـ (7%) من قيمة العقار للعملية و نفس الشيء بالنسبة لتراخيص البناء.

المطلب الثاني: سوق السلع و الخدمات .

تشير الدراسات التي قام بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر إلى اتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي ، و لقد مس هذا الاقتصاد سوق السلع و الخدمات ، إذ يعتبر السوق المفضل للكثيرين سواء بغرض القيام بنشاط غير رسمي أو من أجل الحصول على احتياجاتهم من هذا السوق ، و يعود السبب في ذلك إلى ندرة السلع و الخدمات في الاقتصاد الرسمي، و انخفاض الأسعار فيها.

و تشير الإحصائيات إلى تواجد حوالي 200.000 تاجر غير شرعي لا يملكون سجلات تجارية أو رخصا إدارية ، و حوالي 700 سوق غير منظمة و عشوائية تنشط خارج القانون[1] ، و تتنوع الأنشطة المقدمة في هذه الأسواق، و لكنها في الغالب تتشكل من الباعة المتجولين الذين يحتلون الصدارة في قائمة الأنشطة غير الرسمية، و هي أنشطة تخلق فرص عمل و دخولاً للأشخاص العاملين بها .

1- عزوز علي (2012)، نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 14، جوان، ص 11.

و لا تشمل السوق غير الرسمية على الباعة المتجولين فقط، بل حتى المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بالتزاماتها الضريبية، بل تتهرب منها من خلال عدم التصريح بهذه الأنشطة و يعود السبب إلى ارتفاع تكاليف التصريح أو تسجيل الأنشطة قانونيا[1] مقارنة بتكاليف دخول العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

و تشكلت سوق السلع و الخدمات في الجزائر نظراً لمجموعة من الأسباب:

- احتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية حيث نتج عن ذلك نقص في السلع و الخدمات سواء الأساسية أو الكمالية ، ما دفع الأفراد للتوجه لتلبية حاجاتهم للأسواق الموازية التي تأتي عن طريق التهريب و الإنتاج غير المصرح به.
- سياسة التقشف المتبعة في فترة التسعينات: و العراقيل البيروقراطية و الإدارية المتعلقة بإجراءات إنشاء مشاريع دعم تشغيل الشباب ، و إنشاء المؤسسات الفردية و الصغيرة ما نتج عنه توجه العديد إلى الإنتاج أو ممارسة أنشطة غير رسمية.

تتمثل أسواق السلع و الخدمات في الجزائر في:

- مؤسسات عائلية حرفية، و مؤسسات عائلية خاصة.
- التهريب ، حيث عرفته الجزائر من خلال جماعات تمثل شبكات متخصصة في تحقيق الربح السريع لتجنب الإجراءات و القوانين التي تفرضها الدولة في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي، و الأشخاص الذين يمارسون التجارة غير الشرعية، و ما ساعدهم على هذه الأنشطة شساعة المساحة و نقص التغطية من طرف الجهات الحكومية.

المطلب الثالث: الاقتصاد غير الرسمي و سوق العمل.

بدأ ظهور العمل الغير رسمي في الجزائر مع بداية الأزمة التي تزامنت مع الانخفاض الحاد لأسعار البترول، و لكن هذه الظاهرة كانت موجودة قبل هذه الأزمة و لكنها لم تحظى بالدراسة.

و يمثل العمل غير الرسمي مجموعة من الأنشطة التي تمارس في الاقتصاد غير الرسمي، و لقد عرف العمل غير الرسمي وفق البنك العالمي من خلال ثلاثة عناصر:[2]

1- عزوز علي، بوزيان باسط (2007) ، الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة.

2 عزي علي ، نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر، مرجع سابق، ص 13.

- ✓ عدم التسجيل و التصريح لدى مصالح الضرائب سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل.
- ✓ عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ حجم و طبيعة نشاط المؤسسة بالنسبة للتجار ، حبث يعتبر التاجر غير الرسمي إذا كان لا يملك سجلا تجاريا أو رخصة تجارية تسمح له بممارسة نشاطه.

1. أصناف العاملين في الاقتصاد غير الرسمي:

لقد قام الديوان الوطني للإحصاء بدراسة ميدانية شملت اليد العاملة و الديموغرافيا، و خلصت الدراسة إلى تحديد الفئات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي[1]:

- الأشخاص المصرحين بالبطالة و لكنهم يقومون ببعض الأنشطة.
- العاملين بالبيوت.
- المساعدات العائلية و الجوارية.
- ربات البيوت غير العاملات و غير بطالات و يصرحن بأنهن يحصلن على عوائد.
- العمال بالمؤسسات غير المؤمنة.

و هناك فئات أخرى تعمل بشكل رسمي مثل الفئة المتمدرسة و المتسربون من المدارس، هذه الفئة التي خرجت من المنظومة التربوية تمثل جزءا هاما من التشغيل غير الرسمي.

بالإضافة إلى خريجي التكوين المهني و التعليم العالي الذين يصبح إدماجهم ضمن العمل أمرا صعبا لقلة فرص العمل، فيتوجه عدد كبير منهم للعمل بالقطاع غير الرسمي.

2. أسباب العمل في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

إن الدافع وراء العمل في الاقتصاد غير الرسمي يرجع إلى مجموعة من الأسباب هي:

- الارتفاع في معدل النمو الديمغرافي بمستوى أكبر من النمو الاقتصادي.
- ارتفاع عوائد العمل غير الرسمي مقارنة بعوائد العمل الرسمي.
- الإصلاحات الهيكلية و النتائج التي أفرزتها ، حيث خلفت آثارا اقتصادية و اجتماعية نتج عنها التسريح الجماعي للعاملين بعد تطبيق سياسة الخوصصة و إفلاس العديد من المؤسسات العمومية.

1 عزي علي، المرجع نفسه ، ص 13-14.

- ارتفاع معدلات البطالة، و عجز الدولة على توفير مناصب شغل، أين ظل القطاع العام هو المصدر الأساسي للتشغيل في الجزائر لفترات طويلة، و بالتالي عجز عن تلبية حاجات سوق العمل للوظائف، و بالتالي فتح المجال أمام الاقتصاد غير الرسمي لاستيعاب فئة من البطالين.

و البطالة تعتبر من الأسباب الأساسية في التوجه نحو العمل غير الرسمي، لذلك سنحاول إلقاء الضوء على تطور البطالة في الجزائر و ظهور العمل غير الرسمي.

3. تطور البطالة و ظهور العمل غير الرسمي غي الجزائر:

تطورت معدلات البطالة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا فاختلفت تركيبة البطالين باختلاف الظروف الاقتصادية، الاجتماعية و حتى السياسية ، فكانت غداة الاستقلال ما يقارب 34% ومع انتهاج الجزائر لسياسات استثمارية ترجمت بتنفيذ المخططات التنموية، انخفضت البطالة إلى 17% سنة 1984 ليتغير اتجاهها مرة أخرى في سنوات التسعينات ليصل إلى أكثر من 28% سنة 1998.

و يرجع السبب في ذلك إلى تدني وتيرة النمو في خلق مناصب العمل الجديدة مقارنة بارتفاع طلبات العمل لمختلف شرائح الفئة النشطة من جهة، و الاضطرابات الأمنية التي ضربت الجزائر في فترة التسعينات و استمرت عشرية من الزمن مما أدت إلى ضعف الحافز نحو الاستثمار بسبب العامل الأمني.

و ما يفسر ذلك هو اعتماد الجزائر على السياسات الاستثمارية التي تخلق مناصب الشغل دون اللجوء إلى سياسة تشغيلية، و لكن مع انخفاض أسعار البترول أدى إلى تدني الإيرادات الحكومية مما أثر سلبا على سياسات الاستثمار المتبعة و هو ما ضرب بعمق سوق العمل منذ سنة 1986.

و لمعالجة الاختلالات و الأوضاع، لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية لتسوية و ضعها عن طريق الاستدانة لتموين نظامها الإنتاجي، فارتفعت المديونية و اشتدت الأوضاع تأزما بسبب الأعباء الناتجة عن خدمة الديون، و بالتالي أصبحت المديونية من أهم العراقيل التي تقف أمام مسار التنمية في الجزائر، فانخفض معدل النمو من 4,6% سنة 1985 إلى 2,9% سنة 1988.

فدخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات هدفها التخلي عن الاقتصاد الموجه الذي أثبتت فشله في إدارة الاقتصاد الجزائري و التوجه نحو اقتصاد السوق، كما فرضتها المؤسسات الدولية مع سنة 1990، و كنتائج لتلك البرامج ارتفعت البطالة.

و مع فترة أواخر التسعينات اعتمدت الحكومة الجزائرية الجديدة على وضع سياسة أساسية لإعادة الأوضاع المتدهورة إلى التوازن، حيث قامت بتطبيق مجموعة من الاصطلاحات و البرامج التي خصصت لها مبالغ ضخمة ، مستفيدة في ذلك من الارتفاعات التي عرفتها أسعار البترول، و نتج عن هذه البرامج انخفاض في معدلات البطالة حيث وصلت إلى 9% سنة 2014، و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض المديونية و ارتفاع احتياطي الصرف.

ويمكن توضيح تطورات معدل البطالة في الجزائر من خلال الجدول رقم (4-1) .

الجدول رقم (4-1) : تطور معدل البطالة في الجزائر (1985-2014)

السنة	1985	1987	1989	1990	1993	1995	1999	2000	2002	2006	2008	2009	2012	2014
معـــــدل البطالة%	9.7	21.4	18.1	19.7	23.2	28.1	29.2	29.77	25	12.3	11.3	10.2	10	9

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء.

4. مساهمة الاقتصاد غير الرسمي في التشغيل:

تشير البيانات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة، حيث أن عوائده تقدر بـ 8,5% مليار دولار و يشكل 17% من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة ، أي ما يعدل 13% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات[1] و، ذلك حسب دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية ، و يمكن توضيح مساهمة القطاع غير الرسمي في التشغيل من خلال الجدول رقم (4-2).

[1] علي بودلال ، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010) ، بحوث اقتصادية عربية ، ص 16.

الجدول رقم (4-2) : تطور التشغيل الرسمي و غير رسمي في الجزائر(1992-2003).

الوحدة (الآف)

السنوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4286	4684	5162	6027
التشغيل غير الرسمي	688	1131	911	1249
اجمالي التشغيل	4974	5815	6073	7276
حصة التشغيل غير الرسمي / إجمالي التشغيل (%)	13.8	19.4	15	17.2

المصدر:المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، الاقتصاد الموازي أوهام و حقائق ، 2004 ،ص 90.

أما في الفترة 2004-2007 فقد تطور حجم التشغيل في القطاع غير الرسمي ، و بدأ يأخذ منحنى تصاعدي حيث وصل إلى 27% سنة 2007 بعدما كان 20,2% سنة 2000.

الجدول رقم (4-3):تطور التشغيل غير الرسمي من إجمالي العمالة المشغلة (2000-2007).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
العمالة في القطاع غير الرسمي /إجمالي التشغيل (%)	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27

المصدر : علي بودلال ، مرجع سابق ص 21.

من خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ تطور التشغيل في القطاع غير الرسمي لعارضي العمل ما يدل على الدور الذي يلعبه هذا القطاع في امتصاص البطالة، حيث يخلق 150,000 منصب عمل خلال الفترة من 2000-2007.

من خلال ما سبق فإن هذا القطاع يستوعب مجموعة كبيرة من الفئات و الشرائح الاجتماعية الباحثة عن بديل متوفر في ظل عجز القطاع الرسمي عن توفيره لهم، و في ظل عجز الشبكات الاجتماعية من التكفل بهم بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة، و أسعار المواد الاستهلاكية.

و يسيطر على الأنشطة غير الرسمية القطاعات التجارية و الخدماتية ،حيث تعتبر الأكثر جذبا للأفراد إلى هذا القطاع دون القطاع الإنتاجي الصناعي ، و يعود السبب في ذلك إلى كونهما أكثر سهولة من حيث الدخول إليهما و عدم تطلبهما لرأسمال كبير و لا كفاءة مهنية عالية للقيام بها.

هذا التوجه للأنشطة التجارية و الخدمية يعطي للقطاع غير الرسمي صفة اللاإنتاجية رغم ما يقدمه من خدمات و ما يقدمه من مداخيل، بالإضافة إلى ذلك هناك عاملين أساسيين مسببان للتوجه نحو الأنشطة غير الرسمية التجارية و الخدمية:

- رغبة الأفراد العاملين هذه الأنشطة في الحصول على مداخيل تضمن لهم الحد الأدنى من المعيشة بأسهل الطرق، بالإضافة إلى أن الكثيرين يتخذون هذه الأنشطة كحلول مؤقتة و ليست دائمة في انتظار الحصول على عمل دائم في القطاع الرسمي.
- كثرة العراقيل الإدارية و البيروقراطية المرتبطة بغير الأنشطة التجارية و الخدمية ، و قلة رؤوس الأموال التي تتطلبها الأنشطة الخدمية و التجارية و قلة المهارات.

5. جهود الحكومة في مجال تحسين التشغيل:

ظل القطاع العام يتصدر الريادة في مجال التشغيل و توفير المداخيل للأفراد إلى غاية سنة 1985، و لكن بعد هذه الفترة شهدت الجزائر دفعا قويا للمؤسسات غير الرسمية و المتناهية الصغر للتشغيل في ظل فقدان القطاع الرسمي لأدواره الحقيقية و ارتفاع معدلات البطالة.

وفي ظل تعامل الدولة مع القطاع غير الرسمي اتخذت مجموعة من التدابير و الإجراءات للوقوف أمام انتشار التشغيل غير الرسمي من خلال مجموعة من البرامج الهادفة إلى إيجاد حلول للبطالة جزئية لأنها من أهم الأسباب المؤدية إلى العمل بالقطاع غير الرسمي ، و يمكن ذكر الجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال تحسين التشغيل في[1]:

1.5. إنشاء مصالح عمومية لدعم التشغيل

متمثلة في الديوان الوطني لليد العاملة الذي بدأ عمله سنة 1972 و الذي كانت مهمته في البداية مراقبة اليد العاملة المهاجرة للخارج ، ثم أوكلت له مهمة تسطير برامج استثمارية تمتص اليد العاملة للحد من الهجرة الخارجية.

---

[1] بوخيط سليمة (2014-2015) ، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، ص 199-208.

2.5. الوكالة الوطنية للتشغيل

أنشأت سنة 1990 تختص بتنظيم سوق العمل و تتعامل مع فئة البطالين الباحثين عن العمل و أصحاب المؤسسات العامة و الخاصة طالبي العمل.

3.5. مديرية التشغيل

أنشأت سنة 2002 و توجد على مستوى كل الولايات و تقوم بتنظيم مصالح التشغيل و تقوم بثلاث و ظائف:

- برنامج التشغيل للمنفعة المحلية: موجه للشباب العطل بدون تأهيل أو مؤهلاتهم ضعيفة ، و أعمارهم (19–30) سنة
- برنامج أشغال المنفعة العامة ذات الاستعمال المكثف لليد العملة: شرع في تطبيقه سنة 1997، و يهدف إلى خلق مناصب عمل مؤقتة بشكل كثيف و في وقت سريع للشباب البطالين عديمي المؤهلات في المناطق النائية و المحرومة.
- برنامج عقود ما قبل التشغيل: موجه لإدماج الشباب في العمل ذوي الشهادات، و شرع في تنفيذه سنة 1998، و يسمح لأصحاب الشهادات الجامعية من اكتساب خبرة مهنية تسهل لهم العمل لاحقا، و العمل يكون في مؤسسات خاصة أو عامة مقابل أجور تدفعها الدولة مدة سنتين.

كما قامت الدولة بإنشاء هيئات تعمل على ضمان السير الجيد لسياسات التشغيل المطبقة و أهمها:

1. وكالة التنمية الاجتماعية

تم إنشاؤها سنة 1996، و أهم برامجها هي:

- برنامج مخصص للفئات العاجزة عن العمل و هم المسنون ، المعوقون ، أصحاب الأمراض المزمنة، النساء المتكفلات بالأبناء أقل من 18 سنة ، و يتم الاستفادة من مبلغ قدره 1000 دج، و تم تطبيق البرنامج منذ سنة 1997.

و تسمى بالمنحة الجزافية للتضامن، بالإضافة إلى التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة حيث تسيره وكالة التنمية الاجتماعية و طبق سنة 1997 و هو برنامج

موجه للفئات المحرومة النشيطة و القادرة على العمل، و يستفيد من البرنامج الأفراد و الأسر عديمي الدخل بشرط أن المستفيد يكون شخص واحد.

- التنمية التعاونية : و يهتم البرنامج بالبطالين القاطنين بالمناطق المحرومة لرفع مستواهم المعيشي.

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تم إنشاؤها سنة 1996، و برنامج الوكالة موجه للشباب البطال أعمارهم 19-35 سنة و الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة ، و يمول كل النشاطات الإنتاج و الخدمات ماعدا التجارية[1] .

3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشاؤها سنة 2001 بهدف ترقية الاستثمارات المحلية و الأجنبية بهدف إنعاش سوق العمل و ذلك من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات اللازمة للاستثمار و تسهيل مهام المستثمرين ، و تهيئة المناخ الملائم للاستثمار محليا و دوليا و متابعة المستثمرين منذ البداية و حتى أثناء إنجاز المشاريع.

4. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

انشأ سنة 2004 كمؤسسة للضمان الاجتماعي ، و الهدف منها هو إعادة إدماج العمال المسرحين من عملهم ، و استحداث مناصب عمل ضمن نشاطات البطالين من أصحاب المشاريع ، و تتراوح أعمارهم 15-50 سنة، و دفع تأمينات للبطالين.

5. جهاز المساعدة على الإدماج المهني [2]:

و يتضمن عقود إدماج حاملي الشهادات ، عقود الإدماج المهني و عقود التكوين و الإدماج.

1- مولاي لخضر عبد الرزاق (2012)، تقييم أداء و سياسات الشغل في الجزائر، 2000-2001، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 10 ص .

2- عبد الحميد قومي، حمزة عايب (2011) ، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، ص08.

المطلب الرابع: سوق الصرف غير الرسمي

عرف الاقتصاد الجزائري عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية التي عرفها الاقتصاد ، بدءا بنظام سعر الصرف الثابت و وصولا إلى نظام الصرف العائم و تميزت فترات التحديد بالطابع الإداري فيما يتعلق باستخدام الموارد المالية و النقدية.

و لقد تم تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل الأنظمة المتبعة بشكل غير واقعي ، حيث أنه لا تربطه أي علاقة بالواقع ، أي كان مفصولا عن الواقع الاقتصادي ، مما جعل قيمته تتحدد بقيمتين:

- القيمة الأولى : تحدد من طرف السلطة النقدية و هي القيمة الرسمية.
- القيمة الثانية : تحدد من طرف سوق الصرف غير الرسمي و هي القيمة غير الرسمية.

لذلك سنحاول تحديد ظهور سوق الصرف غير الرسمي عبر مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

1. تطور الدينار الجزائري و نشوء سوق الصرف الموازي:

لقد مر الدينار الجزائري بعدة مراحل منذ إنشائه في سنة 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي ، و يمكن تقسيم المراحل إلى[1] :

1.1. المرحلة الأولى: هذه المرحلة بدأت منذ إنشاء الدينار الجزائري ، و كان الدينار مراقبا خاصة فيما يتعلق بالحصول على العملات الأجنبية ، و التحويلات الدولية ، و لم يكن الدينار الجزائري قابلا للتحويل ، و لم تكن هناك سوق صرف داخلية يتحدد من خلالها سعر الصرف الدينار.

و مع إلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 ، و إدخال نظام التقويم أصبح الدينار الجزائري ابتداء من سنة 1974 مثبتا إلى مجموعة من العملات تتكون من 14 عملة ، و لكن قيمة الدينار لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية و المالية ، و في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية و ارتفاع عوائد البترول و إمكانية اللجوء إلى الديون الخارجية ظل سعر الصرف الدينار الجزائري أعلى من قيمته ، هذا ما أدى إلى بوادر لظهور السوق غير الرسمي للصرف حيث بدأت تظهر شيئا فشيئا بانحراف أسعار الصرف عن السعر الرسمي.

---

[1] محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4،جامعة ورقلة ، ص 244-248.

2.1. المرحلة الثانية: في هذه المرحلة توسع سوق الصرف غير الرسمي و شاع انتشاره خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري مع بداية الثمانينات ، حيث كان مرتبطا بالفرنك الفرنسي بالإضافة إلى بعض العملات الأخرى.

كان حق الصرف بالنسبة للسياح متكفلا به من طرف الدولة ، و لكن مع وجود مجموعة من العوامل كاختفاء الكثير من السلع الكمالية في السوق الجزائرية (و تفتح الفرد الجزائري) بسبب السياسة المتبعة مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات جعل الطلب على الصرف يزداد ، بالإضافة إلى أن الزيادة في الطلب كانت بسبب زيادة رغبة استيراد السيارات بالنسبة لذوي الحقوق و غير مرفقة بحق الصرف ، حيث لجأ طالبي العملات الأجنبية إلى السوق غير الرسمي بحكم وجود عدد كبير من المهاجرين الجزائريين في الخارج، ما أدى إلى زيادة نشاط حركة الصرف.

فبدأ سعر الصرف في السوق غير الرسمي يرتفع ، و أصبح العمال الجزائريين المهاجرين في فرنسا يفضلون تحويل أموالهم إلى الجزائر عن طريق هذه السوق ، و بالتالي تلاشت التحويلات في السوق الرسمية من طرف المهاجرين و أصبحت العملات الأجنبية تحول إلى الدينار عن طريق السوق غير الرسمية أو تحول إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق الأسعار السائدة.

3.1. المرحلة الثالثة: و هي المرحلة التي بدأت فيها الجزائر تخفيض الدينار ، و يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض السيولة النقدية بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 و انخفاض قيمة الدولار الأمريكي ، حيث عرف الدينار الجزائري انخفاضات متتالية ، بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى التي قامت بها الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق ، و بالتالي و بموجب قانون البنك و القرض 1986 ، أصبحت للبنوك التجارية و البنك المركزي صلاحيات و دوراً مهما في مجال الصرف.

و لكن أمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في النواحي المالية الخارجية ، فإن الدائنين الخارجيين طلبوا معايير تثبيت الدينار ، و أمام ضغوطات المنظمات الدولية قبلت الحكومة التخفيض و بالتالي انخفضت قيمته مقابل الدولار بين 1987 و 1990 بنحو 103%، و توالت التخفيضات بعد ذلك للوصول بقيمة الدينار الجزائري إلى السعر التوازني.

4.1. المرحلة الرابعة : تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الدينار الجزائري ، حيث مع صدور قانون النقد و القرض لسنة 1990 ، و الدخول في مرحلة الاتفاقات مع مؤسسات النقد

الدولية ، شرعت السلطات في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار و رفعت القيود التي كانت مفروضة على المؤسسات ، و ألغي نظام الرقابة المسبقة على الصرف و استبدل بنظام الموازنات بالعملة الأجنبية ، و إلغاء الترخيص الإجمالي للاستيراد و لتصدير السلع و الخدمات ، فأصبحت البنوك تقوم بالرقابة البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي.

و في مجال القروض أنشئت لجنة الاقتراض الخارجي و أوكلت لها مهمة متابعة القروض الخارجية ، و في هذا المجال تقوم البنوك التجارية بالتعاون مع البنك المركزي بتمويل صفقات الاستيراد المبرمة بين المؤسسات الجزائرية و المؤسسات الأجنبية ضمن خطوط القروض المفتوحة بين الحكومات.

و تطبيقا لمبدأ البحث عن التوازن الخارجي، تم الطلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ 7.3% في مارس و 40.17% في أفريل سنة 1994.

5.1. المرحلة الخامسة: إن سياسة الصرف التي اتبعتها الجزائر بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي التي تتضمن التخفيضات للدينار على مراحل، أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق غير الرسمي ، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط أساسية ، و إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص و أصحاب المهمات المحددة ،أدى إلى تقلص الطلب على الصرف في السوق غير الرسمي ، هذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق غير الرسمي و اقترابه من قيمة الصرف الرسمي خاصة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002 باعتباره العملة الأكثر طلبا آنذاك ، خاصة أن سياسة تحرير سعر الصرف الدينار التدرجي كان لها الأثر في تقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي و غير الرسمي.

6.1. المرحلة السادسة : بعد دخول الأورو في المعاملات التجارية في جانفي 2002 ، كان يمكن أن يؤثر باتجاه التقارب بين سعري الصرف الرسمي و غير الرسمي، و لكن كان التعامل بالأورو سريعا و لم يحدث الانحراف بين السعرين إلا في الحدود المتوقعة ، بفعل استعداد الجهاز المصرفي لاحتواء طلبات التحويل ، حيث سمحت عمليات التحويل بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الأجنبية ، فمعظم الأشخاص و تجار العملة في السوق غير

الرسمي ضخوا أموالهم المتكونة جوهريا من العملات الأوروبية و أساسها الفرنك الفرنسي في حساباتهم الجارية بالعملة الأجنبية لتحويلها إلى الأورو.

لقد سمحت هذه العملية بدخول كمية كبيرة من الأموال بالعملات الأجنبية إلى الدائرة المصرفية، و هو ما عزز الاحتياطي الرسمي، غير أن التوقع بعدم دوام هذا الوضع بسبب رغبة الأفراد في سحب أموالهم بالأورو لاستخدامها في أغراض مختلفة لاحقا ، جعل سوق الصرف غير الرسمي لم تتأثر بشكل كبير بعملية الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام الأورو.

بالإضافة إلى الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال ديسمبر 2002 و جانفي 2003 ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي بين السعرين.

بعد سنة 2003 عرف الدينار الجزائري استقرارا ، و لكن مع زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية ، و انخفاض الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها ، و الإعلان عن الدفع المسبق للديون ، و انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار سنة 2006 أدى إلى التأثير على قيمة الدينار الجزائري خاصة مع بداية تنفيذ منع استيراد السيارات القديمة حيث جنى الدينار الجزائري مكاسب هامة مقابل الأورو، مما أدى إلى التقارب الشديد لسعر صرف الأورو و الدولار مقارنة بالدينار خاصة بين السوقين الرسمي و غير الرسمي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الدينار في السوق غير الرسمي فضلا عن السوق الرسمية.

لكن بعد 2007 بدأ سعر الصرف غير الرسمي يعود للارتفاع مجددا مقارنة بسعر الصرف الرسمي نتيجة للارتفاع في قيمة الأورو مقارنة بالدولار الأمريكي بالإضافة إلى الزيادة التي مست الأجور مما أدى إلى زيادة الإنفاق و الطلب.

و الجدول (4-4) يبين تطور سعر الصرف الدينار الجزائري من 1974- 2014.

الجدول رقم (4-4) : تطور سعر الصرف الدينار الجزائري من 1974- 2013

السنة	السعر الرسمي	السعر غير الرسمي	الفرق
1974	1	1	0
1977	1.3	1.5	0.2
1980	0.62	2	1.38
1987	0.8	4	3.2
1991	3.75	7	3.25
1993	4.2	10	5.8
1994	10.5	12.5	2
1998	12.3	14.8	2.5
2000	10.58	12.1	1.52
2004	13.25	16.76	3.51
2006	93.6	100	6.4
2008	107	120	13
2010	93	127	34
2012	103	150	47

Source :La Banque d'Algerie , 2014.

2. آثار سوق الصرف الموازي:

إن ظهور سوق الصرف غير الرسمي في الجزائر أدى إلى[1]:

- هروب حجم غير محدد من الأموال بالعملة الأجنبية من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملات الأجنبية الذي تستفيد منه بعض مؤسسات القطاع الخاص و الأشخاص و إعادة بيعها بالدينار في السوق غير الرسمي و تحقيق أرباح من فارق السعر بين البيع و الشراء.
- وجود كتلة نقدية معتبرة للعملات الأجنبية بحوزة الأشخاص تنشط في السوق غير الرسمية دون تمكن البنوك من استيعابها ضمن حسابات داخل البنوك سواء بالعملة الأجنبية أو بتحويلها إلى الدينار الجزائري.

1 التشغيل غير رسمي في الجزائر و اشكالية تنظيمه ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 11 ، المجيد 2 ، 2014 ، ص 163-164.

- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق غير الرسمي للضرائب التي تخضع لها مثيلاتها في السوق الرسمي، و بذلك فهي تحرم الحكومة من جزء من الإيرادات.
- فارق السعر بين السوقين يجعل القادمين الأجانب إلى الجزائر يقومون بصرف عملاتهم الأجنبية في السوق غير الرسمية دون سوق الصرف الرسمي.

المبحث الثالث : الظواهر المرتبطة بالاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

هناك مجموعة من الظواهر تعتبر كمتغيرات تساهم في ظهور الاقتصاد غير الرسمي وحتى في تطوره ، و من أهم هذه الظواهر ما هو خطير له تأثيرات سلبية على الاقتصاد ، ونذكر منها:

المطلب الأول : الفساد .

تعتبر قضية الفساد من القضايا المؤثرة على الاقتصاد الجزائري ، وعاملاً داعماً لنمو الاقتصاد غير الرسمي ، وبالتالي فهو يعتبر أحد العقبات الأساسية التي تهدد التنمية في الجزائر ، ولقد بدأ الفساد يظهر وينتشر في الجزائر مع كل المراحل و التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

و تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد في تقريرها 2006 على أنه سوء استخدام السلطة لأجل تحقيق مكاسب خاصة [1].

و يحدث الفساد عندما يقوم موظف عام بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل إجراءات عامة ، كما يحدث الفساد عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب في الوظائف بطرق غير قانونية ، والقيام بالسرقة ونهب أموال الدولة ، وبالتالي فإن الفساد يقوم على أساس آليتين[2] :

- أليـة دفع الرشوة والعمولة المباشرة إلى الموظفين و المسؤولين في الحكومة في القطاع العام و الخاص لتسهيل عقد الصفقات لرجال الأعمال والشركات.
- وضع اليد على المال العام والحصول على المواقع المتقدمة للأقارب في القطاع العام والخاص.

1 وفاء رايس ، ليلى بن عيسى ، (2013) ، الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية ، المنتقى الدولي حول الحكم الراشد كآلية لمكافحة الفساد ، ورقلة ، ص 8.

2- محمود عبد الفضيل ،(2004)، الفساد لاقتصادي والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 307، ص 36.

و استناداً إلى التقارير المنظمات الدولية فإن قياس الفساد يعتمد على استخدام مؤشر يسمى بمؤشر الفساد ، والتي يتضمن مجموعة من المؤشرات:

- مؤشر المخاطرة الدولية للفساد ويصدر عن جامعة ميريلاند بأمريكا (ICRG).
- مؤشر الأعمال الدولية (BI).
- مؤشر منظمة الشفافية الدولية الذي يدعى بمؤشر الفساد للدول المصدرة والذي يعكس مدى وجود الفساد ويتدرج هذا المؤشر من 0 إلى عشرة 10.

0 : يمثل سيطرة الفساد بشكل كلي.

10 : الخلو من الفساد.

و تعتبر منظمة الشفافية الدولية أن الحصول على أقل من ثلاث نقاط في أي دولة يعني ذلك أن الفساد ينتشر بشكل كبير في هذه الدولة.

بدأت منظمة الشفافية الدولية حسب مؤشر الفساد بـ 50 دولة سنة 1995 ، 133 دولة سنة 2003 و 146 دولة سنة 2004 ، وذلك من خلال طرح أسئلة على إطارات مؤسسات ، أما الجزائر فقد صنفت حسب هذا المؤشر في مراكز متأخرة تدل على انتشار الفساد فيها ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (4-5).

الجدول رقم (4-5) : تصنيف الجزائر حسب مؤشر الفساد.

السنة	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009	
الجزائر	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط	الترتيب	النقاط
	88	2.6	97	2.7	97	2.8	84	3.1	99	3	92	3.2	111	2.8

المصدر : تقارير منظمة الشفافية الدولية.

نلاحظ من الجدول رقم (4-5) أن الجزائر صنفت في المراكز الأخيرة ما يدل على أن الجزائر تشهد معدلاً خطيراً للفساد في أجهزة الدولة و مؤسساتها ، و ما يصاحبه من ظهور الرشوة واستغلال المال العام و الوظائف العمومية ضمن هذه الأجهزة و المؤسسات لتحقيق المصالح الخاصة لشاغليها ، بالإضافة إلى قبول الرشوة من المؤسسات الأجنبية للفوز بالصفقات العمومية.

و تزايد الاهتمام بمحاربة الفساد في الجزائر من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير خاصة التشريعية خلال الفترة الممتدة من 2004-2005 ، من خلال المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي بدأ العمل بها في 2005/12/14 ، و كذلك الاتفاقية الافريقية لمحاربة الرشوة والفساد التي اعتمدتها في 12 جويلية 2003 .

1. تطور الفساد في الجزائر

إن الفساد في الجزائر كان نتيجة للتطورات السياسية ، الاجتماعية و الاقتصادية التي مرت بها ، ويمكن تحديد المراحل التي تطور فيها الفساد في الجزائر في [1]:

1.1.مرحلة ما قبل 1986

بدأت البوادر الأولى لظهور الفساد في الجزائر من خلال مجموعة من المظاهر كالبيروقراطية ، المحسوبية والرشوة ، فمنذ الاستقلال و إلى غاية 1965 بدأ الفساد يظهر من خلال توجه من خدمة الأهداف الوطنية إلى خدمة مصالح أشخاص المعينين في السلطة ، أين ظهر العديد من الخلافات حول مناصب المسؤولية ، بعد ذلك بدأت ظاهرة الفساد تأخذ اتجاها آخر حيث عرفت مرحلة 1966-1979 بمرحلة الفساد الكبير ، أين قامت الدولة بضخ أموال كبيرة للاستثمارات في القطاع الصناعي والانطلاق بوتيرة سريعة في انجاز الاستثمارات و التي كانت تنقصها العقلانية والرشادة مما أدى إلى هدر و اختلاس كبير لموارد الدولة ، والتي كانت تعتمد في تمويل البرامج التنموية على إيرادات البترول ، أما الفترة من 1980-1989 أين بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي ، بالرغم من الاصلاحات التي بدأت تطبقها الجزائر في الثمانينات ، إلا أن الفساد استمر في الاتساع حيث شمل برامج مهمة للاستثمار في القطاعات التي عرفت بعض التأخير كبناء السدود والعمران ، المنشآت الصحية و الجامعية ، إنجاز الطرقات والسكك الحديدية و المطارات ، وهي مشاريع يسهل إخفاء ممارسات الفساد فيها.

أما بالنسبة للاستيراد فرغم الرقابة التي فرضت على عقود الاستيراد الكبيرة ابتداءاً من 1980 ولكن هذا الإجراء لم يمنع من ظهور فضائح الفساد.

1- عبد الحميد براهمي ، (2004) ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، حالة الجزائر، بحوث مركز الوحدة العربية، بيروت، ص 890-894.

2.1.أما في الفترة ما بعد 1986

تعتبر من أصعب المراحل التي مرت على الاقتصاد الجزائري نظراً للأزمة الأمنية و عدم الاستقرار السياسي ، و لأنها تعتبر المرحلة التي تخلت فيها الجزائر عن الاقتصاد الموجه ، حيث تبنت إصلاحات جذرية للتوجه نحو اقتصاد السوق.

كان الفساد في هذه الفترة ذو أوجه متعددة ، فانخفض في مجال الاستيراد بسبب انخفاض قيمة الوادرات كمحاولة لإرجاع التوازن الخارجي ، و تواجد في عمليات برامج إعادة الهيكلة التي فرضها صندوق النقد الدولي بدءا من 1994 ، أين بلغ الفساد مستويات قياسية حتى أصبح النهب يتم علنا لثروات البلد، فشمل الثروات البترولية و الصناعات الغذائية التي هيمن عليها بارونات الفساد من خلال التحكم في أسعارها بهدف تحقيق الربح السريع و يعود السبب في ذلك إلى الفراغ المؤسساتي و عدم الاستقرار الأمني و ضعف الجهاز القضائي.

و أما في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013 و التي عرفت انتعاش أسعار البترول ، و تبني الحكومة برامج لدعم النمو و الإنعاش الاقتصادي و المخطط الخماسي ، الأمر الذي فتح المجال أمام الفساد ليتوسع أكثر مما حمل الدولة خسائر كبيرة.

فانفجرت الكثير من قضايا الفساد بدءا بقضية البنوك ، و قضايا الفساد في البناء و الأشغال العمومية و فضيحة سوناطراك.

و يمكن توضيح تطور الفساد للفترة 2010 -2014 من خلال الجدول رقم (4-6).

الجدول رقم (4-6) : تطور الفساد في الجزائر للفترة 2010 – 2013 .

السنوات	مؤشر الفساد	الرتبة	عدد الدول
2010	2.9	105	178
2011	2.9	112	182
2012	3.4	105	176
2013	4.6		107

المصدر : تقارير منظمة الشفافية الدولية.

2. عوامل نمو الفساد في الجزائر

يمكن توضيح العوامل التي أدت إلى ظهور الفساد و تغلغله داخل القطاعات المختلفة طوال مراحل تطور الاقتصاد الجزائري في:

- النظام الاقتصادي المتبع.
- الفترة الانتقالية التي مرت بها الجزائر نهاية الثمانينات و بداية التسعينات بسبب عدم وجود الظروف الملائمة التي تستوعب هذا الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.
- الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.
- عدم كفاءة النظام الضريبي و المالي: حيث ضعف النظام المصرفي و ضعف الرقابة التي يطبقها النظام المصرفي كلفها خسارة مبالغ ضخمة خاصة إثر قضية بنك الخليفة.
- غياب الحكم الراشد : خلق جواً ملائما للفساد ، حيث يعرف الحكم الراشد من طرف البنك العالمي سنة 1992 على أنه يتضمن العمليات و المؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات و اختيار السياسات و تنسيقها من أجل تقديم خدمات جيدة وفعاله[1].

و لقد وضعت هيئة البنك العالمي 22 مؤشرا لاختبار و تحقيق الحكم الراشد:

- 12 مؤشرا يخص المساءلة العامة.
- 10 مؤشرات تخص جودة الإدارة.

و يتم ترتيب الدول على أساس موقعها من هذه المقاييس ، و تتراوح العلامات المقدمة من صفر إلى 100 نقطة حسب درجة صلاح الحكم.

و يعتبر الحكم الراشد آلية لمكافحة الفساد داخل الدول ، و بالنسبة للجزائر فقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في القانون رقم 06-06 ، و أخذ المفهوم بعداً أوسع بعدما شكلت لجنة (GOAL 08) التي أسندت لها مهمة وضع ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات بمساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[2].

- سيطرة السلطة التنفيذية على الجهاز التشريعي و القضائي.
- ارتفاع نسبة الفقر ، التي تؤدي إلى انتشار الفساد من جهة ، كما يؤثر الفساد في الفقر .

1- وفاء رايس ، ليلى بن عيسى، مرجع سابق، نوفمبر، ص4.
2- وفاء رايس ، ليلى عيسى، المرجع نفسه ، ص 7.

- انتشار البيروقراطية داخل المؤسسات الإدارية و الحكومية مما يدفع الأفراد لدفع رشاوي للموظفين لتعجيل معاملاتهم.
- ثقافة المجتمع و ما تحويه من أعراف و تقاليد تساهم في تنامي ظاهرة الفساد ، حيث انتشرت مجموعة من القيم الجديدة التي شجعت على ذلك كاقتناص الفرص ، هذه القيمة التي تشجع على البحث عن مصادر الثروة السريعة و بأقل جهد.
- بالإضافة إلى بعض التقاليد المتوارثة و التي تشجع على الفساد " كالفساد و لا القعاد" .

إن وضع إستراتيجية لمكافحة الفساد المالي و الإداري في الإدارات العمومية لابد أن يمر بإصلاح عميق لهياكل الرقابة العامة ، من خلال ضمان استقلالية هذه الهياكل و استغلالها في مراقبة التصرفات العمومية ، و العمل على دمجها في شكل وكالة مستقلة لمكافحة الفساد و الرشوة ، و هو ما يتفق عليه أخصائيو الحكم الراشد و انتهجته مجموعة من الدول كبلدان جنوب شرق آسيا ، و هذه الإجراءات هي المحور الرئيسي للحكم الراشد كونها تمثل تهديدا لعمليات التنمية و الإصلاح .

المطلب الثاني: تقليد العلامات التجارية.

إن الثورة التكنولوجية و الصناعية التي يعيشها العالم اليوم ، جعلت العالم يتقارب مما نتج عن ذلك ظهور ظاهرة تقليد العلامات التجارية ، و الجزائر من بين الدول التي أصبحت تعاني من هذه الظاهرة.

و مع ازدياد أهمية العلامة في المجال التجاري ، و ارتفاع قيمتها ارتفعت حصيلة الاعتداءات عليها و محاولات تقليدها و تزييفها و استعمالها على سلع و خدمات منافسة ، من أجل ترويج سريع للمنتجات المقلدة ، مما يؤثر على حقوق مالكي العلامات الأصلية من خلال إنقاص أو هدم الثقة في جودة و نوعية العلامات الأصلية و بالتالي نفور المستهلكين منها.

و بالموازاة مع التطور التكنولوجي الحاصل، الذي استغله المقلدون في إغراق السوق بالعلامات المقلدة.

1. تعريف العلامة التجارية: لقد جاء المشرع الجزائري في المادة الثانية من الأمر 06/03 بتعريف العلامة على أنها كل الرموز القابلة للتمثيل الخطي ، لاسيما الكلمات بما فيها أسماء

الأشخاص و الأحرف و الأرقام ، و الرسومات أو الصور و الأشكال المميزة للسلع ، و الألوان بمفردها أو مركبة التي تستعمل كلها لتمييز المنتجات لشخص طبيعي أو معنوي عن منتجات غيره[1].

و بالتالي فهي عبارة عن علامة أو رمز يمكن تمثيله في تخطيط و يكون قادرا على تمييز منتجات شخص ما عن غيرها في الأسواق ، و يعتبر صاحب العلامة عندما يسجلها لدى المصلحة المختصة مالكا لها.

إن الاستعمال غير الشرعي للعلامات التجارية أو لمؤشر أو لتصاميم صناعية أو لبراءة اختراع أو حق من حقوق الملكية أصبحت صناعة عالمية ذات إنتاج و يد عاملة و رؤوس أموال ضخمة تمس كل المواد ، و هذا ما يعرف بتقليد العلامات التجارية و يعتبر التقليد جريمة.

لقد نظم المشرع الجزائري قوانين تساير حماية العلامات كما جاء به الأمر رقم 03/06 المؤرخ في 2003/07/19 بالإضافة إلى المصادقة على الاتفاقات الدولية من طرف الجزائر في مجال العلامات التجارية و أهمها :

- اتفاقية باريس التي انضمت إليها الجزائر بمقتضى الأمر 66-48 في 1966/02/25 و تختص هذه الاتفاقية لحماية ملكية الحقوق المعنوية ذات الطابع التجاري و الصناعي.

3. **صور التقليد و الغش التجاري في الجزائر:** يعتبر التقليد و الغش التجاري أهم عنصرين أصبح المستهلك الجزائري يعاني منها ، و يرجع السبب في ذلك إلى تطور الاقتصاد غير الرسمي ، و لقد احتلت الجزائر مراتب غير مشرفة عالميا في مجال المنتجات المقلدة ، و تأخذ الأشكال التالية [2] :

1- كحول وليد ، جريمة تقليد العلامات في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، العدد 11، جامعة بسكرة ، ص 477.
2- عمار طهرات ،(2012) ، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، الواقع و الحلول ، مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 2، ص 160.

1.2.التقليد: و هو أكثر الصور انتشاراً و يأخذ الأشكال التالية :

- التقليد الشفوي : مثل Abibas – Adidas
- التقليد الشكلي: قد يأخذ إشعاراً أو رسما يشبه الشعار الأصلي.
- التقليد في ترابط الأفكار: تقليد العلامة التجارية المشهورة.

2.2. القرصنة: و تأخذ أشكال:

- قرصنة الأسطوانات: عبارة عن استنساخ الأفلام و الفيديوهات و البرمجيات في صورة رقمية.
- قرصنة الفيديو كاسيت : طبع و توزيع الفيديوهات في شكل أقراص سمعية بصرية.
- قرصنة الانترنت: هي تحميل مواد غير معتمدة عبر الانترنت بطرق غير قانونية عن طريق المواقع الالكترونية.
- سرقة الإشارة: عن طريق سرقة إشارات أو تشفيرها و بثها في شكل قنوات مرئية أو على شكل تسجيلات.

4. أنواع السلع المقلدة التي تدخل السوق الجزائري و منشأها

يزداد تدفق و تنوع السلع المقلدة ، و يمكن حصرها في[1] :

1.3. قطع الغيار:

و يشمل تقليد قطع الغيار كعتاد السيارات ، العتاد الزراعي ، و قطع غيار في مجالات صناعية مختلفة ، بسبب رواج هذه السلع ، و لكبر الحظيرة الوطنية للسيارات.

2.3. مواد التجميل:

منتجات تنتج بجودة أقل و تخادع المستهلك من خلال أسعار جد مغرية عن ذلك التي تعرفها المنتجات التي تحمل العلامة الأصلية، بالإضافة إلى استخدام مواد سامة كالطباشير و الطلاء الموجه للبناء في صنع هذه المنتجات المقلدة.

1- عمار طهرات ، المرجع نفسه ، ص 170-173.

4.3. السجائر:

يتميز هذا المنتوج بكثرة استهلاكه ، حيث أن هذه المنتجات المقلدة تصنع من زيوت السيارات و الزجاج و فضلات الحيوانات التي يتم طحنها و مزجها مع أوراق التبغ بوسائل تقليدية تفتقر لأبسط شروط النظافة ، ثم يعلب المنتوج في أكياس مقلدة.

4.3. مواد غذائية:

إن المقلدون لا يحبذون المخاطرة بهذا النوع من السلع المقلدة ، و يعود السبب في ذلك لطبيعة هذه المواد و حساسيتها و سرعة تلفها و تأثرها بالمتغيرات الجوية ، و يعتبر الشاي الأخضر أشهر الماركات انتهاكاً.

5.3. المنتجات الإلكترونية:

تتركز هذه المنتجات في الهواتف النقالة التي تقلد فيها علامات تجارية كبيرة في العالم مثل Nokia و Samsung ، و ألعاب الأطفال الالكترونية و أجهزة mp3.

6.3. الخردوات:

يقل التعامل في تقليد الخردوات نظراً لثقل وزنها ، و لكن الأكثر تقليداً في مجال الخردوات أقفال sofickf.

7.3. الملابس و أحذية:

تركز السلع المقلدة في مجال الملابس و الأحذية على ألبسة الرياضة ، و بعض الأحذية التي وضعت عليها ماركات عالمية بغرض تظليل المستهلك ، و تعتبر الملابس الرياضية الأكثر تقليداً و أشهرها Adidas, Reebok .

8.3. أدوات وآلات كهرومنزلية:

لم تسلم هذه الأدوات من التقليد ، وتباع في أسواق مخصصة على أنها أدوات أصلية خاصة في سوق دبي بالعلمة وسوق الحميز بالعاصمة والمحمدية بمعسكر.

9.3. أقراص سمعية بصرية:

راجت مؤخرا تجارة الأقراص السمعية البصرية في الجزائر ، وهي كأحد أشكال القرصنة بهدف تحقيق الربح.

10.3. لواحق قارورات غاز البوتان:

تحتكر شركة نفطال تسويق لواحق قارورات الغاز، ولكن بدأت تظهر في السوق منتجات مقلدة للعلامة التجارية لنفطال فيما يتعلق بهذه اللواحق.

11.3. فرش دهون العمارات:

ظهرت المنتجات تخص تقليد علامات تجارية محلية في فرش دهون العمارات كمحاولة لتضليل المستهلك وجعله يتوجه لشراء هذه المنتجات اعتقاداً منه أنها منتجات أصلية ، ومنتجات أخرى كالضابطات الكهربائية.

في الجزائر يحتل التبغ ، مواد التجميل ، قطع الغيار تحتل أعلى نسبة من إجمالي السلع المقلدة الأخرى ، و هذا راجع لكون أن هذه السلع لا تنتج في الجزائر بكميات كافية و ارتفاع نسبة استعمالها ، بينما قطع الغيار و أجهزة الصباغة تحتل نسبا متوسطة ، و يأتي في الأخير المنتجات الأخرى كالمواد الغذائية ، مواد البناء.

4. أبرز الدول المصدرة للمنتجات المقلدة في الجزائر:

لقد أصبحت السوق الجزائرية سلة مهملات لمنتجات البلدان الأجنبية خاصة في ظل انتشار الاقتصاد غير الرسمي، و زيادة اعتماد الجزائر في سد احتياجاتها على الاستيراد.

و تعتبر الصين أكبر دولة مصدرة للسلع المقلدة للجزائر حيث تمثل 57% من إجمالي السلع المقلدة، و تمثل المنتجات التركية و التايوانية 5%، أما هونغ كونغ نسبة منتجاتها الموجهة إلى الجزائر 4% أما باقي الدول الأخرى فتمثل نسبتها 3%.

المطلب الثالث : التهرب الضريبي وتبييض الأموال في الجزائر.

بالإضافة إلى الفساد والتقليد باعتبارهما ظواهر مرتبطة أو مصاحبة لوجود الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، هناك ظاهرتي تبييض الأموال والغش الضريبي.

1.تبييض الأموال في الجزائر:

تعتبر ظاهرة تبييض الأموال مظهرا من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي الأسود، و لقد تفاقمت هذه الظاهرة تبعا للعولمة السياسية الاقتصادية تكنولوجيا للمعلومات والاتصال.

و قد أخذت هذه الظاهرة انتباه واهتمام المجتمع الدولي والحكومات كضرورة لمكافحتها، إذ أنها تتعارض مع المفاهيم الانسانية والأخلاقية.

1.1.تعريف تبييض الأموال[1] :

هي عملية اخفاء المصدر غير المشروع للأموال المنقولة أو المداخيل الناتجة عن جرائم المخدرات و غيرها ، مع محاولة خلق مبررات كاذبة لمصدر هذه الأموال ، ويتم توظيفها في مشاريع استثمارية مشروعة لإخفاء مصادرها عير المشروعة .

أو قد تعرف على أنها جريمة بيضاء عابرة للحدود الدولية وبشكل منظم ، أين يقوم بعض الأشخاص بسلسلة من العمليات المالية المتلاحقة على هذه الأموال التي تمنعها تشريعات دولة هؤلاء الأشخاص، حيث يستعينون بأشخاص كواجهة للتعامل لتأمين هذه الأموال من المتابعة القضائية.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري نمو لظاهرة تبييض الأموال نظراً للأوضاع السياسية الاقتصادية والأمنية التي عاشتها الجزائر في تسعينات القرن الماضي، من خلال تفشي الكثير من الظواهر السلبية كالرواج الكبير لتجارة المخدرات وانتشار الأسواق الموازية ، و ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، و انتشار الفساد بأنواعه واستفاد غاسلوا الأموال من هذه الأوضاع حتى أضحت هذه الظاهرة واقعاً اجتماعياً في الجزائر.

2.1.مصادر غسيل الأموال في الجزائر :

أ. التهريب وتجارة المخدرات:

تشتهر الجزائر بعمليات التهريب التي تقوم بها جماعات عابرة للحدود، وتعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي قبلة لهؤلاء الأشخاص ، وعلى الرغم من تطور حجم التهريب نتيجة تحرير التجارة الخارجية و ما نتج عنه من توسع في الاستيراد ، و بروز فوارق الأسعار مع الدول المجاورة ، إلا أن هذه الظاهرة تراجعت خلال السنوات الأخيرة و انحصرت في بعض السلع بسبب الإلغاء التدريجي لدعم أسعار السلع الأساسية.

و بالتالي فالجزائر على الرغم من أنها ليست منتجة للمخدرات إلا أنها تحولت في السنوات الاخيرة إلى منطقة استهلاك وعبور ، بعدما كانت مجرد فضاء لعبور المخدرات إلى الدول المجاورة والأوروبية.

1- الأخضر عزي ،(2005) ، دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك (تحليل ظاهرة في البنوك الجزائرية)، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة الشلف، ص 167-168.

و التهريب في الجزائر يوجد على اتجاهات عديدة :

- دخول السلع المخدرات والمفرقات والكحول والسجائر إلى الجزائر.
- خروج السلع مثل الماشية، الوقود، بعض المواد الأساسية المقتناة بالعملة الصعبة من الجزائر.

ب. الجريمة المنظمة والارهاب:

في أواخر القرن العشرين أصبحت الجريمة المنظمة تحتل الصدارة ضمن المشكلات الأمنية الخطيرة في العالم ، ويرجع السبب في تنامي هذه الظاهرة إلى ظهور متغيرات كالنمو الشامل و المتسارع للأنشطة الاقتصادية و التجارية و المالية، و التطور الذي مس الوسائل الاتصال الحديثة و ما توفره من تسهيلات تجعل هذه التنظيمات الاجرامية قادرة على تجاوز الحدود الوطنية لممارسة أنشطتها.

وتعرف الجريمة المنظمة على أنها تتضمن نشاطاً إجرامياً معقداً يرتكب على نطاق واسع وتنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع و أفراده ، وهي غالباً ما ترتكب أفعالاً مخالفة للقانون[1]، و هذا التعريف مقدم من طرف مؤتمر الأمم المتحدة الخامس لمنع الجريمة و معاملة المجرمين المنعقد في جنيف سنة 1975 و هو أول مؤتمر دولي يتطرق لموضوع الجريمة المنظمة.

وتعاني الجزائر شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول من وجود عدد من الجرائم المنظمة التي يمكن استغلال متحصلاتها في جرائم غسل الأموال، خاصة جرائم الإرهاب في التسعينات من القرن الماضي، ووسائل تمويل الإرهاب يكون عن طريق ممارسة أنشطة إجرامية مدرة للأموال كتجارة المخدرات وتهريب السجائر، بالإضافة إلى ابتزاز المواطنين عن طريق العنف أو التهديد، وكذا عمليات السطو على الشركات لنهب ممتلكاتها ، أعمال الخطف و طلب الفدية التي تكاثرت في الآونة الأخيرة.

1- ماروك نصر الدين، (2002) ، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية الأصول، العدد 3، ص 132.

2.الغش الضريبي :

يقصد بالغش الضريبي تلك السلوكات و الممارسات الهادفة لمخالفة القانون ، والتي يستعملها المكلف بالضريبة من أجل التهرب من أداء الضريبة جزئياً أو كلياً ، فهو يتضمن مخالفة القوانين المتعلقة بالضرائب و ذلك عن طريق اللجوء إلى كل الطرق الاحتيالية للتخلص من أداء الضريبة[1].

وبالتالي فإن الغش الضريبي لا يحدث إلى عندما يتم اللجوء إلى طرق غير مشروعة من شأنها أن تؤدي إلى ضياع حق الدولة في الضريبة.

كلف التهرب الضريبي في الجزائر خزينة الدولة مبالغاً ضخمة حيث يقوم عدد من التجار إما بالتأخر عن الدفع أو عدم الدفع نهائياً، و أمام هشاشة القوانين وعمليات المراقبة، وجمود النظام الضريبي عجزت الدولة عن تحصيل الضرائب مما أثر سلباً عليها.

وتقدر قيمة الضرائب غير المحصلة حسب الإحصائيات بـ 200 مليار دج سنوياً ، والأمر الذي جعل خبراء الاقتصاد يشددون على ضرورة إعادة النظر في نظام الضرائب ، لأن القوانين الضريبية في الجزائر هي التي ساهمت في رفع حجم التهرب الضريبي.

1- عبد المنعم فوزي ، (1973) ، المالية العامة والسياسة العامة ، دار النهضة العربية، لبنان، ص 223.

خاتمة الفصل:

تعود جذور الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر إلى فترة السبعينيات نظرا للتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري ، وظل القطاع العام يتصدر الريادة في مجال التشغيل و توفير المداخيل للأفراد إلى غاية سنة 1985، و لكن بعد هذه الفترة شهدت الجزائر دفعا قويا للمؤسسات غير الرسمية و المتناهية الصغر للتشغيل في ظل فقدان القطاع الرسمي لأدواره الحقيقية و ارتفاع معدلات البطالة ، و بذلك تميزت هذه الفترة بتنامي الاقتصاد غير الرسمي نظراً للاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد الجزائري .

وفي ظل تعامل الدولة مع القطاع غير الرسمي اتخذت مجموعة من الإجراءات للوقوف أمام انتشار الاقتصاد غير الرسمي من خلال مجموعة من البرامج الهادفة إلى إيجاد حلول للبطالة جزئية لأنها من أهم الأسباب المؤدية إلى العمل بالقطاع غير الرسمي.

هناك مجموعة من الظواهر تعتبر كمتغيرات تساهم في ظهور الاقتصاد غير الرسمي وحتى في تطوره ، ومن أهم هذه الظواهر الفساد إذ يعتبر عاملاً داعماً لنمو الاقتصاد غير الرسمي ، الذي بدأ يظهر وينتشر في الجزائر مع كل المراحل والتطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

الفصل الخامس

مقدمة الفصل:

لقد كان لبرامج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر الأثر الواضح على الفقر و الاقتصاد غير الرسمي بشكل خاص والمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية بشكل عام.

فبعد تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 الذي خصص له مبلغ 525 مليار جزائري، عرف الاقتصاد الجزائري نقلة نوعية بعد الأزمة البترولية في الثمانيات من القرن الماضي، وبعد النتائج السلبية التي نتجت عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي في فترة التسعينات كإجراء للتوجه نحو اقتصاد السوق و التخلي عن الاقتصاد الموجه.

سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على حجم الفقر في الجزائر وذلك في المبحث الأول، حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في المبحث الثاني، و توضيح العلاقة بينهما و بناء نموذج قياسي للفقر بالإعتماد على الاقتصاد غير الرسمي و الأبعاد المفسرة له في الجزائر من خلال الدراسة القياسية في المبحث الثالث.

المبحث الأول: قياس الفقر في الجزائر

كانت كل المتغيرات الاقتصادية قبل تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي سلبية، ولكن بعد تطبيق هذه البرامج حيث سعت الجزائر من خلاله إلى إرجاع التوازنات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للاقتصاد الجزائري.

و تعتبر البطالة، التضخم ، النمو من المتغيرات التي كانت سببا في ارتفاع الفقر في الجزائر خاصة في فترة الثمانينات و التسعينات ، لذلك حاولت الجزائر التخفيف من حدة الفقر من خلال السياسات الاقتصادية المطبقة منذ سنة 2001 و التي ركزت بشكل محوري على تحسين المستوى المعيشي للأفراد الذين تدهورت أحوالهم المعيشية بسبب الاضطرابات الاقتصادية و السياسية.

كما ساهم الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من حدة الفقر في الجزائر حيث كان الملجأ أمام الفقراء للخروج من الفقر في ظل ارتفاع البطالة و عجز الدولة في إخراجهم منه خاصة في فترة الثمانينات أين كان يعاني الاقتصاد الجزائري من آثار الأزمة البترولية.

المطلب الأول: تطور المتغيرات الاقتصادية في الجزائر من 2000-2014.

تميزت المرحلة من 2000-2014 بتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد تطبيق برامج الاصلاح والمتمثلة في:

- برنامج الانعاش الاقتصادي للفترة: 2001-2004.
- البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي: 2005-2009.
- برنامج التنمية الخماسي: 2010-2014.

1.آثار برنامج الانعاش الاقتصادي :

وجه هذا البرنامج لدعم المشاريع العمومية و الخاصة، و تحسين الخدمات العمومية في مجالات مهمة وتحسين المستوى المعيشي للسكان ودعم التنمية المحلية والبشرية، ولقد ساهم البرنامج في تحسين النمو الاقتصادي ، البطالة و الفقر.

1.1. النمو الاقتصادي:

لقد ساهم البرنامج في تحسين معدلات النمو طول الفترة التي غطاها البرنامج ، حيث عرف ارتفاعا معتبرا ويمكن توضيح ذلك في الجدول رقم (5-1).

جدول رقم (5-1) : تطورات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر(2001-2004).

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الحقيقي لـ PIB%	2,6	4	6,9	5.5
حصة الفرد من PIB ($)	1779	1783	2088	2553

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي: 2004-2005.

من خلال الجدول رقم (5-1) نلاحظ تحسن في معدل النمو الاقتصادي حيث وصل من 2.6% في 2001 إلى 5.5 سنة 2004 ، وبالتالي في حصة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث ارتفع خلال أربع سنوات من 1779$ للفرد سنة 2001 إلى 2553 $ للفرد في 2004.

2.1. البطالة :

لقد ساهم برنامج الانعاش الاقتصادي في خلق مناصب شغل في إطار المشاريع المبرمجة بالإضافة إلى سياسات التخفيف من البطالة المتبعة من طرف الدولة. ويمكن توضيح تطور حجم العمالة المشغلة ومعدل البطالة خلال هذه الفترة من خلال الجدول رقم (5-2) .

الجدول رقم (5-2) : تطور حجم العمالة المشتغلة والبطالة في الجزائر: 2001-2004.

الوحدة (ألف عامل)

السنوات / المتغيرات	2001	2002	2003	2004
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976
حجم العمالة النشطة	9075	2002	2003	2004
معدل البطالة	%27.3	% 25.3	%23.7	% 17.7

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي.2008،ص1.

و كان أكبر قطاع مساهم في التشغيل هو القطاع الفلاحي حيث قدر متوسط معدل نمو حجم العمالة فيه بـ 8% سنويا ، ثم قطاع الخدمات بمتوسط حجم تشغيل يقدر بـ 3.1%، أما القطاع الصناعي فساهم في التخفيض من البطالة من خلال معدل تشغيل سنوي قدر بـ 1.3 % سنويا ، الأمر الذي انعكس على معدلات البطالة والتي انخفضت من 27.3% سنة 2001 إلى 17.7% سنة 2004.

3.1. معدل التضخم:

لقد أدى هذا البرنامج إلى التحسن في معدل التضخم الذي بلغ 18% سنة 1990، حيث انتقل من 4.2% سنة 2001 ليصل إلى 3.56%سنة 2004، ويعود السبب في ذلك إلى السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي لمواجهة التضخم، بالاضافة إلى زيادة الواردات التي ساهمت في التخفيض من التضخم عن طريق تلبية الزيادة في الطلب المحلي.

الجدول رقم (5-3) : تطور معدل التضخم 2001-2004

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم %	4.2	1.4	3.2	3.56

Source : ONS ,Evolution Annuelle de l' indice des Prix à la Consommation de 1969 – 2014.

2. البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي:

جاء هذا البرنامج لإستكمال المشاريع التي تم تنفيذها في برنامج الانعاش الاقتصادي، و ما دعم هذا البرنامج ارتفاع أسعار البترول و تحسن الوضعية المالية للجزائر، وجاء لتدعيم الاستثمار و ترقيته و مواجهة الاقتصاد غير الرسمي ، وتحسين وضعية المؤسسات المالية ، وتحسين المستوى المعيشي للسكان وتطوير المنشآت الأساسية من خلال تطوير قطاع النقل ، الأشغال العمومية ، تهيئة الاقليم و الموارد المائية ، تطوير الخدمات العمومية و تطوير تكنولوجيات الاتصال و لقد كان له آثارا على:

1.2.النمو:

لقد عرف معدل النمو في هذه الفترة تراجعا مقارنة بما تم تسجيله خلال الفترة السابقة و الجدول رقم (5-4) يوضح ذلك:

الجدول رقم (5-4) : تطور النمو في الجزائر (2005-2009).

	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الحقيقي%	5,1	2	3	2,4	2,4
معدل النمو خارج قطاع المحروقات	4,7	5,6	6,3	6,1	9,3
معدل النمو لقطاع المحروقات	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	-0,6

المصدر: إحصائيات صندوق النقد الدولي ، 2011، ص06.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-4) أن معدل النمو انخفض سنة 2006 حيث وصل إلى 2% مقارنة بـ 5,1% سنة 2005 ، ثم بدأ يتقلب بين الارتفاع و الانخفاض حيث ارتفع مجددا ليصل إلى 3% سنة 2007 ليعاود الانخفاض مرة أخرى سنة 2008 أين وصل إلى 2,4% ليثبت سنة 2009 عند نفس المعدل.

و تعود الاسباب في ذلك إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات ، بينما نلاحظ أن معدلات النمو في القطاعات خارج المحروقات ارتفعت طوال السنوات الخمسة ليصل من

4,7% سنة 2005 إلى غاية 9,3% سنة 2009 بسبب النمو في قطاع الاشغال العمومية و الخدمات ، والقطاع الفلاحي.

و يعود السبب في النمو خارج المحروقات إلى برنامج الانعاش الاقتصادي الذي دعم الانتاج خارج قطاع المحروقات.

2.2.البطالة:

انخفض معدل البطالة في هذه الفترة والسبب يعود إلى زيادة مناصب الشغل التي قدمتها القطاعات الاقتصادية ، و الجدول رقم (5-5) يبين ذلك:

الجدول رقم (5-5) : تطور البطالة في الجزائر (2005-2009).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2

Source : ONS , Statistiques sociales sur l'emploi et le chomage, 2014.

3.2. التضخم:

لقد عرف معدل التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعا و يمكن توضيح التغيرات التي طرأت عليه في الجدول رقم (5-6).

الجدول رقم (5-6) : تطور معدل التضخم 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم%	1,64	2,53	3,5	4,4	7,54

Source : ONS ,Evolution Annuelle de l' indice des Prix à la Consommation de 1969 – 2014 , 2014.

de 1969 - 2014

يرجع الارتفاع في معدل التضخم إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الزراعية المستوردة ، بالإضافة إلى زيادة حجم الكتلة النقدية و ارتفاع الأجور ، و أسعار المنتجات كالخضر والفواكه هذه العوامل أدت إلى تطور معدل التضخم من 1,64% سنة 2005 إلى 7,54 سنة 2009.

و يرجع ارتفاع الأسعار الدولية للمواد الأساسية إلى زيادة الطلب عليها في الأسواق العالمية.

3. البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014:

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ، و يهدف إلى تحسين المستوى المعيشي من خلال تبني مشاريع جديدة.

وكان يرمي إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في مجال المياه ، الطرق والسكة الحديدية ، و خصصت اكثر من 40% من موارده للتنمية البشرية ، بالإضافة إلى انجاز مشاريع مرتبطة بالنقل ، الاشغال العمومية ، الفلاحة و قطاع السكن و الصحة ، و فك العزلة عن المناطق النائية ، و كنتيجة لهذا البرنامج :

1.2. النمو:

الجدول رقم (5- 7) : تطور معدل النمو في الجزائر 2010-2014

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو %	3.4	2.9	3.4	2.8	3.8
معدل النمو خارج قطاع المحروقات %	7	6.2	7.2	7.1	5.6
معدل النمو في خارج القطاع الفلاحي%	3.4	2.1	3	2.3	3.9

Source: ONS,Les Compte Economiques en Volume de 2000 à 2014, P16-17.

عاد الانتعاش لمعدل النمو مقارنة بالفترة 2005-2009 ولكن بشكل متواضع ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل النمو حيث وصل إلى 3.4% سنة 2010 ثم 3.8% سنة 2014 ، أما النمو خارج قطاع المحروقات فعرف تذبذبا خلال هذه الفترة، و نتج عن التحسن في معدل النمو تحسن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

2.3. البطالة:

الجدول رقم (5-8): تطور معدل البطالة في الجزائر 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	10	10	11	9.8	

Source : ONS (2014) , Statistiques sociales sur l'emploi et le chomage.

عرفت البطالة كذلك في هذه الفترة انخفاضا نتيجة لسياسات التشغيل التي نفذتها الحكومة ضمن هذا البرنامج للتخفيف من البطالة .

3.3.التضخم:

خلال هذه المرحلة عرف معدل التضخم تطورات مبينة في الجدول رقم (5- 9) .

الجدول رقم (5- 9) : تطور معدل التضخم 2010-2014.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	3.9	4.5	8,9	3.3	2.92

Source : ONS ,Evolution Annuelle de l' indice des Prix à la Consommation de 1969 - 2014.

عرف معدل التضخم تذبذبا حيث ارتفع في سنة 2011 حين وصل إلى 4,5 ثم 8,9 سنة 2012 لينخفض سنة 2013 و 2014 أين وصل في 2014 2.92%.

بسبب الارتفاع في اسعار المواد الأساسية التي تعتمد الجزائر في تلبيتها على الواردات حيث كانت أسعارها مرتفعة في الأسواق الخارجية ، وبسبب إرتفاع أسعار السكنات،حيث عرفت ارتفاعا كبيرا نتيجة زيادة الطلب عليها.

المطلب الثاني: قياس الفقر في الجزائر.

لقد أجمع العالم على أن الاقلال من الفقر هو الهدف الجوهري والأساسي لعملية التنمية ، و من خلال تقارير الأمم المتحدة أكدت أن الجزائر قطعت أشواطا معتبرة في مجال تحقيق الأهداف الانمائية للألفية التي تدور حول هدف أساسي و محوري و هو القضاء على الفقر في العالم.

و الفقر في الجزائر ليس ظاهرة حديثة بل تعود جذوره إلى عهد الاستعمار و عرف عدة تطورات منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا. و يمكن تحديد اتجاهاته من خلال المؤشرات التي تستخدم في قياسه.

1.قياس الفقر النقدي:

و يعتمد قياس الفقر النقدي في الجزائر على خط الفقر:

1-1/ خط الفقر الغذائي، خط الفقر الحد الأدنى و خط الفقر الحد الأعلى و التي على أساسها يتم حساب نسبة الفقراء، وغالبا ما يتم استعمال خط الفقر العام، الذي يمثل خط الفقر الحد الأدنى، بالإضافة إلى ذلك يمكن إستخدام مؤشرات للتعرف على خصائص الفقراء وهي مؤشر فجوة الفقر:

- **فجوة الفقر:**

يشير مؤشر فجوة الفقر إلى حجم الموارد التي تسمح برفع الأسرة الفقيرة فوق خط الفقر، أي حجم الدخول التي تساعد الفقراء للخروج من خط الفقر ويصبحوا غير فقراء.

ويحسب من خلال:

فجوة الفقـر = مؤشر الفقـر X درجة الفقــر

باستعمال خطوط الفقر، يمكن أن نقدر مستويات الفقر في الجزائر، ولكن لابد من الإشارة إلى أن في الجزائر لا يوجد دراسات متعددة و نظامية للفقر، ما عدا الدراسة المتعلقة بمستويات المعيشة والتي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 ، حيث مهدت هاته الدراسة لدراسات أخرى للفقر أكثر دقة و تشخيصا للفقر كالدراسة التي أعدت بالتعاون مع: ANAT و PNUD ووزارة التضامن سنة 2001 التي قامت باعداد بطاقة جغرافية لهذه الظاهرة في الجزائر، و سميت بخريطة الفقر في الجزائر،والدراسة التي أعدها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية بطلب من وزارة التشغيل والتضامن الوطني حول أحوال معيشة السكان وقياس الفقر في الجزائر و التي جاءت كتكملة لوضع خريطة الفقر سنة 2006.

جدول رقم(5-10):قياس الفقر في الجزائر.

		المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع	المناطق الحضرية	المناطق الريفية	المجموع
		1988			1995			2000		
خط الفقر بـ دج/للفرد في السنة	SA•	2181	2165	2172	10991	10895	10943	13946	13849	13905
	SPG••	2771	2809	2791	14706	14946	14827	19794	19692	19751
المؤشر P0 (%)	SA	1.9	5.2	3.6	3.6	7.8	5.7	2.9	3.4	3.1
	SPG	4.8	11.0	8.1	8.9	19.3	14.1	10.3	14.7	12.1
توزيع الفقر(%)	SA	24.8	75.2	100	31.3	68.7	100	54.9	45.1	100
	SPG	28.2	71.8	100	31.3	68.7	100	49.5	50.5	100
عمق الفقر P1 (%)	SA	0.2	0.6	0.4	0.4	1.0	0.7	0.44	0.54	0.5
	SPG	0.3	1.1	0.7	1.0	2.5	1.7	2.16	2.85	2.5
شدة الفقر P2 (%)	SA	0.1	0.3	0.1	0.1	0.4	0.2	0.12	0.14	0.13
	SPG	0.1	0.5	0.3	0.4	1.0	0.7	0.69	0.86	0.76
عدد الفقراء بالآلاف	SA	210	639	850	504	1107	1611	523	429	952
	SPG	532	1353	1885	1247	2739	3986	1842	1876	3719

Source: La pauvreté en 2000 en Algérie, Commissariat à la planification et à la prospective, Septembre, 2004, p13.

• **Seuil Alimentaire = 1.5$.US par PPP.**

•• **Seuil de pauvreté générale = 2$.US par PPP.**

Po يمثل نسبة الفقر في مجتمع ما، من خلال قراءة الجدول رقم (5-10)، و باستعمال الخط الغذائي (SA)، أن السكان الذين يعتبرون" فقراء جدا" قدروا بـ 3.6% من إجمالي السكان سنة 1988، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 5.7% سنة 1995 ،ثم وصلت إلى 3.1% سنة 2000 أي ما يعادل 951600 شخص فقير.

أما باستعمال خط الفقر العام (SPG)، فقدرت نسبة الفقر سنة 1988 بـ 8.1%، و بـ 14.1% سنة 1995، مما يعني ارتفاع في هذه الفترة، ثم انخفضت النسبة لتصل إلى 12.1% سنة 2000 أي 3718600 شخص فقير.

و يرجع السبب في ارتفاع أعداد الفقراء سنة 1995 إلى الآثار الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر بعد أزمة 1986، وبسبب الأزمة السياسية و الأمنية التي عرفتها الجزائر في بداية التسعينات .

ثم نلاحظ تراجعا في نسبة الفقر سنة 2000 حيث وصلت إلى 3.1%، و هذا يدل على أن بعض ملامح التخفيف من حدة الفقر بدأت تظهر مع بداية 1999 ، و هذا راجع إلى تحسن عائدات الجزائر من البترول بالإضافة إلى تنوع الأنشطة والمشاريع الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لمكافحة الفقر و التي فتحت آفاقا كبيرة للشغل.

- **تمركز الفقر :**

نلاحظ من خلال استقراء الجدول، أن نسبة الفقر عرفت ارتفاعا في المناطق الحضرية من 24.8% سنة 1988 إلى 31.3% سنة 1995 لتصل إلى 54.9% سنة 2000،و ذلك باستعمال الخط الغذائي كمقياس للفقر .

أما في المناطق الريفية، فلقد عرفت نسبة الفقر انخفاضا من 75.2% سنة 1988 إلى 6.8% سنة 1995 ثم وصلت إلى 45.1% سنة 2000.

أما باستعمال خط الفقر العام، فعرفت نسبة الفقر ارتفاعا في عدد الفقراء في المناطق الحضرية في الفترة من 1988 على 2000، حيث ارتفعت من 28.2% إلى 49.5%.

و في المناطق الريفية، عرفت نسبة الفقراء انخفاضا في نفس الفترة، فبعدما كانت قيمتها تقدر بـ 71.8% سنة 1988 وصلت إلى 50.5% سنة 2000.

انطلاقا من هاته المعطيات إن ظاهرة الفقر في الجزائر أصبحت ظاهرة حضرية، و بدأت تتفاقم في المدن، و يمكن تفسير ذلك بأن الأفراد في المدن تأثروا كثيرا بانخفاض التشغيل الذي نتج عن برنامج التصحيح الهيكلي، و ما نتج عنه من مشاكل.

- **فجوة الفقر (P1):**

يعبر هذا المؤشر على انحراف دخل الفقراء نسبة إلى خط الفقر، و قدرت هاته الفجوة ب 0.4% سنة 1988 ثم ارتفعت لتصل إلى 0.7% سنة 1995، ثم عرفت انخفاضا، ووصلت إلى 0.5% سنة 2000 باستعمال (SA).

و يرجع سبب ارتفاع هذا المؤشر ثم انخفاضه، إلى أن محاربة الفقر بواسطة تحويل دخل غير الفقراء إلى الفقراء هي عملية مؤقتة.

أما باستعمال خط الفقر العام، فلقد عرفت فجوة الفقر ارتفاعا من 0.7% سنة 1988 إلى 1.7% سنة 1995، ثم قدرت بـ 2.5% سنة 2000.

و لقد قدرت الموارد المالية اللازمة للخلاص من حالة الفقر، بـ 2 مليار دج بالنسبة ل (SA)، و 15 مليار دج باستعمال (SPG)، و لتوافق القيمتين على التوالي : 0.05% و 0.35% من PIB لسنة 2000[1].

و نجد أن فجوة الفقر هي مرتفعة في المناطق الريفية في السنوات الثلاث.

- **شدة الفقر(P2):**

يعكس المؤشر (P2) التفاوت الموجود بين الفقراء في توزيع الدخل، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر دل ذلك على أن ارتفاع التفاوت بين الفقراء.

[1]- **Commissariat à la Planification et la Prospective, Op-Cité, p 14.**

باستعمال (SA) نرى أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا من 0.1 % سنة 1988 إلى 0.2% سنة 1995، و هذا يدل على زيادة التفاوت بين الفقراء، ثم انخفضت شدة الفقر سنة 2000 إلى 0.13% .

أما باستعمال (SPG)، عرفت شدة الفقر ارتفاعا متواصلا في الفترة من 1988 إلى 2000حيث ارتفع من 0.3% سنة 1988 إلى 0.76% سنة 2000.

و يزداد التفاوت بين الفقراء في المناطق الريفية بالنسبة لخطي الفقر.

أما مستويات الفقر الخاصة بسنة 2004، فيمكن توضيحها في الجدول رقم (5-11).

جدول رقم(5-11): مستويات الفقر في الجزائر للفترة(1988-2006).

خط الفقر	1988	1995	2000	2006
SA	3.6	5.7	3.1	2.7
SPG	8.1	14.1	12.1	5.7

Source: Commissariat à la Planification et à la Prospective,Op- Cité,P 17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-11)، أن نسبة الفقر عرفت انخفاضا كبيرا مقارنة بالسنوات(1988، 1995، 2000) و تعتبر أقل نسبة منذ 1988 باستعمال الخطوط الثلاثة للفقر، فوصلت من 3.6% سنة 1988 إلى 2.7% سنة 2006 لـ (SA)،و من 1.9% بالنسبة لخط الفقر الذي يساوي 1 دولار سنة 1988 ، إلى 0.6% سنة 2006 أي ما يعادل 300 ألف أو 400 ألف من مجموع الجزائريين فقط.

و نفس الشيء بإستعمال (SPG) لقد انخفضت نسبة الفقر من 16.3% سنة 1995 إلى 5.7% سنة.

و يرجع السبب في التخفيف من حدة الفقر إلى بداية ظهور نتائج سياسة الانتعاش الاقتصادي (2001-2004) .

و يمكن توضيح تطور نسبة الفقر في الفترة 1988-2004 في الشكل رقم(5-1).

الشكل رقم (5-1): تطور نسبة الفقر للفترة(1988-2006).

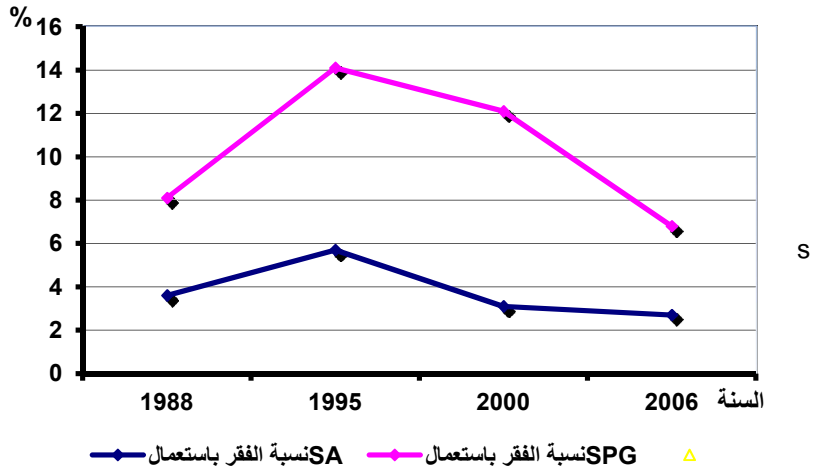

2.1. خط الفقر الدولي: الخط الذي يعتمد عليه البنك الدولي في قياس الفقر دوليا وهو 1$ للفرد في اليوم ، و يستخدم كذلك كمؤشر لقياس حجم التقدم في الأهداف الانمائية للألفية بحلول سنة 2015.

و يقدر الفقر في الجزائر باستخدام خط الفقر الدولي:

الجدول رقم (5- 12): نسبة الفقر باعتماد 1$ في الجزائر في الفترة (1990-2015)

السنوات	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة الأشخاص الذين يقل دخلهم على 1$ (%)	1,9	1,7	0,8	0,6	0,5	0,5	0,3

المصدر: التقرير الوطني حول الأهداف الانمائية الألفية، الجزائر،2009،ص24.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5- 9) انخفاض نسبة الفقر في الجزائر من 1988 إلى غاية 2009 أين تطور من 1,9% إلى 0,5% و تتوقع الحكومة وصوله إلى 0,3% بحلول 2015.

3.1. حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني:

الجدول رقم (5-13) : حصة الخمس الأفقر في الاستهلاك الوطني.

السنوات	1988	1990	2000	2005	2008	2009	2015
حصة الخمس الأفقر%	6,5	6,6	7,8	7,3	7,4	7,5	7,8

المصدر: التقرير الوطني حول الأهداف الانمائية للألفية ، مرجع سابق ، ص 26.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-13) أن حصة الخمس الأفقر من السكان في الاستهلاك الوطني في تزايد مستمر ماعدا الفترة من 2000-2005 أين عرف انخفاضا.

2. قياس الفقر متعدد الأبعاد باستعمال مؤشر الفقر البشري:

يعتبر هذا المؤشر أكثر شمولا من مؤشر الفقر النقدي ، لأن الفقر هو ظاهرة متعددة الابعاد ، لذلك يقوم البرنامج الانمائي التابع للأمم المتحدة باستعمال هذا المؤشر لقياس الفقر من منظور التنمية البشرية، ويعتمد على ثلاثة أبعاد للحياة البشرية كمؤشر متعدد الأبعاد وكمؤشر يقيس الفقر ويشخصه بشكل عميق.

و هو مؤشر محصور بين 0 و1، و كلما ارتفع يدل ذلك على تدهور الوضعية بالنسبة للفقراء ، والعكس كلما كان منخفضا يدل على تحسن المستوى المعيشي للسكان.

و يقيس الفقر من مختلف أوجه الحرمان من التعليم ، الصحة و نقص الوصول إلى المقومات الحياتية الجيدة.

و بالنسبة لقياس الفقر باستخدام مؤشر الفقر البشري ، يتم عن طريق الدراسات التي يقوم بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

و الجدول رقم (5-14) يوضح تطور الفقر البشري في الجزائر (1995-2000).

الجدول رقم (5-14): تطور الفقر البشري في الجزائر (1995-2000).

السنوات	1995	1998	1999	2000
مؤشر الفقر البشري%	25,23	24,67	23,35	22,98

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية ، الجزائر،2006.

لقد عرف مؤشر الفقر البشري ارتفاعا خلال الفترة من (1995-2000) و يعود السبب في ذلك إلى الاضطرابات الاقتصادية و السياسية التي عاشت الجزائر أثناء العشرية السوداء وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي مع المؤسسات الدولية ، هذه الوضعية التي انعكست بالسلب على المستوى المعيشي للسكان.

أما الفقر في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2011 فلقد عرف انخفاضا طوال الفترة و السبب في ذلك يعود إلى تحسن استفادة الأفراد من الخدمات التعليم ، الصحة و ماء الشرب ، و يعود الفضل في ذلك إلى برامج التي تبنتها الحكومة و التي كانت تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد .

الجدول(5-15):تطور مؤشر الفقر البشري في الجزائر 2005-2011

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر الفقر البشري	16,6	18,95	18,23	17,16	15,41	14,72	13,69

المصدر: المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، التقرير حول التنمية البشرية ، 2007-2012.

نلاحظ انخفاض مؤشر الفقر البشري من 21,5% سنة 2005 إلى 17,16 سنة 2008 ثم وصل إلى 16.69%سنة 2011و السبب في ذلك هو برامج الاصلاح التي استهدف التعليم، الصحة وتحسين المستوى المعيشي للسكان للعيش في مستوى اللائق.

و للارتقاء بقطاع التربية والتعليم تم تخصيص مبلغ 852 مليار في إطار البرنامج الخماسي لتوفير التعليم لكل جزائري ، أما قطاع التعليم العالي فقد خصص له مبلغ 868 مليار دينار والتكوين المهمني مبلغ 178 مليار دينار.

بالنسبة لقطاع الصحة و المياه فتم تخصيص أكثر من 2000 مليار دينار لقطاع المياه، لتحسين نوعية المياه وتوسيع شبكة المياه الشروبة.

أما قطاع الصحة ة للقضاء على المشاكل التي تواجهه فتم تخصيص 619 مليار دينار لتوفير الخدمات الصحية للمواطن الجزائري.

و يمكن توضيح تأثير البرامج التنموية على أبعاد الفقر البشري في الجدول رقم (555).

الجدول رقم (5-16): تطور أبعاد الفقر البشري في الجزائر للفترة (2005-2011)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النسبة المئوية لاحتمال الوفاة قبل سن الأربعين	6,39	6,03	5,83	5,71	6,5	6,3	6,1
النسبة المئوية لمعدل الأمية لسن 15 سنة فما فوق	23,7	27,2	26,16	24,6	22	21	19,5
النسبة المئوية للسكان المحرومين من الماء	5	5	5	5	5	5	5
النسبة المئوية للأطفال الذين يعانون من نقص الوزن أكبر من 5 سنوات	3,5	3,7	3,7	3,7	3,1	3,1	3,1

المصدر: تقرير البنك الدولي، 2011.

3. دراسات أخرى حول الفقر في الجزائر:

هناك دراسات أخرى أقيمت حول الشبكة الاجتماعية المحققة سنة 1995، لفائدة وزارة العمل و الضمان الاجتماعي و التكوين المهني، و قد قدر خط الفقر بـ 975 دج للشخص خلال الشهر، أما إن تم تقدير قيمة هذا الخط في السنة، فنجد أنها تساوي 11700 دج للشخص في السنة، و إذا قورن هذا الخط بخطي (SPG و SA)، فنجد أنه يقع تحت خط الفقر العام، الذي تقدر قيمته بـ 19751 دج في السنة لسنة 2000، و تحت الخط الغذائي الذي تقدر قيمته بـ 13905 دج للشخص في السنة .

المطلب الثالث : قياس الفقر في الجزائر من نظرة الأهداف الإنمائية للألفية

توجه الاهتمام بظاهرة الفقر، في صياغة الأهداف الإنمائية للألفية، بواسطة الأمم المتحدة من خلال مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد في سبتمبر 2000 بنيويورك، لأن المجتمع الدولي أدرك أن الفقر هو معضلة جديدة تهدد البشرية، و تدمر حياتها بالرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعها العالم في مجال التنمية، ففي هذا المؤتمر اتفق المجتمع الدولي و أقر 147 من رؤساء الدول و العالم، و الذين مثلوا 189 دولة إعلان الألفية الذي حدد أهدافا بعينها تدور حول الإقلال من الفقر كهدف محوري،و التي تحدد لتحقيق معظمها سنة 2015 .

و أصبحت في الألفية الجديدة تستخدم الأهداف الإنمائية للألفية كمؤشر لقياس حجم الفقر في العالم كمؤشر متعدد الأبعاد، و تتمثل هذه الأهداف في [1]: (المعايير الأساسية هي أرقام سنة 1990)

- تخفيض بقيمة النصف في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع و القضاء على الجوع نتيجة انخفاض الدخل (يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا).
- ضمان التعليم الابتدائي الشامل.
- إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي و الثانوي (بحلول عام 2005).
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة الثلثين.
- تخفيض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة بمقدار ثلاثة أرباع من 19990 إلى 2015 من خلال رفع نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف مختصين ماهرين.
- مكافحة فيروس و مرض الإيدز و الملاريا من خلال تحسين خدمات الصحة الإنجابية، و إنشاء مراكز صحية وطنية .
- ضمان التنمية المستدامة بحلول 2015، و ذلك من خلال تحسين نسبة الأشخاص الذين يمكنهم الحصول على المياه النقية وخدمات الصرف ، و إدراج مباديء التنمية البيئية في سياسات الدول.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية حيث شرع صندوق النقد الدولي في تنفيذ مبادرة لمساعدة الدول المثقلة بالديون للخروج من الأزمات.

في 2010 صنف برنامج الإنمائي للأمم المتحدة الجزائر في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، و أكد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز النتائج الإيجابية المحققة في مجال الصحة، التعليم، الشغل و، السكن و تحسين المداخيل.

و الجزائر قطعت أشواطا في تحقيق العديد من أهداف الألفية قبل الآجال المحددة، و تلتزم بتحقيق كل الأهداف الإنمائية من خلال إدراج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ضمن البرنامج

[1] - تقرير التنمية البشرية في العالم، 2000-2001، مرجع سابق، ص6.

الخماسي لتوطيد النمو.و فيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها الجزائر جاء التقرير الوطني الثاني الذي عرضته الجزائر على الأمم المتحدة بمناسبة انعقاد الدورة 65 للجمعية العامة ليقيمها:

- **بالنسبة للتخفيض من حدة الفقر و الجوع** : فيما يتعلق بتخفيض بقيمة النصف في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إنتقل من 1.9 ٪ سنة 1988 إلى 0.5٪ سنة 2009 و تتوقع أن يصبح 0.9٪ بسنة 2015.

الجدول(5-17): نسبة الفقر المدقع في الجزائر 1990-2015

السنوات	1990	2000	2005	2008	2009	2015
نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع(أقل من 1$ في اليوم)	1.7	0.8	0.6	0.5	0.5	0.3
النسبة المحققة في الأهداف الألفية	1.7	1.4	1.2	1.1	1.1	0.9

Source : Le programme Mondial du Development Humain(2010) ,le Rapport National N ° 2 sur les OMD on Algerie, septembre,p 24.

أما ما يخص تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015 فيقاس بمؤشرين :

- **تخفيض نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن :**

الجدول رقم (5-18):نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن في الجزائر

السنوات	1990	2000	2009	2015
نسبة الأطفال الأقل من خمس سنوات ناقصي الوزن	10	6	3.1	2.1

Source: Le programme Mondial du Development Humain ,Op- Cité, p42.

تحسنت هذه النسبة من 1990إلى 2009، و يتوقع أن تصبح 2.1 % بحلول عام 2015.

- الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات فيمكن توضيح ما حققته الجزائر في هذا المجال في الجدول رقم (5-19).

الجدول رقم (5-19):نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات في الجزائر

السنوات	1995	2000	2003	2015
نسبة الأشخاص الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحريرات	5.7	3.1	1.9	1.8

Source: : Le programme Mondial du Development Humain, Op- Cité, p43.

الحد الأدنى اللازم لكل شخص من الحريرات هو 2100 حريرة في اليوم، نلاحظ أن هذه النسبة هي في أنخفاض منذ 1995، و يتوقع في ظل الجهود التي تبذلها الجزائر الوصول إلى 1.8 % 2015.

- **ضمان التعليم الإبتدائي للجميع:** لقد وصلت نسبة تمدرس الأطفال الذين يصل سنهم إلى 6 سنوات إلى مستويات عالية من خلال البرامج التنموية ،ويمكن توضيح إنجازاتها في التعليم الإبتدائ للأطفال في الجدول التالي:

الجدول رقم (5-20): نسبة التمدرس في الطور الإبتدائي في الجزائر

السنوات	2000	2005	2009	2015
نسبة التمدرس في الطور	94.039	96.85	97.96	100

Source: : Le programme Mondial du Development Humain, op-Cité,p 42.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر بحلول عام 2015 ستحقق التعليم الإبتدائي للجميع.

من خلال ما سبق نلاحظ أن الجزائر و منذ سنة 2001 الى 2014 إستطاعت أن تحقق مجمل الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعد آجالها 2015، و بالتالي التخفيض في الفقر و الأبعاد المرتبطة به.

المبحث الثاني : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر

ان تقدير حجم الاقتصاد الرسمي باعتباره ظاهرة خفية من الأمور الصعبة ، و لكن رغم ذلك هناك مجموعة من الدراسات قامت كمحاولة لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، سواء عن طريق قياس التشغيل غير الرسمي أو الدخل المتولد عن ممارية هذه الأنشطة.

المطلب الأول: تقدير الاقتصاد غير الرسمي وفق نموذج(MIMIC)

لقد قام بهذه الدراسة الباحث شنايدر باستعمال أحدث أساليب تقدير القطاع غير رسمي و التي يعتمد في قياس هذه الظاهرة على أسباب ومؤشرات الاقتصاد غير الرسمي.

و النتائج التي توصل إليها موضحة في الجدول رقم (5-21).

الجدول رقم (5-21): تطور حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر للفترة(1999-2006)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
نسبة الاقتصاد غير الرسمي /PIB في الجزائر وفق أسلوب MIMIC	34.9	34,1	34.2	34	33.2	32.5	31.2	31.1	33.1

Source: shneider and al, Ibid,p 21.

من خلال الجدول (5-21) نلاحظ حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر يمثل نسبة كبيرة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ، و أكبر نسبة كانت لسنة 1999 و هي كنتيجة للاختلالات التي عاشتها الجزائر نتيجة الأوضاع الأمنية ، الاقتصادية ، و الاجتماعية السيئة في فترة التسعينات وهي امتداد لأزمة نهاية الثمانينات ، كارتفاع البطالة ، الفقر، و انتشار الفساد.

المطلب الثاني: قياس الاقتصاد غير الرسمي وفق نموذج Tanzi:

تعتمد هذه الطريقة في قياس الاقتصاد غير الرسمي على بيانات حول العملة المتداولة في الاقتصاد وحجم الودائع الجارية ولأجل.

و لقد تم قياس الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحديد حجم الدخل غير الرسمي كنسبة من PIB للتعبير عن حجم الاقتصاد غير الرسمي ، و اجريت الدراسة على الفترة من 1970-2004 و النتائج موضحة في الجدول رقم (5-22).

الجدول رقم(5-22) : تقدير الدخل غير الرسمي في الجزائر 1970-2004.

الوحدة: مليون دج

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل غير الرسمي	6829,009	44604,417	62192,582	132802,176	507379,396	942858,983	452225,576
نسبة الدخل غير الرسمي من الناتج الداخلي الخام %	28	27	21	24	25	23	24

Source : Boudellal Ali(2007), economie souterraine et crise financiere en Algerie, Essai d'evaluation, Universsité Bejaia, p 10.

و بعد تطبيق هذا النموذج قدر حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة (1970-2004) بين 55833,673 مليون دج كحد أدنى و 862185652 مليون دج كحد أقصى.

وبلغت نسبة الدخل الخفي إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2004) ما بين 21% و 28%.

المطلب الثالث : دراسات أخرى لقياس الاقتصاد غير الرسمي

1. مصالح التخطيط :

قامت مصالح التخطيط بتقدير النشاط غير الرسمي عن طريق إعداد تقارير سنوية عن التشغيل ويمثل الجدول رقم (5-23) تطور التشغيل الرسمي وغير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 1992-2003.

الجدول رقم (5-23): تطور التشغيل الرسمي و غير الرسمي في الجزائر(1992-2003)

السنوات	1992	1997	1999	2003
التشغيل الرسمي	4,286	4,684	5,162	6,027
التشغيل غير الرسمي	688	1,131	911	1,249
إجمالي التشغيل	4,974	5,815	6,073	7,276
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل %	13,8	19,4	15	17,2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، الاقتصاد غير الرسمي أوهام و حقائق، ص93.

من خلال هذا الجدول رقم (5-23)، نلاحظ أن نسبة التشغيل غير الرسمي انتقلت من 13,8 %سنة 1992 إلى 17,2% سنة 2003 ، مما يدل على تنامي ظاهرة التشغيل غير الرسمي.

2. الديوان الوطني للإحصاء :

قام الديوان الوطني للإحصاء في تقديره للتشغيل غير الرسمي ، بأخذ في عين الاعتبار العاملين في البيوت و مساعدي الأسر، وقد خلص إلى ما يلي:

- سنة 1992: بلغ التشغيل غير الرسمي 375.000.
- سنة 1996: بلغ التشغيل غير الرسمي 900.000.

كما قام هذا الأخير بأخذ بعين الاعتبار معيار الضمان الاجتماعي ، لمعرفة نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي مثلما يوضحه الجدول رقم (5-24).

الجدول رقم(5-24) : نسب غير المسجلين في الضمان الاجتماعي حسب الوضعية المهنية (1992-2001)

السنوات	1992		1997		2001	
الفئات العاملة	التعداد	%	التعداد	%	التعداد	%
أرباب العمل والمستقلون	340	51,09	797	68,06	808	64,35
الأجراء	352	11,10	455	13,79	682	20,72
المتمهنون ومساعدو العائلات	105	87,19	143	81,25	158	79,27

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال هذا الجدول رقم (5-24) نلاحظ أن نسبة غير المسجلين في الضمان الاجتماعي عرفت ارتفاعا ملموسا خلال الفترة 1992-2001 ، مما يدل على زيادة نسبة التشغيل في القطاع غير الرسمي.

3.مكتب الدراسات الوطنية :

قام مكتب الدراسات الوطنية بتحديد حجم القطاع غير الرسمي استنادا على المعايير التالية:

- التصريح الجبائي .
- التصريح الاداري .
- التصريح لدى الضمان ألاجتماعي.

و قد كان الهدف من هذه الدراسة تحديد نسبة التشغيل غير الرسمي في كل من قطاع التجارة و الخدمات ، قطاع الصناعة ، قطاع البناء و الأشغال العمومية.

ويمثل الجدول رقم (5-25) تطور بنية التشغيل غير الرسمي في كل من هذه القطاعات والمقدرة خلال الفترة 1992-1996

الجدول رقم (5-25): تطور بنية التشغيل غير الرسمي في الجزائر (**بالآلاف**).

السنوات	إجمالي التشغيل	التشغيل الزراعي	التشغيل خارج القطاع الزراعي	التشغيل غير الرسمي والتشغيل الرسمي المسموح به جزئيا							
				التشغيل غير الرسمي				التشغيل الرسمي المصرح به جزئيا			
				الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	التجارة	الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	التجارة
فيفري 1992	4403,7	761,3	3642,4	26	3	48	102	40	193	106	118
اوت 1995	505,9	578,3	4,477,6	38	161	95	37	98	33	192	286
مارس 1996	4957,2	644,4	4292,8	0	197	167	196	73	49	140	140
				النسبة %							
				الصناعة	البناء والأشغال	الخدمات	التجارة				
				10,4	30,9	24,1	34,6				
				14,5	20,6	30,5	34,3				
				7,6	25,6	31,7	34,9				

لمصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،الاقتصاد غير الرسمي أوهام و حقائق، مرجع سابق،ص92.

من خلال هذه الدراسة و بعد تحليل الجدول رقم (5-25) نجد أن القطاع غير الرسمي شغل حوالي مليون شخص سنة 1996.

كما نجد حصة التشغيل غير الرسمي بالنسبة لإجمالي التشغيل خلال الفترة الممتدة بين 1992 و 1996 انتقلت من 17 %إلى 22% ، أي ما يعادل ارتفاعا سنويا قدره 11% ، في حين أن النسبة المئوية الخاصة بالتشغيل المنظم فتقدر بـ 2%.

و من خلال تحليل هذا الجدول فان الدراسة توصلت إلى ان القطاع الذي يحتل المرتبة الأولى في التشغيل غير الرسمي هو قطاع التجارة و الخدمات ، ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية ، ثم بعدها يندرج قطاع الصناعة.

4. تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام حسب دراسة البنك العالمي :

يمكن عرض نتائج دراسة البنك العالمي لتقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني خلال الفترة (1988-2006) وفقا للجدول رقم (5-26).

الجدول رقم (5-26) : حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (1988-2008).

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي من الناتج الوطني الخام %
1988	19,5
1990	25.4
1998	32,95
2000	13,1
2003	42
2006	34,4
2008	42

Source : Philippe,A (2002), l'economie Informelle au Maghreb en 2002 , à base des donnée de la banque mondial, WashingtonD.C.

يلاحظ من الجدول رقم (5-26) أن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر، إذ انتقل من 19,5% سنة 1988 إلى 25,4% سنة 1990 ، ثم إلى 32,95% سنة 1998، ليبلغ ذروته 42% سنة 2003 ، ثم يتراجع قليلا بنسبة تقدر بـ 34,2% سنة 2006.

كل النسب السابقة تدل على مدى خطورة الاقتصاد غير الرسمي ، فنسبة 42 % تعتبر جد كبيرة أي ما يقارب من نصف حجم الناتج المحلي ينتج خارج نطاق الرسمية، ما يحرم الدولة من الإستفادة من مزايا هذا الإقتصاد في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي من جهة، و تخفيض معدلات البطالة، و زيادة حصيلة إيرادات الدولة من جهة أخرى.

المبحث الثاني : نموذج قياسي للفقر متعدد الأبعاد

هل يمكن قياس الفقر في الجزائر بالاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي و المحددات المفسرة له؟

يعتبر الفقر ظاهرة معقدة و هذا راجع لكثرة العوامل المسببة لها، و تختلف طبيعة هذه العوامل فمنها ما هو اقتصادي، اجتماعي و حتى سياسي و بيئي، و تختلف هذه العوامل من حيث درجة ارتباطها و تأثيرها على الفقر في الجزائر.

لذلك لابد من تحديد هذه الأبعاد و العوامل و علاجها للتمكن من علاج مشكلة الفقر، لأن تحديد هذه المتغيرات يساعد على التحكم في الفقر، و الحل المناسب لظاهرة الفقر و توسعها لا يكون بمعالجة الفقر بخد ذاته و لكن يكمن في علاج المسببات، لأن الحكومات الجزائرية المتعاقبة حاولت و مازالت تحاول للتخفيف من معدلات الفقر من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات، إلا أنها لم تتمكن من محاربة الفقر و لعل السبب في ذلك يعود إلى عدم الاهتمام بمعالجة الأبعاد المسببة للفقر و تحديد المتغيرات القادرة على التأثير في الفقر و التي يمكن من خلالها وضع سياسات قادرة على تحقيق ذلك.

لذلك سنحاول تحديد العلاقة التي تربط بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي، لأن الاقتصاديين يؤكدون على وجود علاقة قوية بينهما لأن الاقتصاد غير الرسمي يساهم في التخفيف من الفقر عن طريق توفير مناصب شغل للفقراء مما يمكنهم من تحسين أوضاعهم و الانتقال بهم من دائرة الفقر إلى اللافقر.

المطلب الأول : متغيرات الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، سنحاول من خلال الدراسة الاعتماد على مجموعة من المتغيرات و الأبعاد القادرة على التأثير و تفسير الفقر خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2013 و تتمثل هذه المتغيرات في:

1. المتغير التابع: هو الفقر إذ سنحاول قياس الفقر في الجزائر من خلال بناء نموذج للتنبؤ بالفقر بالاعتماد على مؤشر الفقر البشري كمؤشر متعدد الأبعاد للفقر، و تم استخراج بيانات الفقر من البنك العالمي.

2. المتغيرات المستقلة: و هي الأبعاد و المحددات التي تؤثر في الفقر و تتمثل في:

2.1. الاقتصاد غير الرسمي: و قم تم الاعتماد على البنك العالمي في الحصول على معدلات الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة الدراسة (1990-2013) و الذي اعتمد على دراسة فريدريك شنايدر، حيث استخدم طريقة MIMIC لقياس الاقتصاد غير الرسمي، و تشير الدراسات إلى وجود علاقة بين الاقتصاد غير الرسمي و الفقر، حيث يساهم الاقتصاد غير الرسمي في التخفيف من حدة الفقر عن طريق دخول الفقراء في العمل داخل هذا الاقتصاد لتحسين المستوى المعيشي، إذ يوفر لهم الاقتصاد غير الرسمي عمل مقابل الحصول على مدخول لم يتم الحصول عليها من طرف الاقتصاد الرسمي.

2.2.البطالة: هناك علاقة وطيدة بين الفقر و البطالة في الجزائر، حيث ان البطالة من العوامل التي ساهمت في إنتشار الفقر خاصة في فترة الثمانينات و التسعينيات من القرن الماضي.

3.2.النمو الاقتصادي: تشير الدراسات إلى وجود علاقة بين الفقر و النمو الاقتصادي ، لأن لمعدل النمو قدرة على الحد من الفقر، و بالتالي فهناك علاقة ايجابية و طردية بين معدل النمو و معدل الفقر. و في الجزائر كان لمعدلات النمو المنخفضة السبب الواضح في ظهور الفقر.

4.2.التضخم: يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في العديد من الاقتصاديات و في الجزائر، فهو يعتبر عاملا مهما و مساهما في الرفع من معدلات الفقر، حيث يؤدي التضخم إلى تخفيض القوة الشرائية للأفراد و تدهور المستوى المعيشي ما يزيد من تدهور أوضاع الفقراء من جهة، و يدخل التضخم المتزايد فئات أخرى من المجتمع دائرة الفقر.

المطلب الثاني: نموذج الدراسة القياسية

من أجل تحديد علاقة و قياس للفقر بالاعتماد على أبعاد أساسية تلعب دورا هاما و أساسيا في التأثير على الفقر، تم الاعتماد على بيانات سنوية لأربع متغيرات مستقلة، و التي أثبتت النظرية الاقتصادية أثرها المباشر على الفقر، و ذلك بالاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على الأبعاد و المتغيرات التالية:

1.المتغير التابع: و هو معدل الفقر و يرمز له بـ (PAV)، و يقاس بالنسبة المئوية و تم الاعتماد على البيانات الصادرة من البنك العالمي حول الفقر البشري للفترة محل الدراسة.

2.المتغيرات المستقلة: و هي:

2.1. معدل الاقتصاد غير الرسمي: و يرمز له بـ (EIN) و يقاس بالنسبة المئوية. و قد تم الاعتماد على بيانات البنك العالمي الخاصة بمعدلات الاقتصاد غير الرسمي المعتمدة على دراسة شنايدر.

2.2. معدل البطالة: و يرمز له بـ (TCH) و يقاس بالنسبة المئوية و تم الاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء الخاصة بمعدل البطالة.

3.2. معدل النمو الاقتصادي: و يرمز له بـ (TCR) ويقاس بالنسبة المئوية، و تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة من الديوان الوطني للإحصاء.

4.2. معدل التضخم: و يرمز له بـ (INF) و يقاس بالنسبة المئوية، و تم الحصول على البيانات السنوية الخاصة لفترة الدراسة من الديوان الوطني للإحصاء.

و منه يمكن صياغة النموذج التالي:

$$PAV = F (EIN,TCH, TCR, INF).$$

و يتم تقدير النموذج القياسي الخاص بقياس الفقر بالاعتماد على خمسة أبعاد وفق النموذج الخطي المتعدد:

$$PAV= B_0 +B_1 EIN_t+B_2 TCH_t+B_3 INF_t+B_4TCR_t+ \varepsilon_t$$

المطلب الثالث: خطوات الدراسة القياسية

تتلخص مراحل الدراسة للوصول إلى قياس للفقر بالاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي كبعد أساسي و أبعاد أخرى أساسية اتبعنا الخطوات التالية:

1.إختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

أول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة، و لذلك قمنا باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) و اختبار فيليب بيروت

(PP)، لذلك يجب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حتى وجودتها، تكون مستقرة، و يكون بينها تكامل مشترك.

و سيتم اجراء الاختبارين على كل المتغيرات المستخدمة في الدراسة كل على حدى، و يتم قبول النتائج وفق فرضيتين:

H_0: فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة

H_1: الفرضية البديلة و التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة.

و يتم اختيار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها، حيث أكد كل من GRANGER و ENGLE أن علاقة التكامل لا تكون إلا إذا كان المتغيرين من نفس درجة التكامل، فإن لم تكن من نفس درجة التكامل فإنه لا يوجد تكامل متزامن.

و يعتمد اختبار (ADF) في دراسة استقرارية السلسلة X_t على تقدير النماذج التالية بطريقة المربعات الصغرى:

$$\Delta xt = Px_{t-1} - \Sigma_{j=2} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta xt = Px_{t-1} - \Sigma_{j=2} \phi_j x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta xt = Px_{t-1} - \Sigma_{j=2} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + + bt + \varepsilon_t$$

النموذج الأول لا تحتوي على حد ثابت.

أما النموذج الثاني يحتوي على حد ثابت و لا على متغير اتجاه زمني.

النموذج الثالث: تحتوي على حد ثابت و على متغير اتجاه زمني.

و لتحديد طول الفجوات الزمنية P المناسبة يتم عادة استخدام أقل قمة لمعياري A/C و SC.

بالنسبة لاختبار (PP) يعتمد تقديره على نفس نماذج ديكي فولر، و لكن يختلف عنه في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس.

و من المعروف أن اختبار (ADF) قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار لذاتي، بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية Autoregressive Integrated MovingAverage:(ABIMA)

- **اختبار (KPSS)**[1]:

اقترح (Kwiatkowski Al) سنة 1992 استخدام مضاعف لاجرانج (LM) لاختبار الفرضية مقابل الفرضية البديلة لوجود جذور الوحدة و تعطى احصائية (LM) بالعلاقة

$$LM = \frac{\sum_{t=1}^{T} S_t^2}{\sigma_E^2}$$

$$S_t = \sum_{i=1}^{t} e_i$$

حيث S_tيمثل المجموع الجزئي للبواقي e_1: e_i S_t: $\sum_{1:1}^{t}$

و: 6^2_Eمقدر لتباين الخطأ e_t.

ترفض الفرضية العديمة (H_0: السلسلة مستقرة) إذا كانت (LM) المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية المعدة من طرف (92) Kwiatkowski et Al، و تقبل الفرضية العديمة إذا كانت $LM_{cal}<LM_{tab}$

و في حالة تضارب أو عدم انسجام نتائج الاختبارين فإنه يتم الاعتماد على نتائج اختبار (pp) و يتم اجراء اختبار (pp) وفق المراحل التالية[2]:

التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار (DF) حيث e_t تمثل البواقي المقدرة.

تقدير تباين الأجل القصير: $\sigma^{1\,2}=1/n\ \sum_{t=1}^{n} e_t^2$

تقدير تباين المدى الطويل: $S^2_T=\frac{i}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2+2\sum\left(1-\frac{i}{i+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t$

لتقدير هذا التباين لابد من إيجاد فترات الابطاء مقدرة بدلالة عدد المشاهدات n حيث:

$L= 4\ (n/100)^{2/9}$

حساب إحصائية PP من خلال العلاقة التالية:

[1] -**Regis Borbonnais (2003), Economica, 5eme Edition, Paris , P 234-235.**

[2]- **Régis Borbonnais , Op- cité, 240.**

$$\sqrt{K} = \frac{(\lambda - 1)}{\sigma^{1}{}_{\Lambda^1}} + \frac{n(k-1)}{\sqrt{K}}\ \sigma^{1}{}_{\Lambda^1}$$

حيث $k = \frac{\sigma 1\ 2}{S2t}$ و عدد درجات التأخير =L

هذه الإحصائية تقارن مع القيمة الحرجة في جدول Mackinnon حيث نرفض فرضية الاستقرار عندما تكون إحصائية (PP) أقل من القيمة الحرجة.

2.تحليل التكامل المشترك:

يعرف الكامل المشترك على أنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين ($\lambda\ _{t-1}Xt$) أو أكثر، حيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلى إلغاء التقلبات في الأخرى بشكل تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن.

و ذلك يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدى، لكنها تكون مستقرة كمجموعة، و مثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة للتنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة[1].

و يتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتان (Y_t،X_t) متكاملتين من الرتبة الأولى كل على حدة، و أن تكون البواقي الناتجة عن العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، و يعني ذلك يجب تحقق الشروط التالية:

$$Y_t \sim I\ (1)$$

$$X_t \sim I\ (1)$$

$$Y_t = a + b\ X_t + u_t$$

$$U_t \sim I\ (O)$$

و بالتالي فإن الحد العشوائي U_tيقيس انحراف العلاقة المقدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازي في الأجل الطويل. و بذلك فإن التكامل المشترك هو التعبير الاحصائي لعلاقة التوازن طويلة الأجل. و هناك العديد من اختبارات التكامل المشترك سنستعمل

[1]- Régis Borbonnais (2007) ,Economica, Dunod, 6eme édition, Paris, P 279.

اختبار أنجل –جرانجر الذي تم وضعه سنة 1987، و الذي يعتبر من المفاهيم الجديدة و الأساسية في مجال الاقتصاد القياسي.

و لإجراء هذا الاختبار نتبع المراحل التالية[1]:

نقوم بتقدير إحدى الصيغ التالية:

نموذج يحتوي على حد ثابت دون اتجاه زمني : $Y_t = a + b X_t + U_t$

نموذج يحتوي على حد ثابت و اتجاه زمني : $Y_t = a + b_{2t}X_t + U_t + b_{1t}$

نحصل على البواقي وفق الصيغة المستخدمة:

$$\begin{cases} U_t = \gamma_t - a - bX_t \\ U_t = \gamma_t - a - b_1 t - b_2 X_t \end{cases}$$

نقوم باختبار مدى سكون السلسلة U_tبتقدير إحدى الصيغ التالية:

$$\begin{cases} \Delta U_t = \lambda U_{t-1} + \sum_t \\ \Delta U_t = \lambda U_{t-1+} \sum Pt - j\Delta U_{t-j} + \sum \end{cases}$$

و نحدد $_t$ المحسوبة لنقارنها بالقيمة الحرجة من جداول أنجل جرانجر فإذا كانت $_t$المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نرفض العدم و بالتالي تكون السلسلة (U_t) ساكنة و السلسلتين $(X_t، Y_t)$ تتميز بالتكامل المشترك و بالتالي فإن الانحدار المقدر لا يكون زائفا و العكس[2].

3.اختبار جوهانسن للتكامل المشترك:

يتميز هذا الاختبار على اختبار أنجل جرانجر في أنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم و في حالة وجود أكثر من متغيرين، كما أن هنا الاختبار يساعد على الكشف إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق التكامل المشترك في حالة وجود إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة.

و يتميز هذا الأسلوب بأنه يتفادى بعض المشاكل التي تنشأ عن استخدام اختبار ديكي/فوللر، كما أشارت الدراسات إلى أنه يعد من أقوى أساليب منهجية التكامل المشترك، و يعتمد على

[1]- **عبد القادر محمد عبد القادر عطية (1998)، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، ط 2، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، ص 672.**

[2]- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سابق ، ص 672.

افتراض عدم وجود اتجاه في البيانات او وجود اتجاه خطي أو تربيعي. و هو الأسلوب الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة.

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح جوهانسن (1988) إجراء اختبار الأثر (Trace test– Y trace)، أين يختبر فرضية العدم التي تقول بأن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تقول أن (q=r) و يجب من خلال[1]:

$$\lambda T_{race=-n}\sum_{i=r+1}^{K} \log(1-\lambda_i)$$

λ_i: القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين – التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية.

K: عدد المتغيرات، r: رتبة المصفوفة، h: عدد الملاحظات.

و تتبع هذه الاحصائية قانونا احتماليا يشبه كثيرا توزيع X^2 مجدولا بالاستعانة بعملية محاكاة قام بها جوهانسون و جسليوس (1990). و يكون اختبار جوهانسن:

H_0: رتبة المصفوفة ∏تساوي الصفر (r= 0) أي r=0

H_1: رتبة المصفوفة ∏ أكبر من الصفر: r>0

إذا تم رفض H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي، فإذا كانت الاحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيم الحرجة لجوهانسن فإنه يتم رفض H_0.

رتبة المصفوفة ∏ تساوي الواحد (r=1) أي :

H_0: r=1

H_1: r>1

إذا تم رفض H0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي: إذا كانت الاحصائية λtrace أكبر تماما من القيم الحرجة فإن H0 ترفض

رتبة المصفوفة ∏ تساوي 2:

H0: r=2

H_1: r>2

إذا رفضت H_0 يتم المرور إلى الاختبار الموالي:

إذا كانت λ_{trace} أكبر تماما من القيم الحرجة فإن H_0 ترفض و هكذا.

[1]- RegisBorbonnais, Op,cité, P 28.

إذا تم رفض H_0 في النهاية، و تم اختبار: H_0: $r= K-1$ ، H_1: $r= K$ ، و تم رفض H_0 فإن رتبة المصفوفة هي $r= K$، و في هذه الحالة نقول أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات مستقرة.

و لتحديد الحجم الأمثل للفجوات الزمنية، و من الأساليب المستخدمة هو معيار الحد الأدنى لخطأ التنبؤ النهائي (FPE).

المبحث الثالث : الدراسة القياسية

في البداية و كخطوة أولى في بناء نموذج قياسي للفقر في الجزائر بالاعتماد على أبعاد متعددة هي الاقتصاد غير الرسمي لتحديد طبيعة العلاقة بينهما، بالاضافة الى متغيرات أخرى تعتبر من أهم محددات الفقر في الجزائر حتى يمكن التنبؤ بالتغيرات التي تحدث في الفقر من خلال التغيرات التي تطرأ على هذه المحددات و هي البطالة ، النمو الاقتصادي و التضخم.كخطوة أولى سوف نقوم باختبار إستقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات الاستقرارية للحصول على نتائج أكثر دقة.

المطلب الأول :اختبار الاستقرارية باستخدام اختبار(ADF) :

لفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، و معرفة إذا كانت مستقرة أم لا، يتم اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار(ADF) في النماذج الثلاثة و اختبار الفرضية العديمة التي تنص على وجود جذر للوحدة و بالتالي السلسلة غير مستقرة.

1.اختبار استقرارية السلسلة(PAV) :

الجدول رقم (5-27):اختبار ADF لسلسلة الفقر عند المستوى

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.246644	0.1890
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Source :Eviews7

نلاحظ من خلال الجداول رقم (5-27) السابقة ان القيمة المحسوبة t_{bJ} اكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% ، 1% و 10% في حالة وجود و بالتالي نقبل الفرضية العديمة التي تنص على وجود جذر وحدة ، و منه فالسلسلة غير مستقرة عند المستوى.

و منه السلسلة الزمنية الخاصة بالفقر غير مستقرة في المستوى ، لذلك لجعلها مستقرة نطبق الفروقات من الدرجة الأولى ، و باستعمال برنامج EVIEWS تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول رقم (5-28).

الجدول رقم (5-28) : اختبار ADF لسلسلة الفقر من الدرجة الأولى

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.852883	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Source :Eviews7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-28) أن قيم tbj المحسوبة باستعمال أصغر من القيم الجدولية عند مستوى 5%(1%، 10 %) و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسة الزمنية الخاصة بالفقرمستقرة من الدرجة الأولى

- **الاقتصاد غير الرسمي :**

الجدول رقم (5-29) :اختبار (ADF) لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي عند المستوى

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.728680	0.8652
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Source :Eviews7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-29) أن قيم tbj (-1.28، -2.81، 0.22) المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى 5%(1%، 10 %) و بالتالي نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن السلسة الزمنية الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي تحتوي على جذر وحدة،و بذلك فهي غير مستقرة عند المستوى.

و لجعل السلسلة الزمنية مستقرة نجري اختبار (ADF) من الدرجة الأولى ، و النتائج المحصل عليها من تحليل برنامج EVIEWS موضحة في الجداول رقم (5-30).

الجدول رقم (5-30) : اختبار (ADF) لسلسلة الاقتصاد غير الرسمي عند الدرجة الأولى

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.119579	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Source : Eviews7

من خلال قراءة الجدول رقم (5-30) نلاحظ أن القيم المحسوبة لـ tbj أصغر من القيم الجدولية ، و يعني ذلك رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن السلسلة الزمنية الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي مستقرة عند الدرجة الأولى.

- **التضخم:**

الجدول(5-31) : اختبار ADF لسلسلة النمو عند المستوى.

None	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.341564	0.1614
Test critical values: 1% level	-2.669359	
5% level	-1.956406	
10% level	-1.608495	

Source :Eviews7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-30) أن قيم tbj المحسوبة باستعمال النماذج الثلاثة أكبر من القيم الجدولية عند مستوى 5% ،1%، 10 % و بالتالي نقبل فرضية العدم و التي تنص على أن السلسة الزمنية الخاصة بالتضخم تحتوي على جذر وحدة،و بذلك فهي غير مستقرة عند المستوى.

و لارجاع السلسلة ساكنة و مستقرة نستخدم اختبار ADF عند الدرجة الأولى في النماذج الثلاثة:

الجدول (5-31): اختبار ADF لسلسلة التضخم عند الدرجة الأولى.

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.743888	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

Source :Eviews7

من خلال الجداول رقم (5-31) نلاحظ أن القيم المحسوبة لـ tbj أصغر من القيم الجدولية ، و يعني ذلك رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة و بذلك السلسلة الزمنية الخاصة بالتضخم مستقرة عند الدرجة الأولى.

- **البطالة (TCH):**

الجدول رقم (5-32) : اختبار ADF لسلسلة البطالة عند المستوى .

NONE		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.884153	0.3223
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Source :Eviews7

من الجدول رقم (5-32) نجد أن القيم المحسوبة لـ tbj أكبر من القيم الجدولية، و يعني ذلك قبول فرضية العدم وبالتالي السلسلة تحتوي على جذر وحدة و منه غيرمستقرة عند المستوى.

و لإرجاع السلسلة مستقرة نطبق عليها الفروقات من الدرجة الأولى نجد:

الجدول رقم (5-33) : اختبار ADF لسلسلة البطالة عند الدرجة الأولى

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.961030	0.0050
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

Source :Eviews7

من خلال النتائج المعروضة في الجدول رقم (5-33) نلاحظ جميع قيم tbj المحسوبة في النماذج الثلاثة أصغر من القيم الجدولية مما يدل على ان الفرضية البديلة هي المقبولة و بالتالي عدم وجود جذر وحدة في سلسلة البطالة فهي مستقرة من الدرجة الأولى.

- **النمو الاقتصادي(TCR) :**

- الجدول رقم (5-34) : اختبار ديكي فولر المطور لسلسة النمو عند المستوى

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.343701	0.1608
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

Source :Eviews7

نلاحظ ان القيمة المحسوبة لـ tbj أكبر من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5% في النماذج الثلاثة، ما يعني أن سلسلة النمو تحتوي على جذر وحدة و بالتالي فهي غير مستقرة عند المستوى. و لجعلها ساكنة نجري عليها اختبار ديكي فولر المطورلسلسلة النمو من الدرجة الأولى :

الجدول رقم (5-35) : اختبار ديكي فولر المطورلسلسلة النمو من الدرجة الأولى

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.837114	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

Source :Eviews7

عند جميع مستويات المعنوية : 5%، 1% و 10% القيم المحسوبة لـ tbj أصغر من القيم الجدولية ، و يفسر ذلك رفض الفرضية H_0 و نقبل الفرضية البديلة و التي تنص على أن السلسلة مستقرة من الدرجة الأولى.

و منه نقول أن السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة و هي الدرجة الأولى و يعني ذلك أنه توجد علاقة تكامل مشترك.

2. اختبار استقرارية البواقي:

- فحص إستقرارية البواقي:

لاختبار وجود علاقة تكامل مشترك ، لا بد من اختبار استقرارية سلسلة البواقي باستعمال اختبارات الاستقرارية (ADF).

الجدول رقم (5-36) : اختبار KPSS لإستقرارية سلسلة البواقي عند المستوى

Null Hypothesis: RESID01 is stationary		
		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.116010
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

Source :Eviews7

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-36) أن القيمة المحسوبة لـ tbj هي أصغر من القيم الجدولية و بالتالي نقبل فرضية العدم و منه سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى.

و بما أن سلسلة البواقي مستقرة عند المستوى فهذا يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج مما يعني ان هنالك علاقة طويلة المدى بين الفقر كمتغير تابع و المتغيرات المستقلة الأربعة في النموذج.

- في المرحلة الأولى نقوم بتقدير نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل و يسمى بإنحدار التكامل المشترك.
- و في المرحلة الثانية نقوم بتقدير نموذج العلاقة في المدى القصير و يسمى نموذج تصحيح الخطأ.

3. اختبار التكامل المشترك:

لاختبار التكامل المشترك سوف نستخدم اختبار جوهانسن لأنه يتناسب مع حالات العينة الصغيرة ، و كذلك في حالة وجود أكثر من متغيريين ، بالإضافة إلى أنه يكشف عما إذا كان هناك تكاملا فريدا .

أي يتحقق التكامل المشترك فقط في حالة إنحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة. و هذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك ، حيث تشير إلى أنه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك و التساؤلات.

و في هذه المرحلة سنحاول باستخدام اختبار جوهانسن تحديد امكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة: (PAV ,EIN,TCH,INF,TCR) في المدى الطويل.

- إذا كانت trace λ المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية فاننا نرفض فرضية العدم.
- إذا كانت λtrace المحسوبة أقل من القيم الحرجة الجدولية نقبل فرضية العدم.

H_0 : عدم وجود تكامل مشترك .

H1: وجود تكامل مشترك.

الجدول رقم (5-37):اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند مستوى 5%

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.868172	96.85373	69.81889	0.0001
At most 1 *	0.764048	52.27608	47.85613	0.0181
At most 2	0.491372	20.50526	29.79707	0.3892
At most 3	0.212090	5.632401	15.49471	0.7385
At most 4	0.017492	0.388223	3.841466	0.5332
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				

Source :Eviews7

الجدول رقم (5-38) : اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عند مستوى 5%

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.868172	44.57765	33.87687	0.0018
At most 1 *	0.764048	31.77081	27.58434	0.0136
At most 2	0.491372	14.87286	21.13162	0.2979
At most 3	0.212090	5.244178	14.26460	0.7108
At most 4	0.017492	0.388223	3.841466	0.5332

Source :Eviews7

من خلال الجدولين رقم (5-37) ، (5-38) نلاحظ أن قيمتي: λ trace MaxiEigenvalue المحسوبة أكبر من الجدولية و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة و منه نقول أن هناك تكامل مشترك أي علاقة في المدى الطويل بين المتغيرات الفقر ، الاقتصاد غير الرسمي ، البطالة ، التضخم و النمو الاقتصادي.

و بالتالي نقول أن الفقر هو دالة في المدى الطويل بين الاقتصاد غير الرسمي، البطالة ، التضخم و النموالاقتصادي.

3.اختبار السببية:

إن الهدف من هذا الاختبار هو معرفة من يؤثر على من ، أي تحديد اتجاه العلاقة بين كل متغيرين من متغيرات الدراسة. و قد تم استخدام اختبار سببية جرانجر و النتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم (5-39).

الجدول رقم (5-39) :اختبار سببية جرانجر

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
EIN does not Granger Cause PAV	23	5.84364	0.0253
PAV does not Granger Cause EIN		0.57592	0.4568
TCH does not Granger Cause PAV	23	0.13926	0.7129
PAV does not Granger Cause TCH		4.62234	0.0440
INF does not Granger Cause PAV	23	1.90927	0.1823
PAV does not Granger Cause INF		0.08829	0.7694
TCR does not Granger Cause PAV	23	0.58919	0.4517
PAV does not Granger Cause TCR		1.64837	0.2139
TCH does not Granger Cause EIN	23	0.11974	0.7329
EIN does not Granger Cause TCH		9.85950	0.0052
INF does not Granger Cause EIN	23	0.02200	0.8836
EIN does not Granger Cause INF		14.1037	0.0012
TCR does not Granger Cause EIN	23	0.34298	0.5647
EIN does not Granger Cause TCR		1.72079	0.2045
INF does not Granger Cause TCH	23	8.46283	0.0087
TCH does not Granger Cause INF		0.69012	0.4159
TCR does not Granger Cause TCH	23	13.5713	0.0015
TCH does not Granger Cause TCR		0.00498	0.9445
TCR does not Granger Cause INF	23	16.3686	0.0006
INF does not Granger Cause TCR		3.23858	0.0870

Source :Eviews7

من خلال الجدول رقم (5-39) نلاحظ أن علاقة السببية توجد بين :

- الاقتصاد غير الرسمي يسبب الفقر.
- الاقتصاد غير الرسمي يسبب النمو.
- الفقر يسبب النمو
- الاقتصاد غير الرسمي يسبب البطالة.

- الاقتصاد غير الرسمي يسبب التضخم.
- النمو يسبب البطالة.
- النمو يسبب التضخم .
- توجد علاقة سببية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي ، النموو البطالة ، النمو و التضخم ، الفقر و النمو، و بين الإقتصاد غير الرسمي و كل من النمو البطالة و التضخم.

- **بناء النموذج:**

لبناء نموذج جيد لا بد من تحديد الارتباطات الموجودة بين بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة لتحديد المتغيرات التي لها ارتباط قوي مع المتغير التابع من جهة، و تحديد الارتباطات بين المتغيرات المستقلة حتى نتجنب الحصول على نموذج زائف.

الجدول رقم (5-40): مصفوفة الإرتباط

	PAV	EIN	TCH	INF	TCR
PAV	1.000000	-0.679268	0.779836	0.596612	-0.354446
EIN	-0.679268	1.000000	-0.377996	-0.721552	0.718584
TCH	0.779836	-0.377996	1.000000	0.282172	-0.145117
INF	0.596612	-0.721552	0.282172	1.000000	-0.551677
TCR	-0.354446	0.718584	-0.145117	-0.551677	1.000000

Source: Eviews7

من خلال مصفوفة الارتباط نلاحظ أن البطالة تربطها علاقة قوية مع الفقر لأن معامل الإرتباط أكبر من 75%، أما الاقتصاد غير الرسمي و التضخم فعلاقتهما متوسطة بالفقر لأن معامل الارتباط محصور بين :

$0.5 \leq R \leq 0.75$ ، أما معامل ارتباط المتغيرات المستقلة فنلاحظ أن علاقتها ببعضها البعض متوسطة.

- النموذج المقدر:

الجدول رقم (5-41) : تقدير نموذج الإنحدار

Dependent Variable: PAV				
Method: Least Squares				
Date: 01/28/16 Time: 22:15				
Sample: 1990 2013				
Included observations: 24				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	31.81333	6.082941	5.229925	0.0000
EIN	-0.626631	0.154216	-4.063339	0.0006
TCH	0.482083	0.087209	5.527870	0.0000
R-squared	0.780623	Mean dependent var		20.49708
Adjusted R-squared	0.759730	S.D. dependent var		5.926096
S.E. of regression	2.904814	Akaike info criterion		5.087084
Sum squared resid	177.1968	Schwarz criterion		5.234341
Log likelihood	-58.04501	Hannan-Quinn criter.		5.126151
F-statistic	37.36286	Durbin-Watson stat		0.722739
Prob(F-statistic)	0.000000			

Source: Eviews 7.

ومن خلال نتائج التقدير تبدو معالم النموذج معرفة ومقبولة إحصائيا بالنسبة للثابت، الاقتصاد غير الرسمي و البطالة. أما التضخم و النمو فمعاملاتها غير مقبولة إحصائيا. لذلك سوف نقوم بحذف النمو الاقتصادي و التضخم، و يصبح النموذج الجديد بدلالة المتغيرات التي لها دلالة معنوية:

من خلال الجدول : معاملات الثابت ، الاقتصاد غير الرسمي ، البطالة ذو دلالة معنوية، و يمكن كتابة معادلة الانحدار الخاصة للتنبؤ بالفقر بالاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي و البطالة:

PAV = 31.813329199 − 0.626631274713*EIN + 0.482082607054*TCH
(5.2299) (4.0633−) (5.5278)

نلاحظ أن معامل الاقتصاد غير الرسمي سالب و هو منطقي لأن العلاقة بينهما عكسية لأنه كلما زاد الاقتصاد غير الرسمي ينخفض الفقر.

أما البطالة فمعاملها موجب ما يفسر العلاقة الطردية بين الفقر و البطالة، حيث كلما زادت معدلات البطالة يزيد الفقر.

المطلب الثاني : إختبار أمثلية النموذج

لاختبار مدى أمثلية النموذج في التنبؤ لابد من توفر الشروط التالية:

1.القدرة التفسيرية للنموذج:

من خلال معامل التحديد معامل و الذي يساوي 78 %،و يعني ذلك أن 78 % من التغيرات التي تحدث في الفقر سببها التغيرات التي تحدث في الاقتصاد غير الرسمي و البطالة، و 22% سببها متغيرات أخرى .

2−لا وجود لإرتباط ذاتي بين سلسلة البواقي:

لإثبات وجود الإرتباط الذاتي أو عدمه نختبر الفرضية العديمة:

H_0 : لايوجد إرتباط ذاتي بين سلسلة البواقي.

H1 : ليوجد إرتباط ذاتي بين سلسلة البواقي.

الجدول رقم (5-42): إختبار إرتباط البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	6.037305	Prob. F(2,19)	0.0093
Obs*R-squared	9.325641	Prob. Chi-Square(2)	0.0094

Source: Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن مستوى المعنوية أصغر من 5% و منه نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة مما يعني أن هناك ارتباط بين سلسلة البواقي.

لإزالة الارتباط بين البواقي من خلال التحكم في المحرك الذي يولد علاقة ما بين الأخطاء، نفترض أن البواقي لديها علاقة ذاتية و انحدار ذاتي بتباطؤ هو ar(1)، فوجد أن المعلمات ليس لها معنوية، نستخدم ma(1):

الجدول(5-43): إزالة ارتباط سلسلة البواقي المعدلة

MA Backcast: 1989				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	30.59522	7.193094	4.253415	0.0004
EIN	-0.598383	0.185506	-3.225679	0.0042
TCH	0.490573	0.108211	4.533501	0.0002
MA(1)	0.638931	0.166863	3.829067	0.0010

Source : Eviews 7

نلاحظ من خلال الجدول معنوية المعاملات ، و بالتالي نختبر إرتباط سلسلة البواقي:

الجدول (5-44): إختبار إرتباط سلسلة البواقي المعدلة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.925110	Prob. F(2,18)	0.4145
Obs*R-squared	2.234238	Prob. Chi-Square(2)	0.3272

Source : Eviews 7

نلاحظ أن من خلال الجدول بعد التصحيح أن إحصائية فيشرغير معنوية ، و حاصل ضرب الملاحظات في معامل التحديد غير معنوي، و منه نقبل فرضية العدم مما يعني لا وجود إرتباط لتباين البواقي مع الزمن و بالتالي تباين البواقي تتصف بـ hemostacity.

3.إختبار إرتباط تباين البواقي عبر الزمن:

لإختبار هذه الفرضية نستعمل إختبار ARCH الذي يعتبر من أحسن الإختبارات:

الجدول (5-45): إختبار إرتباط تباين البواقي عبر الزمن

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.352859	Prob. F(1,21)	0.5588
Obs*R-squared	0.380078	Prob. Chi-Square(1)	0.5376

Source :Eviews 7

من خلال الجدول نلاحظ أن إحصائية فيشر غير معنوية ، و حاصل ضرب الملاحظات في معامل التحديد غير معنوي، و منه نقبل فرضية العدم مما يعني أنه لا يوجد إرتباط لتباين سلسلة البواقي عبر الزمن.

4. سلسلة الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي: أي لابد أن يكون الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم.

الشكل رقم (5-2): إختبار إرتباط الأخطاء

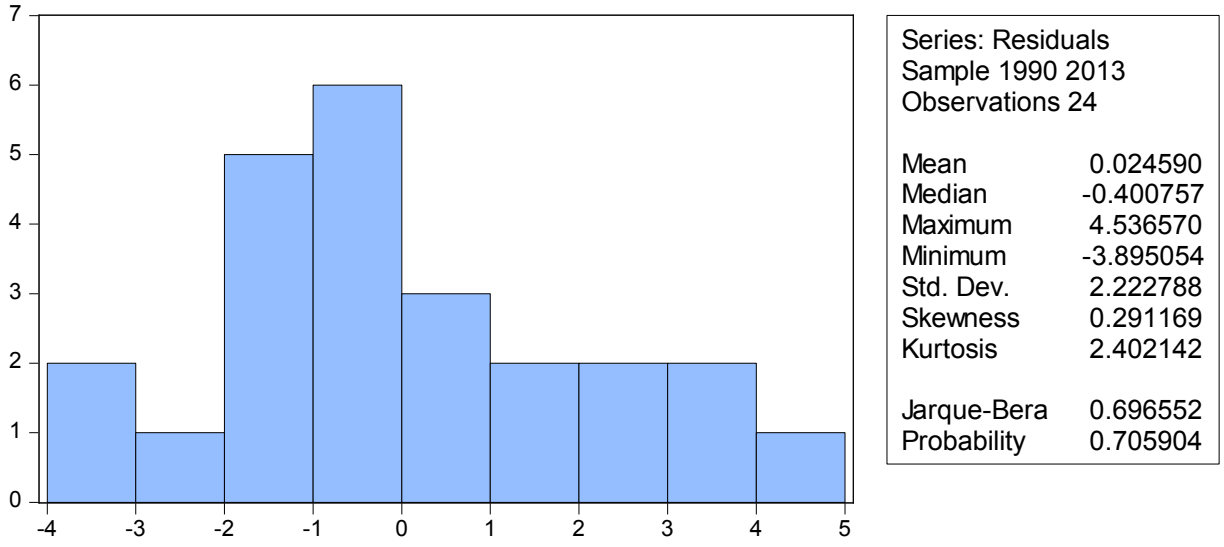

Source : Eviews 7

نعتمد على إحصائية Jarque-Bera ، فنلاحظ أن هذه الإحصائية احتماليتها أكبر من 0.05 و بالتالي البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا.

و بالتالي هذا النموذج مقبولا إحصائيا:

$$PAV = 30.59 - 0.60*EIN + 0.49*TCH + MA(1)=0.64$$

المطلب الثالث : تحليل النتائج

- من خلال ما سبق يمكن القول أن الجزائر و بعد برامج الإصلاح التي تبنتها منذ 2001 إلى غاية 2014 كان لها كبير الأثر في تحسين المستوى المعيشي للسكان من جهة و التخفيف من معدلات الفقر من جهة أخرى.بالإضافة إلى تحسن العديد من المؤشرات الاقتصادية كتلك التي تعتبر من العوامل المساهمة في تزايد الفقر كالبطالة ، التضخم و النمو.
- الاقتصاد غير الرسمي الذي يعتبر المخرج للفقراء لتحسين أوضاعهم المعيشية له الدور المهم في التأثير على الفقر.
- حاولنا من خلال هذه الدراسة القياسية تقديم نموذج يمكن من خلاله قياس الفقر بالاعتماد على إبعاد و عوامل لها الدور المهم في التأثير على الفقر ، كما يمكننا من التنبؤ به في حال تغير هذه العوامل ، و يساعد في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي له.
- من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة القياسية، نلاحظ أن هناك ما ينطبق مع النظرية الاقتصادية، و هناك ما يختلف معها.
- لقد أثبتت الدراسة وجود علاقة في المدى البعيد بين الفقر كمتغير تابع و المتغيرات المؤثرة و هي البطالة، الاقتصاد غير الرسمي ، التضخم و النمو الاقتصادي.
- وجود علاقة سببية : الاقتصاد غير الرسمي يسبب البطالة و الفقر و التضخم، و هذا يوافق النظرية الاقتصادية حيث كلما زاد حجم الاقتصاد غير الرسمي كلما انخفض معدل البطالة ، لأن البطالين عندما تطول فترة حصولهم على عمل في الاقتصاد الرسمي يتوجهون للعمل في الاقتصاد غير الرسمي كمصدر للرزق و بالتالي ينخفض الفقر.و الاقتصاد غير الرسمي ينتج منتجات تسوق في الأسواق الرسمية و بالتالي فهو يساهم في زيادة الإنتاج ما يصاحبه من إنخفاض في الأسعار.
- النمو يسبب البطالة نتيجة صحيحة لأن الجزائر بعدما تبنت برامج الإنعاش الاقتصادي و ما تبعها من برامج مكملة أدت إلى زيادة معدلات النمو خارج قطاع المحروقات وسياسات التوظيف ما تبعها من زيادة الطلب على اليد العاملة نتج عنه إنخفاض البطالة .

- الفقر يسبب النمو: إن معدلات الفقر المرتفعة هي التي جعلت الحكومة الجزائرية تتبنى المشاريع التنموية لتحسين المستوى المعيشي للفقراء .

أما المتغيرات التي لها معنوية في النموذج هي البطالة و الاقتصاد غير الرسمي، أما التضخم و النمو فليس لهما معنوية، و هذا معاكس للنظرية الاقتصادية حيث نجد أن التضخم يعتبر من مسببات الفقر في الجزائر، حيث غلاء الأسعار يحرم الكثير من تلبية حاجاته الأساسية مما يدخله دائرة الفقر.

أما النمو في الجزائر يساعد في التخفيف من الفقر ، حيث سعت الجزائر من خلال البرامج التنموية التي سطرتها طوال أكثر من عقد من الزمن إلى الرفع من النمو خارج قطاع المحروقات للتخفيف من معدلات الفقر .

خاتمة الفصل:

لقد فرضت مشكلة الفقر نفسها بشكل كبير نفسها في الجزائر خاصة بعد نهاية الثمانينات ،ما دفع بالفقراء إلى البحث عن حلول للخروج من الفقر عن طريق التوجه للعمل في الاقتصاد غير الرسمي للحصول على دخل في ظل الأزمة التي عانت منها الجزائر و تدهور المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية كالتضخم و البطالة و النمو الاقتصادي.

فراح الاقتصاد غير الرسمي يتوسع و يزداد، و أمام هذه الأوضاع سارعت الجزائر لإيجاد الحلول خاصة بعد تحسن الأوضاع المالية في الجزائر بسبب إرتفاع أسعار البترول ، من حلال برامج الإصلاح الاقتصادي لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، فإنخفض الفقر خاصة بعد تكبيق برامج الانعاش الاقتصادي و المساعدات الاجتماعية التي إستفاد منها الفقراء، و سياسة المتبعة.

كما إتخذت الجزائر عدة إجراءات للحد من إرتفاع الاقتصاد غير الرسمي عن طريق دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي للتخفيف من الأثار السلبية الناتجة عن وجوده، و مواجهة أشكال الاقتصاد غير الرسمي غير الشرعية كالتهريب و تجارة المخدرات .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

- **ملخص الدراسة:**

لقد حاولنا من خلال هذا الدراسة التعرف في البداية على ظاهرة الفقر من خلال تحديد مفهومه ، طرق قياسه ، مختلف مدارسه و مؤشراته، فوجدنا أن ظاهرة الفقر هي ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب و الأبعاد يصعب تحديد مفهوم دقيق لها ، و هذا ما لمسناه من خلال كثرة التعاريف المقدمة للفقر.

و لعل تعقد هذه الظاهرة و تعدد جوانبها جعل المقاربات النقدية المستعملة في قياس الفقر و التي تعتمد على معيار الرفاهية الاقتصادية التي تترجم بالدخل أو الاستهلاك أو الإنفاق محدودة في قياس الفقر.

و أصبح الفقر من الموضوعات التي تتصدر جداول أعمال المؤتمرات الدولية التي تعقد في إطار الأمم المتحدة، و تخرج هذه المؤتمرات بتوصيات تحاول من خلالها مساعدة الدول على مكافحة الفقر، حيث تم الاتفاق على تعاون الدول فيما بينها الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية ، حيث هذه الأهداف حددت لتتحقق بحلول 2015 ، و يدور محورها الأساسي حول القضاء على الفقر و بعض المظاهر المرتبطة به .

و لعل دراستنا تنصب أساسا على تسليط الضوء على ظاهرة الفقر في الجزائر من خلال تحديد مفهومها، أسبابها، خصائصها و أبعادها،وجدنا أن ظاهرة الفقر في الجزائر هي ظاهرة قديمة تعود جذورا إلى عهد الاستعمار الفرنسي، أين كان الشعب الجزائري مضطهد من طرف المستعمر الفرنسي، ولكن مع استقلال الجزائر تحسنت الأوضاع حتى منتصف الثمانينات بسبب السياسات التنموية التي اتبعتها الجزائر و التي كان شعارها " نحو حياة أفضل " ، حيث استفاد الفقراء منها.

لكن مع وقوع الجزائر في أزمة البترول سنة 1986 بسبب انهيار أسعاره في الأسواق العالمية و ما رافق هذه الأزمة من إصلاحات و التي أدت إلى ارتفاع عدد الفقراء، غير حدة الفقر ارتفعت بشكل رهيب طال العديد من الجزائريين و الذي تزامن مع تطبيق برنامج استقرار الاقتصادي و التصحيح الهيكلي في بداية التسعينات و ما انجر عنه من آثار اجتماعية سلبية

أثرت على المستوى المعيشي للأفراد سواء في المدن أو الريف ، حيث أدى إلى ظهور الشقاء و المعاناة بسبب رفع الدعم عن القطاع العام مع غلق المؤسسات العمومية المفلسة ، و تسريح العمال الذي ساهم في ارتفاع عدد البطالين ، و بالتالي فقدان ادخل أو تراجع مستوياته ، و تراجعت القدرة الشرائية و تغيرت أنماط الإستهلاك ، فارتفع عدد جيوب الفقراء في الجزائر إلى مستوى رهيب ، فعدد كبير من العائلات وجدت نفسها تحت خط الفقر ، و بدأت تظهر مظاهر أخرى كانتشار التسول و السرقة و الأحياء القصديرية و غلاء المعيشة.

لقد أدت هذه أوضاع إلى وصول الجزائر إلى مستويات اجتماعية و معيشية خطيرة ، تمثلت في غياب الطبقة الوسطى من المجتمع و أصبحت من الطبقة الفقيرة ، و بذلك أصبحت نسب الفقر في الجزائر لا تختلف كثيرا عن تلك المسجلة في الدول الإفريقية التي صنفت من الدول الأكثر فقرا في العالم .

و أمام هذه الأوضاع قامت الجزائر بوضع مجموعة من السياسات الاجتماعية كمحاولة لمساعدة الفئات الفقيرة و تخفيف العبء عنهم ، و هذه السياسات تمثلت في سياسات دعم المداخيل و مكافحة البطالة ، إلا أن هذه السياسات لم تتكفل بكل الفقراء بل اهتمت بنسبة قليلة منهم و التي قدرت بـ 10% من الفقراء في سنة 2000، و بالتالي بينت هذه السياسات فشلهافي التصدي لظاهرة الفقر ، و الدليل على ذلك ظهور مظاهر جديدة للفقر لم تعرفها الجزائر من قبل كالحرمان و العوز.

و أمام خطورة هذه المظاهر و انتشارها أدركت الجزائر أن عليها التصدي بشكل فعال لظاهرة بدأت تزحف على كل فئات المجتمع الجزائري ، و يظهر ذلك من خلال عقدها للندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر و الإقصاء في الجزائر و التي تم فيها وضع مجموعة من السياسات الاقتصادية و الاجتماعية، بالإضافة إلى الإستراتيجية الوطنية الطويلة المدى ، ثم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول الذي امتد من سنة 2001 إلى سنة 2004 و الذي خصص له مبلغ 7 مليار دولار أمريكي ، ثم البرنامج التكميلي للإنعاش الاقتصادي الذي امتد من سنة 2005 إلى سنة 2009 و الذي خصصت له ميزانية ضخمة قدرت بـ 55 مليار دولار أمريكي ،و البرنامج الخماسي الذي صب جميع جهوده على مكافحة الفقر. و لقد كانت لهذه البرامج دور في النهوض بالوضع الاقتصادي و الاجتماعي في الجزائر و تحسن معدلات الفقر بسبب تحسن العوامل المؤثرة عليه.

وقامت الجزائر بإصدار التقرير الوطني حول الأهداف الثمانية الإنمائية للألفية الذي يعتبر خطوة إيجابية، أين توضح فيه تطورات معدلات الفقر في الجزائر ، والمستوى الذي وصلت إليه الجزائر في تحقيق هذه الأهداف و كيف ستكون بحلول عام 2015.

وهدفت الدراسة كذلك إلى تسليط الضوء على الاقتصاد غير الرسمي من خلال تقديم مفاهيم توضح طبيعة هذه الظاهرة بشكل عام و في الجزائر بشكل خاص.

و يعتبر القطاع غير الرسمي من المواضيع التي كثر الحديث عنها، لأنه أصبح يشكل نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في العالم، إلا أن هذا الموضوع يحمل الكثير من الجدل لأنه لا ينفصل عن الاقتصاد الرسمي و تؤكد آخر تقديرات للبنك الدولي أن هذا القطاع يساهم في ما يعادل ثلث الناتج الداخلي الخام، و ثلثي الوظائف في الدول النامية.

لذلك نجد أن هذه الظاهرة أصبحت تشغل الحكومات و المختصين نظرا لتأثيرها على الثروة و القيمة المضافة في اقتصاديات دول العالم.

أما في الجزائر فإن التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، جعلت الاقتصاد غير الرسمي يأخذ نصيبا منه، و بالتالي ساير مراحل تطور الاقتصاد الرسمي من الاستقلال إلى يومنا هذا.

و تشير الدراسات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي منذ أن ظهر بدء ينمو نتيجة استمرار الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجمه.

- **اختبار الفرضيات :**

✓ فيما يخص الفرضية الأولى ، و التي تنص على " **أن الفقر في الجزائر يتحدد مستواه على أساس السياسات الاقتصادية المطبقة** " أثبتت لنا الدراسة التي أجريناها صحة هذه الفرضية ، فعندما طبقة الجزائر برنامج التعديل الهيكلي نتج عنه أثار اقتصادية و اجتماعية سلبية دعمت انتشار و استفحال الفقر في المجتمع الجزائري، و أدت هذه البرامج إلى ارتفاع جيوب الفقراء ، بالإضافة إلى وقوع الجزائر في الأزمة الأمنية و السياسية كان له أثر في تأزم الأوضاع و انتشار ظاهرة الفقر، و بعد تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ، دعم الانعاش و البرنامج الخماسي تحسنت معدلات الفقر و تحسن المؤشرات الاقتصادية.

- ✓ أما الفرضية الثانية ، و التي تنص على " **أن الاقتصاد غير الرسمي يعتبر من المتغيرات التي تساهم في تخفيض الفقر في الجزائر و بالتالي فهو تربطه علاقة قوية و عكسية بالفقر** " ، فمن خلال الدراسة القياسية إستطعنا الوصول إلى العلاقة العكسية بين الفقر و الاقتصاد غير الرسمي ، و علاقة إرتباط قوية تترجم بأن الفقراء يتوجهون للعمل بالاقتصاد غير الرسمي لتحسين أوضاعهم ما ترجمه الارتفاع في حجم هذا الاقتصاد الذي أدى إلى تراجع معدل الفقر في الألفية ، ويرجع كذلك للسياسات الحكومية المطبقة.
- ✓ أما الفرضية الثالثة ، و التي نصت على " **البطالة ، النمو، التضخم هي المتغيرات المسببة و المؤثرة في الفقر في الجزائر** "، أثبتت التحاليل و الدراسات أنها تعتبر عوامل هامة في تفسير الفقر و التأثير عليه بالإضافة إلى أبعاد أخرى مثل الفساد، النمو السكاني.

- **نتائج البحث:**

لقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج نلخصها في ما يلي:

- ✓ اكتشاف أن ظاهرة الفقر في الجزائر هي ظاهرة ريفية أين يعتمد الأفراد و العائلات على الزراعة و على مصدر دخل وحيد، كما أن الفقراء في الريف يعانون من تدني الظرف و الأوضاع الاجتماعية كالصحة و التعليم و السكن و عدد الأفراد في العائلات.
- ✓ كما أن الفقر مازال يكتسح المدن ، حيث لم يعد الأفراد قادرون على تحمل أعباء المعيشة التي أصبحت مكلفة ، مما أدي بالأفراد إلى التخلي عن بعض الأمور الضرورية للعيش .
- ✓ إن السياسات المتبناة من طرف الجزائر لمكافحة الفقر أثبتت فشلها ، و عدم قدرتها في استئصال هذه الظاهرة ، و مازال الفقر رفيقنا الدائم في كل مكان ، حيث أهم مظهر من مظاهره نجده في المجتمع الجزائري و هو فقر الدخل و ذلك بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة،كما لم يلمس أي تحسن في مستويات أداء الخدمات سواء الصحية أو التعليمية أو الإدارية، و الدليل على ذلك عدم رضا المجتمع عن المنظومة الصحية، الصحة، الإدارات، ومختلف المرافق الاجتماعية الأخرى.

- ✓ إن الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر في تنامي مستمر،وتعد الجزائر من بين الدول التي يحتل فيها الاقتصاد غير الرسمي جزءا هاما من الاقتصاد ككل ، تنامي مستمر إذ تطور منذ الاستقلال ، و في أعقاب الاقتصاد المخطط و كذا في ظل التحول إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع المنظمات الدولية في هذا الإطار تعتبر فترة منتصف الثمانينات و التسعينات كفترات صعبة بالنسبة للاقتصاد الجزائري و هو ما انعكس سلبا على نمو الظاهرة في البلد و يؤثر الاقتصاد غير الرسمي على الاقتصاد الرسمي من خلال المستويات التي يتواجد بها الجزائر في ثلاثة أسواق: سوق السلع و الخدمات ، سوق الصرف و سوق العمل.
- ✓ و من بين القطاعات المساهمة في الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر قطاع التجارة : يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمال غير الرسمية ، قطاع البناء و الأشغال العمومية.
- ✓ حاولنا من خلال الدراسة القياسية تقديم نموذج يمكن من خلاله قياس الفقر بالاعتماد على إبعاد و عوامل لها الدور المهم في التأثير على الفقر، لقد أثبتت الدراسة وجود علاقة في المدى البعيد بين الفقر كمتغير تابع و المتغيرات المؤثرة و هي البطالة، الاقتصاد غير الرسمي ، التضخم و النمو الاقتصادي.
- ✓ الاقتصاد غير الرسمي يسبب البطالة و الفقر و التضخم ، الفقر يسبب النمو.
- ✓ كما اتخذت الجزائر عدة إجراءات للحد من ارتفاع الاقتصاد غير الرسمي عن طريق دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن وجوده،و الاستفادة من مزاياه خاصة و إن الاقتصاد غير الرسمي الشرعي يساهم في التقليص من حجم الفقر، و مواجهة أشكال الاقتصاد غير الرسمي غير الشرعية كالتهريب و تجارة المخدرات .

- **التوصيات و الاقتراحات:**

بناءا على النتائج التي توصلنا إليها من خلال بحثا هذا، استطعنا أن نلتمس بعض الحقائق و التي رأينا أن اقتراحها يساعد بلدي الجزائر في التخفيف من حدة الفقر، و وضعها في مصاف الدول المتطورة، و تتمثل هذه الاقتراحات و التوصيات فيما يلي:

- ✓ إن مواجهة الفقر يحتاج إلى تشخيص دقيق لظاهرة الفقر، حيث المعرفة الدقيقة لهذه الظاهرة تساعد على وضع الحل المناسب للقضاء عليها.
- ✓ الاستعانة بالفقراء لمعرفة الطرق الملائمة لخروجهم من الفقر، لأن الفقراء هم الأقرب و الأعلم لما يناسبهم.
- ✓ العمل على التخفيف من عبء تكاليف المعيشة، لأن الدخول حتى و لو كانت مرتفعة و كانت تكاليف المعيشة مرتفعة أيضا يحرم الفقراء و أفراد المجتمع من الاستفادة من بعض الأمور التي تحقق لهم العيش بكرامة و رفاهية.
- ✓ النمو الاقتصادي، البطالة التضخم و السياسة السليمة هي الأساس في مواجهة الفقر و تحسين توزيع الدخل.
- ✓ التركيز على الاستثمار في القوى البشرية ، من تعليم و صحة و تغذية.
- ✓ زيادة فرص المدعمين و الذين هم أفقر الفقراء، بتمكينهم على الحصول على القرض الصغيرة جدا، لما لهذه القرض دور فعال في توفير دخول و وظائف للفقراء و تحسين مستواهم المعيشي.
- ✓ التأكيد على رفع الإنفاق الحكومي على تلك الأمور التي لا يمكن لغير الدولة القيام بها ، بما في ذلك الاستثمارات في القوى البشرية و البنية التحتية ، و الابتعاد على الدعم الذي لا يكون موجها توجيها دقيقا ، فالملاحظ أن أغلب الدعم الذي تقدمه الدولة للفقراء لا يصل إليهم ، أو بمعنى آخر يجب العمل على ضمان وصول الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الدولة الفقراء ذاتهم دون غيرهم.
- ✓ تفعيل دور صندوق الزكاة لما له دور فعال في خلق التكافل الاجتماعي الذي يلعب هو الآخر دور كبير في مساعدة الفقراء و إخراجهم من حالة الفقر إلى حالة الغنى، وهذا ما أكدته الشريعة الإسلامية.

- ✓ إشراك الفقراء في تحقيق التنمية، و عدم تهميش و استبعاد الفئات الفقيرة و المحرومة و الضعيفة.
- ✓ لابد من توفر الأجهزة التي تعمل على توفر المعلومات الخاصة بالفقراء في الجزائر سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي، حتى يتم فتح المجال أمام الباحثين و توفير المعلومات اللازمة لهم.
- ✓ يجب على الجزائر استغلال عائدات البترول استغلالا استراتيجيا يحميها من التعرض إلى آثار تقلبات أسعاره في الأسواق العالمية و ما ينجر عن ذلك من آثار سلبية على الفقراء .
- ✓ إصلاح جميع قطاعات الاقتصاد بما فيها المنظومة المصرفية ، و تدعيم الاستثمارات ،و تشجيع القطاع الخاص و رفع الحواجز التي تقف في طريقه لما له من دور في خلق مناصب الشغل و تحقيق النمو الاقتصادي و الإسراع في إكمال الإصلاحات التي عرفتها الجزائر.
- ✓ الاستفادة من مزايا الاقتصاد غير الرسمي لأنه يعتبر الملاذ الأخير للفقراء للتخلص من قيود الفقر، و الجزائر سارت في خطوات صحيحة في تجربة مواجهة الاقتصاد غير الرسمي و الفقر عن طريق دمج العاملين فيه في الاقتصاد الرسمي.
- ✓ محاربة الأنشطة غير الرسمية و غير الشرعية لأنها تضر بالفقراء و الاقتصاد حيث تزيد من الآفات و المشاكل التي يعانون منها كالتوجه للمخدرات و الجريمة لكسب الرزق.

قائمة المصادر و المراجع

I. *الكتب باللغة العربية:*

1. إبراهيم تومي و آخرون(2004): العولمة و الاقتصاد الغير رسمي، دار الهدى، لجزائر.
2. أحمد هني (1993) ، اقتصاد الجزائر المستقلة ،ط2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر .
3. أحمد هني ، (1999) ، اقتصاد الجزائر المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
4. بلعزوز بن علي (2004) ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.
5. صالح صالحي(1986) ، محاضرات في مقياس عرض الاقتصاد الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، سطيف .
6. عاطف وليم (2005): الاقتصاد الظلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية .
7. عبد الحكيم بن مصطفى الشرقاوي (2006): التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة .
8. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي (2006): التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية .
9. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي (2006)، التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية .
10. عبد القادر محمد عبد القادر عطية (1998)، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، ط 2، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية .
11. عبد المنعم فوزي ، (1973) ، المالية العامة والسياسة العامة ، دار النهضة العربية، لبنان.
12. عطية عبد القادر عطية (2000)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الاسكندرية.
13. نسرين عبد الحميد نبيه(2008): الاقتصاد الخفي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية. 1
14. نسرين عبد الحميد نبيه، (2008): الاقتصاد الخفي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، اسكندرية .
15. هرناندو دي سوتو (1997): الدرب الآخر، الثروة الحقية في العالم الثالث، ترجمة شوقي جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة .
16. يوسف القرضاوي (1988)، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، دار شهاب للطباعة و النشر، الجزائر.

II. *الملتقايات دولية و وطنية:*

1. عزوز علي، بوزيان عبد الباسط (2007) ، الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الموازي، المركز الجامعي، سعيدة.

2. كتوشى عاشور، قورين حاج قويدر (2006)، ظاهرة غسيل الأموال كمظهر من مظاهر الفساد الاقتصادي حالة الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى دولي حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية ، جامعة بومرداس.
3. معراجي عبد المالك (2007)، أثر الاقتصاد غير الرسمي على الموازنة العامة: حالة مصر و الجزائر، الملتقى الوطني الثالث حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار و سبل الترويض و المداخل القياسية، المركز الجامعي سعيدة.

III. *البحوث و الندوات و المنشورات:*

1. أسامة الجيلاني علي، الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه، حجمه و آثاره الاقتصادية، إدارة البحوث و الإحصاء، مصرف ليبيا المركزي .
2. إسماعيل سراج الدين، محسن يوسف(1992)، الفقر و الأزمة الاقتصادية، القاهرة، مركز ابن خلدون.
3. أنطوان حداد(2000)، الفقر في لبنان ، سلسلة دراسة الفقر ، العدد 2 ، الأمم المتحدة .
4. تقرير التنمية الإنسانية العربية (2015) ، دليل الفقر المتعدد الأبعاد و سياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية، سلسلة اوراق بحثية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية.
5. حيان سليمان(2010):،اقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
6. سيد بن حسن عبد الله (2010): نخبة الأموال في مكافحة غسيل الأموال، ط1، المركز القومي للإصدارات.
7. صالح صالحي(1999) ، دراسات اقتصادية، البصيرة ، العدد 1، السداسي الأول .
8. عبد الحميد براهمي ، (2004) ، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، حالة الجزائر، بحوث مركز الوحدة العربية، بيروت.
9. عبد الرزاق الفارس(2001) ، الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
10. على عبد القادر على(2000) ، الفقر ،مؤشرات القياس و السياسات ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.
11. علي بودلال ، القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010) ، بحوث اقتصادية عربية .
12. فريديرك شنايدر، دومينيك أنستي (2002): الاختباء وراء الظلال، نمو الاقتصاد الخفي سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 30، مارس، صندوق النقد الدولي، واشنطن .
13. قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي(2015)، مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب ، أنقرة .
14. لجنة العمل و الشؤون الاجتماعية التابعة للاتحاد الإفريقي (2009) : تأثير الأزمة العالمية على العمالة و سوق العمل في افريقيا"، الدورة السادسة، البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، أديس أبابا .

15.محمد زعلاني (2011)، شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد 10، جامعة محمد خضير، بسكرة.

IV. *الرسائل و الأطروحات:*

1. بوخيط سليمة (2014-2015) ، القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية و التطبيق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة .
2. حامد داخل عبد ربه (2012): قياس حجم الاقتصاد الخفي و أثره على التغيرات الاقتصادية الكلية، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، السعودية .

V. *المجلات:*

1. التشغيل غير رسمي في الجزائر و اشكالية تنظيمه ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العدد 11 ، المجيد 2 ، 2014 .
2. ديبا نارايان(2000) ، كيف يمكننا مساعدة الفقراء، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر.
3. رجب نصيب (2003)، ظاهرة الفقر وأثرها على التنمية الاقتصادية، الفقر والتعاون، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد2، مارس.
4. علي بودلال (2014): القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري، دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2001) مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، لبنان.
5. عمار طهرات ،(2012) ، فعالية حماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الجزائر، الواقع و الحلول ، مجلة الاستراتيجية و التنمية، العدد 2.
6. عيسى بن ناصر(2003)، مشكلة الفقر في الجزائر،الفقر و التعاون،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، تلمسان، العدد2 ، مارس.
7. عيسى بن ناصر، مشكلة الفقر في الجزائر،الفقر و التعاون،مجلة الاقتصاد و المناجمنت ، تلمسان، العدد2 ،مارس ،2003.
8. كحول وليد ، جريمة تقليد العلامات في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، العدد 11، جامعة بسكرة .
9. ماروك نصر الدين، (2002) ، الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية الأصول، العدد 3.
10. محمد راتول ، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4،جامعة ورقلة .
11. محمود عبد الفضيل ،(2004)، الفساد لاقتصادي والحكم الصالح في البلاد العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 307.

12. مولاي لخضر عبد الرزاق (2012)، تقييم أداء و سياسات الشغل في الجزائر، 2000-2001، جامعة ورقلة، مجلة الباحث، العدد 10 .
13. وداد عباس (2013)، سياسات مكافحة الفقر، دراسة حالة الجزائر، مجلة الندوة للدراسات القانونية، العدد 1، جامعة سطيف .

VI. *المراسيم ، التقارير و الجرائد الرسمية:*

1. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون(1994) ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد .
2. تقرير البنك الدولي، 2011.
3. تقرير التنمية الإنسانية العربية(2002)، الفصل السادس.
4. تقرير صندوق النقد الدولي(1998) ، حول برنامج الاستقرار و التثبيت في الجزائر . -1
5. كريم النشاشيبي و آخرون (1998) ، الجزائر تحقيق الاستقراروالتحول نحو اقتصاد السوق،صندوق النقد الدولي، واشنطن .
6. اللجنة و الاجتماعية لغربي اسيا(2003)، الفقر و طرق قياسه في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك.1
7. المادة 187 من قانون النقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة بـ 14 /1990/04. [1] -
8. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (1998) ،مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ،نوفمبر .
9. المجلس الاقتصادي و الإجتماعي(2009)، التقرير الوطني حول الأهداف الانمائية الألفية، الجزائر.
10. المجلس الاقتصادي و الاجتماعي(2011) ، التقرير الوطني حول التنمية البشرية ، الجزائر.
11. ملحق بيان السياسة العامة، الوزير الأول،2010.
12. منشورات CNES ، الدورة العامة العادية، جوان (2004)، القطاع غير الرسمي أوهام و حقائق.

مراجع باللغة الاجنبية:

1. A.K.Sen (1978) ,Incame Distribution and Employment,Three Notes on the Concept of Poverty, International Labour office.
2. Ahmed Benbitour(1992) , L'Expérience Algérienne de Devlopement, ED ISPG.
3. Ahmed Henni(1991) , Economie de l'Algérie Indépendante, ENAG Algérie.
4. Ambpour Samuel (2006),Pauvreté Multidimensionnelle au Congo,Document de Travail,N° 13,BAMSI .
5. Asselin Louis-Marie(2002) pauvreté multidimensionnelle , théorie institut de mathématique Gauss, Levis, Québec, Canada.

6. Barbara Harriss, White (2000) : India Informal's Economu, Facing the 21 st Centuly, Paper for the Indian Economy Conference, Cornell University.
7. Belaid Touni et Samir Bettahar(2002), Mesure de la Pauvreté à l'aide des Sous- Ensembles Flous, Wininpe 9, Maritoba, ASAC.
8. Benhabib Abderrezak et AL (2007), The Analysis of Poverty Dynamics in Algeria, Laboratory MECAS , University of Tlemcen,Draft Paper,Chicago, USA .
9. Bernard- Fourcad (2000) : Les Observation de l'Emploi et de Formation Professionnelle, Outil de Gestion des Transformations de Marché du Travail, Cas de la Tunisie et l'Argerie, Communication du CNRSFMMA, Italie, Septembre.
10. Bibi Sami (2006), A. Lagha, les Mesures Multidimensionnelles de la Pauvrete, une Application sur l'Afrique de Sud et l'Egypt, Working Paper, 06-39,Canada.
11. Boudellal Ali(2007), economie souterraine et crise financiere en Algerie, Essai d'evaluation, Universsité Bejaia.
12. Bouface Essama Nasah (2000), Inégalité , Pauvreté et Bien-Etre Sociale, Debock.
13. C.N.E.S : Projet de Rapport National sur le Développement Humain, 1999.
14. Cherif CHakib(2002) , programme d'ajustement structurel et résultat socio-économique en Algérie, revue science humain, N° 18, décembre
15. CNES : Rapport National sur développement humain, 2000.
16. CNES (1998) , Etude sur La Politique Nationale en Matiére de Population, Vol II .
17. CNES (2004) : secteur informal un jeux et defis.
18. David Gordon and Paul Spicker(1999), The International Glossary on Poverty, Zed books LTD, Newyork, , P 104-105.
19. David Miceli (1998) , Measuring Povrety Using Fuzzy Sets, Duscussion Paper, n°38, December.
20. Dennis Ducke, Gabor Ivani and Mark Kon (2008) : The Shadow Economy a critical analysis, GRIN Verlag, Germany.
21. Gary Fields5(1994) Poverty and Income Distribution, Data for Measuring Poverty and Inequality Changes in the Developing Countries, Jornal of Development Economics,vol 44.
22. Gatmann. P (1977) : the sub terrancan economy, Financial Analysts journal, nov.
23. Hocine Benissad ، La Réforme Economique En Algerie , OPU , 1991 .
24. In Gaiys fields (2001), Povrety , Concepts and Dimensions Presentation Methodologique , Mescico , march .
25. Jean Pierre Cling et autres (2003) les strategies internationales de lutte contre la pauvreté, 2eme édition, Paris .
26. K.Hait (1972) : informal inconc opportutities and urban Enployment in Ghana, Journal of modern African studies, vol 2.
27. Kouider Boutaleb (1998) , le marche de travail en Algerie , le poids de l'enploi informel, Revue applique N^0 2 .
28. La Banque Mondiale(2002), Mesure de la pauvreté, Notes technique, 26 April .
29. La Carte de Pauvreté en Algérie (2001), Programme de Nations Unie pour le Développement.
30. Lars Obserg and Kuan (1999), XU :Povrety Intensity , How Well do Canadion Provinces Compare ? Canadion Public Policy , Analyse de Politique , vol xxv,n 2.
31. Le programme Mondial du Development Humain(2010) ,le Rapport National N ° 2 sur les OMD on Algerie, septembre.
32. Le Rapport Mondial sur le développement Humain,(2001).
33. Lipton .M(2002) , Defining and Mesuring Poverty, Conceptual Issues, UNDP, New York
34. Louis Marie Aselin, Anyck Dauphin(2000) , Mesure de la pauvreté, un Cadre Comceptuel, Centre Canadian d'Etude et de Coopération Internationale, Direction Etudes et formation, Octobre, ,Canada.

35. M.E.Benissad (1982) , Economie du Dveloppement de l'Algerie, Duxieme Eition, Ofice de Pblications Uiversitaire, Alger.
36. M.Hamid Temmar M (1983), Stratégie de Devloppement Indépendant , Le Cas de l'Algérie : Un Bilan , OPU , Alger.
37. Madadou (2001) ,La Pauvreté en Afrique de l'Ouest ,Codesria , Dakar , .
38. Magazine de santé (1999), N° 06.
39. Maliki S, ABenhabib, M.Benbouziane, T.Ziani et N.Cherifi(2003) ,Mesire de la pauvreté urbaine et rurale de la wilaya de tlemcen : proposition d'un model économétrique logit et probit , revue économie et management pauvreté et coopération » n°2, Université Aboubakr Belkaid, Tlemcen.
40. Mara Noel Pialperin et autres(2005), Mesure Multidimensionnelle de la Pauvreté en Argentine, CEDEX 2, Janvier .
41. Martin Ravallion (1992), Poverty Comparisons, a Guide to Concepts and Methodes, World Bank , Washington, USA .
42. Mourad Boukalla (1998) :Algérie,les effets économique de l'ajustement structural,revue IDARA 2, volume 8.
43. Oula Ben Hassine (2006) , L'analyse de la Pauvreté Multidimensionnelle en France, Université Lumière, Lyon2, Février.
44. Philippe,A (2002), l'economie Informelle au Maghreb en 2002 , à base des donnée de la banque mondial, WashingtonD.C.
45. Quentien Wodon (1992) , Le Marketing Contre La Pauvreté, les Edition de L'atelier, Paris.
46. Ragnar Nurkse(1953) , Problems of Capital formation in Underdeveloped Countries, Oxford, Basil and Basil Blackwell.
47. RAOP, SGG,(2003) ,Bilan du Programme de Soutien de la relance Economique, Septembre, 2001 Decembre .
48. Regis Borbonnais (2003), Economica, 5eme Edition, Paris .
49. Régis Borbonnais (2007) ,Economica, Dunod, 6eme édition, Paris.
50. S.B Maliki : Quantification de la pauvreté urbain et rural en Algérie, cas de Tlamcen, mémoire de magister, université de Tlemcen, 2002.
51. Samir Bettahar(2004), Les Méthodes de Mesure de da Pauvreté , une Etude Théorique, Thèse de Doctorat Faculté Science Economique et gestion , Université de Tlemcen .
52. Samir.B Maliki et autre(2003) ,Mesure de la pauvreté Urbaine et Rural de Wilaya de Tlemcen, Pauvreté et Corporation , Revue de l'économie et Managment, N02, Mars, Tlemcen.
53. Sarah Marinesse (1999) , Note sur les Diffirente Apporckes de la Pauvreté , AFD , France .
54. Shneider and Enste, Shadow Economies (2000) : Size, Causes and Conséquences, Journal of Economic Literature, vol (xxx) march.
55. Shneider Andreas Buebn(2010),Shadow Economies all over the World, New Estimates for 162 Countries from 1999-2007,World Bank.
56. Vorgelet(2005) , Measurement of Poverty and Indicators of Poverty Among Rural Households In Central Sulwesi , Indonexa .

الملاحق

- متغيرات الدراسة القياسية :

Anneé	EIN	PAV	INF	TCR	TCH
1990	24	23,80	17.90	-1.30	19.66
1991	22	29,60	25.90	0.20	20.59
1992	28,90	30,10	31.70	2.30	23.42
1993	28,20	28,20	20.50	-1.70	23.15
1994	29,40	22	29.00	-1.70	24.30
1995	33,10	25,23	29.80	3.80	28.10
1996	33	26	18.70	3.80	28.20
1997	33,10	26,30	5.70	1.10	28.60
1998	32,95	24,67	5.00	5.10	28
1999	34	23,35	2.60	3.20	29.20
2000	34,10	22,98	0.30	2.20	30
2001	34,40	21,15	4.20	2.70	28.40
2002	34,90	20,90	1.40	4.10	25.70
2003	35,80	19,76	4.30	6.80	23.70
2004	36,60	18,15	4	5.10	17.70
2005	37,30	16,60	1.40	5.20	15.30
2006	37,10	18,95	2.30	5.50	12.30
2007	37.20	18,23	3.70	5.80	13.80
2008	37,30	17,16	4.90	2.40	11.30
2009	37,30	15,40	5.70	2.30	10.20
2010	37,40	12,30	3.90	3.50	10
2011	37,40	10,80	4.50	2.90	10
2012	35.90	10.50	8.90	3.40	11
2013	33,20	9,80	3.30	2.80	9.80

الملخص:

أصبح الفقر مشكلة كبيرة تقلق ضمير العالم أجمع ، و خاصة أن حجم هذه المشكلة يتزايد يوما بعد يوم ، أين أصبح ظاهرة متعددة الأبعاد ، و مع بداية القرن الـ 21 برزت قضية الفقر باعتبارها واحدة من أصعب المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية في الدول النامية.

حاولت الجزائر ، منذ الاستقلال ، ضمان مستوى معيشة لائق للسكان من خلال توفير فرص العمل في القطاع العام و تنفيذ خطط للاستثمار في القطاع الاجتماعي و توفير حماية اجتماعية واسعة ، و لكن الانخفاض في أسعار النفط العالمية في الثمانينات أدى إلى هشاشة الاقتصاد الوطني ، و الزيادة في معدلات الفقر ، فارتفع معدل الفقر في الفترة 1988 – 1995 بسبب انعدام النمو الاقتصادي و ما نتج عنه من انخفاض في فرص العمل،هذا الوضع دفع الفقراء للبحث عن عمل للتخفيف من قسوة الفقر ، و كثير منهم لجأ للعمل في الاقتصاد غير الرسمي كمصدر للرزق و الدخل ، ما جعل الحكومة تغير وجهة نظرها للاقتصاد غير الرسمي ، حيث أدركت أن هذا الاقتصاد أصبح الملجأ الأخير للأفراد و المؤسسات للعمل و تحصيل الإيرادات لرفع مستويات المعيشة من جهة ، و هربا من الإجراءات الثقيلة و عبء الاقتصاد الرسمي من جهة أخرى ، نتيجة لارتفاع معدلات البطالة و الفقر و خصخصة الشركات بسبب الأزمة البترولية و برامج التعديل الهيكلي .

من خلال هذه الدراسة ، سنحاول تسليط الضوء على الفقر و الاقتصاد غير الرسمي و توضيح العلاقة بينهما من خلال بناء نموذج قياسي متعدد الأبعاد للفقر يعتمد على الاقتصاد غير الرسمي و العوامل المسببة له في الجزائر.

The abstract:

Poverty is a constant problem of the world, and its conceptualisation and measurement remains problimatic as the concept is multidimensional and political.at the beginning of the 21st century, the issue of poverty has emerged as one of the most challenging socio – economic problems in the developing countries.

Algeria tried , from the independence , to guarantee the living standard of the population through employment generation in the public sector and extensive social sector investment and social protection schemes, but the decline in world oil prices in 1980s made manifeste the economy's fragility , and led to an increase in the incidence of poverty.

The incidence of poverty increased between 1988 and 1995 because of the lack of economic growth and the resulting decline in employment opportunities.

This situation pushed the poor to look for work to mitigate the harshness of poverty, many of them so headed to work in the informal economy as a source of livelihood and income, what made the government change its view of the informal economy, that this economy has become a last resort for individuals and institutions, especially as a result of high rates of unemployment, poverty and privatization of enterprises, to work and the collection of revenues to raise living standards on the one hand, and to escape the heavy procedures and the informal economy burden on the other.Through this study, we will try to shed light on poverty and the informal economy, Determine the relationship between them and trying to build a multi-dimensional model of poverty depends on the informal economy and the causal factors of poverty in Algeria.

Le resumé :

La pauvreté est un problème constant du monde, et sa conceptualisation et la mesure reste problimatic que le concept est multidimensionnel et political. Au début du 21e siècle, la question de la pauvreté a émergé comme l'un des plus difficiles socio - problèmes économiques dans la pays en voie de développement.

Algérie a essayé, à partir de l'indépendance, afin de garantir le niveau de vie de la population par la création d'emplois dans le secteur public et les régimes d'investissement dans le secteur social et de protection sociale étendus, mais la baisse des prix mondiaux du pétrole dans les années 1980 fit internationale manifestent la fragilité de l'économie, et a conduit à une augmentation de l'incidence de la pauvreté.

L'incidence de la pauvreté a augmenté entre 1988 et 1995 en raison de l'absence de croissance économique et de la baisse consécutive des possibilités d'emploi.

Cette situation a poussé les pauvres à chercher du travail pour atténuer la dureté de la pauvreté, beaucoup d'entre eux de sorte dirigé à travailler dans l'économie informelle comme une source de subsistance et de revenus, ce qui a fait le gouvernement change son point de vue de l'économie informelle, que cette économie est devenue un dernier recours pour les individus et les institutions, en particulier en raison des taux élevés de chômage, la pauvreté et la privatisation des entreprises, au travail et à la perception des recettes pour élever le niveau de vie d'une part, et d'échapper aux procédures lourdes et le fardeau de l'économie informelle sur l'autre. A partir de cette étude, nous allons essayer d'etudier la pauvreté et l'économie informelle, Déterminer la relation entre eux, et essayer de construire modèle multi-dimensionnelle pour mesurer la pauvreté dépend de l'économie informelle et les facteurs causaux de la pauvreté en Algérie.